



1959 - 2009

◆ التقرير السنوي ◆

قدمه والي بنك المغرب
إلى صاحب الجلالة ملك المغرب نصره الله

السنة المالية 2008





1959 - 2009

◆ التقرير السنوي ◆

قدمه والي بنك المغرب
إلى صاحب الجلالة ملك المغرب نصره الله

السنة المالية 2008



◆ الوالي

السيد عبد اللطيف الجواهري

◆ المدير العام

السيد عبد اللطيف فوزي

◆ مندوب الحكومة

السيد عبد اللطيف لوديي

◆ المجلس

السيد الوالي

السيد المدير العام

السيد عبد اللطيف بلمدني

السيد محمد بنعمور

السيدة مريم بن صالح شقرون

السيد زهير الشرفي

السيد بسيم جاي حكيمي

السيد عبد العزيز مزبان بلفقيه

السيد مصطفى مساوي

يونيو 2009

تقرير

مرفوع إلى صاحب الجلالة نصره الله
من والي بنك المغرب السيد عبد اللطيف الجواهري
عن السنة المالية 2008

مولاي صاحب الجلالة.

لي عظيم الشرف أن أرفع إلى جلالته، طبقاً للفصل 57 من الظهير الشريف المؤرخ في 20 شوال 1426، الموافق لـ 23 نونبر 2005 بمثابة قانون 76-03 المتعلق بالقانون الأساسي لبنك المغرب، التقرير الخاص بسنة 2008، وهي السنة المالية الخمسون التي مرت على تأسيس معهد الإصدار.

مولاي.

كان المحيط الدولي في سنة 2008 استثنائيا على أكثر من صعيد. فقد تميز النصف الأول من السنة بارتفاع أسعار المواد الأولية بشكل لم يشهده العالم منذ عدة عقود، مما أثر على نسبة التضخم. وفي المقابل، سجل النصف الثاني تفاقم الأزمة المالية وانتقال تداعياتها إلى الاقتصاد الحقيقي بشكل سريع وعلى نطاق واسع قل نظيرهما من قبل. مما أدى إلى تباطؤ وتيرة نمو الاقتصاد العالمي التي تراجعت من 5,1% إلى 3,2% في ظرف سنة واحدة. فبعد أن كانت الأزمة محصورة في قطاع القروض العقارية الأمريكية، عمت مختلف الأسواق المالية عبر نظام مركب لإحداث المنتجات المالية وتوزيعها وتقييمها. ثم سرعان ما انتقلت إلى البلدان الصاعدة بعد أن همت في البداية وبشكل كبير البلدان المتقدمة، واختلفت درجة حدتها حسب خصوصيات كل اقتصاد على حدة. وقد وضع هذا التطور حدا للمنحى التصاعدي لأسعار المواد الأولية وأدى إلى تراجع حاد في التضخم خلال النصف الثاني من السنة. فقد انخفضت نسبة التضخم في منطقة الأورو إلى 1,6% على أساس سنوي في شهر دجنبر 2008. ليصل معدل التضخم بالنسبة للسنة ككل إلى 3,3%. وبالموازاة مع ذلك، تأثرت الأسواق النقدية والمالية الدولية بمناخ انعدام الثقة الذي خيم عليها. مما أدى إلى تراجع هام في نشاط مختلف مكوناتها واللجوء إلى الأصول ذات الجودة وارتفاع علاوات المخاطرة. مما ترتب عنه تراجع كبير في القروض البنكية.

أمام هذا التدهور. أثبت الاقتصاد المغربي قدرته على الصمود وذلك بفضل الإنجازات التي تم تحقيقها خلال السنوات الأخيرة والتي تعد نتاج مسلسل الإصلاحات المتواصل الذي تسارعت وتيرته منذ بداية العشرية الحالية.

ولقد مكنت سياسة الاقتصاد الكلي من تعزيز التوازنات الأساسية الداخلية والخارجية. كما يتضح من خلال المعطيات المتعلقة بالميزانية والتضخم والحسابات الخارجية والتي تغطي فترة طويلة. فخلال الفترة الممتدة

ما بين سنتي 2000 و2008، بلغ عجز الميزانية في المتوسط نسبة 3,7% من الناتج الداخلي الإجمالي ووصل معدل التضخم الكلي والتضخم الأساسي إلى 2% و1,9% على التوالي وحقق رصيد الحساب الجاري لميزان الأداءات فائضا بمقدار 1,1% من الناتج الداخلي الإجمالي واستقرت مديونية الخزينة في حوالي 60% من الناتج الداخلي الإجمالي. وبالإضافة إلى ذلك، فإن تسريع وتيرة الإصلاحات الهيكلية والتي همت كذلك القطاعات التي تتوفر فيها المغرب على قدرة تنافسية، في إطار مخططات استراتيجية متوسطة وطويلة الأمد. علاوة على التزايد الهام للاستثمارات في مجال البنيات التحتية قد ساهم في تقوية استقرار الاقتصاد الكلي والرفع من وتيرة النمو.

يشهد المغرب إذن وتيرة نمو أعلى وانخفاضا ملحوظا في التقلبات الاقتصادية بفضل تعزيز مسار تنويع الاقتصاد عبر بروز أنشطة جديدة، لاسيما في قطاع الخدمات. وبالفعل، فقد تعزز القطاع الثالث ليمثل في سنة 2008 ما يناهز 60% من القيمة المضافة الإجمالية، مقابل حصة كانت تفوق بقليل 50% في بداية العشرية. كما تدل المؤشرات المتوفرة والتقييم الذي أجراه بنك المغرب على أن نمو الناتج الداخلي الإجمالي غير الفلاحي ارتفع بحوالي 1% مقارنة مع النسبة المسجلة في العشرية السابقة. ونتيجة لذلك، سجل الناتج الداخلي الإجمالي للفرد نموا سنويا بنسبة 3,5% خلال الفترة ما بين 2000 و2008، مقابل 1% في المتوسط ما بين سنتي 1990 و1999.

وقد أدت هذه التطورات، بالإضافة إلى السياسات الاجتماعية المطبقة، إلى انخفاض هام في الفقر الذي تراجع بشكل كبير منذ سنة 2001، حيث انتقلت نسبة السكان الذين يعيشون تحت عتبة الفقر من 15,5% في 2001/2000 إلى 8,9% في 2006/2007. وعلى مستوى العالم القروي، انخفضت نسبة الفقر من 25,1% إلى 14,5% خلال نفس الفترة، فيما انتقلت من 7,6% إلى 4,8% في المجال الحضري. وبالتالي، بلغ عدد السكان الذين يعيشون تحت عتبة الفقر 2,8 مليون شخص في سنة 2007، أي أن 1,7 مليون مغربي تجاوزوا عتبة الفقر منذ 2001. كما انتقلت نسبة الهشاشة من 38,1% في الفترة 2001/2000 إلى

17,5% خلال 2007/2006. مما يمثل انخفاضا في عدد الساكنة الهشة بحوالي 1,2 مليون شخص منذ 2001.

وبالموازاة مع ذلك، ارتفعت وتيرة تعزيز القطاع المالي خلال السنوات الأخيرة بفضل الإصلاحات وسياسات المواكبة التي تم تنفيذها في سياق اتسم بازدياد حدة المنافسة. فقد انتقلت نسبة الودائع إلى الناتج الداخلي الإجمالي من أقل من 60% سنة 2000 إلى ما يناهز 83% في المتوسط خلال السنوات الثلاث الأخيرة. وتم تسجيل ارتفاع قوي في عدد الوكالات البنكية والشبابيك الأوتوماتيكية والبطاقات البنكية. كما شهدت مساهمة القروض في تمويل الاقتصاد نموا هاما، بحيث انتقلت نسبتها إلى الناتج الداخلي الإجمالي من 62,4% سنة 2000 إلى ما يفوق 80% سنة 2008. وقد صاحب هذا التطور تنوع في تشكيلة أدوات التمويل المتاحة وتمديد آجال الاستحقاقات. مع ارتفاع أسرع نسبيا في القروض ذات الأجل المتوسط والطويل. ومن جهتها، سجلت رسملة البورصة ارتفاعا قويا. إذ انتقلت من 29% من الناتج الداخلي الإجمالي سنة 2000 إلى 77,2% سنة 2008. وعرف سوق سندات الاقتراض، وإن كان نشاطه محدودا نسبيا، نموا سريعا في الإصدارات. لاسيما خلال السنتين الأخيرتين. هذا بالإضافة إلى التنوع الكبير الذي شهدته أدوات الادخار السائل، حيث مثلت محفظة الاستثمارات في سندات هيئات التوظيف الجماعي في القيم المنقولة نسبة 23,4% من الناتج الداخلي الإجمالي في سنة 2008 مقابل أقل من 10% سنة 2000.

وتواصل تعزيز الاستقرار المالي عبر ملاءمة المعايير المعمول بها في القطاع البنكي مع القواعد الدولية. فقد ظلت مؤشرات متانة النظام البنكي ونشاطه في تحسن مستمر طيلة السنوات الأخيرة، خصوصا في ما يتعلق بالديون المعلقة الأداء التي واصلت منحهاها التنازلي، بحيث لم تمثل سوى 6% من المبلغ الجاري للقروض في نهاية سنة 2008. وسن بنك المغرب في 2008 مقتضيات قانونية إضافية تخص تدبير المخاطر حسب البلد ورفع المعدل الأدنى لكفاية رأس مال البنوك إلى 10%. كما عمل على وضع إطار للمراقبة الاحترازية

الكلية مبني على اختبارات التحمل التي تمكن من تقييم قدرة البنوك على مقاومة صدمات مختلفة. وكذا على تمارين محاكاة أزمة نظامية بالتنسيق مع السلطات المشرفة على القطاع المالي.

في المجمل، استطاع المغرب سنة 2008 تجاوز آثار الأزمة على المستوى المالي والحد من انعكاساتها على التوازنات الداخلية والخارجية. إذ ارتفع الناتج الداخلي الإجمالي سنة 2008 إلى 5,6% عوض 2,7% في 2007. وإذا كان النشاط الفلاحي قد تزايد بمقدار 16,3% مقابل انخفاض بنسبة 20,8% في السنة السابقة، مستفيدا من الظروف المناخية المواتية، فإن انتقال آثار الأزمة إلى الاقتصاد الوطني برز بشكل بين ابتداء من الربع الأخير من السنة، مما أدى إلى تراجع سريع في الناتج الداخلي الإجمالي غير الفلاحي الذي استقر في 1,9% من سنة لأخرى، مقابل 4,5% في الربع الثالث. فقد أثر تدهور الوضعية الاقتصادية، لاسيما في منطقة الأورو الشريك التجاري الأول للمغرب على الأنشطة غير الفلاحية، خصوصا بعض القطاعات الصناعية وقطاع السياحة. ونتيجة لذلك، تباطأت وتيرة نمو الناتج الداخلي الإجمالي غير الفلاحي إلى 4,2% بدلا من 6,5% سنة 2007. وعلى الرغم من انتعاش النمو، لم تشهد وضعية التشغيل تحسنا ملموسا، إذ لم تتراجع نسبة البطالة على الصعيد الوطني إلا من 9,8% إلى 9,6%. وبينما انخفضت هذه النسبة في المجال الحضري من 15,4% إلى 14,7%، فقد ارتفعت بشكل طفيف في العالم القروي رغم الموسم الفلاحي الجيد، حيث تقدر بنسبة 4%.

وعلى مستوى السياسة المالية، تدعم ضبط المالية العمومية ما مكن من مواصلة تخفيض مديونية الخزينة بشكل كبير، إذ بلغت مع متم سنة 2008 أقل من 47,3% من الناتج الداخلي الإجمالي. وقد تراجعت هذه النسبة بحوالي 14,8 نقطة مئوية ما بين 2005 و2008. ومن جهتها، ارتفعت الموارد العادية للخزينة بمقدار 20,5% بفضل النمو الذي شهدته الموارد الضريبية والذي هم الفئات الضريبية الرئيسية. وعلى الرغم من التزايد الهام لنفقات المقاصة، فقد حققت السنة المالية فائضا يمثل 0,4% من الناتج الداخلي

الإجمالي، مقابل 0,2% في السنة الفارطة وعجز متوقع بنسبة 3,5% من الناتج الداخلي الإجمالي في قانون المالية.

وفي ما يخص الأسعار، شهدت سنة 2008 ازدياد حدة الضغوط التضخمية الخارجية. غير أن التضخم ظل دون نسبة 9,3% التي تم تسجيلها في المتوسط على صعيد البلدان الصاعدة والنامية. فقد ارتفع التضخم الكلي والتضخم الأساسي بنسبة 3,9%. ليعتدأ بشكل ملحوظ عن المنحى المسجل في السنوات القليلة الماضية. ويعزى هذا النمو السريع للتضخم بالأساس إلى ارتفاع أسعار المواد الغذائية الأساسية وأسعار النقل الخاص. وعلاوة على ذلك، امتد تأثير ارتفاع أسعار المواد المستوردة ليشمل أسعار السلع غير التجارية، خاصة الخدمات، وكذا أسعار الإنتاج الصناعي.

وعلى مستوى السياسة النقدية، قرر مجلس البنك خلال الاجتماعين الأولين لسنة 2008 الإبقاء على سعر الفائدة الرئيسي دون تغيير مع رفع مستوى الحيطة بشأن تطور عوامل المخاطر الداخلية والخارجية. وفي اجتماعه المنعقد في شهر شتنبر، قرر رفع سعر الفائدة الرئيسي بنسبة 0,25% ليصل إلى 3,50%. إذ ارتأى أنه من الضروري تجنب التأثيرات غير المباشرة المرتبطة بارتفاع أسعار المواد الأساسية المستوردة، وذلك من أجل ضمان استقرار الأسعار على المدى المتوسط والحفاظ على الشروط اللازمة لنمو مستدام. وعلى المستوى العملي، قرر المجلس خلال اجتماع دجنبر تخفيض نسبة الاحتياطي النقدي من 15% إلى 12% ابتداء من فاتح يناير 2009، في سياق اتسم بعجز متواصل في خزينة البنوك.

ولم يتأثر القطاع البنكي سنة 2008 بالأزمة المالية العالمية، كما يبين ذلك النمو المتواصل للقروض وثقة المودعين والسير العادي للسوق بين البنوك وتطور العملة الائتمانية وذلك نتيجة لضعف التزاماته الخارجية والمخاطر المحدودة إزاء عملائه الأجانب. فقد تميز التطور النقدي بالتوسع القوي الذي شهدته كافة القروض

البنكية والتي ارتفعت بنسبة 23%. مقابل 29% سنة 2007. غير أنه بالنظر إلى تقلص احتياطات الصرف بنسبة 5,3% والارتفاع الطفيف في الديون الصافية على الدولة، فقد تباطأت وتيرة نمو الكتلة النقدية من 16,1% إلى 10,8% من سنة لأخرى. في هذه الظروف، أصبح الفائض النقدي شبه منعدم مع نهاية السنة، مما يؤشر على تراجع المخاطر التضخمية المرتبطة بالعوامل النقدية.

وإذا كانت مؤهلات المغرب قد مكنته من الحفاظ على التوازنات الداخلية والخارجية، فإن الأزمة الاقتصادية العالمية قد أظهرت مرة أخرى ضرورة تقويم الاختلالات الهيكلية بشكل أسرع وأعمق. أولاً، لا يزال القطاع الفلاحي يعاني من ضعف المردودية ويظل رهينا بالظروف المناخية رغم الجهود الهامة المبذولة، كما يتبين من خلال التقلب الملحوظ في نمو قيمته المضافة، وإن كان في تراجع.

كما أن ضعف الصادرات الذي يرتبط بالأساس بضعف إنتاجية المقاولات الصناعية وبهيمنة منتجات ذات قيمة مضافة محدودة يمثل مصدر العجز المتواصل للميزان التجاري الذي قللت من حدته مداخيل السياحة وحويلات المغاربة المقيمين بالخارج. ففي سنة 2008، لم ترتفع الصادرات، دون احتساب الفوسفات ومشتقاته، إلا بحوالي 0,5%. ويعزى النمو الإجمالي للصادرات بنسبة 23% إلى ارتفاع أسعار الفوسفات ومشتقاته بشكل لم يسبق له نظير منذ عدة عقود. وبالمقابل، تزايدت الواردات بنسبة 23% سيما على إثر ارتفاع الفاتورة الطاقية والمشتريات من المنتجات الغذائية والمنتجات نصف المصنعة نتيجة ارتفاع أسعارها. وفي هذه الظروف، تفاقم العجز التجاري ليمثل 25,1% من الناتج الداخلي الإجمالي. ولم تمكن مداخيل السياحة وحويلات المغاربة المقيمين بالخارج التي تراجعت على التوالي بنسبة 5,6% و 3,4% من تغطية هذا العجز مما أفرز عجزا للمعاملات الجارية يصل إلى 5,2% من الناتج الداخلي الإجمالي، وهو ما يمثل قطيعة مع ما كان يسجل في السنوات الأخيرة. وسجل ميزان الأداءات عجزا إجماليا بلغ 11,5 مليار درهم على الرغم من التدفقات الصافية للرساميل التي تأثرت هذه السنة بتراجع الاستثمارات الأجنبية المباشرة، مما أدى إلى تراجع احتياطات الصرف إلى مستوى يعادل 7 أشهر من واردات السلع والخدمات بدل 9 أشهر في ما قبل.

وتعزى النتائج الجيدة على صعيد المالية العمومية إلى النمو الاستثنائي للمداخيل. لا إلى انخفاض النفقات. فقد ارتفعت الموارد الضريبية بما يزيد عن 7 نقط من الناتج الداخلي الإجمالي خلال الفترة ما بين 2000 و 2008. بينما ناهزت النفقات العادية 24% من الناتج الداخلي الإجمالي في المتوسط السنوي خلال نفس الفترة. مسجلة بذلك منحى تصاعديا طفيفا. ولم يتم تقليص المستوى المرتفع الذي تشهده نفقات الأجور والمقاصة والذي تزايدت حدته سنة 2008. فقد ظلت حصة كتلة الأجور في الناتج الداخلي الإجمالي وفي مجموع النفقات تفوق المتوسط المسجل في بلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. إذ بلغت 10,2% و 34,9% في سنة 2008.

وفي ما يخص نظام التربية والتكوين. فعلى الرغم من الإنجازات التي تم تحقيقها خلال السنوات الأخيرة (تعميم التمدرس وتنويع مسالك التكوين في التعليم الجامعي. إلخ). لا تزال ثمة العديد من التحديات التي تعيق تطور الرأسمال البشري الوطني وتؤثر على تنافسية المغرب. وتتمثل أبرز المؤشرات السلبية في النسب المرتفعة للهدر المدرسي التي تؤدي إلى نسبة أمية عالية. بالإضافة إلى ضعف جودة التكوين وعدم إتقان اللغات. وانطلاقا من تشخيص دقيق وشامل لوضعية النظام التربوي. تم إطلاق المخطط الاستعجالي "نجاح" (2009-2010) مع بداية السنة الدراسية 2008 بهدف تسريع وتيرة الإصلاحات الجارية واستدراك التأخير المسجل في هذا المجال. .

وعلى مستوى القطاع المالي. تظل نسبة الولوج إلى الخدمات المالية أقل مما يمكن أن يستوعبه القطاع على الرغم من التدابير الجاري تنفيذها من أجل تمكين فئات عريضة من المجتمع من الاستفادة من هذه الخدمات ورفع نسبة الولوج إلى الخدمات البنكية إلى 40% على المدى المتوسط. وبدوره بدأ قطاع القروض الصغرى الذي يشكل رافدا أساسيا في هذا المجال يبدي بدوره بعض مكامن الخلل. كما يتبين من خلال التشخيص الذي أجراه بنك المغرب.

إن الوضع الحالي يستدعي تعزيز المكتسبات على مستوى حكمة السياسات الاقتصادية. فقد أبانت الأزمة بجلاء عن أهمية إحداث آليات لضمان التناسق بين السياسات الاقتصادية، وكذا ضرورة التوفر على منظومات فعالة للتتبع والتقييم، سيما وأن غياب رؤية واضحة بخصوص مدى استمرار حالة الركود يتطلب اتخاذ كافة إجراءات الحيلة والحذر.

وفي هذه الظروف، يعتبر الحفاظ على مكتسب استقرار الاقتصاد الكلي ضروريا. ولتحقيق ذلك، ينبغي الإبقاء على توازن ملاءم في السياسات الاقتصادية والذي يجب أن يركز على تدابير فعالة لمواجهة التحديات الحالية والأخذ بعين الاعتبار الأفق على المدى المتوسط. لاسيما على مستوى قابلية استمرار المالية العمومية.

وبالنظر إلى هذه الضرورة، اعتمدت استراتيجية الحكومة الرامية إلى مواجهة الأزمة على تقديم الدعم إلى المقاولات المهتدة بانهيار الطلب الخارجي في القطاعات الصناعية المصدرة والسياحة بالإضافة إلى تحويلات المغاربة المقيمين بالخارج، كما تم العمل على تعزيز الطلب الداخلي من خلال خفض نسبة الضريبة على الدخل والحفاظ على نظام المقاصة والرفع من حجم الاستثمار في الميزانية العامة بأكثر من 10%. وذلك في حدود تتلاءم مع هدف قابلية استمرار المالية العمومية على المدى المتوسط. فضلا عن ذلك، ستطبق ابتداء من فاتح يوليوز 2009 الزيادة الثانية في الحد الأدنى للأجور بنسبة 5% والتي تم إقرارها في سنة 2008.

ويجدر أن نؤكد هذه الآليات على المدى المتوسط تدابير تهدف إلى تقوية ميزان الأداءات والحد من الانعكاسات الاجتماعية لتباطؤ النشاط الاقتصادي. كما ينبغي اعتماد تدابير جديدة لإنعاش السياحة والصادرات والتي لن تظهر آثارها المتوقعة إلا على المدى الأطول. غير أن تنفيذها بفعالية وداخل الأجال المناسبة يتطلب تعبئة قوية من لدن الحكومة والإدارة والأبنك. كما يستوجب إحداث آلية تمكن من تعديل هذه التدابير عند الاقتضاء. وعلى مستوى النفقات، ينبغي ألا تتضمن الجولة الجديدة من الحوار الاجتماعي أية التزامات جديدة، غير تلك التي تم إقرارها سنة 2008. يكون من شأنها التأثير سلبا على التوازنات المالية وتنافسية المقاولات.

وبالموازاة مع ذلك، ينبغي الإبقاء على العدد الإجمالي للعاملين في الوظيفة العمومية في مستواه الحالي. وفي هذا الصدد، تعتبر عملية إعادة الانتشار أداة مهمة لتدبير الموارد البشرية في الوظيفة العمومية. كما يستحسن في الظرفية الحالية عدم تفعيل التدابير التي من شأنها التأثير بشكل ملحوظ على إيرادات الدولة.

إن التطورات التي شهدتها سنة 2008 تستدعي المزيد من العمل لتعزيز استراتيجية المغرب على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي على المديين المتوسط والطويل. وفي هذا الإطار، ينبغي توفير الشروط الضرورية للرفع من فعالية أدوات تدبير الاقتصاد الكلي والعمل على ضمان التناسق بين مختلف خطط الطرق القطاعية. وفي ظل مناخ منفتح، ستميز التطورات الاقتصادية بدورات يكون توقعها أكثر صعوبة وبصدمات خارجية أقوى. وبالتالي، ستزداد التحديات التي ستواجهها السياسة الاقتصادية وستكتسي جودة تدبير التوازنات الاقتصادية أهمية خاصة. كما يتعين تعزيز التناسق بين مختلف الاستراتيجيات القطاعية التي ستساهم في تحسين أداء اقتصادنا الوطني. فعلى سبيل المثال، تختلف مقارنة قضايا الماء والتنمية المستدامة من قطاع لآخر. وبشكل أعم، ينبغي تعزيز حكمة السياسات العمومية وفعاليتها بالإضافة إلى تقييم كافة الأطراف المكلفة بتنفيذها. ولهذه الغاية وعلى غرار بلدان أخرى، يمكن إحداث وكالة مستقلة تتوفر على الصلاحيات والوسائل المالية والبشرية المناسبة.

وتعتبر تقوية قابلية استمرار المالية العمومية مكتسبا مهما ينبغي الحفاظ عليه على المدى المتوسط. لاسيما من أجل توفير الموارد اللازمة لتعزيز التدابير الهادفة إلى تقليص العجز الاجتماعي. وفي هذا الإطار، يجدر العمل على تقوية الدينامية التي تشهدها المداخل، وذلك من خلال الإصلاحات الجارية حاليا بغرض الأخذ بعين الاعتبار استراتيجية الحد من الاقتصاد غير المنظم وكذا البعد الاقتصادي والاجتماعي للنظام الجبائي. ومن الضروري كذلك تعزيز التدابير الرامية إلى التحكم في كتلة الأجور وإصلاح صندوق المقاصة.

ومن المنتظر أن يمكن هذا الإصلاح الذي يسعى إلى استهداف الفئات الأكثر فقرا من إعادة تخصيص جزء من نفقات المقاصة نحو بناء نظام حقيقي للرعاية الاجتماعية ينسجم مع إكراهات الميزانية.

وفضلا عن ذلك، فإن ذلك الحفاظ على وتيرة نمو متواصلة للاقتصاد الوطني يظل رهينا بالإجراءات التي تهدف إلى الرفع من تنافسية القطاعات الإنتاجية. ويعد هذا التوجه أساسيا لضمان دينامية الصادرات وبالتالي تقوية قابلية استمرار الوضعية الخارجية. وتتطلب خطط الطريق التي تم إعدادها لهذا الغرض، علاوة على نظام للتتبع والتقييم، تحسين مناخ الأعمال عبر تعزيز فعالية القضاء والإدارة العمومية، وتدعيم محاربة الرشوة، وضمان فعالية الاستثمار بتوفير الموارد المالية والبشرية لتطوير مجال التربية والتكوين والبحث العلمي، وإضفاء المرونة على سوق الشغل.

وأمام ازدياد حدة المنافسة الدولية لجذب التمويلات، جدر الاستفادة من الإنجازات التي تم تحقيقها لتعزيز جاذبية المغرب وإجراح عملية تحويل بلدنا إلى قطب للاستثمارات، لاسيما في مجال الخدمات المالية. إن ما حققه الفاعلون الماليون وما تم إنجازهم من مكتسبات مؤسسية وتنظيمية ليؤكد أن الطموح إلى جعل بلدنا قطبا ماليا دوليا ليس صعب المنال. بيد أن ذلك يتطلب منا تسريع الوتيرة لكون المنافسة في هذا المضمار على أشدها. وسيواصل بنك المغرب العمل على ملاءمة السياسة النقدية والنظام البنكي مع أفضل المعايير الدولية من أجل تقوية متانة هذا الأخير وتعزيز تنافسيته وتأهيله للمساهمة في النمو وفي إجراح اندماج الاقتصاد الوطني في محيطه الدولي.

وفي مجال السياسة النقدية ونظام الصرف، ينبغي أن يتواصل التعزيز التدريجي والمستمر لمتطلبات الانتقال إلى نظام استهداف التضخم ونظام صرف أكثر مرونة. وتتمثل هذه المتطلبات في الحفاظ على استقرار الاقتصاد الكلي، ومواصلة الإنجازات في مجال شفافية السياسة النقدية، وضمان متانة النظام المالي وتطوير الأسواق المالية مع اعتماد أفضل المعايير الدولية ذات الصلة، وتعزيز القدرات التحليلية والتقنية والعملية

للبنك المركزي. وإذا كانت التدابير التي اتخذت شهر غشت 2007 لتحرير الصرف قد أعطت إشارات واضحة للفاعلين الاقتصاديين. يتعين الآن اتخاذ إجراءات إضافية لتقويم بعض مكامن النقص في النظام الحالي والاستعداد بشكل جيد للتطورات المستقبلية من أجل إجاح الانتقال إلى نظام صرف أكثر مرونة وأكثر انسجاما مع درجة انفتاح الاقتصاد.

وفي الأخير. وكما أبانت عن ذلك التجارب على الصعيد العالمي. يلاحظ أن التكتلات الإقليمية تمتلك القدرة على التحرك بشكل أوسع وأكثر فعالية. وفي هذا الصدد. فإن الاندماج المغاربي كان من شأنه في الظرفية الحالية أن يساهم بشكل كبير في إنعاش النمو في كافة الدول الأعضاء. وفي الأمد القريب. فإن اندمجا أسرع متعدد الدوائر على الصعيد المالي بين البلدان الراغبة في ذلك يشكل مسلكا ينبغي تطويره. وبالموازاة مع ذلك فإن تفعيل استراتيجية أكثر دينامية مع بلدان إفريقيا جنوب الصحراء. بالاستفادة أساسا من التواجد في هذه المنطقة في قطاعات البنوك والاتصالات والنقل والهندسة. قد يعود بالنفع على كلتا المجموعتين الإقليميتين.

الرباط. يونيو 2009

عبد اللطيف الجواهري

الجزء 1

الوضعية الاقتصادية والنقدية والمالية



◆ المحيط الدولي

تميزت سنة 2008 بتنامي آثار الأزمة المالية وانتقالها إلى الاقتصاد الحقيقي على الصعيد الدولي. مما أفرز أزمة لم يشهد العالم مثيلا لها منذ الكساد الكبير لسنة 1929. وهكذا. عرف النمو الاقتصادي العالمي تباطؤا شاملا وملموسا. إذ بلغ 3,2% بدل 5,1% سنة من قبل. وقد كان هذا التراجع أكثر حدة في الدول المتقدمة التي دخل العديد منها مرحلة ركود؛ حيث سجلت منطقة الأورو واليابان نمو سلبيا ابتداء من الفصل الثاني من السنة. ثم تلتها الولايات المتحدة الأمريكية مع بداية الفصل الثالث. وفي الدول الصاعدة. تباطأت وتيرة النشاط الاقتصادي بشكل ملموس بعد أن نما بشكل قوي خلال عدة سنوات.

وموازة مع هذا التطور. توقف التوجه التصاعدي الذي عرفته أسعار السلع الأولية والذي استمر إلى نهاية النصف الأول من سنة 2008. فقد تراجع التضخم بشكل ملحوظ انطلاقا من الفصل الثالث من السنة. وذلك بعد أن بلغ مستويات عالية خلال الأشهر الستة الأولى. ارتباطا بالارتفاع المهول لأسعار النفط والمواد الغذائية. كما خلفت الأزمة انعكاسات على وتيرة نمو التجارة العالمية والاستثمار.

وعلى إثر انهيار المؤسسات المالية ذات الأهمية النظامية. تأثرت الأسواق المالية العالمية. خصوصا ابتداء من شتنبر. جراء فقدان الثقة بشكل عام وتزايد العزوف عن المخاطر. ولجأت عن هذا الوضع عواقب وخيمة تمثلت على الخصوص في شلل الأسواق القائمة بين البنوك وأسواق الائتمان وارتفاع مكافأة المخاطرة وانهيار أسعار البورصة. وأدى تعطل سوق الائتمان على الخصوص إلى انخفاض قوي في الموارد التي يمكن للمقاولات والأسر تعبئتها. مما زاد من حدة تراجع النشاط الاقتصادي. وأمام هذه الوضعية. جاء رد الدول بشكل أحادي في بداية الأمر حيث عمدت إلى رفع مبلغ الودائع المضمونة وتدخلت قصد تدعيم الأموال الذاتية للمؤسسات المالية

التي تواجه صعوبات، وذلك بغية تهدئة المخاوف المتعلقة بملاءة مؤسسات الائتمان؛ بل إن الولايات المتحدة وألمانيا قررتا رصد أموال عمومية لشراء الأصول البنكية التي انخفضت قيمتها. ومن جهتها، خصصت البنوك المركزية الرئيسية سيولة كبيرة لإعادة الاستقرار إلى الأسواق النقدية وشرعت في تقليص أسعار الفائدة الرئيسية بشكل منسق في أكتوبر. وقد تم تعزيز هذا التوجه في ما بعد، من خلال تطبيق أسعار فائدة تناهز الصفر في بعض البلدان. ما وضع تحديات جديدة أمام السياسة النقدية التي اضطرت إلى اللجوء إلى أدوات غير تقليدية. ونظرا لخطورة هذه الأزمة وبعدها العالمي، تم الشروع في التنسيق على نطاق دولي من أجل إعادة الاستقرار المالي والحفاظ عليه ودعم انتعاش النشاط الاقتصادي. وقد تجسد هذا النهج التشاوري من خلال التعهدات المقدمة خلال قمة مجموعة العشرين التي انعقدت في نونبر 2008. سيما في مجال ضبط وتعزيز نزاهة الأسواق المالية وإدخال إصلاحات شاملة على النظام المالي العالمي.

◆ تطور الاقتصاد العالمي خلال سنة 2008

شهد النشاط الاقتصادي العالمي تباطؤا ملموسا بعد التوسع الذي عرفه خلال عدة سنوات.

تطور الاقتصاد العالمي معطيات سنوية

تطور نمو الناتج الداخلي الإجمالي العالمي (بالنسبة المئوية)			
2008	2007	2006	
3,2	5,1	5,1	العالم
0,9	2,7	3,0	الاقتصادات المتقدمة
1,1	2,0	2,8	الولايات المتحدة
0,9	2,7	2,9	منطقة الأورو
0,7	2,1	2,4	فرنسا
1,3	2,5	3,0	ألمانيا
0,7-	2,4	2,0	اليابان
6,1	8,3	7,9	الاقتصادات الصاعدة
9,0	13,0	11,6	الصين
7,3	9,3	9,8	الهند
5,6	8,1	7,4	روسيا
5,1	5,7	4,0	البرازيل

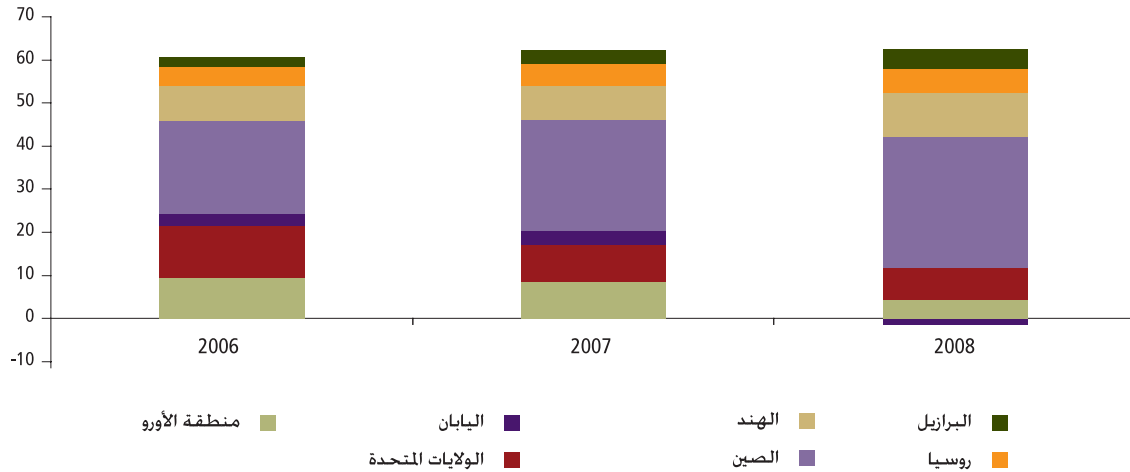
المصدر: صندوق النقد الدولي

معطيات فصلية

2008				2007				
4ف	3ف	2ف	1ف	4ف	3ف	2ف	1ف	
-6,3	-0,5	2,8	0,9	-0,2	4,8	4,8	0,1	الولايات المتحدة
1,4-	0,6	1,5	2,2	2,2	2,6	2,6	3,2	منطقة الأورو
1,7-	0,1	1,0	1,9	2,2	2,5	1,8	2,5	فرنسا
1,8-	0,8	2,0	2,8	1,7	2,4	2,5	3,7	ألمانيا
4,5-	-0,2	0,6	1,3	1,9	2,0	2,2	3,2	اليابان
6,8	9,0	10,1	10,6	12,0	13,0	14,0	13,0	الصين
ND	5,3	7,6	7,9	8,8	8,8	9,3	9,2	الهند
1,2	6,0	7,5	8,7	9,0	7,7	8,0	7,5	روسيا
5,1	6,3	6,0	5,9	5,7	5,3	4,8	3,9	البرازيل

المصدر: داتاستريم

المساهمة في نسبة النمو العالمية*



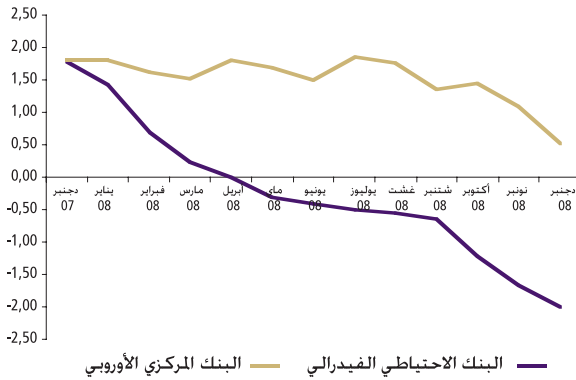
المصدر: صندوق النقد الدولي

* حسابات بنك المغرب اعتمادا على النسبة بين معدل النمو السنوي للبلد المعني مضروبا في حصة ناخه الداخلي الإجمالي ضمن الناتج الداخلي الإجمالي العالمي وبين معدل النمو العالمي معبرا عنه كتعادل القدرة الشرائية

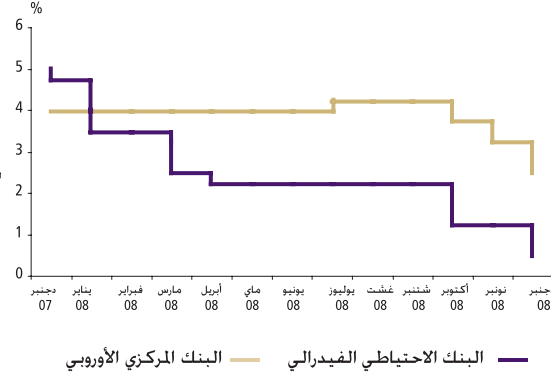
ففي الولايات المتحدة، تراجع النمو في غضون سنة واحدة من 2% إلى 1,1%. ويعزى هذا التباطؤ إلى تقلص الاستثمارات في مجال الإسكان وإلى انخفاض استهلاك الأسر الذي يساهم في نمو الاقتصاد الأمريكي بثلاثة أرباع في الظروف العادية. وتقلص التشغيل وارتفعت نسبة البطالة إلى 5,8% بدل 4,6%. ونتيجة تنامي أسعار السلع الأولية خلال النصف الأول من السنة، تصاعد التضخم من 2,9% إلى 3,8%. حتى أنه بلغ 5,6% في شهر يوليو قبل أن يتراجع بشكل سريع نحو 0,1% في دجنبر. وفي ظل مناخ يتسم باحتدام أزمة السوق العقارية وبالتوترات التي تعرفها الأسواق المالية، اتخذت الحكومة الفيدرالية مجموعة من التدابير الرامية إلى مساعدة القطاعات المتضررة، سيما قطاعي العقار والسيارات، وإلى الحد من عواقب الأزمة المالية على الاقتصاد الحقيقي. فقد تم تبني «برنامج لإنقاذ الأصول المتعثرة» تبلغ قيمته 700 مليار دولار ويهدف إلى إعادة رسملة عدة مؤسسات مالية تعاني وضعية عسيرة ودعمها بالسيولة قصد إنعاش الأسواق المالية. وقام البنك الاحتياطي الفيدرالي من جهته بتقليص سعر الفائدة المطبق على

الأموال الفيدرالية عدة مرات حيث خفضه من 4,25% إلى نسبة تتراوح بين 0% و0,25% من نهاية سنة لأخرى. وأمام فقدان الثقة في النظام المالي، قام البنك الاحتياطي الفيدرالي بمد المؤسسات المالية التي توجد في وضعية صعبة بمبالغ ضخمة بشروط أكثر مرونة من حيث الضمانات.

تطور أسعار الفائدة الحقيقية



تطور أسعار الفائدة الرئيسية للبنك المركزي الأوروبي والبنك الاحتياطي الفيدرالي



المصدر: البنك المركزي الأوروبي والبنك الاحتياطي الفيدرالي

حسابات بنك المغرب المتعلقة بأسعار الفائدة الحقيقية: أسعار الفائدة الإسمية مع خصم التضخم الأساسي وحسابها وفق مؤشر فيشر

وفي منطقة الأورو، كان تباطؤ النمو أكثر حدة. إذ ارتفع الناتج الداخلي الإجمالي بنسبة 0,9% فحسب بدل 2,7% سنة 2007. ويعزى هذا التطور الذي يعكس ضعف النشاط الاقتصادي في مجموع الدول الأعضاء، إلى تباطؤ نمو استثمارات المقاولات التي شكلت المحرك الرئيسي للنمو خلال السنتين الماضيتين. كما نجم عن النمو المحدود لطلب الأسر، التي تضاعلت قدرتها الشرائية بفعل التضخم وتدهور وضعية سوق الشغل، حيث ارتفعت نسبة البطالة إلى 7,6%. وهكذا، بلغ النمو 1,3% في ألمانيا فيما انحصر في 0,7% في فرنسا. ونظرا لتأثر اقتصادها بشكل خاص بتطور سوق العقار، سجلت إسبانيا انخفاضا في نموها الاقتصادي الذي تراجع من 3,7% إلى 1,2%. أما في ما يتعلق بالتضخم في منطقة الأورو، فقد بلغت نسبته 3,3% بدل 2,1%. وبفعل تصاعد الضغوط التضخمية خلال النصف الأول من السنة، اضطر

البنك المركزي الأوروبي في شهر يوليو إلى رفع سعر الفائدة الرئيسي بخمس وعشرين نقطة أساس. ليصل إلى 4,25%. وفي مواجهة التدهور السريع للوضع الاقتصادية والمالية، عمد البنك المركزي الأوروبي خلال الفصل الرابع إلى تليين سياسته النقدية بشكل كبير. حيث خفض سعر الفائدة الرئيسي إلى 2,50% في نهاية السنة. وقام بضخ مبالغ كبيرة من السيولة في محاولة لتمكين السوق القائمة بين البنوك من استعادة سيرها العادي. ومن جهتها، قامت حكومات أهم الدول الأعضاء في منطقة الأورو باتخاذ إجراءات تحفيزية شملت ضخ مبالغ تمثل ما بين 1,3% و 5,2% من الناتج الداخلي الإجمالي قصد دعم الاقتصاد الحقيقي.

وفي المملكة المتحدة، تقلص النمو من 3% إلى 0,7% في ظرف سنة واحدة، ارتباطا بتدهور وضعية المؤسسات المالية وانخفاض الاستثمارات العقارية والتباطؤ الحاد في وتيرة نمو الاستهلاك. وقد اضطرت الحكومة إلى التدخل قصد دعم المؤسسات المالية التي تواجه وضعية صعبة. وهكذا، تم تأميم ثلاثة أبنك وتم اتخاذ عدة تدابير لإعادة رسملة بنوك أخرى. كما طبقت ضمانات عمومية على الديون القصيرة والمتوسطة الأجل. وموازية مع ذلك، واصل بنك إنكلترا مسلسل تليين السياسة النقدية الذي بدأه في دجنبر 2007، إذ خفض سعر الفائدة الرئيسي خمس مرات لينتقل من 5,50% إلى 2%.

وفي اليابان، انخفض الناتج الداخلي الإجمالي الحقيقي بنسبة 0,7% بعد ارتفاعه بواقع 2,4% سنة 2007. نظرا بالخصوص لتراجع كل من الاستثمار والطلب الخارجي. أما بخصوص مؤشر أسعار الاستهلاك، فقد تصاعد بنسبة 1,4% بعد تقلبه في مستويات قريبة من الصفر خلال السنوات الأخيرة. وقد أجبر التدهور الحاد الذي عرفته الظرفية الاقتصادية بنك اليابان على تقليص سعر الفائدة الرئيسي بواقع 20 نقطة أساس في أكتوبر وفي دجنبر لينتقل من 0,50% إلى 0,10%.

أما بالنسبة للبلدان الآسيوية الصاعدة، فقد شهد ناتجها الداخلي الإجمالي الحقيقي ارتفاعا بواقع 6,8% بدلا من 9,8% خلال سنة 2007. وتراجع النمو في الصين من 13% إلى 9%. عقب تقلص الصادرات. ومع ذلك، ظل النشاط الاقتصادي الصيني مدعوما بحركية الاستثمارات وبالتوجه الجيد للاستهلاك. رغم أن التضخم بلغ 5,9% مقابل 4,8% سنة من قبل. ومن أجل مواجهة تشديد شروط الائتمان، عمد البنك الشعبي الصيني إلى تليين السياسة النقدية عدة مرات وقام على الخصوص بتخفيض أسعار الفائدة. على إثر التدخلات المنسقة التي قامت بها أهم البنوك المركزية. أما في الهند، فقد ارتفع الناتج الداخلي الإجمالي بواقع 7,3% مقابل 9,3% سنة من قبل. بفعل تراجع الصادرات.

وفي أمريكا اللاتينية، بلغت نسبة النمو 4,2% بدلا من 5,7% سنة من قبل. وانحصر نمو النشاط الاقتصادي بالبرازيل في 5,1% مقابل 5,7%. ارتباطا بتدهور الطلب الخارجي الذي واكبه انخفاض في أسعار السلع الأولية.

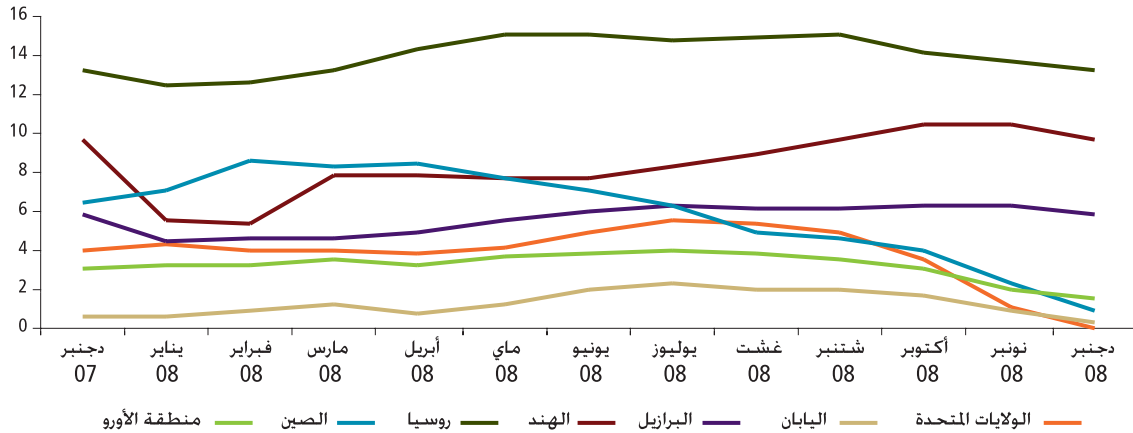
أما في روسيا، فقد تراجع النمو من 8,1% إلى 5,6%. بسبب انخفاض أسعار النفط خلال النصف الثاني من السنة والصعوبات التي واجهها النظام البنكي بهذا البلد.

وانخفضت نسبة النمو بالبلدان الأوروبية الصاعدة من 5,4% إلى 2,9%. حيث تأثرت بشكل كبير بضعف الطلب الخارجي وبتشديد شروط التمويل في الأسواق العالمية. وهو ما كان له وقع سلبي على الاستثمار.

أما في ما يخص النمو الاقتصادي بإفريقيا، فقد بلغ 5,1% بدلا من 6,2%. ويعزى هذا التباطؤ إلى انخفاض الطلب الخارجي وندرة التدفقات المالية. وعلى صعيد المغرب العربي، شهد النشاط الاقتصادي انتعاشا قويا في المغرب، بعد الموسم الفلاحي السيئ لسنة 2007. فيما بقي النمو شبه مستقر في تونس والجزائر.

ويمكن التمييز بين مرحلتين بارزتين عرفهما تطور التضخم في العالم سنة 2008. فخلال النصف الأول من السنة، اشتدت الضغوط على الأسعار، إذ بلغ التضخم أعلى مستوياته منذ نهاية التسعينيات بفعل ارتفاع أسعار النفط والمواد الغذائية. ورغم أن حدة الضغوط التضخمية خفت خلال النصف الثاني من السنة، إلا أن مؤشر أسعار الاستهلاك في الاقتصادات المتقدمة ارتفع بنسبة 3,4% مقابل 2,2% خلال السنة المنصرمة. وقد كان تسارع التضخم أكثر حدة في الدول الصاعدة والنامية، حيث بلغ في المتوسط 9,3% مقابل 6,4% سنة 2007.

تطور نسبة التضخم في العالم



المصدر: صندوق النقد الدولي

تطور التضخم معطيات فصلية

2008				2007		
ف4	ف3	ف2	ف1	ف4		
1,6	5,3	4,4	4,1	4,0		الولايات المتحدة
2,3	3,8	3,6	3,4	2,9		منطقة الأورو
1,8	3,2	3,3	2,9	2,3		فرنسا
1,6	3,1	2,9	2,9	3,0		ألمانيا
1,0	2,2	1,4	1,0	0,5		اليابان
2,5	5,3	7,8	8,0	6,6		الصين
10,2	9,0	7,7	6,3	5,5		الهند
13,7	14,9	14,9	12,9	11,4		روسيا
6,2	6,3	5,5	4,6	4,2		البرازيل

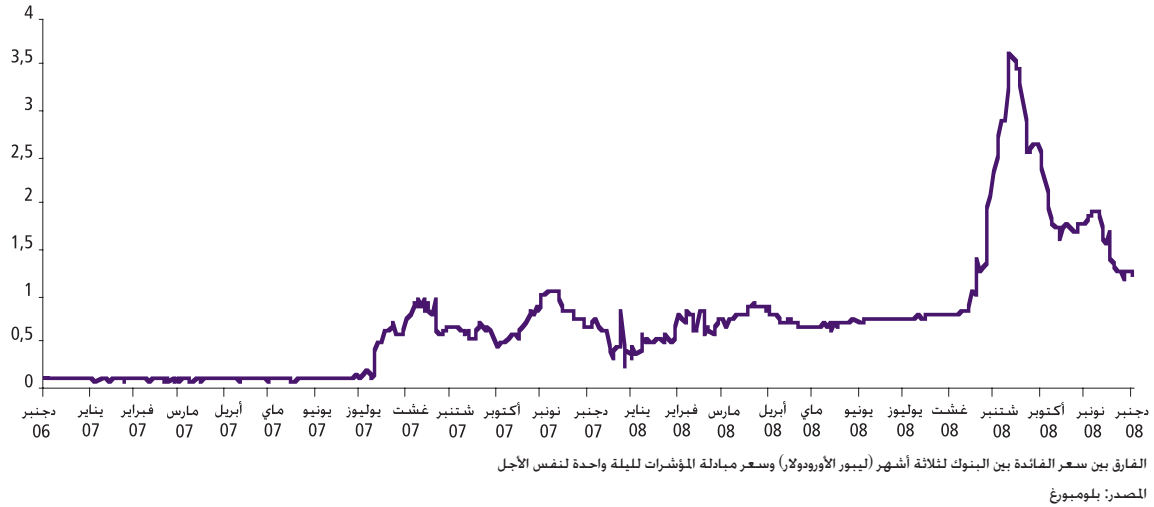
المصدر: داتاسترجم ومنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية

◆ الأسواق المالية وأسواق السلع الأساسية

الأسواق المالية العالمية

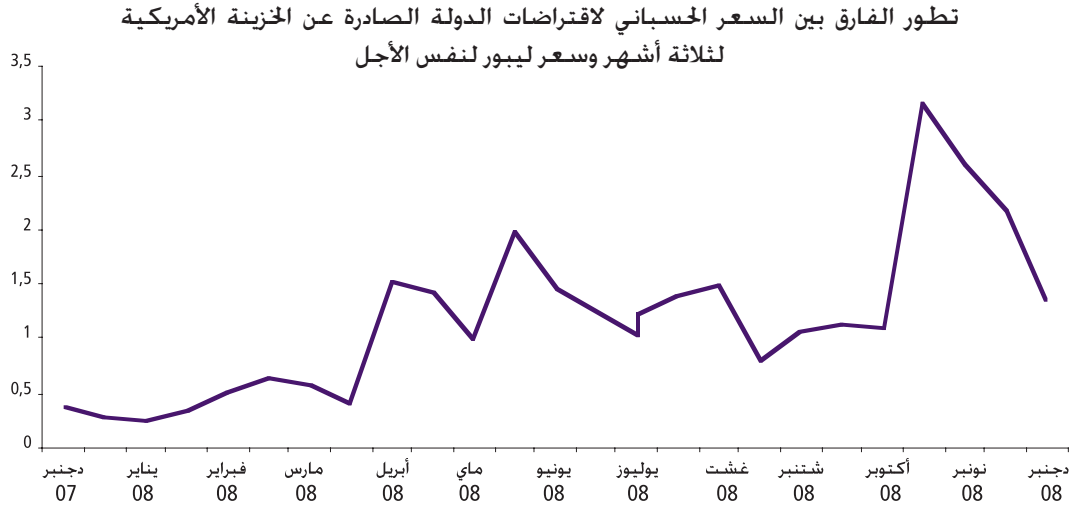
في سنة 2008، اشتدت الصعوبات التي تواجهها المؤسسات المالية والناجمة عن انهيار سوق القروض العقارية العالية المخاطر بأمريكا. ما أدى إلى أزمة مالية عالمية غير مسبوقه وهدد بتقويض أسس النظام المالي العالمي. وبالفعل، انتشرت الأزمة لتشمل جميع الأقسام، سواء في الاقتصادات المتقدمة أو في الدول الصاعدة، وهذا ما يعكس الترابط القوي بين الأسواق المالية العالمية. وتفاقت الأزمة بشكل كبير بعد إفلاس بنك ليهمان برادرز في منتصف شتنبر. فقد ساد مجموع الأسواق المالية جو عام من الريبة والحذر، نتج عنه تقلب قوي في الأسواق، وتنامي العزوف عن المخاطر، وخلل في الأسواق القائمة بين البنوك وأسواق الائتمان. وهكذا، بلغت مكافأة المخاطرة وفوارق أسعار الفائدة مستويات استثنائية، مما خلف صعوبات في الحصول على التمويل وانهارا في أسعار الأصول المالية.

تطور الفارق بين سعر ليبور (سعر الفائدة بين البنوك في سوق لندن)
وسعر مبادلة المؤشرات لليلة واحدة*



وهكذا، سجل مؤشر الداوجونز والناسداك انخفاضات بلغت 33,8% و40,5% على التوالي من سنة لأخرى. كما أن مؤشرات الكاك 40، والداكس، والفوتسي، والنيكاي انخفضت على التوالي بواقع 42,7% و40,4% و31,3% و42%. وسجلت مؤشرات البورصة بالدول الصاعدة بدورها انخفاضات ملموسة. ارتباطا بعزوف المستثمرين الأجانب بشكل متزايد عن المخاطر وهو ما حدا بهم إلى إعادة رؤوس الأموال إلى بلدانهم.

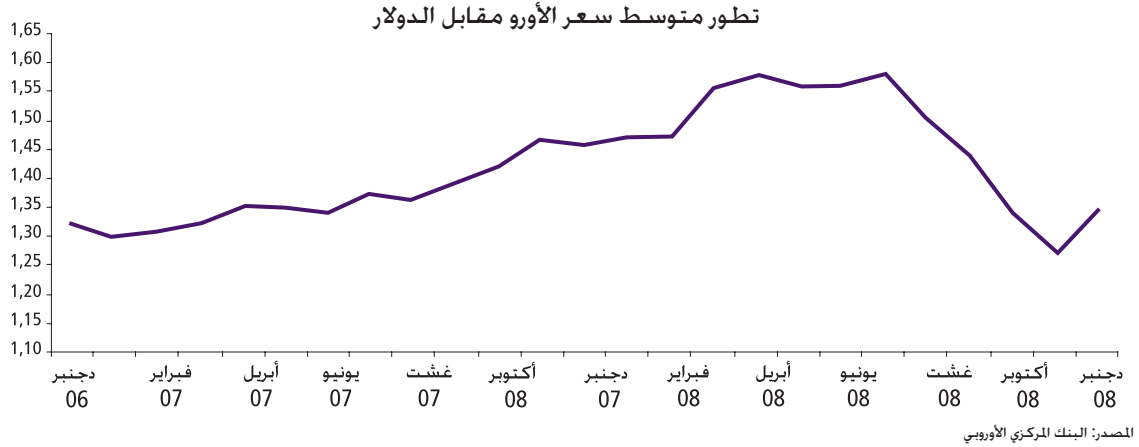
ومن جهتها، تراجعت الإصدارات الدولية من سندات الدين، التي وصل مبلغها الإجمالي إلى 4.780 مليار دولار، بنسبة 17%. وقد قامت المؤسسات المالية بتعبئة 82,5% من هذه الموارد، بفضل آليات الضمان الخاصة بالسندات البنكية التي قامت الحكومات بإحداثها في أوروبا والولايات المتحدة. وعلاوة على ذلك، تم تحقيق 41% من الإصدارات بالأورو، متبوعا بالجنيه الإسترليني الذي انتقلت حصته من 15,4% إلى 26,8%. ارتباطا بحجم الإصدارات التي أجزتها المؤسسات المالية البريطانية فيما انخفضت حصة الإصدارات بالدولار من 31,1% إلى 25,9%.



المصدر: بلومبورغ

وعلى إثر انهيار الأسواق، قامت الحكومات والبنوك المركزية الرئيسية باتخاذ عدة تدابير تمثلت على الخصوص في ضخ كميات هائلة من السيولة والرساميل قصد تدعيم حصيلات كبريات المؤسسات المالية وكذا في تخفيضات منظمة لأسعار الفائدة. كما تم وضع برامج لإعادة شراء الأصول المالية التي تقلصت قيمتها بشكل كبير وتم تعزيز الضمانات على الودائع قصد إنعاش سوق الائتمان. وأخيرا، تم إنجاز عمليات مبادلة للعمليات بين البنك الاحتياطي الفيدرالي وبنوك مركزية أخرى من أجل التخفيف من ندرة السيولة المتوفرة بالدولار على الصعيد العالمي. وعلاوة على ذلك، أدت التدخلات الهامة التي قامت بها البنوك المركزية إلى تضخيم حصيلاتها.

وتميزت أسواق الصرف الدولية خلال سنة 2008 بتقلبات كبيرة في أسعار صرف أهم العملات. وهكذا، ارتفع الأورو خلال النصف الأول من السنة بنسبة 7% مقابل الدولار نظرا لتوسع فارق العائد بين الولايات المتحدة ومنطقة الأورو. وانخفضت العملة الأوروبية الموحدة بعد ذلك بنسبة 14% خلال الفترة الممتدة ما بين يوليوز ودجنبر تحت تأثير ظاهرة اللجوء إلى الأصول الجيدة مما أدى إلى ارتفاع الطلب على الأصول المحررة بالدولار.



وأدى التدهور الكبير للوضع الاقتصادي بالملكة المتحدة والتخفيضات المتوالية التي عرفت أسعار الفائدة بها إلى توقف الارتفاع الذي شهدته قيمة الجنيه الإسترليني والذي استمر لفترة طويلة. وهكذا، انخفضت العملة البريطانية بواقع 13,9% و7,4% على التوالي أمام الأورو والدولار.

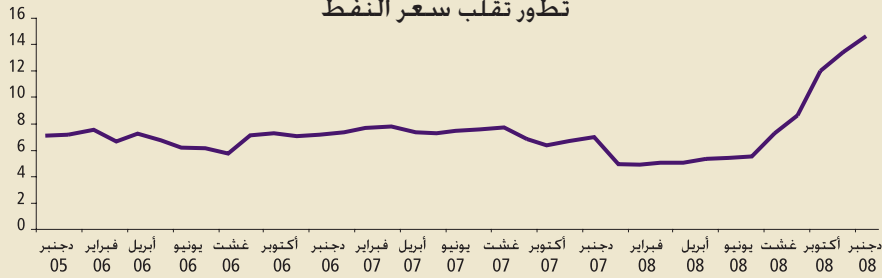
وتزايدت قيمة الين الياباني، في ارتباط بقيام المستثمرين بإنهاء وضعياتهم في الأسواق الدولية. وقد ارتفعت العملة اليابانية، في المتوسط، بنسبة 14,2% مقارنة مع الدولار و7,2% أمام الأورو. أما في ما يخص اليوان، فقد تزايد سعر صرفه خلال الأشهر السبعة الأولى من السنة، إذ قررت السلطات النقدية في ما بعد الإبقاء على سعر صرف ثابت يبلغ 6,84 يوان للدولار الواحد.

إطار 1: تقلب أسعار السلع الأولية خلال سنة 2008

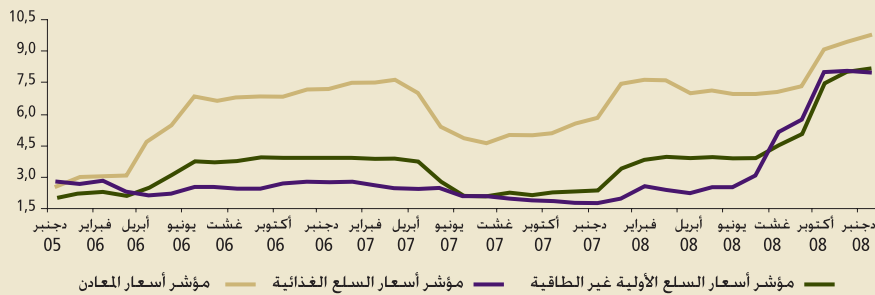
عرفت أسعار النفط والسلع الأولية تقلبات* كبيرة سنة 2008. مع تسجيلها ارتفاعا هائلا خلال النصف الأول من السنة وانخفاضها ابتداء من الفصل الثالث (أنظر الإطار في الفصل المتعلق بالتضخم).

وهكذا، شهدت أسعار النفط تقلبا بنسبة 29,8% مقابل 16,9% فقط خلال سنة 2007. ويعزى هذا التقلب الكبير بالأساس إلى التطور العشوائي لأسعار صرف الدولار وإلى الشكوك المتعلقة بأفاق النمو. ومن جانب آخر، تزايد تقلب أسعار السلع الأولية باستثناء الطاقة بشكل ملموس. حيث بلغ 15,9% مقابل 5,4% سنة 2007. وارتفع تقلب مؤشر أسعار المعادن إلى 18,8% مقابل 6,8% سنة من قبل. أما في ما يخص تقلب أسعار المنتجات الغذائية، فقد وصل إلى 16,8% بدل 11,1%. في ارتباط بالتقلبات الملموسة التي عرفتتها أثمان الحبوب. فقد سجل سعر القمح انخفاضا بواقع 50% في دجنبر مقارنة مع أعلى مستوياته وهو 440 دولارا للطن الذي بلغه في شهر مارس. فيما تراجع سعر الذرة بنسبة 45% مقارنة بمستوى 287 دولارا للطن الذي بلغه في يونيو 2008.

تطور تقلب سعر النفط



تقلب مؤشرات أسعار السلع الأولية غير الطاقية

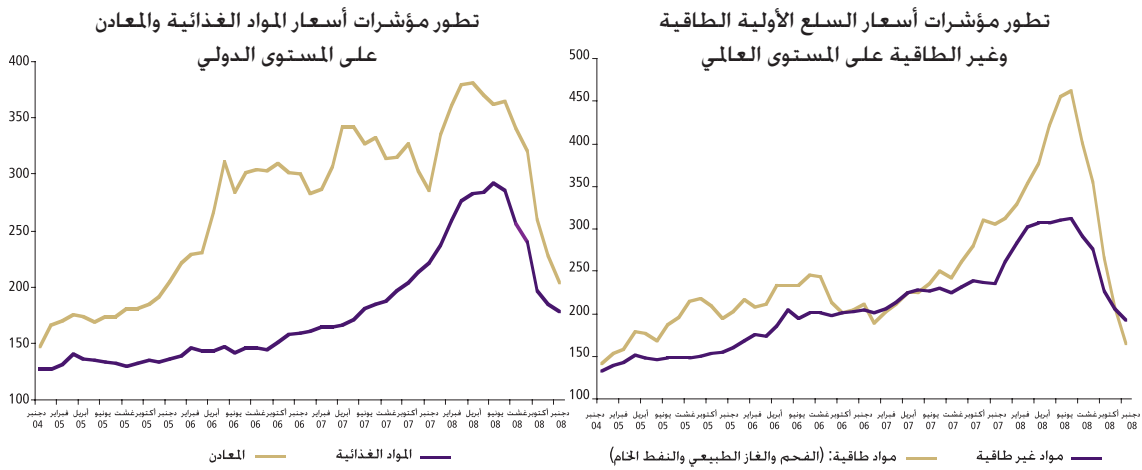


المصدر: البنك الدولي

(* حسابات بنك المغرب: على أساس معامل تغير يتم قياسه من خلال النسبة بين الانحراف المعياري والمعدل الحسابي للقيم المسجلة خلال فترة 12 شهرا (على أساس سنوي)

السوق الدولية للسلع الأولية

توقف التوجه التصاعدي الذي تم تسجيله خلال السنوات الأخيرة على مستوى أسعار السلع الأولية. خصوصا الطاقة والغذائية، ابتداء من يوليو 2008. فبعد الارتفاع الذي عرفته أسعار هذه السلع والذي زادت حدته بفعل المشتريات التي قامت بها صناديق التحوط وتطور العقود الحيوي خلال النصف الأول من 2008، تم تسجيل توجه تنازلي بسبب احتدام الأزمة. وهكذا، ارتفع سعر النفط في البداية بنسبة 50% ليصل في يوليو إلى أعلى مستوياته وهو 147 دولارا للبرميل. وانخفض في ما بعد بما يفوق 70% مقارنة مع هذا المستوى ليصل إلى 40 دولارا للبرميل في نهاية السنة. وتزايدت أسعار المنتجات الغذائية بدورها بنسبة 34% في المتوسط مقارنة مع سنة 2007، رغم تراجع الأسعار خلال النصف الثاني من السنة.



المصدر: البنك الدولي وصندوق النقد الدولي

◆ التجارة الخارجية وميزان الأداءات

تباطأ نمو التجارة الدولية. إذ انخفضت من 7,2% إلى 3,5% من حيث الحجم. وقد تعزز هذا التطور الذي يعزى بالأساس إلى تقلص الطلب العالمي على إثر تراجع النشاط الاقتصادي. بسبب تقلص التدفقات الموجهة لتمويل التجارة.

وفي ظل هذه الظروف. خفت حدة الخلل الذي تعرفه أداءات الحسابات الجارية بشكل طفيف. وانخفض العجز التجاري الأمريكي على إثر تراجع الواردات وتحسن رصيد العائدات. ليبلغ 4,7% من الناتج الداخلي الإجمالي مقابل 5,3% سنة من قبل. أما في ما يخص منطقة الأورو. فقد بلغ عجزها التجاري 0,7% من الناتج الداخلي الإجمالي بعد تسجيله فائضا طفيفا. سيما بسبب تقلص فائض ميزان السلع والخدمات.

وبالمقابل. تراجع فائض المعاملات الجارية لميزان الأداءات باليابان نظرا لتنامي فاتورة الواردات من السلع الأساسية. وذلك رغم الارتفاع الملموس في مداخل الاستثمارات. كما انخفضت فوائض بعض الدول الآسيوية بسبب تقلص نشاط الصادرات. وعلى العكس من ذلك. سجل ارتفاع طفيف على مستوى فوائض الدول المصدرة للنفط بالشرق الأوسط. ارتباطا بتنامي أسعار النفط.

أرصدة الحساب الجاري لميزان الأداءات في مناطق ودول العالم
(النسبة المئوية من الناتج الداخلي الإجمالي)

2008	2007	2006	
1,1-	1-	1,3-	الاقتصادات المتقدمة
4,7-	5,3-	6-	الولايات المتحدة
0,7-	0,1	0,3	منطقة الأورو
3,2	4,8	0,9	اليابان
2,1-	2,8-	3,4-	المملكة المتحدة
5,5	6,7	5,8	الاقتصادات المتقدمة الآسيوية
10	11	9,4	الصين
2,8-	1-	1,1-	الهند
0,7-	0,4	1,5	الاقتصادات المتقدمة
1,8-	0,1	1,3	البرازيل
7,6-	7,6-	6-	الدول الأوروبية الصاعدة
5,8	5,9	9,5	روسيا
18,6	18,3	21,1	الشرق الأوسط
22,2	21,9	24,2	الدول الأوروبية الصاعدة

المصدر: صندوق النقد الدولي

ووضعت الأزمة الاقتصادية حدا لدورة بدأت منذ 2004 وتميزت بنمو الاستثمارات الأجنبية المباشرة. وتقلصت تدفقات الاستثمارات، التي بلغت 1.449 مليار دولار سنة 2008، بنسبة 21% مقارنة مع السنة الماضية. ويعكس هذا التراجع على الخصوص انخفاضا بواقع 32,7% في الرساميل المستثمرة في الدول المتقدمة والتي بلغت 840 مليار دولار. فقد تراجعت التدفقات الواردة إلى الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة بنسبة 30,7% و5,5% على التوالي في حين أنها تزايدت بشكل ملموس خلال السنة المنصرمة. وبالمقابل، تواصل نمو التدفقات نحو الدول النامية أو بلدان التحول الاقتصادي، لكنه انحصر مع ذلك في 4% بدل 20% سنة من قبل. وهكذا، استقبلت دول جنوب، وشرق، وجنوب-شرق آسيا استثمارات صافية بقيمة 256 مليار دولار، مما يمثل نموا محدودا بواقع 3,3% بدلا من 12% خلال السنة الماضية. واجتذبت دول أمريكا اللاتينية، من جهتها، تدفقات صافية بلغت 142,3 مليار، في ارتفاع بواقع 13% مقارنة مع 50% سنة 2007. أما الاستثمارات الموجهة لإفريقيا والبالغة 62 مليار دولار، فقد تزايدت بنسبة 16,8%. ويرجع هذا التطور بالخصوص إلى

تضاعف التدفقات الصافية نحو جنوب إفريقيا فيما تراجعت التدفقات نحو مصر والمغرب بشكل ملحوظ. وفي الأخير حافظت التدفقات نحو دول التحول الاقتصادي بجنوب شرق أوروبا ونحو روسيا على توجهها التصاعدي على الرغم من الأزمة التي شهدتها القطاع البنكي بهذه البلدان.

◆ الهيكلية المالية العالمية

أدت التطورات التي عرفتها الأزمة إلى تسليط الضوء على مكامن الضعف في الإطار التنظيمي والرقابي للمؤسسات المالية عبر العالم وفي تدبير المخاطر وآليات السوق. ونظرا لعدم كفاية الإجراءات التي تم اتخاذها بشكل أحادي، اتضح أن من الضروري القيام بمبادرات ذات بعد عالمي قصد إيجاد حل شامل للأزمة. وفي هذا الإطار، اجتمع أعضاء مجموعة العشرين شهر نونبر 2008 بواشنطن بغية تحديد المبادئ التوجيهية لإصلاح النظام المالي العالمي وتعزيز الإطار التنظيمي للأنظمة المالية. وقد توصل أعضاء المجموعة خلال هذا اللقاء إلى اتفاق حول سبل إصلاح النظام المالي العالمي وحول مراقبة الأسواق.

وعلى نفس المنوال، انكبت السلطات الأوروبية على تعزيز الإطار التنظيمي لعمل النظام المالي. وهكذا، اقترحت اللجنة الأوروبية في شهر أكتوبر عدة تعديلات على التعليلة المتعلقة بمتطلبات الأموال الذاتية، تهم على الخصوص الحد من التمويلات بين البنوك، ومراقبة أكثر صرامة وتدبيراً أفضل لمخاطر السيولة على مستوى البنوك التي تنشط في عدة بلدان. وكذا إلزامية إدراج سندات مرتبطة بقروض عقارية ضمن الحصيلة.

ولمواجهة الأزمة، عمد صندوق النقد الدولي من جهته إلى القيام بتحليلات أكثر عمقا لآثار العدوى وكذا للعلاقات بين الأسواق المالية والاقتصاد الحقيقي. وبالإضافة إلى ذلك، قام الصندوق بتفعيل آلية التمويل العاجل، وهي مسطرة ترمي إلى تعجيل منح القروض خلال فترات الأزمة تم اللجوء إليها ست مرات منذ إحداثها سنة 1995.

ومن جهة أخرى، وفي إطار إصلاح النظام المالي العالمي، اعتمد مجلس محافظي صندوق النقد الدولي، خلال الاجتماعات الربيعية التي عقدت في أبريل 2008، قرارا يتعلق بالشطر الثاني من عملية إصلاح نظام الحصص والأصوات، مما أدى إلى رفع حصة أربع وخمسين بلدا صاعدا وناميا وتثليث الأصوات الأساسية بشكل يحافظ على تمثيلية البلدان المنخفضة الدخل.

إطار 2: اتفاق المبادئ المشتركة الذي اعتمده أعضاء مجموعة العشرين خلال قمة واشنطن
توصل أعضاء مجموعة العشرين التي عقدت اجتماعها في نونبر 2008 بواشنطن إلى اتفاق حول المبادئ المشتركة للإصلاحات يشمل المحاور الخمسة التالية:

- تعزيز الشفافية والمسؤولية على مستوى الأسواق المالية.
- تشجيع رقابة مالية سليمة.
- تعزيز نزاهة الأسواق المالية.
- تقوية التعاون الدولي.
- إصلاح المؤسسات المالية الدولية.

ففي ما يخص أول مبدأ من المبادئ المشتركة للإصلاح، سيتم تعزيز شفافية ومسؤولية الأسواق المالية على الخصوص عن طريق تشديد المتطلبات المتعلقة بشفافية المنتجات المالية المعقدة من خلال ضمان موثوقية المعلومات التي توفرها المقاولات بشأن وضعيتها المالية.

وبالإضافة إلى ذلك، تعهد أعضاء مجموعة العشرين بتقوية آليات الضبط والمراقبة الاحترازية وتدبير المخاطر في القطاع المالي وبضمان مراقبة صارمة لمؤسسات تصنيف الجدارة الائتمانية.

وقصد تعزيز نزاهة الأسواق المالية، شملت تعهدات المجموعة على الخصوص دعم حماية المستثمرين والمودعين، من خلال محاربة السلوكات غير القانونية والأنشطة الاحتيالية والتجاوزات ومن خلال تبني تدابير للحماية من المخاطر المالية الناجمة عن السلطات القضائية غير المتعاونة. وهكذا، طالبت المجموعة سلطات الرقابة الوطنية والجهوية بتعزيز التنسيق والتعاون بينها في جميع قطاعات الأسواق المالية، سيما في ما يتعلق بالتدفقات المالية بين الدول.

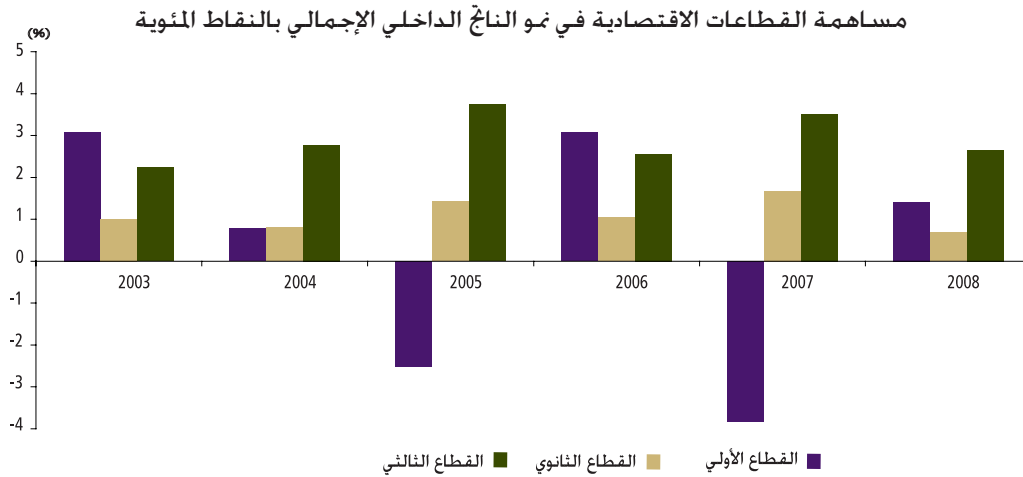
وعلاوة على ذلك، أعرب أعضاء مجموعة العشرين عن عزمهم المضي قدما في إصلاح مؤسستي صندوق النقد الدولي والبنك الدولي بغية الرفع من فعالتهما.

◆ الإنتاج الوطني

في سنة 2008، تنامي النشاط الاقتصادي بنسبة 5,6% بدلا من 2,7% سنة من قبل. وذلك نتيجة ارتفاع القيمة المضافة للقطاع الأولي بنسبة 16,6%. وعلى الرغم من تراجع وتيرة نمو الأنشطة غير الفلاحية من 6% إلى 4,1%. ويعزى ذلك إلى تدهور الوضعية الاقتصادية في منطقة الأورو. الشريك التجاري الرئيسي للمغرب، ما أثر على بعض الفروع الصناعية التي يوجه إنتاجها بالأساس إلى السوق الأوروبية بالإضافة إلى قطاعي السياحة والنقل.

وفيما يتعلق بالقطاع الأولي، سجلت الأنشطة الفلاحية نموا قدره 16,3% بعد تراجعها بنسبة 20,8% سنة قبل ذلك. إذ تزايد إنتاج الحبوب بما يفوق الضعف من سنة لأخرى. لبلغ 51 مليون قنطار. فيما سجل النشاط الفلاحي نموا قدره 19% بعد أن تراجع بنسبة 10,1% سنة من قبل. وفي المقابل، تراجعت وتيرة نمو القطاع الثانوي من 6,6% إلى 3,6% نتيجة بالأساس إلى تراجع نشاط الصناعات الاستخراجية بنسبة 5,9% وإلى تدهور الصناعات التحويلية بسبب انخفاض الطلب الخارجي. أما بالنسبة لأنشطة القطاع الثالث، بما فيها الخدمات المقدمة من طرف الإدارات العمومية. فقد ارتفعت بنسبة 4,1% بدل 6,1% سنة 2007. بالرغم من شبه الركود الذي شهدته الخدمات المرتبطة بالسياحة (0,8%). ومن جهتها، شهدت الأنشطة المتعلقة بالتجارة والاتصالات ارتفاعا واضحا من سنة لأخرى.

وإجمالا، فقد نما الناتج الداخلي الإجمالي، الذي يقدر بمبلغ 688 مليار درهم بالأسعار الجارية، بنسبة 11,8% بدل 6,7% سنة 2007. أما القيمة المضافة الفلاحية، والتي بلغت 82 مليار درهم، فقد ارتفعت بنسبة 20,7% بينما ارتفعت القيمة المضافة غير الفلاحية، التي قدرت بمبلغ 528 مليار درهم، بنسبة 12,4%.



◆ القطاع الأولي

بفضل الظروف المناخية الملائمة نسبيا، انتعش النشاط الفلاحي سنة 2008 بعد النتائج الضعيفة التي سجلها سنة من قبل. فقد أدى التوزيع الجيد للتساقطات من حيث الزمان والمكان إلى تحسن متوسط مجموع التساقطات المطرية ومستوى حقينة السدود المخصصة للاستعمال الفلاحي. وإن كانت مستوياتها لا تزال أقل من المعدل المسجل خلال المواسم الفلاحية الخمس الأخيرة. وموازاة مع ذلك، استفاد قطاع تربية الماشية من تحسن وضعية المراعي وبالتالي من توفير علف كافي للماشية. ليستقر بذلك عددها في حوالي 25 مليون رأس. ومن جهة أخرى، ارتفع إنتاج السمك بنسبة 16 % نتيجة تحسن موارد الصيد الساحلي والصيد في أعالي البحار. في ظل هذه الظروف، تزايدت القيمة المضافة للقطاع الأولي، بالأسعار الثابتة، إذ نمت بحوالي 16,6 % بعد تراجعها بالخمس سنة 2007، لترتفع بذلك حصتها في الناتج الداخلي الإجمالي من 12,8 % إلى 14,1 %.

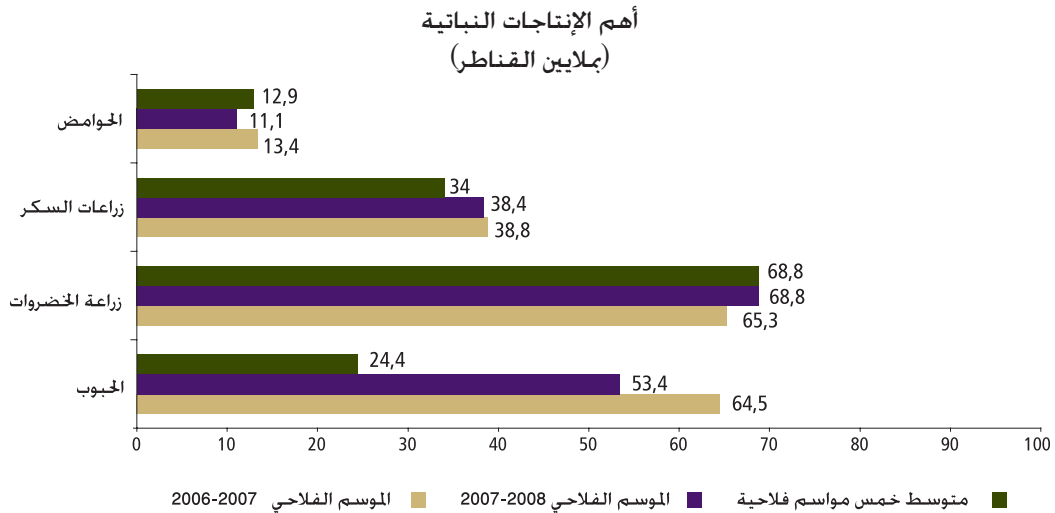
إطار3: الإجراءات المتخذة لفائدة القطاع الأولي (2007 - 2008)

- سعيها منها إلى الحد من آثار الجفاف التي مست محصول القطاع خلال الموسم الفلاحي الماضي. قامت السلطات العمومية بتعزيز باتخاذ الإجراءات التالية:
- رفع قيمة الدعم المخصص للبذور المختارة المحلية من 100 إلى 115 درهم للقنطار بالنسبة لحبوب الخريف الثلاثة. ومنح مكافأة لمستوردي البذور الموثقة والبذور الأساسية والبذور التُربية. عن كل قنطار. حدد على التوالي في 300 درهم و400 درهم و500 درهم. والإعفاء من رسوم الاستيراد إلى غاية نهاية سنة 2007.
- مواصلة دعم المكننة الفلاحية وتشجيع الصادرات والري وزراعة الفواكه.
- سداد الفارق بين السعر عند استيراد القمح الطري والسعر المستهدف. والذي ارتفع من 250 إلى 260 درهم للقنطار.
- وفي ما يخص قطاع تربية المواشي. ومن أجل ضمان وفرة وتنوع علف الماشية. قامت السلطات العمومية باتخاذ الإجراءات التالية:
- وقف رسوم الاستيراد والضريبة على القيمة المضافة المطبقتان على المشتريات من الذرة والشعير. من يناير إلى مايو 2008. إلى جانب مدخلات أخرى من الأعلاف المركبة.
- الزيادة في مبلغ المساعدة المالية التي تقدمها الدولة من أجل تكثيف الإنتاج الحيواني.
- رفع قيمة الدعم بنسبة 60% لشراء علف الماشية والتكليف بمصاريف نقل هذا العلف.

الفلاحة

على الرغم من النقص الذي سجل في التساقطات المطرية في بداية الموسم الفلاحي 2007-2008، ساعد التوزيع الجيد للأمطار خلال مراحل نمو أهم حبوب الخريف على ارتفاع محصول هذه الأخيرة بما يفوق الضعف مقارنة بمستواها الهزيل خلال الموسم السابق. لتصل إلى 51,2 مليون قنطار. إلا أن هذا المستوى يظل أقل بنسبة 18,5 % من معدل المواسم الفلاحية الخمس الأخيرة. موازاة مع ذلك، بلغ تسويق الحبوب، في الفترة بين يونيو وديجنبر 2008، 11,5 مليون قنطار عوض 4,6 مليون قنطار. نتيجة لذلك، وفي سياق دولي يتميز بغلاء أسعار الحبوب، تراجع حجم الواردات من هذه المواد بنسبة 16 %.

من جهة أخرى، نما إنتاج القطن بنسبة 40 % ليبلغ حوالي 2 مليون قنطار وإن كان أقل بنسبة 10 % من معدل المواسم الفلاحية الخمس الأخيرة، فيما نمت زراعة الخضروات والسكريات على التوالي بنسبة 12,8% و7,1%. علاوة على ذلك، ساهمت وفرة التساقطات، ابتداء من شهر يناير 2008، في ارتفاع محصول الحبوب الزيتية، فيما تراجع محصول الحوامض بنسبة 13,6%. أما إنتاج الزيتون، فقد بقي مستقرا في نفس مستواه المسجل خلال الموسم الفلاحي الماضي.



تربية المواشي

خلال السنوات الأخيرة، تعزز قطاع تربية المواشي بشكل طفيف بفضل استمرار برنامج حماية المواشي الذي انطلق سنة 2007، خاصة عبر تزويد مربى المواشي بعلف ماشية.

وأبان الاستقصاء الذي أجرته وزارة الفلاحة والصيد البحري في شهر مارس وأبريل 2008، عرف عدد المواشي تراجعا طفيفا ليستقر في حدود 25 مليون رأس، منها 68,3 % من الأغنام و20,5 % من الماعز و11,3 % من الأبقار.

الصيد البحري

عرف إنتاج السمك سنة 2008، انتعاشا بنسبة 16 % بعد التقلص الذي شهده السنة الفارطة والذي بلغ 14,4 % . ويعزى هذا النمو إلى ارتفاع حجم الكميات المصطادة على السواحل وفي أعالي البحار، نتيجة إعادة تكوين الموارد من الرخويات ومن السمك الذي يعيش في أعماق البحار .

وبلغت الكميات المفرغة من أسطول الصيد الساحلي 779.386 طنا، أي بارتفاع بنسبة 15 %، تنطوي على زيادة على التوالي بنسبة 16,1 % و34,8 % بالنسبة لإنتاج أسماك أعالي البحار والرخويات، وانخفاض بنسبة 22,3 % فيما يتعلق بالرخويات والقشريات والصدفيات في ما سجل ركود في إنتاج السمك الأبيض. وحافظ معدل استهلاك السمك الطري على مستواه المسجل سنة 2007، إذ بلغ 42 % من المجموع، فيما بلغت نسبة الكميات المعالجة في وحدات إنتاج دقيق وزيت السمك وإنتاج المعلبات حوالي 33 % و16 % على التوالي.

وتعزى هذه الزيادة إلى نمو حجم الكميات المصطادة على السواحل وفي أعالي البحار بنسبة 14 % و26,8 % على التوالي، نتيجة إعادة تكوين الموارد من السمك الذي يعيش في أعماق البحار ومن الرخويات. ومن أجل الرفع من مردودية هذا القطاع، الذي تظل نتائجه ضعيفة مقارنة بإمكانياته، تم مع نهاية سنة 2008 وضع برنامج لتحديث أسطول الصيد الساحلي والتقليدي سيدوم لأربع سنوات. ومن المنتظر أن

يستفيد من هذا البرنامج حوالي 18 ألف قارب أغلبها يدخل في إطار الصيد التقليدي. إلى جانب ذلك، يقدر إجمالي الاستثمار في هذا البرنامج بحوالي 5 مليار درهم تساهم فيها الدولة بمقدار مليار واحد.

◆ القطاع الثانوي

سجل القطاع الثانوي، الذي يساهم في الناتج الداخلي الإجمالي بنسبة 24,5%. ارتفاعا بنسبة 3,6% بدل 6,6% المسجلة سنة من قبل. ويعزى هذا التراجع بالأساس إلى تباطؤ نمو الصناعات التحويلية وتراجع قطاع المعادن نتيجة لتقلص الطلب الخارجي على الخصوص.

الصناعات التحويلية

وفي ظرفية تتسم بغلاء المواد الأولية، واستمرار تفكيك الرسوم الجمركية وبداية ركود منطقة الأورو، عرف مؤشر الإنتاج الصناعي ارتفاعا لم يتجاوز 1,9% عوض 4,6% سنة 2007. وباستثناء الصناعات الغذائية التي عرفت نوعا من التحسن، فإن الأسباب وراء هذا التراجع تتجلى في انخفاض نشاط الصناعات الميكانيكية والمعدنية وصناعات النسيج والجلد وكذا تراجع نشاط الصناعات الكيماوية وشبه الكيماوية وكذا الصناعات الكهربائية والإلكترونية.

تغيرات معدلات مقاييس الإنتاج الصناعي بالنسبة المئوية			الترجيحات	مجموعات الفروع الصناعية
2008	2007	2006		
4,0	2,4	3,2	230	الصناعات الغذائية
0,6-	2,2	0,5	209	صناعات النسيج والجلد
3,3	4,5	5,8	363	صناعات كيميائية وشبه كيميائية
0,6-	9,6	9,0	160	صناعات ميكانيكية و معنوية
1,4	3,9	14,5	38	صناعات كهربائية وإلكترونية
1,9	4,6	5,2	1000	مجموع الصناعات التحويلية

المصدر: الندوبية السامية للتخطيط وحسابات بنك المغرب

عرف إنتاج الصناعات الغذائية ارتفاعا بنسبة 4% بدلا من 2,4%. بالرغم من ارتفاع أسعار المنتجات الفلاحية الأساسية. ويعزى هذا التطور بالأساس إلى نمو نشاط صناعة المشروبات والمطاحن بنسبة 5,9% و4,3% على التوالي. كما سجل إنتاج كل من السمك المصبر والخضر والفواكه ارتفاعا بنسبة 3% و5% على التوالي نتيجة تحسن مستوى الصادرات. أما إنتاج مشتقات الحليب، فقد عرف، من سنة لأخرى، تراجعاً طفيفاً قدره 0,4%.

وفيما يتعلق بالإنتاج في صناعات النسيج والملابس والجلد، فقد تراجع بنسبة 0,6% نتيجة انخفاض الطلب الخارجي وارتفاع حدة المنافسة إثر إلغاء الحصص الإنتاجية على المنتجات الصينية. وهكذا، انخفض معدل الإنتاج في صناعة النسيج بنسبة 2,3% سنة 2008 بعد شبه الركود الذي عرفه في السنة الماضية بفعل تراجع صناعة الغزل وإنتاج مواد النسيج بنسب 1,9% و3,7% على التوالي. من جهة أخرى، تراجع إنتاج الجلد بنسبة 8,4% نتيجة بالأساس إلى انخفاض صناعة الأحذية. أما مؤشر إنتاج الملابس، فقد ارتفع بنسبة 0,9% بالرغم من تراجع الصادرات من الملابس الجاهزة والملابس الداخلية.

علاوة على ذلك، سجل مؤشر إنتاج الصناعات الميكانيكية والمعدنية انخفاضا قدره 0,6% بفعل تراجع إنتاج صناعة المواد المعدنية. كما تدنت وتيرة نمو فرع السيارات من 23,3% إلى 1,8% إثر تراجع الطلب الخارجي وتدهور الظرفية في قطاع السيارات على الصعيد العالمي. وفي المقابل، ارتفع إنتاج الآلات والتجهيزات بنسبة 7,7% كما تنامى إنتاج باقي معدات النقل بنسبة 3,1%.

وفي ما يخص الصناعات الكيماوية وشبه الكيماوية، فقد نمت بنسبة 3,3%. أي بوتيرة أقل من تلك المسجلة السنة الماضية. ويعزى هذا التراجع، من جهة، إلى تباطؤ إنتاج باقي المواد المعدنية غير الفلزية ونشاط تكرير البترول، ومن جهة أخرى، إلى انخفاض صناعة المواد الكيماوية الأساسية بنسبة 2,4%. وبالتالي، تراجع إنتاج الحامض الفوسفوري وأسمدة الفوسفات بنسبة 19,8% و16,3% على التوالي نتيجة انخفاض حجم الصادرات.

أما في ما يتعلق بالصناعات الكهربائية والإلكترونية، فقد تراجعت وتيرة نموها من 3,9% إلى 1,4% بفعل تدهور صناعة الآلات والأجهزة الكهربائية بسبب تراجع صادرات المكونات الإلكترونية، من جهة، وركود صناعة أجهزة الراديو والتلفزة والاتصالات، من جهة أخرى.

البناء والأشغال العمومية

واصل قطاع البناء والأشغال العمومية منحاه التصاعدي بتسجيله لتزايد في قيمته المضافة بنسبة 9,4%. نتيجة استمرار مشاريع السكن الاجتماعي وبرنامج المدن الجديدة والأوراش الكبيرة التي تهتم بالبنيات التحتية وكذا تهيئة المناطق السياحية والصناعية.

وقد انعكست دينامية هذا القطاع على معدل استهلاك الإسمنت الذي ارتفع بنسبة 9,9 % ليبلغ 14,1 مليون طن. وعلى القروض العقارية التي تسارعت وتيرة توزيعها وكذا على الاستثمارات المباشرة الخارجية في القطاع العقاري. حيث تنامت بنسبة 22,6 % في سنة واحدة لتمثل 33 % من مجموع الاستثمارات المباشرة الأجنبية.

إطار 4 : التوجهات الجديدة في سياسة السكن

واصلت السلطات العمومية خلال سنة 2008 مجهوداتها الرامية إلى التقليل من العجز الحاصل في قطاع السكن، والذي يقدر بمليون وحدة سنة 2007، وإلى تلبية الطلبات الجديدة، وذلك عن طريق اتخاذ الإجراءات التالية:

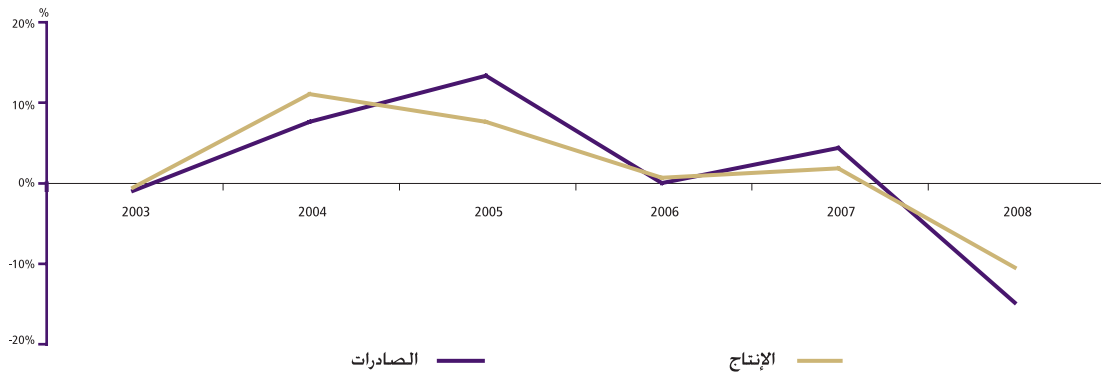
- عرض نوع جديد من المساكن الاجتماعية بمبلغ 140.000 درهم يستهدف الأسر ذات الدخل الضعيف.
 - مواصلة العمل على تنفيذ برامج القضاء على السكن غير اللائق.
 - تعبئة احتياطي عقاري عمومي تبلغ مساحته 3853 هكتار في الفترة الممتدة ما بين 2009 و2012، وذلك على الخصوص من خلال فتح مناطق جديدة أمام التعمير.
 - تدعيم وتطوير عمليات تمويل الرهون
- علاوة على ذلك، ومن أجل الحد من المضاربات وضمان استقرار أسعار العقار، عملت السلطات العمومية على إعداد برنامج عمل، للفترة الممتدة من 2008 إلى 2012، يركز بالأساس على إعادة تفعيل الضريبة على الأراضي غير المبنية وتطبيق حق الشفعة لصالح الدولة وإرساء قانون جديد لتسويق البرامج.
- إضافة إلى ذلك، ومن أجل توفير رؤية أوضح للفاعلين في عقار السكن، تعتزم السلطات العمومية إنشاء مرصد وطني خاص بهذا القطاع بناء على سلسلة من الدراسات الجهوية التي تأخذ في الاعتبار الخصوصيات المحلية لكل منطقة.

المعادن

عرف النشاط المعدني الوطني، الذي يعتمد بدرجة كبيرة على الأسواق الخارجية، تراجعاً بنسبة 1,9% بعد ارتفاعه بنسبة 4% في السنة الماضية وذلك نتيجة تراجع الصادرات. أما إيرادات التصدير، فقد بلغت 21 مليار درهم بزيادة نسبتها 106% ارتباطاً بارتفاع الأسعار في السوق العالمية. وفي ما يتعلق بالفوسفات على وجه الخصوص، فقد كانت 2008 سنة استثنائية بتسجيلها لمستويات أسعار لم يتم بلوغها منذ 1974. إلا أن التطور خلال السنة يشير إلى مرورها بمرحلتين مختلفتين حيث ارتفعت الأسعار بشكل كبير في النصف الأول من السنة في حين تراجعت خلال النصف الثاني. نتيجة تباطؤ الاقتصاد العالمي.

وبعد ارتفاعه سنة 2007 بنسبة 1,6%، تقلص الإنتاج التجاري للفوسفات بنسبة 10,7%. ويرجع هذا الانخفاض إلى تقليص المكتب الشريف لإنتاجه خلال نهاية السنة مواكبة لانخفاض الطلب العالمي والحفاظ بالتالي على هامش ربحه. وتراجع أيضاً حجم الصادرات من الفوسفات والحامض الفوسفوري والأسمدة على التوالي بنسبة 16% و28% و35%. أما قيمة صادرات الفوسفات الخام، فقد بلغت 17,3 مليار درهم، أي بزيادة نسبتها 184% ارتباطاً بالتطور الإيجابي لأسعاره في السوق العالمية.

تغيرات حجم إنتاج الفوسفات الخام وصادراته



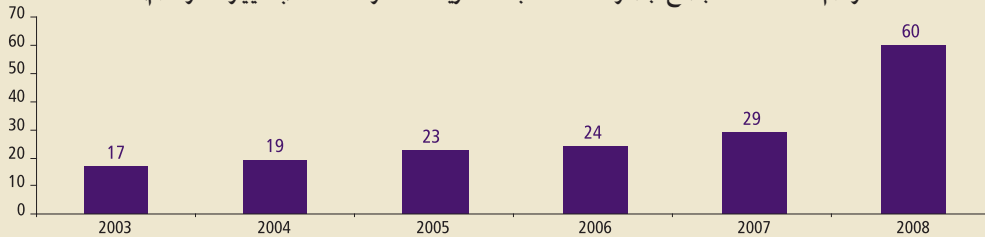
المصدر: المكتب الشريف للفوسفات

وفيما يخص نشاط استخلاص المعادن الفلزية، فقد تراجع بنسبة 2% بفعل انخفاض إنتاج مختلف المعادن، حيث تراجع إنتاج كل من الزنك والمنغنيز بنسب 9,5% و7,7% على التوالي فيما انخفض إنتاج الرصاص بنسبة 3,5%.

إطار 5: نشاط المكتب الشريف للفوسفات سنة 2008 واستراتيجيته الصناعية

سجلت نهاية سنة 2008 تحقيق المكتب الشريف للفوسفات لإجازات استثنائية (إذ بلغ رقم المعاملات المجموع 60 مليار درهم، بما فيها 51,4 مليار عن التصدير مقابل 29 مليار درهم سنة 2007، وفائض إجمالي للاستغلال قدره 32,9 مليار درهم، مرتفعا بنسبة 390% مقارنة مع سنة 2007). وقد مكنت هذه النتائج المكتب الشريف للفوسفات من تفويض مهمة تسيير صندوق التقاعد الداخلي إلى متعهد خارجي وتصفية حصيلته.

رقم المعاملات المجموع لمجموعة المكتب الشريف للفوسفات (بمليار الدرهم)



المصدر: المكتب الشريف للفوسفات

وعلى إثر هذه النتائج المحققة، عمل المكتب الشريف للفوسفات على إعداد استراتيجية صناعية تهم الفترة الممتدة بين 2009 و2012 سعيا منه إلى تدعيم موقفه كفاعل أساسي في قطاع الفوسفات على الصعيد الدولي. وقد تم تخصيص مبلغ قدره 38 مليار درهم لهذه الاستراتيجية، التي تركز في الأساس على تطوير قدرات الإنتاج عن طريق تشجيع المشاريع الصناعية المشتركة وتوفير البنيات التحتية الملائمة. وبذلك، فإن المكتب الشريف للفوسفات يعتزم زيادة قدراته على استخلاص الفوسفات من 30 مليون إلى 55 مليون طن خلال السنوات العشر القادمة. وفي مجال التحويل، أعطت المجموعة انطلاقة عملية اختيار مستثمرين أجانب راغبين في الاستقرار بالمغرب، ومن أجل جذب هؤلاء المستثمرين، سيعمل المكتب الشريف للفوسفات على تهيئة بنيات تحتية في إطار مشروع قاعدة الجرف الأصفر «الجرف فوسفات هوب» التي ستتطلب استثمارا قدره 15,5 مليار درهم لتوفير قدرة استيعابية تبلغ 10 وحدات وتضمن شروط إنتاج مشجعة وتنافسية مع احترامها للمعايير البيئية.

علاوة على ذلك، تهدف هذه الإستراتيجية إلى تشجيع القدرة التنافسية لدى المجموعة عبر تخفيض التكاليف خاصة عن طريق إرساء أنبوب لنقل المعدن من مراكز الاستخراج إلى وحدات التحويل.

الطاقة

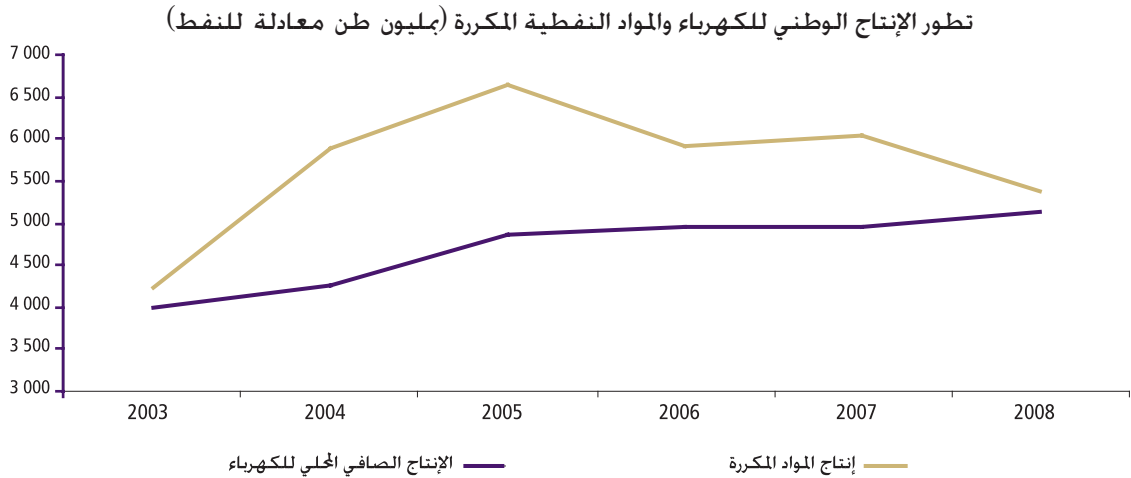
سجل الاستهلاك النهائي للطاقة سنة 2008، الذي يتم تقديره على أساس معطيات مؤقتة، ارتفاعا بنسبة 6,5% ليصل إلى 14,1 مليون طن معادلة للنفط. وفي المقابل، بلغ الإنتاج الإجمالي للطاقة 10,5 مليون طن معادلة للنفط. منخفضا بنسبة 4,5% نظرا لتراجع نشاط التكرير إثر بداية تسويق الغازوال 50ppm إلى السوق الوطنية.

وهكذا، تزايدت الكميات المستوردة بنسبة 7,2% لتصل إلى 14,2 مليون طن معادلة للنفط. وبذلك، بلغ معدل التبعية الطاقية للخارج 97,4% وارتفعت الفائرة الطاقية إلى 71,4 مليار درهم مقابل 54 مليار درهم سنة من قبل. وبعد انتعاشه بنسبة 2% في السنة المنصرمة، تراجع إنتاج المواد المكررة بنسبة 10,9% ليصل إلى 5,4 مليون طن. وفي المقابل، ارتفع الاستهلاك الإجمالي للمنتجات النفطية بنسبة 11,2% ليلغ 9 ملايين طن. ارتباطا بتزايد استهلاك الغازوال، الذي يمثل 45% من هذه المنتجات، بنسبة 7,6%. وموازية مع ذلك، تزايد استهلاك الفيول، الذي يشكل 23% من سوق منتجات التكرير، بنسبة 29%. بفعل تزايد استهلاكه من طرف المحطات الحرارية التابعة للمكتب الوطني للكهرباء بنسبة 50%.

أما الطلب الوطني على الكهرباء، فقد بلغ 21,7 مليار كيلواط في الساعة، متناميا بنسبة 5,9% عوض 6,5% سنة 2007. كما تنامت مبيعات الكهرباء العالية والمتوسطة الجهد، والموجهة لقطاعات الإنتاج ووكالات التوزيع، بنسبة 5%. إضافة إلى ذلك، ارتفع استعمال الكهرباء المنخفضة الجهد بنسبة 9,4%. مما يعكس التعميم التدريجي للكهرباء بفضل برنامج الكهرباء القروية، الذي بلغت نسبة إنجازه 95,4%.

وفي المقابل، استقر الإنتاج الصافي المحلي للكهرباء في حوالي 19,7 مليار كيلواط في الساعة. مرتفعا بنسبة 3,3%. فيما ارتفع إنتاج المحطات الحرارية، الذي يمثل 94,5% من الإنتاج الصافي للكهرباء، بنسبة 3,4%. خاصة بفعل ارتفاع الإنتاج في المحطات التابعة للمكتب الوطني للكهرباء. أما إنتاج الكهرباء المائية والكهرباء الهوائية، فقد ارتفع بنسبة 3,4% و6,7% على التوالي. وقد تم سد الفارق بين الطلب على الكهرباء وإنتاجه بفضل الواردات من الطاقة الكهربائية، التي تنامت بنسبة 21,3%. مما أدى إلى ارتفاع مساهمتها في الطاقة الكهربائية المتوفرة من 15,5% إلى 17,7%.

وأمام العجز في القدرات الإنتاجية للكهرباء، عملت السلطات العمومية، في أبريل من سنة 2008، على إعداد المخطط الوطني للتدابير ذات الأولوية من أجل الحفاظ على التوازن بين العرض والطلب في قطاع الكهرباء، وذلك في الفترة الممتدة بين 2008 و2012، عن طريق تقوية العرض والتحكم في استعمال الطاقة.



المصدر: المكتب الوطني للكهرباء
-شركة سامير-

إطار 6: الإستراتيجية الطاقية الجديدة

تتمحور الإستراتيجية الطاقية الجديدة، التي أعدتها السلطات العمومية سعياً منها إلى ضمان التزود بالطاقة وتوفيرها بأقل التكاليف، حول النقاط التالية:

- تطوير الطاقات المتجددة بالرفع من نسبة إسهامها في الإنتاج الكهربائي إلى 18%.
 - تعزيز النجاعة الطاقية في كل من قطاع الصناعة والنقل والسكن، ما سيمكن من توفير 12% إلى 15% من الطاقة سنة 2020 وحوالي 20% سنة 2030.
 - تعزيز القدرات الإنتاجية وتحسين طرق تدبير الطلب من أجل استعادة التوازن بين الطلب والعرض في قطاع الكهرباء خلال الفترة الممتدة بين 2008 و2012.
 - تعديل الخليط الطاقوي الوطني عن طريق رفع حصة كل من الفحم والغاز الطبيعي، مما من شأنه تقليص حصة المنتجات النفطية في الحصيلة الطاقية من 60% إلى 40% في أفق سنة 2030.
- ويتطلب تطبيق هذه الإستراتيجية استثماراً قدره 80 مليار درهم، تمويل البنوك 55 منها طبقاً لاتفاقية الشراكة التي تم توقيعها، خلال المناظرة الأولى للطاقة، بين وزارة الطاقة والمعادن والمياه والبيئة والمجموعة المهنية لبنوك المغرب والمكتب الوطني للكهرباء.
- علاوة على ذلك، يبقى خيار اللجوء إلى استعمال الطاقة النووية محتملاً على المدى المتوسط والطويل.

◆ القطاع الثالثي

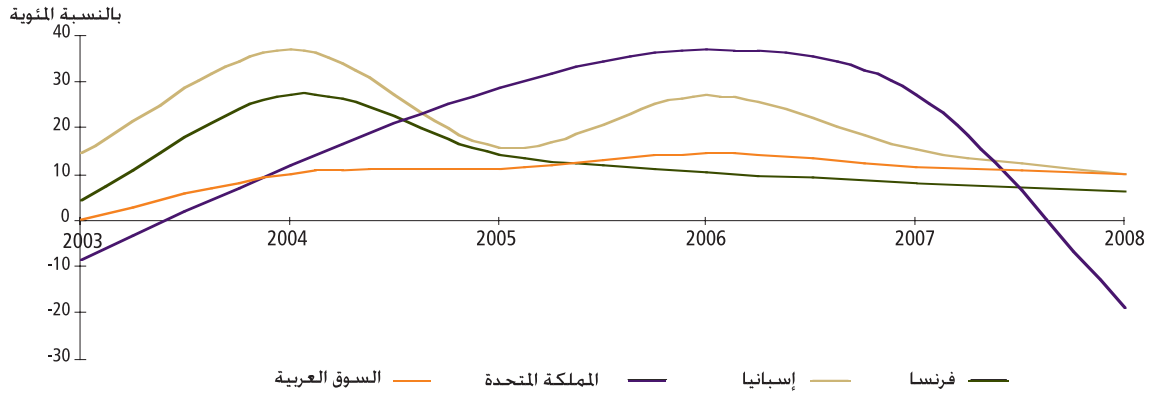
سجل القطاع الثالثي، الذي يساهم بنسبة 50% في الناتج الداخلي الإجمالي، ارتفاعاً قدره 4,1% بدل 6,1% سنة 2007. ويعزى هذا التطور بالأساس إلى نمو خدمات الاتصالات وأنشطة التجارة، وبدرجة أقل، إلى تطور قطاع النقل والخدمات المرتبطة بقطاع السياحة التي تراجعت بنسبة 3%.

السياحة

توقفت في سنة 2008 الدينامية القوية التي عرفها قطاع السياحة خلال السنوات الأخيرة نتيجة لتباطؤ النمو في منطقة الأورو. وهي السوق الرئيسية المصدرة للسياح. ففيما نما معدل تدفق السياح بنسبة 6,3 % ليعتد 8 ملايين سائح. سجلت باقي المؤشرات تراجعاً ملحوظاً. إذ انخفض عدد ليالي المبيت في الفنادق المصنفة بنسبة 3 % وتراجع متوسط نسبة الملاء من 48 % إلى 45 %. ونتيجة لهذه الظروف، انخفضت مداخيل الأسفار بنسبة 2,9 % لتبلغ 57 مليار. بعد أن كانت قد ارتفعت بما يقارب 11 % سنة 2007 و30 % سنة 2006.

عرف عدد السياح الوافدين من أهم الأسواق المصدرة نحو المغرب في سنة 2008 تراجعاً في وتيرة النمو. وبذلك، بلغ عدد الزوار الأجانب، الذين يتكونون بنسبة 93 % من سياح الإقامة، ما قدره 4,5 مليون. أي بارتفاع بنسبة 4,7 % بدل 14 % سنة من قبل. وفي ما يخص السياح القادمين من الاتحاد الأوروبي، أبرز سوق مصدرة، يحتل الفرنسيون المرتبة الأولى إذ بلغ عددهم 1,7 مليون زائر. في ارتفاع بنسبة 6,4 % عوض 8,4 %. من جهة أخرى، تراجعت نسبة ارتفاع عدد السياح الإسبان والإيطاليين على التوالي من 15,4 % إلى 10,2 % ومن 13,6 % إلى 2 %. فيما انخفضت نسبة توافد السياح الإنجليز بما قدره 18,8 %. أما السياح العرب والأمريكيون، فقد ارتفع عددهم بحوالي 10 % و3 % على التوالي. وبالموازاة مع ذلك، تزايدت نسبة توافد المغاربة المقيمين في الخارج، التي بلغت 3,7 مليون شخص. بنسبة 8,6 % بدل 13,1 % المسجلة في نهاية السنة الفارطة.

تطور عدد السياح الأوربيين والعرب



وانخفض بنسبة 3% عدد ليالي المبيت في الفنادق المصنفة، الذي يقدر بـ 16,5 مليون. بنسبة بعد أن سجل نموا بنفس القدر في السنة الماضية. وقد كان هذا التراجع ملحوظا أكثر في مراكش وأكادير اللتين تمثلان ثلاث أخماس مجموع ليالي المبيت. نتيجة بالأساس إلى تفضيل السياح الأجانب للمؤسسات غير المصنفة. أما ليالي مبيت السياح الداخليين، التي تمثل 20,6% من المجموع، فقد ارتفع عددها بنسبة 6% بدل 12% السنة الماضية، وذلك بفضل تحسين العروض المقدمة في إطار مخطط بلادي، والمتلائمة مع خصوصيات الزبون المغربي. ومن جهة أخرى، تم تعزيز قدرات الإيواء بحوالي 9.667 سرير ليصل عدد الأسرة إلى 152.936، 48% منها في مراكش و أما نسبة الملء، التي عرفت نموا محدودا منذ سنة 2001، التي شهدت انطلاقة رؤية 2010، فقد تراجعت من 48% إلى 45% في ظرف سنة واحدة. مع تدهور ملحوظ على مستوى أبرز المدن السياحية.

إطار 7: ملاءمة الاستراتيجية السياحية

عرفت استراتيجية تنمية القطاع السياحي، التي حددت كهدف لها استقطاب 10 مليون سائح ورفع القدرة الإيوائية إلى 230.000 سرير في أفق سنة 2010، تأخرا ملحوظا في نهاية سنة 2008، خاصة في ما يتعلق بتعزيز القدرة الإيوائية. وانطلاقا من العبر المستقاة من خلال تطبيق رؤية 2010 وكذا من توجهات وتطور السوق العالمي للسياحة، قررت السلطات العمومية إرجاء آجال تحقيق أهداف هذه الإستراتيجية إلى غاية سنة 2016. كما قامت السلطات باعتماد مقاربة جديدة من شأنها تحسين جودة المنتج السياحي ووضع آليات للتسيير بمشاركة مختلف الفاعلين في القطاع، وقامت السلطات بتشجيع الفاعلين على تطوير ترويج الواجهة السياحية للمغرب في الخارج كواجهة سياحية من أجل تنوع الأسواق. وموازية مع ذلك، من المنتظر أن يؤدي تعهد بعض الفاعلين الوطنيين بتهيئة بعض المحطات السياحية، وهي مهمة كانت قد أسندت في البداية لمستثمرين أجانب، إلى تسريع تنفيذ المشاريع، خاصة في المحطات الشاطئية المبرمجة في إطار «المخطط الأزرق».

إضافة إلى ذلك، ورغبة في مواجهة تدهور وضعية القطاع السياحي، تم، في بداية سنة 2009، اتخاذ إجراءات أخرى إلى جانب الإستراتيجية التي اعتمدها القطاع، تهدف بالأساس إلى تنوع العرض وتعزيز الشراكات مع الفاعلين السياحيين والحفاظ على دينامية الاستثمارات.

النقل والاتصالات

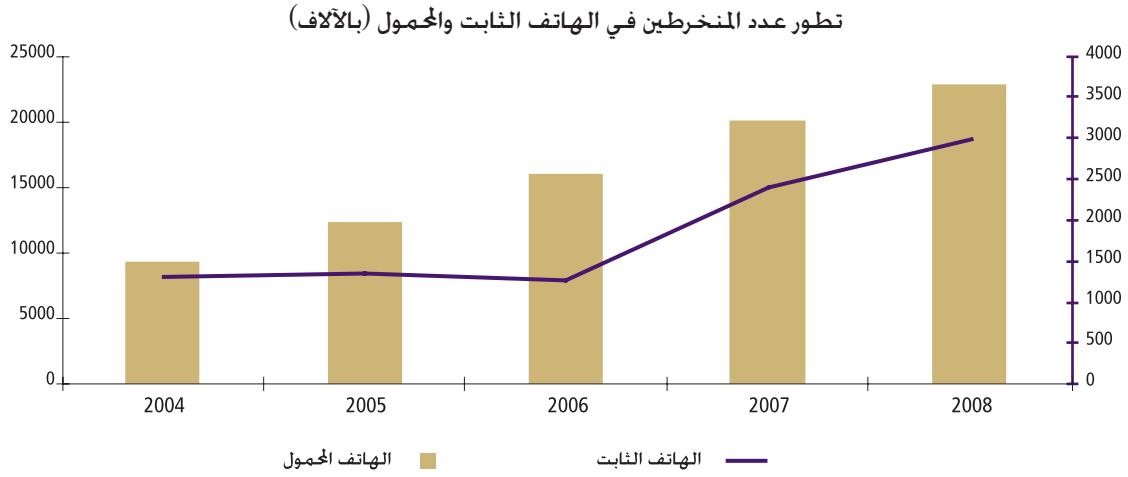
بلغ نمو القيمة المضافة لخدمات النقل نسبة 2,6% بعد ارتفاعه بنسبة 8,4% السنة الماضية، وذلك بفضل تطور النقل الجوي والنقل السككي.

فقد ارتفع حجم النقل الجوي للمسافرين بنسبة 6,2% ليصل إلى 13 مليون شخص بعد ارتفاعه بنسبة 16,2% سنة 2007 على إثر تحرير المجال الجوي الوطني، الذي انطلق منذ سنة 2004، مما أدى إلى تنوع وجهات الشركات الجوية الوطنية التي تمثل حصتها 62% من سوق النقل الجوي.

إضافة إلى ذلك، تنامي النقل السككي في نهاية سنة 2008 بنسبة 6% ليبلغ 27,7 مليون مسافر. خاصة بفعل استمرار تحديث مخطط سير القطارات وتثنية بعض المحاور السككية. في المقابل، تراجع معدل النقل في الخطوط البحرية بنسبة 1,7% ليصل إلى 3,96 مليون مسافر.

وفيما يتعلق بنقل السلع، فقد سجل تراجعا ملحوظا ارتباطا بالأساس بتراجع الصادرات، إذ تراجع معدل النقل في الخطوط البحرية بنسبة 7,1% مقارنة مع السنة الماضية. ليصل إلى 67,6 مليون مسافر. أما النقل السككي للبضائع، فقد عرف انخفاض عدد وحدات الكيلومترات المسجلة سنة 2008 بنسبة 14% لتبلغ 5 مليار طن كيلومتر، أي ما يعادل 31 مليون طن من البضائع. يمثل الفوسفات 23 مليون منها بدل 27 مليون المسجلة سنة من قبل.

وفيما يتعلق بالقيمة المضافة لخدمات الاتصالات، فقد ارتفعت بنسبة 8,7% عوض 10,4% سنة من قبل. وبما ساهم في تحسن سوق الاتصالات ارتفاع حدة المنافسة وانخفاض أسعار خدماتها. إذ تزايد عدد المنخرطين في خدمات الهاتف المحمول بنسبة 13,9% لينتقل من 20 إلى 22 مليون. كما ارتفعت نسبة الولوج إلى الخدمات بما قدره 8 نقاط مئوية لتصل إلى 74%. وبخصوص خدمات الهاتف الثابت، فقد ارتفعت بنسبة 24% ليبلغ إجمالي عدد المنخرطين 2,9 مليون بدل 2,3 مليون سنة 2007 بفضل وفرة العروض وانتعاش خدمات الهاتف الثابت ذي الحركة المحدودة. إلى جانب ذلك، وصل عدد المنخرطين في خدمات الإنترنت إلى 757.000 منخرط. بارتفاع بحوالي 44% مقارنة بالسنة الماضية.

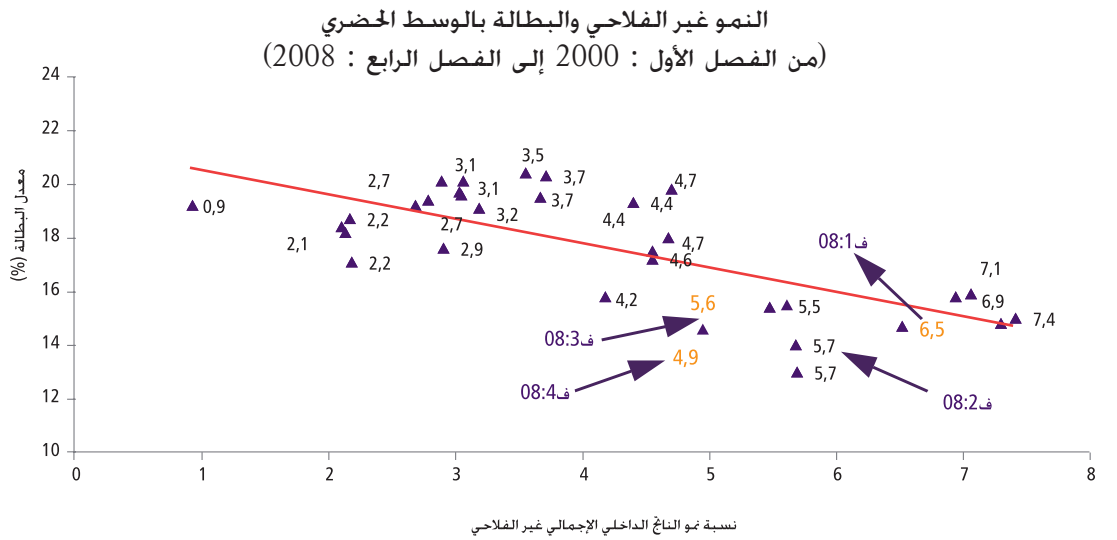


التجارة والخدمات الأخرى

ارتفعت الأنشطة التجارية، التي تمثل حوالي 10,2% من الناتج الداخلي الإجمالي، بنسبة 4,5% بدل 2,5% سنة من قبل. أما في ما يخص الأنشطة المالية و التأمين، فقد سجلت تباطؤًا قويًا، إذ تراجعت من 18,7% إلى 3,9% في سنة 2008. كما تزايدت القيمة المضافة للخدمات المقدمة للمقاولات والخدمات الشخصية بنسبة 0,5% بدل 8,3% سنة 2007.

◆ سوق الشغل

تميز سوق الشغل خلال سنة 2008 بتراجع طفيف في معدل البطالة الذي انتقل من 9,8% إلى 9,6%. ورغم تسجيل موسم فلاحى جيد، عرف معدل البطالة بالوسط القروي ارتفاعا محدودا بلغ 0,2 نقطة مئوية. فيما لم يتأثر سوق الشغل بتباطؤ النشاط غير الفلاحى، حيث انخفض معدل البطالة في الوسط الحضري بواقع 0,7 نقطة مئوية، ليبلغ 14,7%.



ووصل عدد السكان النشيطين البالغين 15 سنة فما فوق 11,26 مليون نسمة، في ارتفاع بواقع 1,1% عقب تزايد عدد السكان النشيطين في الوسط الحضري بنسبة 2,2% مقابل تراجع بوتيرة 0,2% في الوسط القروي. وبالتالي، انخفضت نسبة المشاركة في اليد العاملة بشكل طفيف، لتصل إلى 50,6% في 2008 مقارنة مع 51% سنة من قبل.

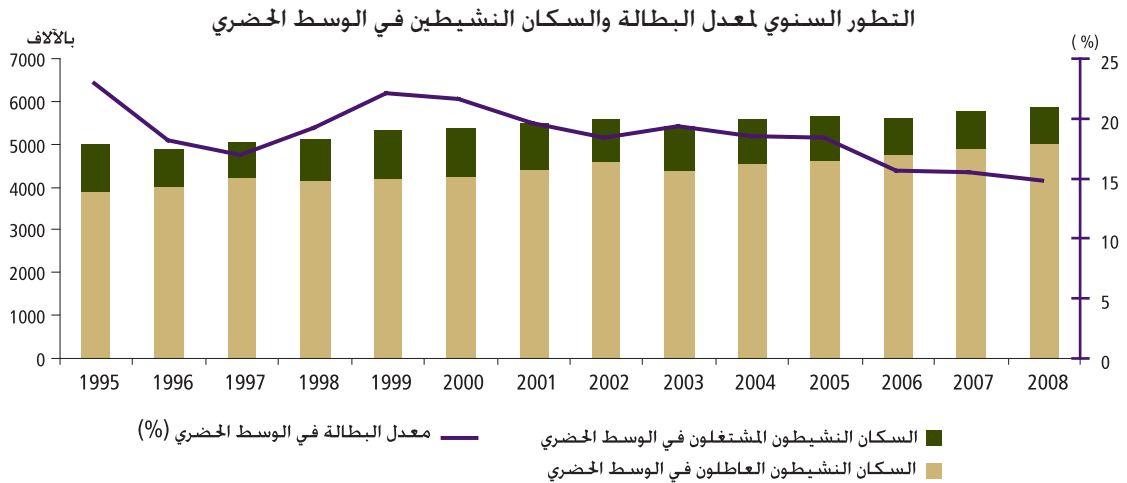
وفي ما يخص السكان النشيطين المشتغلين. فقد سجل عددهم ارتفاعا بنسبة 1,32% يشمل تزايدا بواقع 3,1% في الوسط الحضري وانخفاضا بوتيرة 0,48% في المجال القروي. وعلى العكس من ذلك. انخفضت نسبة التشغيل من 46% إلى 45,8% في ظرف سنة واحدة. وهذا يعزى على الخصوص إلى تزايد عدد السكان النشيطين بشكل أسرع من عدد السكان النشيطين المشتغلين. وحسب مقر الإقامة. بلغت نسبة التشغيل بالوسط الحضري 38,2%. في ارتفاع بواقع 0,2 نقطة مئوية. فيما انخفضت هذه النسبة بالوسط القروي من 57,4% إلى 56,6%. وبالموازاة مع ذلك. انتقلت نسبة التشغيل الذاتي من 39,1% إلى 42,3%.

وقد أدى نمو الاقتصاد الوطني إلى خلق 133.000 منصب شغل صاف. عقب إحداث 310.000 منصب شغل مؤدى عنه وفقدان 177.000 منصب غير مؤدى عنه. وهكذا. انتقل الحجم الإجمالي للشغل من 10,06 إلى 10,19 مليون شخص. وقد جاء قطاعا الخدمات والبناء والأشغال العمومية في مقدمة القطاعات من حيث إحداث الشغل. بحصة بلغت 52% و33% على التوالي من مجموع مناصب الشغل المحدثة.

وسجل عدد السكان النشيطين العاطلين. البالغ 1,07 مليون شخص. انخفاضا بواقع 1,3% هم بشكل حصري المجال الحضري. عقب الإحداث الصافي لما مجموعه 153.000 منصب. ومع ذلك. وعلى الرغم من انخفاض البطالة بين الشباب البالغين ما بين 25 و34 سنة وبين أصحاب الشهادات. تبقى نسبة البطالة بين هذه الفئات من السكان مرتفعة نسبيا. إذ بلغت حوالي 20%. وفي الوسط القروي. وصل عدد السكان النشيطين العاطلين إلى 217.000 شخص. في ارتفاع بواقع 5,3% على إثر فقدان 68.000 منصب يرتبط بالأنشطة الفلاحية وإحداث 48.000 منصب غير فلاحية سيما في قطاعات البناء والأشغال العمومية والخدمات.

وقد همت أقوى الانخفاضات في معدل البطالة الفئات العمرية البالغة ما بين 25 و34 سنة (0,9- نقطة مئوية) وما بين 35 و44 سنة (0,7- نقطة مئوية). وبالمقابل، كانت الفئة العمرية البالغة ما بين 15 و24 الوحيدة التي شهدت تزايدا في معدل البطالة الذي انتقل من 17,2% إلى 18,3%.

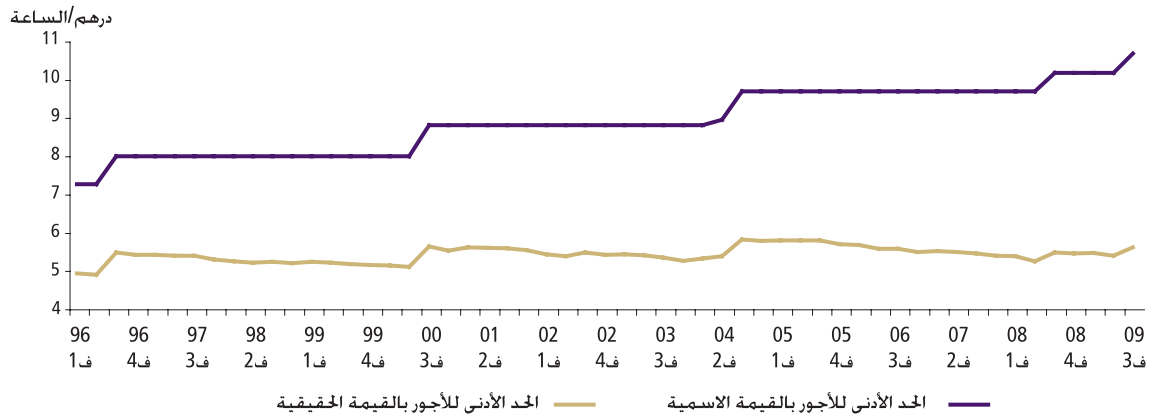
ومن أجل تشجيع الشغل المؤدى عنه ودعم إحداث المقاولات. وضعت السلطات العمومية خطة ثانية أطلق عليها «مبادرات التشغيل 2009-2012». وتهدف هذه الخطة الجديدة على الخصوص إلى مواكبة المبادرة الوطنية للتنمية البشرية وكذا الاستراتيجيات القطاعية والجهوية.



وفي ما يخص الإنتاجية الظاهرة للعمل في الأنشطة غير الفلاحية، التي يتم قياسها من خلال نسبة الناتج الداخلي الإجمالي غير الفلاحي إلى عدد السكان النشيطين المشتغلين في الوسط الحضري، فقد سجلت ارتفاعا بنسبة 6% مقابل 5% سنة من قبل وبواقع 13% مقارنة بالمعدل المسجل خلال السنوات الخمس الأخيرة.

وفي إطار الحوار الاجتماعي بين الحكومة والنقابات، الذي تجسد في شهر يوليوز في الرفع من الحد الأدنى للأجور ومن الأجور في الوظيفة العمومية، ارتفع الأجر الأدنى لساعة من العمل بالنسبة للعمال والمستخدمين في قطاعات الصناعة والتجارة والمهن الحرة بواقع 5% لينتقل من 9,66 إلى 10,14 درهم.

الحد الأدنى للأجور الفصلي بالقيمة الاسمية والحقيقية



المصدر: وزارة التشغيل وحسابات بنك المغرب

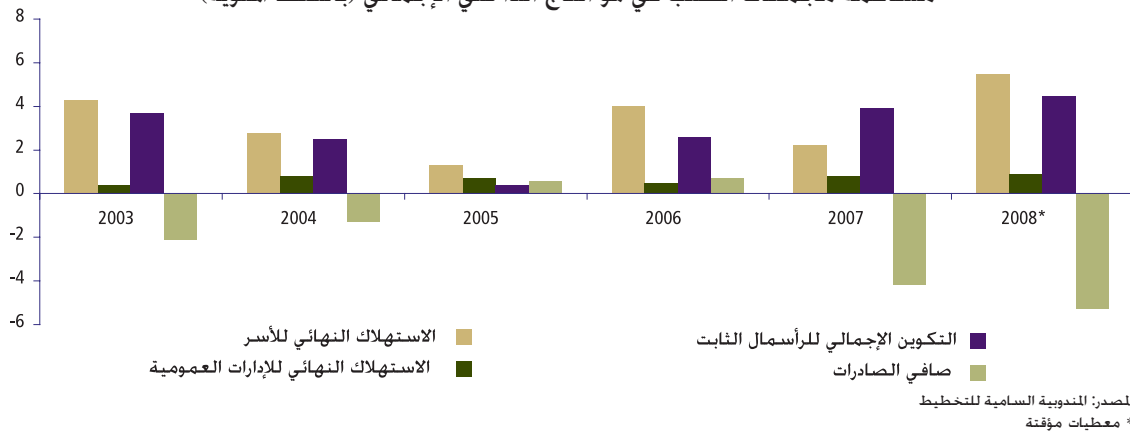
إطار 8: حصيلة خطة مبادرات التشغيل 2006-2008

- يتمثل الهدف من برنامج «مقاولتي»، الذي أطلق في مارس 2007، في دعم التشغيل الذاتي من خلال حث الشباب على خلق مقاولاتهم الخاصة وإحداث 30.000 مقاولة صغيرة بحلول نهاية 2008. إلا أنه من بين 15.102 مرشح مسجل، تم قبول 7.125 شخصا فقط وتقديم ملفات 3.788 مشروعا للحصول على التمويل البنكي. وقد تمت الموافقة على 1.600 مشروعا وتمويل 1.300 مشروعا، وهو ما يمثل 5% فقط من العدد المنشود.
- ويهدف برنامج «إدماج» الذي أطلق في يناير 2006 إلى تطوير كفاءات الحاصلين على شهادات. وقد مكن من إدماج 120.076 باحثا عن العمل بحلول نهاية دجنبر 2008، وهو ما يفوق بنسبة 15% الهدف المسطر لهذه الفترة (إدماج 105.000 شاب على مدى ثلاث سنوات).
- وحدد برنامج «تأهيل»، الذي أطلق في يناير 2007 من أجل ملاءمة التكوين لحاجيات سوق الشغل، 25.000 فرصة للتكوين التعاقدى والتأهيلي من بينها 17.000 لصالح الشباب الحاصلين على شهادات. فعلى صعيد التكوين التعاقدى، مكن هذا البرنامج من توقيع 690 اتفاقية، استفاد منها 8.895 باحث عن العمل. ويمثل قطاعا الخدمات والتعليم ثلثي القطاعات المستفيدة من هذا التكوين.

◆ الطلب

حقق النمو الاقتصادي، الذي بلغ 5,6% خلال 2008 بدل 2,7% سنة من قبل، بفضل قوة الطلب الداخلي، الذي دعمته بالأساس نفقات استهلاك الأسر المقيمة والاستثمار العمومي. وبالفعل، ارتفع الطلب الداخلي بنسبة 13,6% من حيث القيمة الحقيقية مقابل 6,5% سنة من قبل وانتقلت مساهمته في النمو من 6,9 نقطة مئوية إلى 10,9 نقطة مئوية. أما بالأسعار الجارية، فقد سجل الطلب الداخلي نموا بواقع 16,3% ليصل إلى 782,2 مليار درهم. ولم يكن التوازن بين العرض والطلب ليتحقق لولا المساهمة الصافية المهمة للخارج من حيث السلع والخدمات، التي بلغت 93,3 مليار درهم، أي ما يعادل 13,5% من الناتج الداخلي الإجمالي بدلا من 9,1% المسجلة سنة من قبل. فقد كانت مساهمة الصادرات الصافية في النمو الإجمالي سلبية للسنة الثانية على التوالي، حيث بلغت 5,3 نقطة مئوية مقابل 4,2 نقطة سنة 2007. وتزايدت واردات السلع والخدمات، دون إدراج تكاليف الشحن والتأمين، بوتيرة 23,2% لتصل إلى 321,9 مليار درهم، لاسيما نتيجة للارتفاع القوي لأسعار المواد الغذائية والطاقية. ووصلت صادرات السلع، من جهتها، إلى 154,5 مليار درهم، مسجلة بذلك نموا بواقع 23,1% سيما بفضل تزايد مبيعات الفوسفات ومشتقاته. أما صادرات الخدمات، فقد عرفت ركودا من سنة لأخرى، فيما بلغ متوسط وتيرة تطورها خلال السنوات الخمس الأخيرة 15,7%.

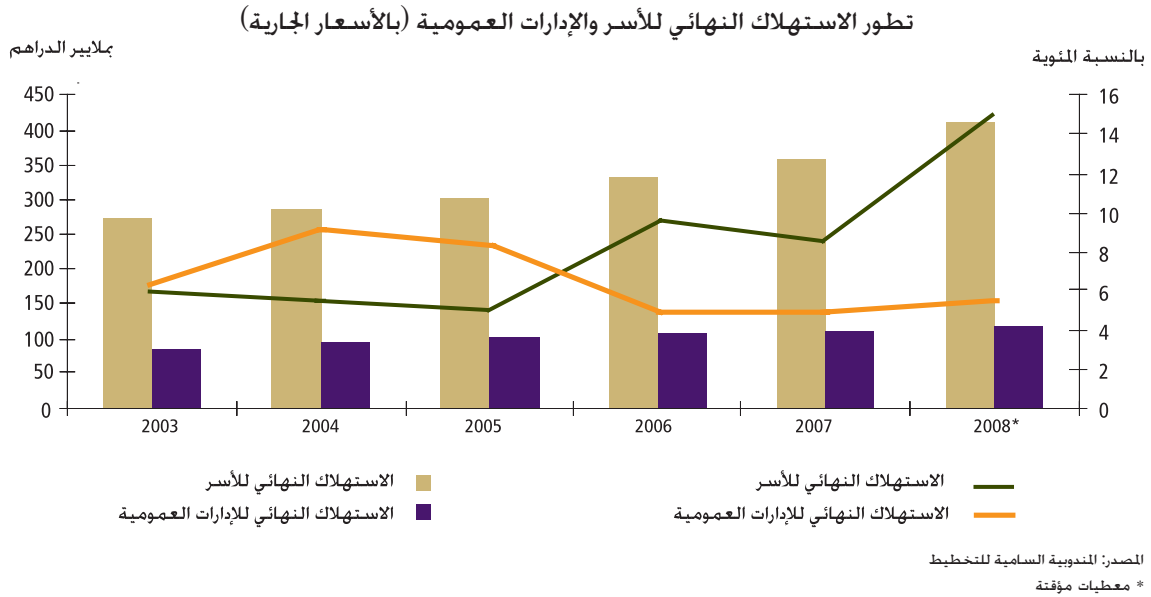
مساهمة مجتمعات الطلب في نمو الناتج الداخلي الإجمالي (بالنقط المئوية)



◆ الاستهلاك

بلغ الاستهلاك الوطني النهائي 531,9 مليار درهم بالأسعار الجارية. مسجلا نموا بنسبة 12,6% سنة 2008 مقابل 7,6% سنة من قبل وبواقع 8,5% مقابل 3,9% سنة 2007 بالقيمة الحقيقية. ليساهم في النمو الإجمالي بما قدره 6,4 نقطة مئوية بدل 3 نقط سنة من قبل. وترجع هذه الحيوية بالأساس إلى قوة الاستهلاك النهائي للأسر الذي ارتفع بوتيرة 14,9% بالأسعار الجارية بدل 8,4% سنة 2007 وبنسبة 9,4% بدل 3,8% بالأسعار الحقيقية. وذلك بفعل تنامي المداخل الفلاحية وتحسن التشغيل الإجمالي ورفع الأجور. وعلاوة على ذلك. استفاد الاستهلاك من التدابير الهادفة إلى التخفيف من انتقال ارتفاع الأسعار العالمية للمواد الغذائية والطاقة إلى الأسعار الداخلية. فقد بلغت الميزانية المخصصة لمقاصة أسعار المواد المدعمة 31,5 مليار درهم. في ارتفاع بواقع 92,4% من سنة لأخرى. أي ما يعادل 4,6% من الناتج الداخلي الإجمالي. وأخيرا. تأكدت قوة استهلاك الأسر من خلال نمو القروض للاستهلاك وواردات مواد الاستهلاك المصنعة التي شجعت على شراء السلع المستدime.

وبالمقابل. انخفضت وتيرة تطور استهلاك الأسر غير المقيمة بفعل تباطؤ النشاط الاقتصادي العالمي. لاسيما في منطقة الأورو. فقد سجلت مداخل الأسفار انخفاضا بنسبة 5,6%. إلا أن مستواها كان أعلى من متوسط الفترة 2003-2007.



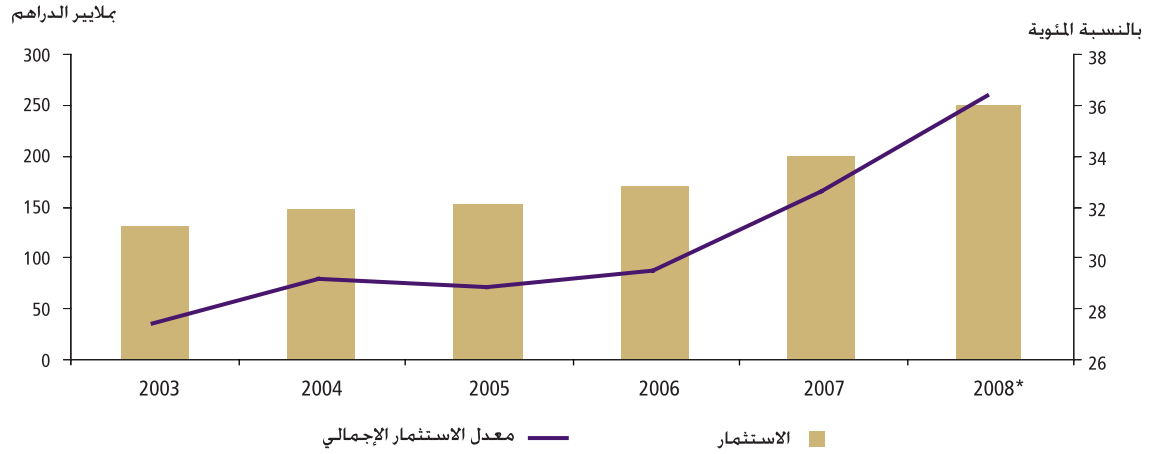
وفي ما يخص الاستهلاك النهائي للإدارات العمومية، فقد ارتفع بنسبة 5,4%. مساهما بذلك بما يوازي 0,9 نقطة مئوية في النمو الإجمالي. ارتباطا بنمو نفقات التسيير بواقع 8%.

وفي المجموع، ارتفع الاستهلاك الوطني النهائي ليعادل 71,4% من الدخل الوطني الإجمالي المتاح مقابل 70,3% سنة من قبل.

◆ الاستثمار

نظرا للتغير الإيجابي للمخزونات الذي بلغ 22,3 مليار درهم، عرف الاستثمار نموا بنسبة 25% ليصل إلى 250,2 مليار درهم. وفي ظل هذه الظروف، ارتفع معدل الاستثمار الإجمالي إلى 36,3% بدلا من 32,5% سنة 2007. ومن جهة أخرى، تزايد التكوين الإجمالي للرأسمال الثابت بنسبة 18,3%. مما رفع مساهمة الاستثمار في النمو الإجمالي إلى 4,5 نقطة مئوية مقابل مساهمته بمقدار 2,6 نقطة في المتوسط خلال السنوات الخمس الأخيرة.

تطور الاستثمار ومعدل الاستثمار الإجمالي



المصدر: الندوبية السامية للتخطيط
* معطيات مؤقنة

وقد شهد الاستثمار نمواً أكبر على مستوى قطاعي البناء والأشغال العمومية والصناعة اللذين بلغت مساهمتهما في التكوين الإجمالي للرأسمال الثابت 49% و43% على التوالي. بفضل مواصلة مشاريع البنية التحتية الكبرى وأهمية الاستثمارات التي تقوم بها الشركات. كما يدل على ذلك تطور القروض للتجهيز التي ارتفعت بواقع 19% وواردات مواد التجهيز المصنعة التي تزايدت بنسبة 27,2%.

وخلال سنة 2008، وافقت لجنة الاستثمارات على 40 مشروعاً تبلغ قيمتها الإجمالية 36,7 مليار درهم، منها 10,9 مليار تعود لفاعلين مغاربة. وستمكن هذه المشاريع من خلق 12,890 منصب شغل. ومن المنتظر أن يجلب قطاعا السياحة والصناعات الكيماوية استثمارات بقيمة 13,7 مليار و6,2 مليار درهم على التوالي.

توزيع التكوين الإجمالي للرأسمال الثابت حسب قطاعات الأنشطة



المصدر: المندوبية السامية للتخطيط

* معطيات مؤقتة

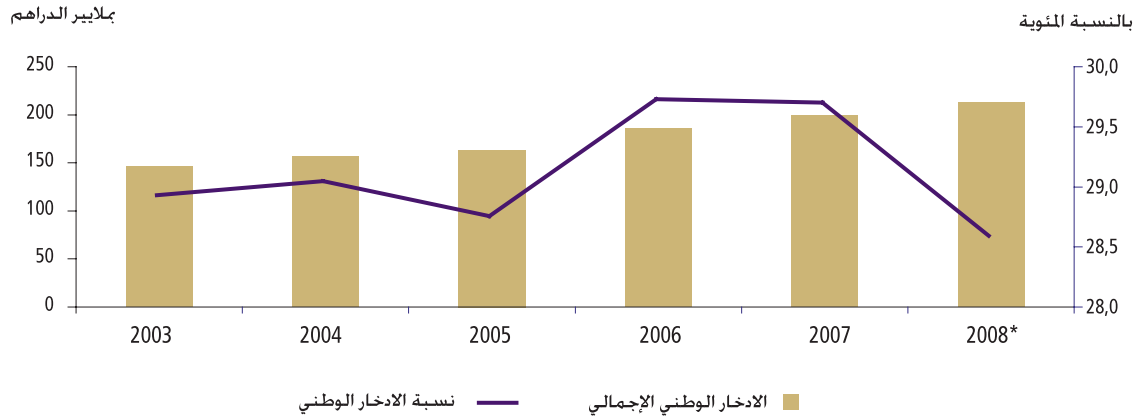
أما في ما يتعلق بالاستثمارات الأجنبية المباشرة، فقد تراجعت المداخيل بنسبة 28,7% لتبلغ 27,1 مليار درهم أو 3,9% من الناتج الداخلي الإجمالي. بفعل تدهور الظرفية الاقتصادية العالمية. وقد شكل كل من العقار والسياحة والبنوك أهم القطاعات المستفيدة بحصص بلغت 33% و21% و18,4% على التوالي.

وفي ما يخص نفقات الاستثمار بالنسبة للخزينة، فقد بلغت ما مجموعه 38,2 مليار درهم، أي ما يعادل ارتفاعا بنسبة 35,3% من سنة لأخرى. مما يشكل مساهمة بواقع 5,5% في الناتج الداخلي الإجمالي. وبالنسبة لاستثمارات المقاولات العمومية، فقد وصلت إلى 73 مليار درهم مقابل 49,5 مليار سنة 2007. وقد همت بالأساس قطاعات الطاقة والنقل والبناء والأشغال العمومية.

◆ الادخار الوطني

بفضل انتعاش النشاط الاقتصادي الوطني. ارتفع الدخل الوطني الإجمالي المتاح بنسبة 10,9% ليبلغ حوالي 744,8 مليار درهم. وذلك بالرغم من تباطؤ نمو المداخيل والتحويلات الصافية من الخارج الذي تراجع من 16,9% سنة 2007 إلى 1,1%. وفي ظل هذه الظروف. سجل الادخار الوطني الإجمالي. الذي يقدر بحوالي 212,9 مليار درهم. ارتفاعا بواقع 6,8% بدل 7,4% سنة من قبل. وهكذا. بلغ معدل الادخار. المحتسب بالمقارنة مع الدخل الوطني الإجمالي المتاح. 28,8% وهو مستوى أدنى بقليل مما سجل سنة 2007. وللسنة الثانية على التوالي. لم تمكن موارد الادخار من تغطية نفقات الاستثمار. مما أفرز عجزا في التمويل بلغ 37,4 مليار درهم. أو 5,4% من الناتج الداخلي الإجمالي.

تطور الادخار الوطني الإجمالي ومعدل الادخار الوطني



المصدر: الندوبية السامية للتخطيط
* معطيات مؤقتة

◆ التدفقات الاقتصادية والمالية

تفاقت خلال سنة 2008 الاحتياجات التمويلية الإجمالية للاقتصاد. إذ انتقلت من 834 مليون درهم سنة 2007 إلى 37,4 مليار. وذلك في ظل ظرفية خارجية غير مواتية. ويعزى هذا التوجه بالأساس إلى تدهور الوضعية المالية للقطاع الخاص الذي سجل عجزا في التمويل بنسبة مهمة نسبيا¹. بعد أن كان يمتلك قدرة تمويلية في السنة الماضية.

◆ العمليات غير المالية

تزايد الدخل الوطني الإجمالي المتاح بنسبة 10,9% ليبلغ 744,8 مليار درهم. وبلغ الاستهلاك الوطني النهائي ما يقارب 532 مليار درهم. مرتفعا بنسبة 12,6%. في حين سجل الادخار الوطني الإجمالي نموا لم يتجاوز 6,8%. ليصل إلى 213 مليار درهم. وفي هذا السياق. تراجع معدل الادخار. المحتسب بالنسبة إلى الدخل الوطني الإجمالي المتاح. من 29,7% إلى 28,6%. وعرف الاستثمار من جهته نموا بنسبة 25% حيث بلغ 250,2 مليار درهم. لينتقل بذلك معدل الاستثمار من 31,2% إلى 33,1% من سنة لأخرى. ونتيجة لذلك. ارتفعت احتياجات التمويل بشكل ملحوظ لتمثل 5,4% من الناتج الداخلي الإجمالي.

◆ العمليات المالية

الإدارات العمومية

تقلصت الاحتياجات التمويلية للإدارات العمومية في سنة 2008. حيث تراجعت من 7,5 مليار إلى 6,1 مليار. بفضل تحسن الموارد الضريبية بنسبة 23,6%. وبخلاف السنة الماضية. شكلت التمويلات الخارجية أهم مصدر لتمويل الإدارات العمومية وبلغت 9,2 مليار درهم عوض 3,8 مليار. أما التمويل الداخلي. فقد

1 انظر الملحق الإحصائي XVI-1

أفرز تدفقا سلبيا قدره 6,1 مليار درهم، مقابل تدفق إيجابي بقيمة 4,4 مليار سنة 2007. على إثر تسديد الخزينة لديونها، لاسيما تلك المستحقة للبنوك وهيئات التوظيف الجماعي في القيم المنقولة.

القطاع الخاص

على العكس من السنة الماضية، أفرزت عمليات القطاع الخاص عجزا في التمويل يقدر بحوالي 28 مليار درهم، مقابل قدرة تمويلية بلغت 6,4 مليار درهم في سنة 2007. وقد قام القطاع الخاص بتوظيفات بقيمة 69 مليار درهم على شكل ودائع لدى القطاع البنكي واستفاد من موارد قدرها 80,1 مليار درهم على شكل قروض بنكية.

وفي ما يخص استخدامات القطاع الخاص، تتواصل هيمنة العملة الائتمانية والودائع تحت الطلب المملوكة من طرف العناصر الاقتصادية للقطاع الخاص، وذلك على الرغم من تباطؤ وتيرة نموها، إذ لم ترتفع إلا بمقدار 32,6 مليار، بدلا من 75,8 مليار سنة 2007. وبالمقابل، سجل حجم التوظيفات تحت الطلب ارتفاعا قدره 7,3 مليار، بينما تزايدت تدفقات التوظيفات لأجل بشكل كبير من 5,3 مليار إلى 29,3 مليار من سنة لأخرى. وبلغت قيمة الاكتتابات الصافية للقطاع الخاص في سندات الخزينة 5,3 مليار درهم، مقابل 4,3 مليار في سنة 2007. أما اكتتاباته الصافية في سندات هيئات التوظيف الجماعي في القيم المنقولة، فقد ارتفعت بشكل ملموس من 3,4 مليار إلى حوالي 8 ملايين درهم.

وبالنسبة لتمويل القطاع الخاص، فقد تزايدت القروض البنكية بما يناهز 16% سنة 2008، أي بوتيرة أقل بالتأكد من نسبة 23% المسجلة في السنة السابقة، غير أنها تظل قوية بفعل دينامية الطلب الداخلي. ويبقى لجوء القطاع الخاص لسوق الرساميل ضعيفا، على غرار السنة الفارطة. فقد ظلت إصدارات

الأسهم شبة مستقرة من سنة لأخرى. إذ بلغت 8,7 مليار درهم موزعة بين عمليات الإدراج في البورصة وعمليات الزيادة في رأس المال بقيمة تعادل على التوالي 3,9 مليار و 4,9 مليار درهم. مقابل 6,8 مليار و 1,7 مليار سنة 2007. غير أن إصدارات سندات الاقتراض ارتفعت بمقدار 2 مليار درهم لتصل إلى 7,1 مليار. وفي ما يتعلق بالتمويل الخارجي للقطاع الخاص، والمكون أساسا من الاستثمارات المباشرة، فقد انتقل من 17 مليار درهم إلى حوالي 20 مليارا من سنة لأخرى.

القطاع المالي

القطاع البنكي

سجلت موارد البنوك التي يتكون نصفها تقريبا من الودائع بدون فوائد ارتفاعا لم يتجاوز 7,6%. مقابل حوالي 26% سنة 2007. لتصل إلى 340,2 مليار درهم. وبالموازاة مع ذلك، ارتفعت إصدارات شهادات الإيداع بأكثر من الضعف. إذ انتقل مبلغها الجاري من سنة لأخرى من 12,4 مليار درهم إلى ما يقارب 27 مليار درهم. وتزايدت إصدارات سندات الاقتراض إلى 6,2 مليار. وخلال سنة 2008، لم يلتجئ القطاع البنكي إلى التمويل الخارجي. حيث استقر المبلغ الجاري لاقتراضاته الخارجية في 3,4 مليار درهم.

وشهدت استخدامات البنوك نموا ناهز 90 مليارا لتصل إلى 732,3 مليار درهم. وذلك بفعل التوسع المتواصل للقروض الممنوحة. وهكذا، بلغت التمويلات الصافية التي قدمتها البنوك 96,7 مليار درهم. بينما وصلت قروض شركات التمويل إلى 72,6 مليار بارتفاع قدره 10,5 مليار. وانخفضت الموجودات الخارجية الصافية لبنك المغرب والبنوك التجارية بمقدار 6,5 مليار درهم و 4,6 مليار على التوالي. مقابل نمو بلغ 14,4 مليار و 3,4 مليار في سنة 2007.

القطاع المالي غير البنكي

ارتفعت موارد القطاع المالي غير البنكي من سنة لأخرى، والتي تأتي أساسا من العناصر الاقتصادية الخاصة. فقد قامت شركات التأمين ومنظمات التقاعد والاحتياط الاجتماعي بتعبئة موارد بلغت 31,3 مليار درهم بدلا من 20,3 مليار سنة 2007، فيما لم ترتفع الودائع لدى صندوق التوفير الوطني إلا بمقدار مليار واحد.

وفي ما يخص الاستخدامات، ساهم القطاع المالي غير البنكي في تمويل قطاعات أخرى، سيما عبر الاكتتابات في سندات الاقتراض التي ارتفعت من 4,8 مليار درهم سنة 2007 إلى 13,3 مليار، وبدرجة أقل عبر عمليات الشراء عند الإدراجات الجديدة في البورصة، والتي همت مبلغ 8,7 مليار درهم. أما التوظيفات في سندات مؤسسات التوظيف الجماعي في القيم المنقولة، فقد تراجعت من سنة لأخرى بمقدار 6,1 مليار، حيث بلغت 270 مليون درهم.

بقية العالم

سجلت الواردات نموا بنسبة 25,2%. حيث بلغت قيمتها 346,1 مليار درهم، في حين لم ترتفع الصادرات إلا بنسبة 14,8% لتصل إلى 252,8 مليار، مما أدى إلى تفاقم عجز الموارد الذي بلغ حوالي 93,3 مليار درهم أو 13,5% من الناتج الداخلي الإجمالي.

وارتباطا بتفاقم هذا العجز، تزايد التمويل الخارجي بشكل كبير، إذ انتقل من 3,4 مليار درهم إلى 40,1 مليار. كما ارتفع التمويل النقدي الخارجي إلى 11 مليار درهم، وسجل التمويل غير النقدي نموا من 21,1 مليار درهم إلى 29,1 مليار من سنة لأخرى على إثر تزايد الاستثمارات الأجنبية المباشرة والاقتراضات الخارجية الصافية التي ارتفعت على التوالي من 17,7 مليار درهم و3,4 مليار سنة 2007 إلى 19 مليار و10 ملايين.

◆ التضخم

تميزت سنة 2008 بتزايد حدة الضغوط الخارجية على الأسعار نتيجة بالخصوص للارتفاع المهول الذي شهدته الأسعار العالمية للنفط والمنتجات الأساسية والذي استمر إلى بداية النصف الثاني من السنة. وفي هذا السياق، بلغت نسبة التضخم 3,9% بدل 2% سنة من قبل. متجاوزة بشكل كبير معدل السنوات الخمس الأخيرة وهو 1,8%. كما لوحظ هذا التوجه نحو الارتفاع على مستوى التضخم الأساسي الذي انتقل من 1,7% إلى 3,9% من سنة لأخرى.

ويعزى المستوى المرتفع للتضخم خلال سنة 2008 خصوصا إلى تطور أسعار المنتجات الغذائية الأساسية والمنتجات الطرية وكذا أسعار النقل الخاص التي سجلت أقوى الارتفاعات. مساهمة بذلك بما مجموعه 2,8 نقطة مئوية في التضخم الإجمالي. إلا أن تدخلات صندوق المقاصة مكنت من التخفيف من آثار تزايد أسعار السلع الأولية الغذائية والطاقية على الأسعار الداخلية خلال السنة. وبالإضافة إلى ذلك، فإن تدني الأسعار العالمية للنفط وبعض السلع الأساسية ابتداء من النصف الثاني من سنة 2008، بفعل تراجع الطلب الدولي عليها، لم ينتقل إلى الأسعار الداخلية إلا بشكل جزئي خلال نفس السنة.

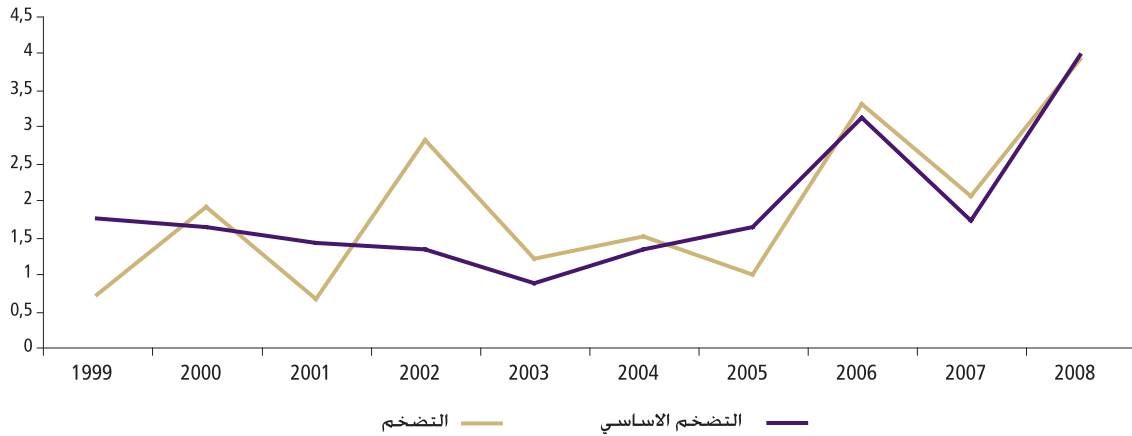
ونتيجة لأهمية العوامل الخارجية التي أثرت على التضخم، ارتفعت أسعار السلع التجارية بنسبة 5,8% سنة 2008 بدل 4,8% سنة 2007. لتنتقل هذه الزيادة إلى أسعار السلع غير التجارية التي نمت بوتيرة 2,1% بعد ركودها سنة 2007. وقد مس هذا الأثر بالأساس أسعار الخدمات من خلال تزايد تكاليف الإنتاج إلى جانب الرفع من الحد الأدنى للأجور في شهر يوليوز 2008.

وموازة مع ذلك، فقد لوحظت الضغوط التضخمية أيضا على مستوى مؤشر أسعار الصناعات التحويلية، بفعل ارتفاع أسعار المواد الأولية على الصعيد العالمي وتأثيره على أسعار الاستيراد في المغرب التي تزايدت بنسبة 25,8%، دون احتساب المواد الطاقية. ونتيجة لذلك، سجل مؤشر أسعار الصناعات التحويلية ارتفاعا بواقع 18,2% مقابل 1,8% سنة من قبل.

◆ الرقم الاستدلالي لكلفة المعيشة

في سنة 2008، بلغ ارتفاع الرقم الاستدلالي لكلفة المعيشة 3,9% بدلا من 2% سنة 2007 و1,8% كمعدل خلال السنوات الخمس الأخيرة. وساهمت أسعار المواد الغذائية الأساسية والمنتجات الطرية في التضخم بما قدره 1,98 و0,72 نقطة مئوية على التوالي. ويظهر هذا الارتفاع أيضا على مستوى مؤشر التضخم الأساسي، الذي يعده بنك المغرب، والذي عرف نموا بنسبة 3,9% بدلا من 1,7% سنة من قبل.

التطور السنوي للتضخم والتضخم الأساسي (بالنسبة المئوية)



المصدر: المندوبية السامية للتخطيط وحسابات بنك المغرب

وهكذا، شهدت وتيرة تطور أسعار المنتجات الغذائية الأساسية، التي تمثل 15,2% من الرقم الاستدلالي لكلفة المعيشة، ارتفاعا ملحوظا إذ انتقلت من 4,3% إلى 14,2% من سنة لأخرى. ويعكس هذا التطور بالخصوص تسارع وتيرة نمو أسعار الحبوب والمواد الدهنية التي بلغت 16,8% و18,6% على التوالي، عوض 4,4%. فقد تأثرت أسعار هذه المنتجات بالتزايد المهول في أسعار المواد الغذائية الأولية على الصعيد العالمي، والذي استمر إلى نهاية النصف الأول من سنة 2008. وعلاوة على ذلك، فإن التراجع الذي عرفته الأسعار الدولية للمنتجات الغذائية الأساسية خلال النصف الثاني من سنة 2008، نتيجة تدني الطلب العالمي، لم ينتقل إلى الأسعار الداخلية لهذه المواد إلا بشكل جزئي. وتعزى صعوبة انخفاض الأسعار إلى سلوكيات المنتجين والموزعين المتعلقة بهوامش الربح وإلى المدة التي يتطلبها بيع مخزون السلع المستوردة بأسعار مرتفعة.

المكونات الرئيسية للرقم الاستدلالي لكلفة المعيشة (أساس = 100 (1989))

التغير السنوي %			الترجيحات %	مجموعات المنتجات
2008	2007	2006		
3,9	2,0	3,3	100	المؤشر العام لكلفة المعيشة
3,0	3,1	3,8	20,1	المنتجات المستثناة من التضخم الأساسي
3,3	1,1-	5,0	2,7	المنتجات الطرية
2,4	2,9	5,8	4,7	النقل الخاص
				مواد أخرى مستثناة من التضخم الأساسي
3,9	1,7	3,1	72,5	التضخم الأساسي (*)
14,3	4,3	3,9	15,2	- المواد الغذائية الأساسية
3,2	2,7	2,2	4,8	- مواد غذائية أخرى
1,6	1,3	1,1	6,3	- الملابس
0,7	2,8	2,1	14,2	- السكن
2,6	1,9	2,1	5,0	- التجهيز المنزلي
0,3	0,7	0,8	5,4	- العلاجات الطبية
0,5	5,0-	11,9	5,1	- النقل العمومي والاتصالات
1,8	1,1	1,2	5,7	- الترفيه والثقافة
2,3	1,4	2,4	10,8	- سلع وخدمات أخرى

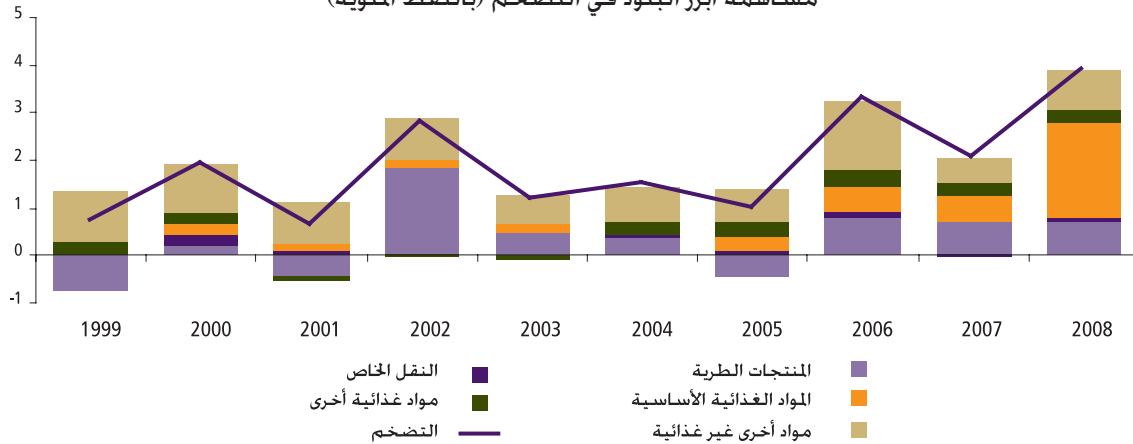
المصدر: الندوبية السامية للتخطيط (*) وحسابات بنك المغرب

1 يشمل هذا المؤشر المجموعات الفرعية التالية: «الفواكه الطرية» و«الخضر الطرية» و«اللحوم» و«الأسماك الطرية»

2 يشمل هذا المؤشر المجموعات الفرعية التالية: «السكر ومشتقاته» و«التبغ والسجائر»

3 مؤشر أسعار مجموعة «الاتصالات والنقل» ما عدا النقل الخاص

مساهمة أبرز البنود في التضخم (بالنقط المئوية)

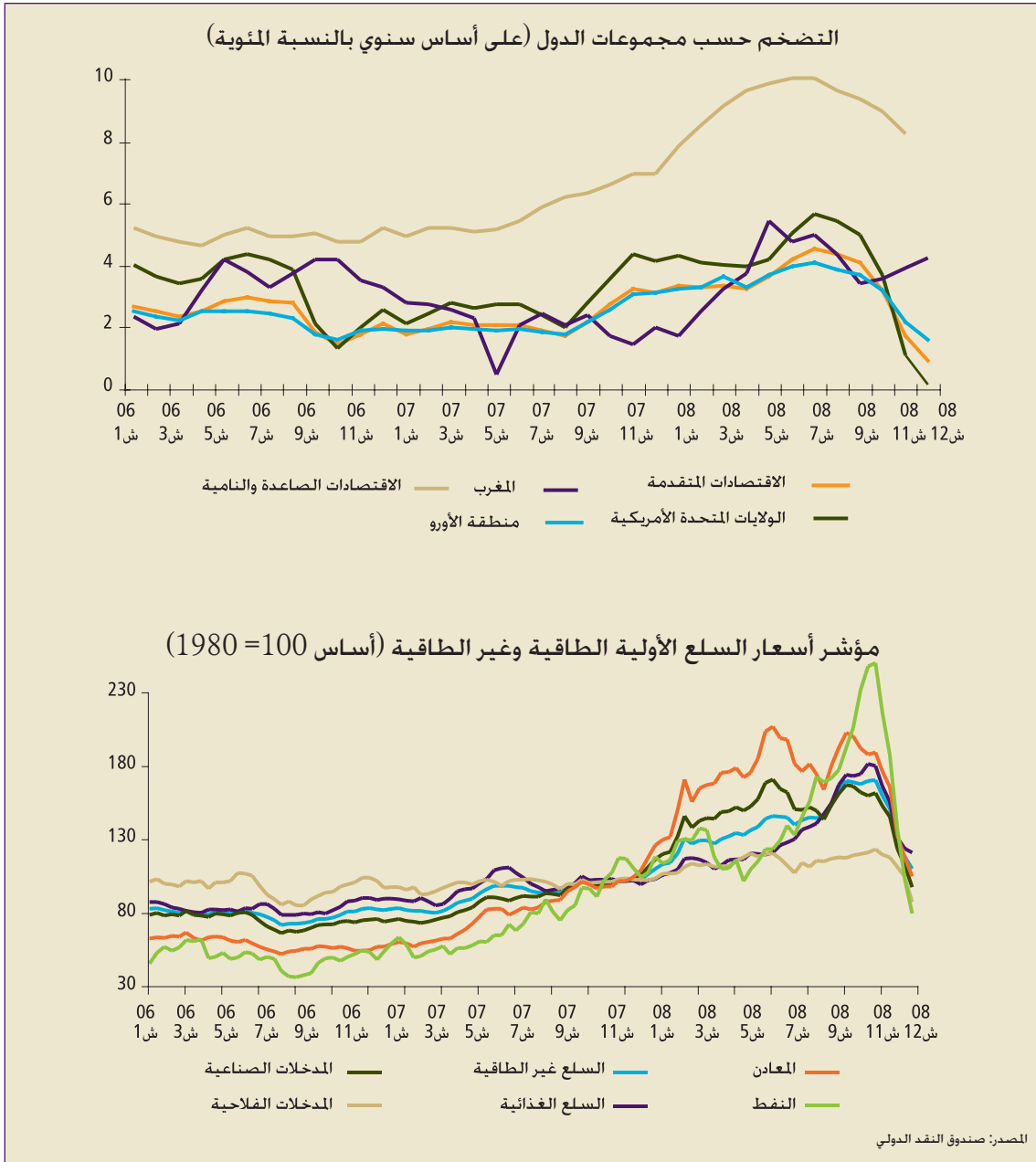


المصدر: الندوبية السامية للتخطيط وحسابات بنك المغرب

إطار 9: تطور التضخم في العالم

يعزى انخفاض مستوى التضخم في العالم إلى تدني أسعار النفط والمواد الأولية غير الطاقية. إلى جانب تداعيات الأزمة الاقتصادية العالمية. فالى غاية النصف الثاني من سنة 2008. تسبب الارتفاع المهول لأسعار النفط والمواد الأولية الأخرى. خاصة منها الغذائية والمعدنية. إلى تسارع وتيرة التضخم في مختلف البلدان. خاصة تلك التي يكثر فيها الطلب على هذه المواد. وحتل المواد الغذائية مكانة أكبر ضمن سلة الاستهلاك الأسري في البلدان الصاعدة كالمغرب مقارنة مع مكانتها في البلدان المتقدمة. كما مست موجة الغلاء هاته شركاءنا الرئيسيين أيضا. وهكذا. انتقلت نسبة التضخم بين شهري يناير 2007 ويوليوز 2008 من 2,7% إلى 5,1% بالنسبة للمغرب. فيما انتقلت من 1,8% إلى 4,1% بالنسبة لمنطقة الأورو ومن 2,1% إلى 5,6% بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية. ويرجع الارتفاع المهول لأسعار النفط والمواد الأولية إلى مجموعة من العوامل المترابطة. خاصة منها تراجع الطاقات الإنتاجية والاحتياطيات وكذا إلى الطلب القوي من البلدان الصاعدة كالصين والمضاربات المالية. كما توجد عوامل أخرى ترتبط بالطلب الإضافي على منتجات الفلاحة الأساسية الموجهة لإنتاج الوقود الحيوي. وقد نتج عن هذا الارتفاع المهول لأسعار المواد الغذائية والطاقية إلى زيادة حدة الضغوط التضخمية في البلدان الصاعدة وبالتالي إلى مطالبات بالزيادة في الأجور. مما أدى إلى ظهور تأثيرات الجولة الثانية إذ انتقل هذا التوجه إلى أسعار السلع غير التجارية.

وبعد مرور مرحلة الضغوط التضخمية هذه. تناقصت وتيرة ارتفاع الأسعار في مختلف البلدان. ابتداء من الفصل الثالث من سنة 2008. بعد أن بلغت أعلى مستوياتها في الفصل الثاني من نفس السنة. ويرجع هذا التحول إلى تباطؤ النمو وتدني الطلب العالمي. وفي هذا السياق. سجل توجه نحو الانخفاض على مستوى الضغوط الناتجة عن عوامل التكلفة المستوردة وعن الطلب الخارجي. مما أدى إلى تراجع مستوى التضخم ابتداء من شهر غشت 2008.

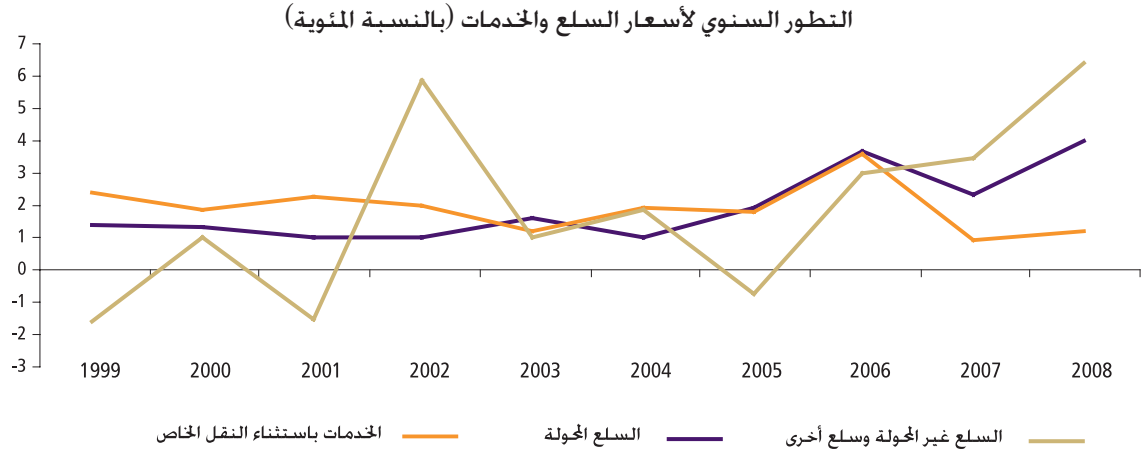


وشهدت أسعار المنتجات الطرية من جهتها نفس الارتفاع المسجل سنة 2007، أي بنسبة 3%، ويرجع هذا الركود في وتيرة النمو إلى تزايد أسعار اللحوم بنسبة 4,2% بعد أن انخفضت بواقع 2,9% سنة 2007. لتعوض بذلك عن تراجع أسعار الخضر والفواكه الطرية.

أما أسعار النقل الخاص، التي تبقى رهينة بتطور أسعار المحروقات، فقد ارتفعت بنسبة 3,3% بعد أن انخفضت بواقع 1,1% في السنة الفارطة. فنتيجة للنمو الكبير لأسعار النفط الدولية، الذي استمر إلى غاية شهر يوليوز 2008، عمدت الحكومة إلى عكس هذا الارتفاع بشكل جزئي على الأسعار الداخلية لبعض المحروقات. إضافة إلى ذلك، لم ينعكس تراجع الأسعار، الذي لوحظ ابتداء من شهر غشت 2008، على الأسعار الداخلية للمحروقات خلال النصف الثاني من نفس السنة.

أسعار السلع والخدمات

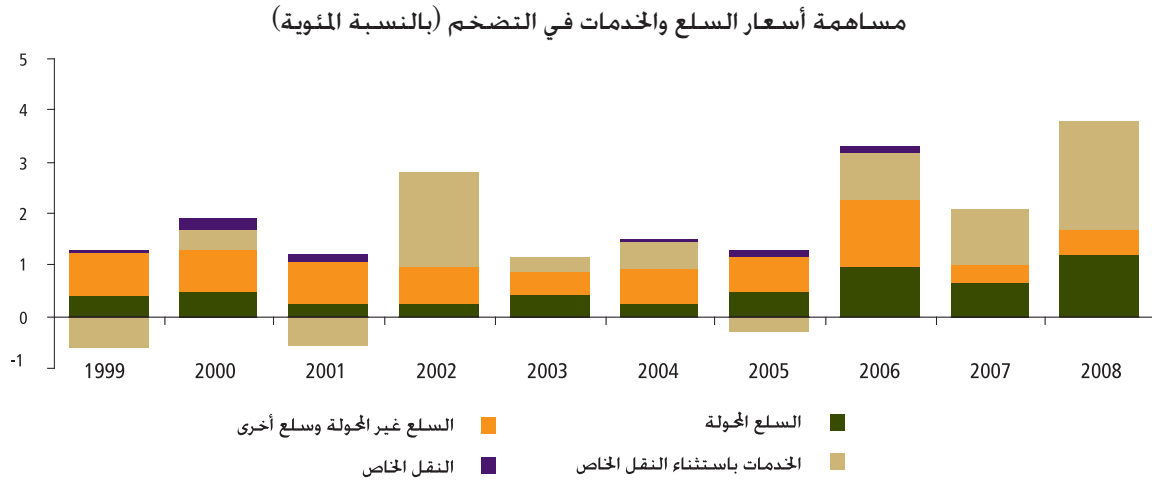
يظهر تقسيم مكونات التضخم حسب أصناف المنتجات أن الارتفاع المسجل على مستوى الأسعار بشكل عام نتج بالأساس عن تزايد وتيرة نمو أسعار السلع. فقد ساهمت هذه الأخيرة في التضخم بما قدره 3,3 نقطة مئوية مقابل 0,6 نقطة بالنسبة لمؤشر أسعار الخدمات. وهكذا، ارتفعت أسعار السلع المحولة بنسبة 3,9% بدل 2,3%. نتيجة بالأساس لتزايد أسعار كل من المواد الدهنية والتبغ والتجهيزات المنزلية. كما سجل مؤشر أسعار السلع غير المحولة نموا بنسبة 6,4% بعد نسبة 3,3% المسجلة سنة 2007، خاصة نتيجة تنامي أسعار الحبوب والمنتجات الطرية.



المصدر: الندوبية السامية للتخطيط وحسابات بنك المغرب

أما أسعار الخدمات باستثناء النقل الخاص، فقد تزايدت بنسبة 1,2% عوض 0,9% خلال السنة المنصرمة. ويعود هذا الارتفاع إلى تنامي أسعار «النقل والاتصالات» و«العناية والأغراض الخاصة» وكذا أسعار بنود «التعليم» و«الترفيه والثقافة». وفي المقابل، عرفت أسعار بنود «السكن» و«الاستشارات الطبية» و«المطاعم والمقاهي والفنادق» تراجعاً في معدل نموها من سنة لأخرى.

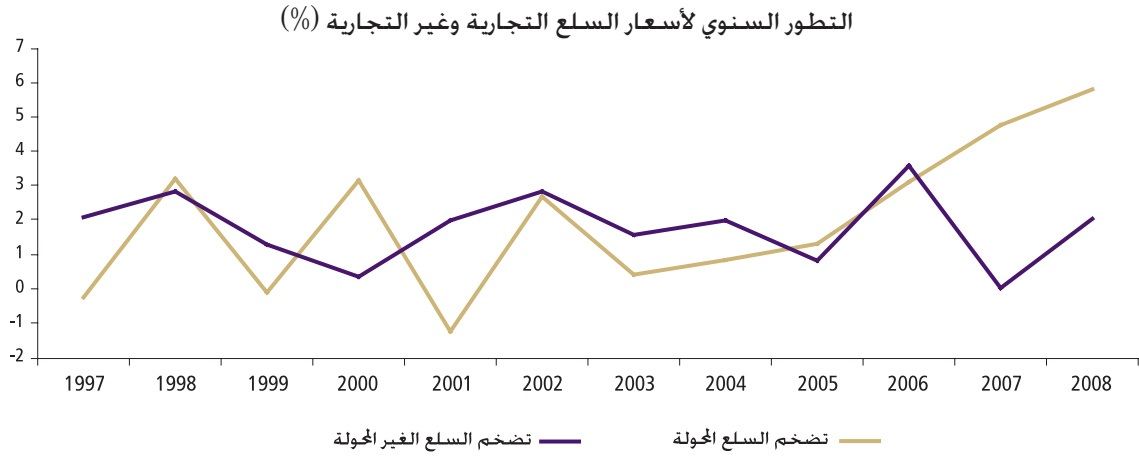
وفي الجمل، يبين الفارق بين الارتفاع السنوي لأسعار السلع والخدمات أن انتقال ارتفاع أسعار السلع كان محدوداً ولم يشمل إلا جزءاً من الخدمات.



المصدر: المندوبية السامية للتخطيط وحسابات بنك المغرب

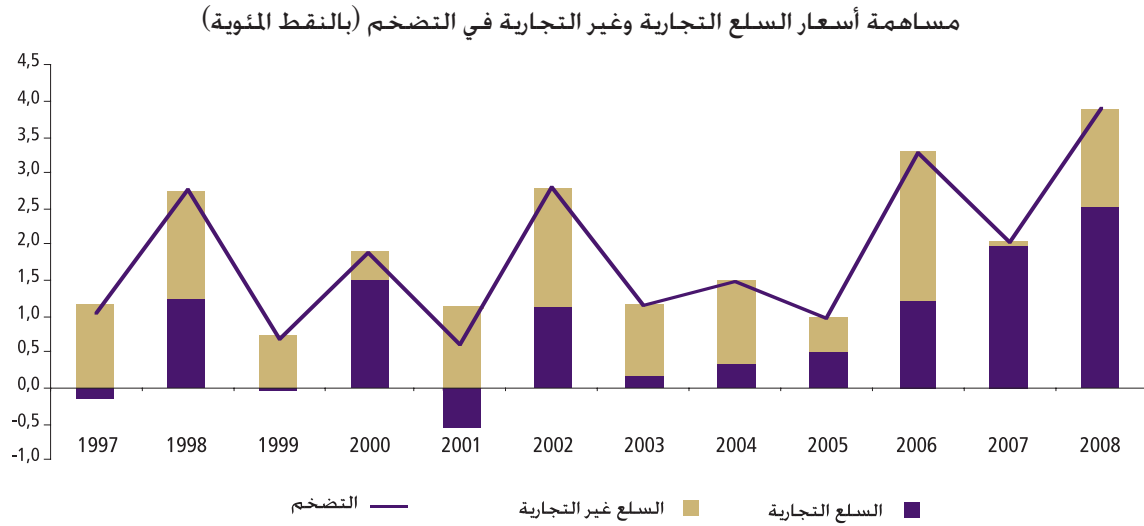
◆ أسعار السلع التجارية والسلع غير التجارية

لقد كان لأسعار السلع التجارية دور كبير في ارتفاع التضخم سنة 2008. وهكذا، سجل مؤشر أسعار السلع التجارية نمواً بنسبة 5,8% بدلاً من 4,8%. مساهماتهما بما يوازي 2,55 نقطة مئوية في التضخم الإجمالي. ويعزى هذا التسارع إلى الارتفاع المذهول لأسعار الحبوب والمواد الدهنية. الناتج عن ارتفاع الأسعار العالمية للمواد الغذائية الأساسية طيلة النصف الأول من سنة 2008.



المصدر: التنبؤية السامية للتخطيط وحسابات بنك المغرب

وساهم في ارتفاع نسبة التضخم أيضا. وإن بشكل أقل حدة. أسعار السلع غير التجارية التي ارتفعت بواقع 2,1% بعد ركودها سنة 2007. مساهمة بذلك في التضخم الإجمالي بما قدره 1,34 نقطة مئوية. وقد لوحظ انتقال ارتفاع أسعار السلع التجارية إلى السلع غير التجارية. من جهة. في أسعار اللحوم التي ساهمت إيجابا في هذا الارتفاع. خلافا للسنة الماضية. ومن جهة أخرى. على مستوى بعض الخدمات كالنقل الخاص والعناية والأغراض الخاصة. و علاوة على ذلك. ساهم ارتفاع الأسعار الداخلية للمحروقات إلى جانب الرفع من الحد الأدنى للأجور في شهر يوليوز 2008 في تسريع وتيرة نمو أسعار السلع غير التجارية.



المصدر: المندوبية السامية للتخطيط وحسابات بنك المغرب

إطار 10: استمرارية التضخم

يقصد باستمرارية التضخم السرعة التي تدنو بها نسبة التضخم من متوسطها على المدى الطويل بعد حدوث صدمة خارجية، إذ كلما تزايدت هذه السرعة، كلما تقلصت استمرارية التضخم وكلما انخفضت، نتيجة لذلك، الفترة الزمنية اللازمة ليلعب التضخم مستوى توازنه على المدى الطويل. فمعرفة هذه المدة الزمنية تمكن السلطات النقدية من القيام بتقييم مسبق لطبيعة وحجم تدخلاتها عقب حدوث صدمات خارجية. مما يؤكد التوقعات الخاصة بالتضخم ويجعل التدابير التي يتخذها البنك المركزي في مجال السياسة النقدية أكثر مصداقية.

وباعتماد مقارنة غير معيارية، تم تقييم درجة استمرارية التضخم بالنسبة لعينة تضم ست دول منها المغرب، وتوجه استمرارية التضخم نحو الانخفاض حين تتقلب بكثرة حول متوسطها بطريقة تصادفية. ويتميز استعمال هذه المقاربة بمجموعة من الإيجابيات. تتجلى أولاها في قدرة هذا المقياس غير المعياري على مقاومة الانقطاعات البنوية التي قد تعرفها سلسلة التضخم. أما الميزة الثانية، فتتمثل في كونها تسمح بتصحيح النتائج المحتملة المرتبطة بالتوصيف غير السليم لنماذج الاقتصاد القياسي التي تقوم برصد دينامية التضخم عبر الزمن. ويبين الجدول أدناه نتائج هذه التقديرات. وذلك استنادا إلى المعطيات الشهرية حول التضخم المحتسب على أساس سنوي.

تقدير استمرارية التضخم (1990:الشهر الأول - 2008: الشهر الأخير)

نسبة منتصف العمر (بالأشهر) ¹	استمرارية التضخم		
3,28	0,8093	التضخم	المغرب
3,46	0,8186	التضخم الأساسي	
3,37	0,8139	تضخم أسعار المواد الغذائية	
3,78	0,8326	تضخم أسعار المواد غير الغذائية	
5,86	0,8884	مصر	
4,59	0,8598	تونس	
7,49	0,9116	تركيا	
8,37	0,9206	الصين	
2,74	0,7767	فرنسا	

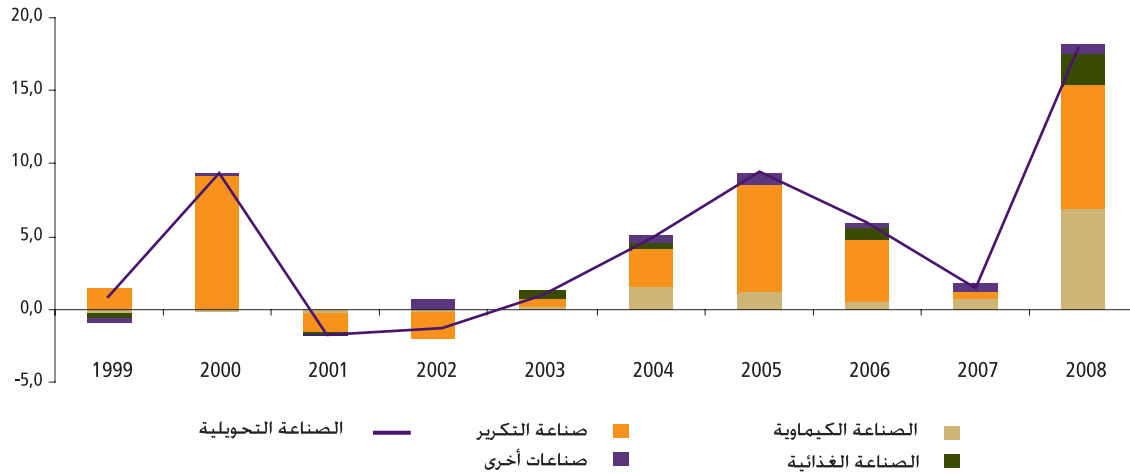
وتوضح نتائج التقديرات أن درجة استمرارية التضخم في المغرب تبقى معتدلة نسبيا مقارنة مع البلدان الشريكة الأخرى. باستثناء فرنسا؛ حيث إن الأجل المتوسط اللازم لامتصاص نصف صدمة خارجية أعلى بحوالي الضعفين في تركيا ومصر وبنسبة أضعاف في الصين منه في المغرب. وتجدر الإشارة إلى أن نسبة التضخم، على المدى الطويل، بقيت مستقرة ومعتدلة نسبيا مقارنة مع الدول قيد الدراسة. كما أنها ظلت قريبة جدا من المستويات المسجلة في الدول المصنعة خلال الأربعين سنة الماضية.

(1) نسبة منتصف العمر هو مقياس لدرجة استمرارية التضخم ويقصد به متوسط المدة اللازمة لامتصاص نصف الصدمة التي يعرفها التضخم.

◆ أسعار الإنتاج في الصناعات التحويلية

كان للارتفاع المهول الذي شهدته الأسعار الدولية للمواد الغذائية الأساسية والنفطية أثر كبير على تطور أسعار المنتجات المصنعة في مختلف القطاعات الصناعية. فقد عرف مؤشر أسعار الصناعات التحويلية، الذي يتم حسابه على أساس ثمن المنتجات عند مغادرة المصنع دون اعتبار الرسوم والدعومات، ارتفاعا بنسبة 18,2% بدل 1,8% سنة 2007. وقد بلغت مساهمة أسعار التكرير وحدها في ارتفاع المؤشر العام 8,44 نقطة مئوية. ويعزى هذا التسارع بشكل كبير إلى ارتفاع أسعار تكرير النفط بنسبة 32,2%. نتيجة تزايد سعر البرميل وتراجع قيمة الدولار الأمريكي.

تطور المساهمات السنوية لأهم الفروع في مؤشر أسعار الإنتاج الصناعي

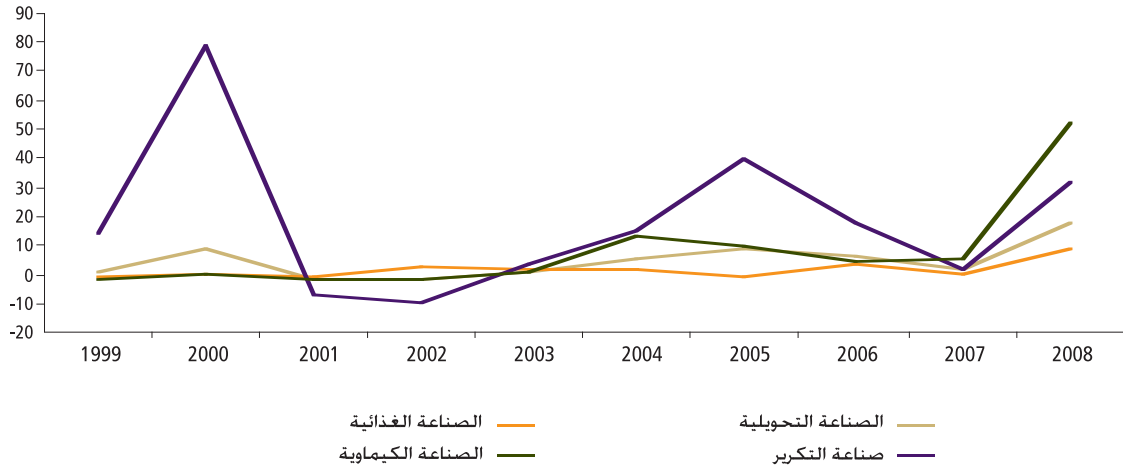


المصدر: التندوبية السامية للتخطيط وحسابات بنك المغرب

ودون احتساب قطاع التكرير، فقد ارتفعت وتيرة تغير أسعار الإنتاج في الصناعات التحويلية من 1,8% إلى 13,2%. نتيجة بالأساس لتنامي تكاليف الإنتاج في قطاعي «الصناعة الغذائية» و«الصناعة الكيماوية»

على إثر تزايد أسعار المواد الأولية الغذائية والطاقية. وهكذا، انتقلت وتيرة نمو الأسعار في كل من الفرع الغذائي والكيميائي من $-0,1\%$ إلى $8,8\%$ ومن $5,7\%$ إلى $52,5\%$ على التوالي. وقد ساهمت أسعار هذين الفرعين معا في ارتفاع مؤشر أسعار الصناعات التحويلية بما قدره 9 نقطة مئوية.

تطور أهم مؤشرات أسعار الإنتاج الصناعي على أساس سنوي (%)



المصدر: المندوبية السامية للتخطيط

مؤشر أسعار الإنتاج في الصناعات التحويلية
(الأساس 100 = سنة 1997)

2008	2007	2006	الترجيح (%)	الصناعات
13,2+	1,8+	2,2+	86,7	الصناعات التحويلية ما عدا تكرير النفط
8,8+	0,1-	3,4+	28,9	منها : الصناعات الغذائية
52,5+	5,7+	4,1+	13,1	الصناعات الكيماوية
0,3-	1,0-	0,8-	6,5	صناعة النسيج
0,1+	0,6-	1,7-	6,7	صناعة الملابس
32,2+	1,8+	18,0+	13,3	تكرير النفط
18,2+	1,8+	5,9+	100	المؤشر العام

تراجعت وتيرة ارتفاع تكاليف الإنتاج في صناعة المواد المعدنية بشكل طفيف لتنتقل من 6,4% إلى 5,3%. في حين تسارعت بالنسبة لقطاع تحويل المواد المعدنية لتنتقل من 3,5% إلى 8,1%. وذلك نتيجة للترايد المهم الذي عرفته أسعار بعض المعادن. خاصة منها الألمنيوم والنحاس والزنك. والتي بلغت مستويات استثنائية سنة 2008.

أما فروع «النسيج» و«صناعة الملابس والفرو» فلم تعرف تغيرات تذكر على مستوى أسعار الإنتاج. إذ كان من اللازم إبقاؤها في نفس مستوى أسعار المنافسين. وبهذا. تراجعت أسعار فرع النسيج بنسبة 0,3% بعد انخفاضها بنسبة 1% سنة 2007. في حين ارتفعت أسعار صناعة الملابس بواقع 0,1% بعد أن تقلصت بنسبة 0,6% سنة من قبل.

◆ العلاقات التجارية والمالية مع الخارج

أفرزت المعاملات الجارية مع الخارج في سنة 2008 عجزا يوازي 5,2% من الناتج الداخلي الإجمالي. بعد أن سجلت شبه توازن خلال سنة 2007 وفائضا طيلة ست سنوات. ويعزى تدهور الحساب الجاري بالأساس إلى تردي العجز التجاري¹. الذي ازداد تأثيره بسبب التراجع الطفيف المسجل في المداخل السياحية وتحويلات المغاربة المقيمين بالخارج.

ورغم الفائض الذي عرفه رصيد حساب رأس المال والعمليات المالية. فقد أفرز ميزان الأداءات² رقيدا نهائيا مدينا بقيمة 11,5 مليار. مما أدى إلى تراجع احتياطات الصرف إلى ما يناهز 7 أشهر من صادرات السلع والخدمات مقابل حوالي 9 أشهر سنة 2007.

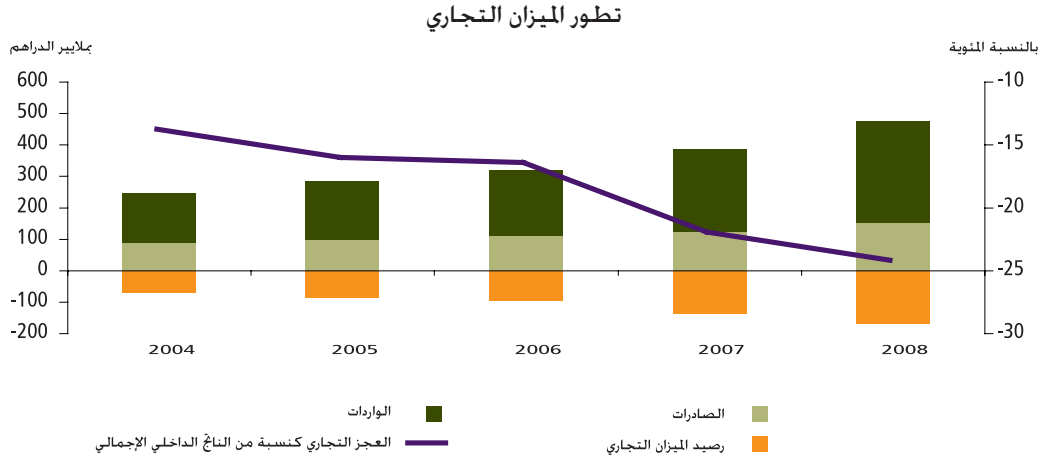
واستنادا إلى المعطيات الأولية. فإن وضع الاستثمار المالي الدولي قد أفرز في سنة 2008 وضعية صافية مدينة بقيمة 254,5 مليار درهم أو ما يمثل 36,9% من الناتج الداخلي الإجمالي مقابل 218,5 مليار أو 35,5% سنة من قبل. ويعزى هذا التطور إلى ارتفاع الخصوم برسم الاستثمارات الأجنبية المباشرة وتزايد الدين العمومي وكذا إلى تقلص احتياطات الصرف.

◆ ميزان الأداءات

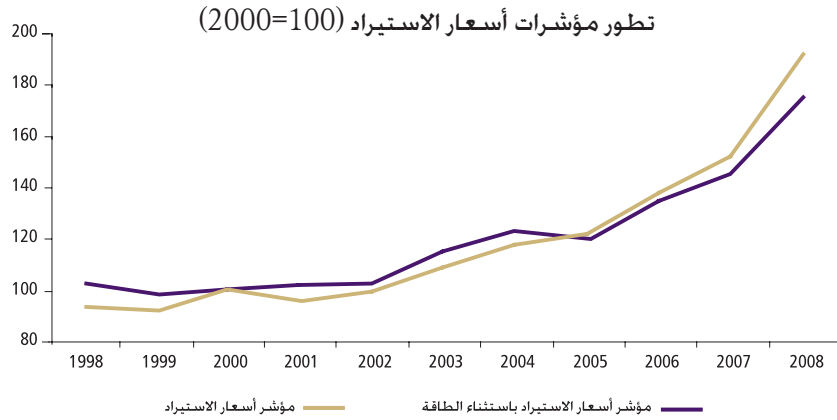
السلع والخدمات

تزايد الرصيد السلبي للمبادلات التجارية. حيث بلغ 167,4 مليار درهم أو 24,3% من الناتج الداخلي الإجمالي بدل 22% سنة 2007. وبما أن الواردات والصادرات شهدت نفس وتيرة التطور. فقد بلغت نسبة تغطية الصادرات للواردات 48%.

1 أنظر الملحق الإحصائي من VII-1 إلى VII-4
2 أنظر الملحق الإحصائي VIII-1

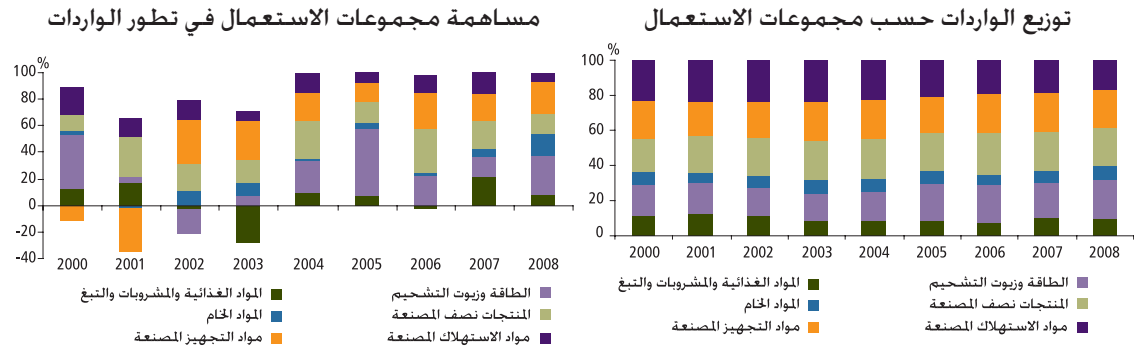


وبلغت الواردات، محسوبة مع إدراج تكاليف النقل والتأمين، 321,9 مليار درهم، في ارتفاع بواقع 23,2%. سيما ارتباطا بالتزايد الكبير في الأسعار الدولية للمنتجات الأساسية والسلع الأولية.



وفي سنة 2008، خلف ارتفاع أسعار الاستيراد أثرا أكبر على مجموع الواردات منه على الواردات باستثناء الطاقة.

وسجلت فاتورة الطاقة، التي بلغت قيمتها 71,4 مليار درهم، تزايدا بنسبة 32,3%، لنتقل حصتها ضمن مجموع الواردات من 20,7% إلى 22,2%. ويبرز هذا الارتفاع بالخصوص على مستوى واردات الغاز والزيوت والفيول التي تزايدت بواقع 73,2%. ومن جهتها، ارتفعت مقتنيات النفط الخام، التي وصلت قيمتها إلى 30,8 مليار درهم، بنسبة 17,5% بفعل تنامي السعر المتوسط للطن بوتيرة 32,8%. فيما انخفضت الكميات المستوردة بنسبة 11,5%.



وارتفعت واردات المواد الغذائية، التي بلغت 31,9 مليار درهم، بنسبة 19,2%. ووصلت واردات الحبوب إلى 17,3 مليار، حيث بلغت مقتنيات القمح لوحدها 12,4 مليار، بسبب ارتفاع الكميات المستوردة بنسبة 9,1% والسعر بوتيرة 21,3%.

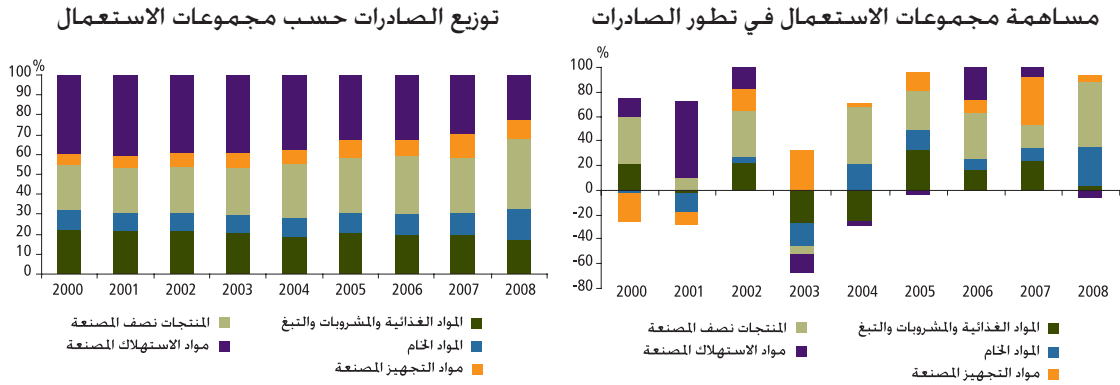
وتزايدت واردات المواد نصف المصنعة بوتيرة 13,9% لتصل إلى 68,1 مليار درهم، ارتباطا بنمو مشتريات الحديد والصلب، الذي ارتفع سعره بنسبة 40,3%. وكذا واردات المنتجات الكيماوية والسلع البلاستيكية.

أما في ما يخص واردات المواد الخام، فقد بلغت 26,4 مليار، مسجلة ارتفاعا بواقع الثلثين، يعزى بالخصوص إلى النمو القوي لأسعار الكبريت الخام الذي انتقلت قيمة مشترياته من 2,4 مليار إلى 10,9 مليار درهم.

وعلى نفس المنوال، تزايدت واردات سلع التجهيز لتصل إلى 71 مليار درهم، مرتفعة بواقع 27,2%. ارتبطا بحركية الاستثمارات، ويعزى هذا التطور إلى مقتنيات آلات الجرش والتجميع، والسيارات الصناعية، والآلات والأجهزة المختلفة، التي ارتفعت على التوالي بنسبة 77% و24,3% و14,2%.

وفي ما يتعلق بواردات مواد الاستهلاك، فقد بلغت 53,1 مليار درهم، في ارتفاع بوتيرة 8,6% موازاة مع تزايد مقتنيات السيارات السياحية بنسبة 28,7% وأجزاء العربات بأزيد من الضعف.

وبالمقابل، بلغت الصادرات 154,5 مليار درهم، وهو ما يمثل نموا بنسبة 23,1%. يعزى بالأساس إلى تزايد مبيعات الفوسفات ومشتقاته، فقد تنامت هذه الأخيرة بأكثر من الضعف، وبلغت ما مجموعه 50,9 مليار درهم على إثر الارتفاع الكبير الذي عرفته أسعارها فيما تراجعت الكميات المصدرة منها. وهكذا، انتقلت حصة صادرات الفوسفات ومشتقاته من 17,8% إلى 32,9% من سنة لأخرى.



إطار 11: تطور أسعار الفوسفات ومشتقاته

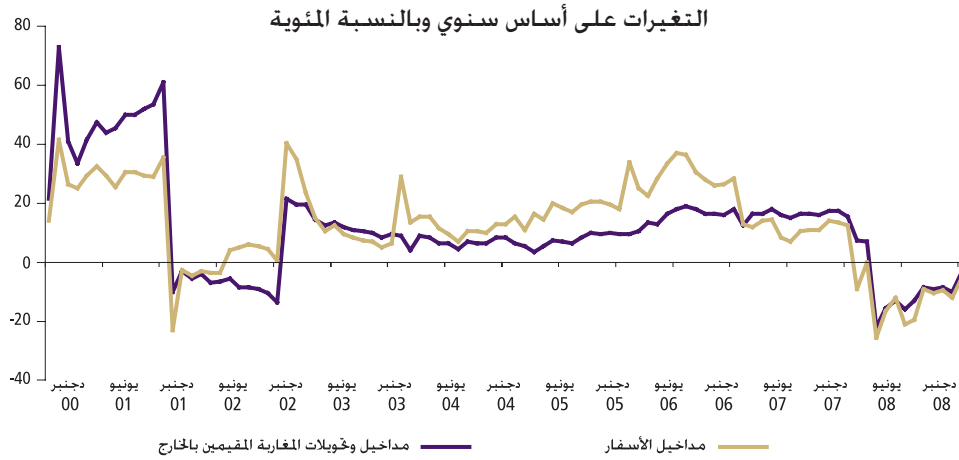
شهدت الأسعار الدولية للفوسفات ومشتقاته نموا قويا بعد فترة طويلة من الركود. ويرجع هذا الارتفاع بالخصوص إلى تطور الطلب العالمي. خصوصا الصادر من الدول الصاعدة مثل الصين والهند. وكذا إلى النمو المحدود للطاقت الإنتاجية وتساعد أسعار الكبريت الذي يساهم في إنتاج الأسمدة الفوسفاتية.

2008	2007	2006	2005	(أسعار الفوسفات ومشتقاته) درهم للطن
1486	437	379	343	الفوسفات الخام
13868	4004	3605	3300	الحامض الفوسفوري
7273	3084	2166	2049	الأسمدة الفوسفاتية

وتزايدت مبيعات مواد التجهيز من جهتها بنسبة 10,9% لتبلغ 15,6 مليار درهم. ورغم ذلك، فهذا التطور يشمل تراجعاً في وتيرة نمو صادرات الأسلاك الكهربائية. بفعل تباطؤ الطلب عليها من الصناعات الأوروبية.

وبالمقابل، تراجع مبيعات مواد الاستهلاك، التي تمثل أكثر من خمس الصادرات، بنسبة 6,7% لتتخصص في 33,7 مليار درهم. بفعل المنافسة الأجنبية القوية في الأسواق التقليدية للمغرب. ويعكس هذا الانخفاض بالخصوص تراجع صادرات الألبسة الجاهزة والملابس الداخلية. وقد حد تنامي مبيعات قطع الغيار الخاصة بالسيارات السياحية والأدوية بشكل جزئي من انخفاض صادرات هذه المجموعة من المنتجات.

وفي ما يخص الخدمات، عرفت مداخيل السياحة انخفاضا بواقع 5,6% مقارنة بالمستوى الاستثنائي الذي سجلته سنة 2007 وهو 58,7 مليار. بسبب تدهور الظرفية الاقتصادية بأهم الدول المصدرة. وبلغت مصاريف الأسفار 8,5 مليار. فيما وصل رصيد الأسفار إلى حوالي 47 مليار بدل 51,5 مليار سنة من قبل. أما في ما يتعلق بالرصيد السلبي للنقل، فقد تفاقم بنسبة 13,9% فيما عرف فائض الاتصالات ارتفاعا بأكثر من النصف.



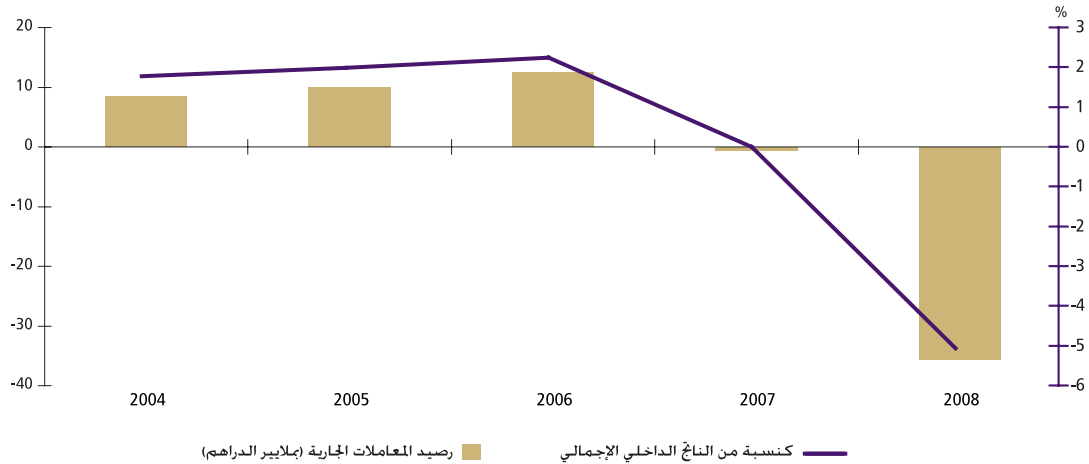
المداخيل والتحويلات الجارية

بلغت المدفوعات الصافية برسم عائدات رأس المال 4 ملايين درهم، في ارتفاع بقيمة 683,6 مليون درهم. وبالفعل، ظلت التحويلات برسم أسعار الفائدة على الدين العمومي، التي بلغت 4,9 مليار درهم، شبه مستقرة وسجلت عائدات التوظيفات العمومية في الخارج ارتفاعا بواقع 3,6%. إذ وصلت إلى 7,4 مليار درهم. أما في ما يخص الرصيد السلبي للمداخيل الخاصة، فقد تفاقم لينتقل من 5,7 مليار درهم إلى 6,6 مليار درهم. عقب تسجيل نمو أقوى في المدفوعات برسم مداخيل الاستثمارات الأجنبية في المغرب.

وسجل فائض التحويلات الجارية الخاصة، الذي تصاعد بشكل متواصل منذ سنة 2003، انخفاضا بنسبة 2,9% سنة 2008. ويعزى هذا التراجع بشكل أساسي إلى تقلص تحويلات المغاربة المقيمين بالخارج التي انتقلت من 55 مليار إلى 53 مليار درهم. وقد وردت هذه التحويلات من منطقة الأورو ودول الخليج والولايات المتحدة الأمريكية بنسبة 78,7% و6,9% و6,4% على التوالي. وبالمقابل، انتقلت العائدات برسوم التحويلات العمومية من 2,8 مليار درهم إلى 9,8 مليار درهم. عقب ارتفاع الهبات المستلمة من العربية السعودية والاتحاد الأوروبي والإمارات العربية المتحدة.

وفي المجموع، بلغ عجز الحساب الجاري 35,5 مليار درهم أو 5,2% من الناتج الداخلي الإجمالي.

تطور رصيد الحساب الجاري



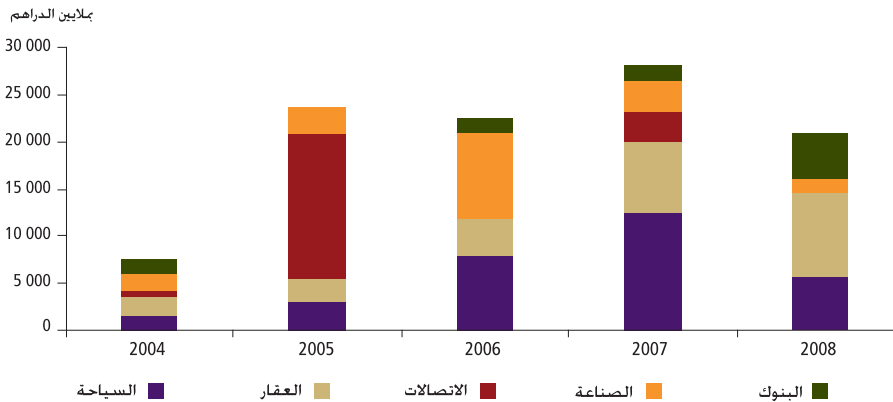
حساب رأس المال والعمليات المالية

في نهاية سنة 2008، أفرز حساب رأس المال والعمليات المالية فائضا بقيمة 27,3 مليار بدل 16,6 مليار درهم. نظرا بالخصوص لتحسن الفائض المسجل برسوم عمليات القطاع الخاص والذي ارتفع بواقع 70,7% ليصل إلى 18,1 مليار درهم.

وتحسن رصيد القروض التجارية بشكل ملموس، إذ انتقل من عجز بقيمة 3,2 مليار إلى فائض بقيمة 823,6 مليون درهم، على إثر ارتفاع المداخيل بنسبة 17% وانخفاض النفقات بواقع 17,8%.

وفي ما يخص القروض والاستثمارات الأجنبية، فقد أفرزت فائضا بقيمة 19 مليار درهم بدل 18,8 مليار سنة من قبل. وعرفت المداخيل انخفاضا بواقع 21,4% يعزى على الخصوص إلى تقلص الاستثمارات المباشرة التي بلغت 27,1 مليار مقابل 38 مليار درهم سنة من قبل. وقد تركزت الاستثمارات المباشرة، التي أجزتها كل من فرنسا بنسبة تناهز 37,2% والإمارات العربية المتحدة وإسبانيا بواقع 17,8% و 9,1% على التوالي، خصوصا في قطاعات العقار والسياحة والبنوك. فقد ارتفعت حصة القطاع البنكي مقارنة مع السنة المنصرمة بفعل مساهمة بنوك فرنسية في رأسمال فروعها الموجودة بالمغرب. ومن جهتها، انتقلت الاستثمارات في المحافظ من 3,1 مليار درهم إلى 4,9 مليار. وبالمقابل، انخفضت النفقات، التي بلغت 13,5 مليار بواقع 40,2% عقب تقلص عمليات تصفية الاستثمارات المباشرة، التي انتقلت من 15 مليار إلى 8,6 مليار درهم، وتراجع تسديدات القروض الخاصة.

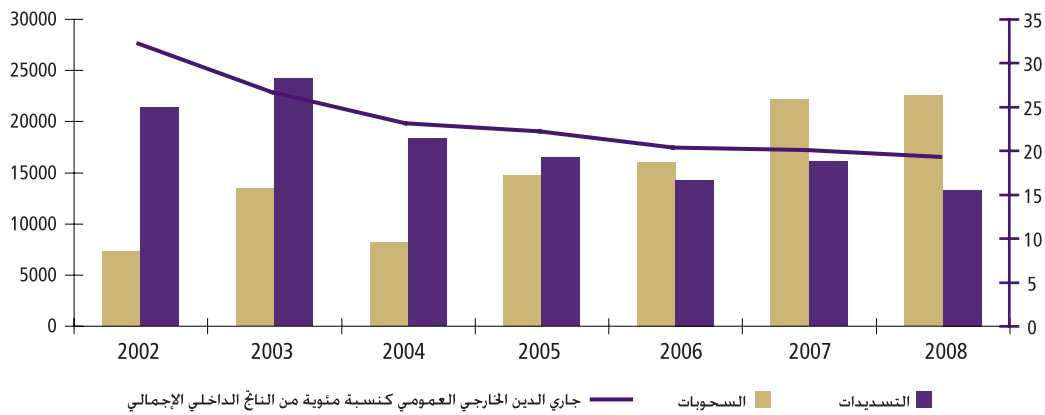
توزيع الاستثمارات الأجنبية المباشرة حسب القطاعات



أما بالنسبة للرصيد السلبي للقروض والاستثمارات المغربية بالخارج، فقد تقلص من 4,7 مليار درهم إلى 3,4 مليار. عقب التسديدات المتعلقة بالقروض الخاصة التي حصلت عليها أطراف مقابلة أجنبية ذات فروع بالمغرب. وبالمقابل، بلغت النفقات برسوم هذا البند 6,4 مليار بدل 5,7 مليار درهم سنة من قبل. منها 3 ملايين برسوم تدفقات الاستثمارات المغربية بالخارج، التي ارتفعت على إثر اتخاذ تدابير خاصة بتلين قانون الصرف سنة 2007.

وفي ما يخص عمليات القطاع العام، فقد أفرزت فائضا بقيمة 9,2 مليار، في ارتفاع ناهز النصف، ارتباطا بانخفاض نفقات تسديد الدين، التي تقلصت من 16,1 مليار إلى 13,3 مليار، فيما ظلت القروض المعبأة شبه مستقرة في مستوى 22,6 مليار درهم. وقد تم رصد الاقتراضات، التي تم الحصول عليها بالخصوص من جهات مانحة متعددة الأطراف، لتمويل مشاريع استثمارية بالإضافة إلى الإصلاحات الهيكلية. وفي ظل هذه الظروف، انتقل جاري الدين الخارجي العمومي إلى 131 مليار درهم، أي ما يمثل 19% فقط من الناتج الداخلي الإجمالي ويشكل انخفاضا مقارنة بالسنة المنصرمة. ومن جهته، تقلص العبء الإجمالي لخدمة الدين بنسبة 12,9%، ليصل إلى 18,2 مليار أو ما يعادل 5,5% من المداخل الجارية بدل 7,1% سنة من قبل.

تطور السحوبات والتسديدات وجاري الدين الخارجي العمومي



◆ وضع الاستثمار المالي الدولي

في نهاية سنة 2007¹، أفرز تطور مبلغ الأصول والخصوم المالية تجاه الخارج، كما يعكسه وضع الاستثمار المالي الدولي، وضعية صافية مدينة بلغت 218,5 مليار درهم، وهو ما يمثل 35,5% من الناتج الداخلي الإجمالي بدل 32,6% سنة 2006. ويفسر هذا التدهور على الخصوص بتزايد الوضعية الصافية المدينة للاستثمارات المباشرة².

تطور وضع الاستثمار المالي الدولي (بملايير الدراهم)

2007			2006			2005			البنود
الرصيد	الخصوم	الأصول	الرصيد	الخصوم	الأصول	الرصيد	الخصوم	الأصول	
-284,2	294,4	10,2	-244,3	253,2	8,9	-185,8	191,9	6,2	الاستثمارات المباشرة
-17,8	24,9	7,0	-16,3	17,8	1,5	-17,2	18,8	1,6	الاستثمارات في المحافظ
-134,9	149,1	14,1	-127,3	140,5	13,2	-129,4	141,8	12,4	استثمارات أخرى
218,4	-	218,4	199,9	-	199,9	172,9	-	172,9	احتياطيات الصرف
-218,5	468,3	249,8	-187,9	411,5	223,6	-159,6	352,6	193,0	الرصيد الصافي

الأصول المالية الخارجية

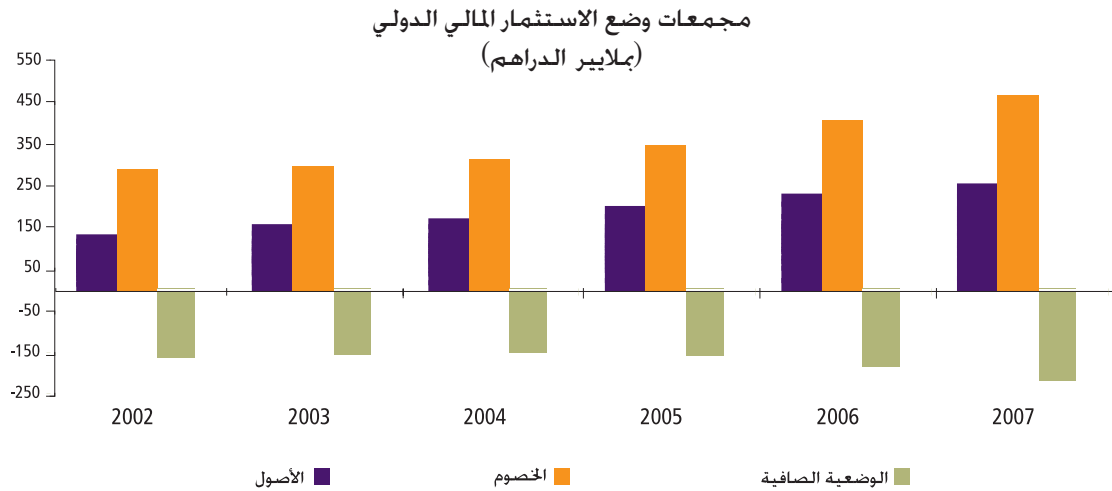
سجل جاري الأصول المالية للمقيمين، الذي وصل إلى 249,8 مليار درهم، ارتفاعا بواقع 11,7% سيما ارتباطا بتنامي احتياطيات الصرف التي تمثل 87,4% منه. وقد بلغت هذه الأخيرة 218,4 مليار، مما يشكل تزيادا بنسبة 9,3% في ارتباط بتعزز الموجودات من العملات الأجنبية، التي وصلت قيمتها إلى 212,6 مليار درهم.

1 لا تنشر المعطيات الخاصة بوضع الاستثمار الدولي والتي يعدها مكتب الصرف إلا بعد ستة أشهر من تاريخ حصر السنة المالية
2 أنظر الملحق الإحصائي VIII-2

وتزايد جاري الاستثمارات المباشرة التي أجزها المقيمون بالخارج، الذي وصل إلى 10,2 مليار درهم، بوتيرة 14,7%. خصوصا بفعل تنامي المساهمات المباشرة. وقد تركزت هذه المساهمات، التي همت بالأساس قطاعات الاتصالات والمال والشركات القابضة والإسمنت، في القارة الإفريقية وفي فرنسا.

وانتقل مبلغ الاستثمارات في المحافظ، من جهته، من 1,5 مليار إلى 7 ملايين درهم، خصوصا بسبب إعادة تصنيف الاستثمارات التي تنجزها بالخارج الوحدات المستقرة في منطقة التصدير الحرة والمنطقة المالية الحرة ضمن الاستثمارات التي تقوم بها في الخارج العناصر المقيمة.

وسجل جاري الاستثمارات الأخرى، الذي بلغ 14,1 مليار ارتفاعا بنسبة 7%. تحت التأثير المزدوج لتنامي القروض التجارية، ارتباطا بتصاعد الصادرات، وودائع المقاولات غير المالية بالخارج.



الخصوم المالية الخارجية

سجلت خصوم المغرب تجاه الخارج، التي بلغت 468,3 مليار درهم، ارتفاعا بنسبة 13,8%. يعزى إلى تزايد بنسبة 16,3% في الاستثمارات الأجنبية المباشرة التي وصلت قيمتها إلى 294,4 مليار ونمو بواقع 6,1% في باقي الاستثمارات.

وبالفعل، يعكس تطور الاستثمارات الأجنبية المباشرة، التي تمثل أكثر من 62,9% من مجموع الخصوم، بالخصوص تنامي المساهمات في القيم غير المدرجة في البورصة التي انتقل مبلغها من 187,5 مليار إلى 220 مليار والتي همت بالأساس قطاعات الاتصالات والصناعة. وتبقى كل من فرنسا وإسبانيا على رأس قائمة المستثمرين بحصص بلغت حوالي النصف و16,5% على التوالي.

ويعزى تنامي «الاستثمارات الأخرى»، التي وصل مبلغها إلى 149,1 مليار درهم، إلى ارتفاع بنسبة 5,3% في جاري الدين الخارجي العمومي الذي وصل إلى 122 مليار درهم أو ما يمثل 19,8% من الناتج الداخلي الإجمالي. أما في ما يخص جاري الدين الخارجي الخاص، فقد تراجع من 8,8 مليار إلى 6,8 مليار درهم.

وانتقل مبلغ الخصوم برسم الاستثمارات في المحافظ من 17,8 مليار درهم إلى 24,9 مليار سيما ارتباطا بتزايد القيم المدرجة في البورصة بنسبة 45,7%.

◆ المالية العمومية

عرفت وضعية المالية العمومية في سنة 2008 تحسنا ملموسا معززة بذلك التوجه الملاحظ خلال السنتين الأخيرتين. وبالفعل، حققت الميزانية فائضا بلغ 2,7 مليار أو 0,4% من الناتج الداخلي الإجمالي بعد تسجيله لشبه توازن في السنة الفارطة¹. وقد تسنى تحقيق هذه النتيجة بفضل استمرار تحسن الموارد الجبائية وذلك على الرغم من تفاقم تكاليف المقاصة. نتيجة للارتفاع الكبير لأسعار المواد الأولية. وبذلك تمكنت الخزينة من تقليص نسبة مديونيتها في ظرف سنة واحدة من 53,5% إلى 47,3% من الناتج الداخلي الإجمالي. مما يعكس مواصلة تعزيز قابلية استمرار المالية العمومية على المدى المتوسط (إطار 12).

◆ قانون المالية لسنة 2008

استندت الفرضيات التي تم اعتمادها في إعداد قانون المالية لسنة 2008 على تحقيق نسبة نمو تصل إلى 6,8%. ونسبة تضخم محددة في 2%. وسعر لبرميل النفط في 75 دولار واستقرار سعر صرف الأورو مقابل الدولار في 1,30. وحدد العجز المتوقع للميزانية. دون احتساب موارد الخصوصية. في 3,5% من الناتج الداخلي الإجمالي. بدلا من 3,4% الواردة في قانون المالية السابق. في حين كان من المرتقب أن تعرف الموارد العادية والنفقات الإجمالية ارتفاعا على التوالي بنسبة 15,9% و 15,4%. وكان من المنتظر أن ينتج تحسن الموارد العادية عن ارتفاع المداخل الجبائية بنسبة 18,6%. فيما ستعرف الموارد غير الجبائية. دون احتساب مداخل الخصوصية. انخفاضا بنسبة 2,2%. ارتباطا بتراجع الموارد الأخرى بنسبة 4,9%.

وبالمقابل. كان من المرتقب أن يساهم بشكل رئيسي تزايد نفقات التجهيز والتكاليف المتعلقة بالمقاصة. على وجه الخصوص. في ارتفاع النفقات الإجمالية. وبالفعل. أشارت التوقعات إلى احتمال انتقال تكاليف

¹ يرجع للملحقات الإحصائية X-1 إلى X-3

المقاصة من 9,8 مليار إلى 15,4 مليار. ارتباطا بالارتفاع الكبير في أسعار المنتجات النفطية والحبوب في الأسواق العالمية. وبدورها. كان من المتوقع أن ترتفع نفقات التجهيز. المخصص لها غلاف مالي بقيمة 32,2 مليار. بنسبة 33,6%. موازاة مع استمرار إنجاز مشاريع البنية التحتية الكبرى الطرقية والسككية. وكذا تلك المتعلقة بمجال الموارد المائية.

ونفس الأمر بالنسبة لنفقات المستخدمين التي كان يرتقب ارتفاعها بنسبة 6,7% ارتباطا بترقية الموظفين واستحداث 16.000 منصب شغل جديد.

وفي ما يتعلق بالمقتضيات الضريبية. فقد همت مختلف الفئات الرئيسية الجبائية. إضافة إلى النظام الضريبي الجمركي. وطبقا لالتزامات الحكومة. تطرقت التعديلات التي تم إدخالها في ما يخص الضريبة على الشركات إلى تخفيض نسبة الضريبة العامة من 35% إلى 30% وتلك المطبقة على المؤسسات المالية من 39,6% إلى 37%. وموازاة مع ذلك. تم الشروع في استبدال التخفيض الضريبي بنسبة 50% الذي كانت تستفيد منه بعض قطاعات الأنشطة والمناطق الجغرافية بنسبة مخفضة حددت في 17,5%. أيضا. ومن أجل ملائمة سعر الضريبة المطبق على الريعيات ذات المنشأ الأجنبي مع الريعيات المغربية. قرر تطبيق خفض بنسبة 100% على جميع الريعيات بصرف النظر عن منشأها.

وفي إطار تعزيز حيادية الضريبة على القيمة المضافة. تم إخضاع العمليات الخاصة بالقروض الإيجارية إلى النسبة المعمول بها والمحددة في 20% بدلا من سعر الضريبة المخفض في 10%. بالإضافة إلى ذلك. ومن أجل حذف الفارق الضريبي. تقرر رفع سعر الضريبة المطبقة على العمليات المتعلقة بالأشغال العقارية من 14% إلى 20%.

و في ما يتعلق بالضريبة على الدخل. تم رفع سعر الضريبة على الأرباح المتعلقة بتفويت القيم المنقولة من 10% إلى 15%. علاوة على ذلك، تم تطبيق أسعار ضريبية خاصة بنسبة 30% على مداخيل وأرباح رؤوس الأموال المنقولة ذات المنشأ الأجنبي وذلك في ما يتعلق بعائدات الأسهم. وحصص المشاركة والمداخيل المعتبرة في حكمها وبنسبة 20% على الأرباح الأخرى عن رؤوس الأموال المنقولة. بدلا من الجدول التدريجي.

أخيرا، وارتباطا باستمرار تفكيك الرسوم الجمركية في إطار اتفاقيات التبادل الحر، قرر تخفيض الحد الأقصى لرسوم الاستيراد الخاصة بالمنتجات الصناعية من 45% إلى 40%.

إطار 12 : الرصيد البنوي أو رصيد الميزانية المعدل وفقا للتغيرات الموسمية

يعد الرصيد الإجمالي للميزانية مؤشرا للسياسة المالية المتبعة حيث يعكس في ذات الآن تأثير الإجراءات الهيكلية المتخذة في مجال الميزانية العامة والنظام الجبائي وكذا تأثير الظرفية أو المثبتات الذاتية على الميزانية.

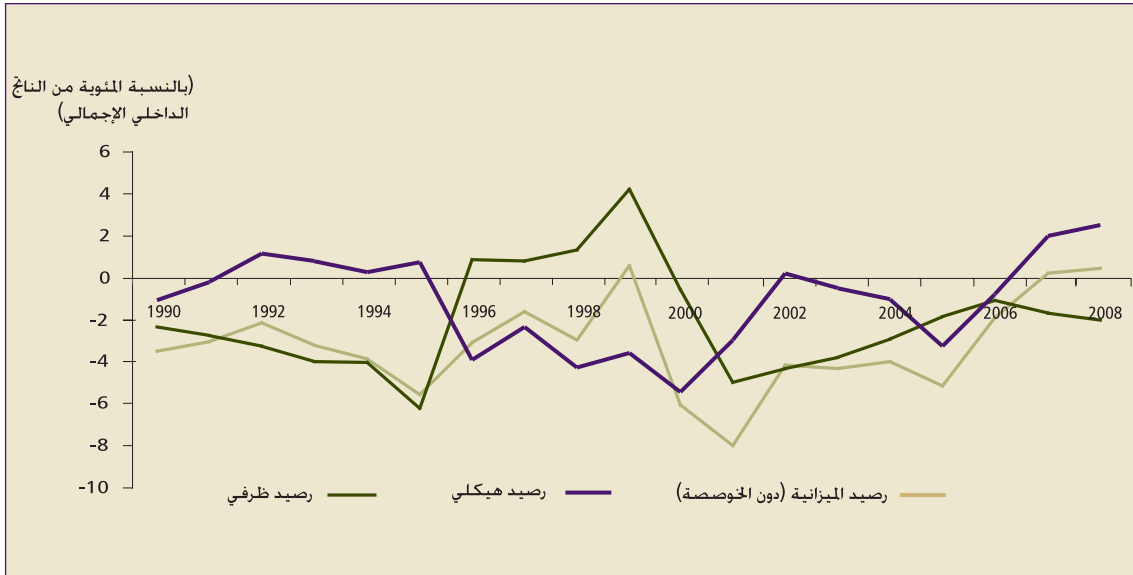
أما الرصيد البنوي، فيمكن من تقييم توجه السياسة المالية على الأمدين المتوسط والطويل مقارنة بمستوى النشاط الاقتصادي. ومن المفيد جدا متابعة هذا المؤشر حينما يعرف الاقتصاد انتعاشا. وهي الفترة التي قد ينطوي فيها تحسن كبير لرصيد الميزانية على تدهور للوضعية الأساسية للمالية العمومية.

ويتم احتساب الرصيد البنوي أو الرصيد المعدل وفقا للتغيرات الموسمية من خلال حذف المكون الموسمي من هذا الرصيد. والذي يتم تقييمه من خلال قياس وضعية الاقتصاد في الدورة. وهي ما يسمى الفارق في الإنتاج. ويعرف هذا الأخير على أنه الفارق بين الناتج الداخلي الإجمالي الفعلي ومستواه المحتمل. أي مستوى الناتج الداخلي الإجمالي القابل للاستمرار دونما ضغوط تضخمية أو انكماشية.

ولأجل قياس رصيد الميزانية البنوي، فإن الطريقة الأكثر استعمالا. وهي تلك المبنية على أبحاث منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية. تتضمن ثلاث مراحل:

- وضع تقديرات حول الإنتاج المحتمل وفجوة الإنتاج المقابلة له.
- قياس المكون الموسمي في النفقات العمومية والموارد الجبائية.
- تحديد الرصيد البنوي من خلال سحب المكونات الموسمية من تلك الملاحظة.

ويشير تطبيق هذه المقاربة في حالة المغرب الذي يعرف تواصل النمو والتضخم إلى تحسن رصيد الميزانية البنوي على المدى المتوسط. ومن المنتظر أن يستمر هذا المنحى في حال استمرار التوجهات الحالية المتمثلة في نمو الموارد الجبائية والتحكم في النفقات الجارية.



◆ تنفيذ قانون المالية لسنة 2008

أسفرت السنة المالية 2008 عن فائض بلغ 2,7 مليار أو 0,4% من الناتج الداخلي الإجمالي. بدلا من مليار واحد أو 0,2% من الناتج الداخلي الإجمالي في سنة 2007. ويعزى هذا التطور إلى نمو الموارد العادية بنسبة 20,5%. نتيجة لتوسع المداخيل الجبائية، مقابل تزايد إجمالي النفقات بنسبة 19,6%. أما عن الادخار العمومي، فقد بلغ 47,4 مليار، أو 6,9% من الناتج الداخلي الإجمالي. مما سمح بتغطية نفقات التجهيز التي ارتفعت بنسبة 35,3%.

بالنسبة المئوية للناج الداخلي الإجمالي	2008	بالنسبة المئوية للناج الداخلي الإجمالي	*2007	بملايين الدراهم
29,5	203 172	27,4	168 654	الموارد العادية (1)
26,9	185 512	24,4	150 123	الموارد الجبائية
11,8	81 593	9,8	60 308	منها: الضرائب المباشرة
6,7	46 489	4,9	30 013	منها : الضريبة على الشركات
4,8	32 862	4,5	28 009	الضريبة العامة على الدخل
11,6	79 956	10,9	67 070	- الضرائب غير المباشرة
8,9	61 267	8,1	49 730	الضريبة على القيمة المضافة
2,7	18 689	2,8	17 340	الرسوم الداخلية على الاستهلاك
2,0	13 706	2,2	13 415	- الرسوم الجمركية
2,3	15 542	2,5	15 347	الموارد غير الجبائية
0,3	2 118	0,5	3 184	موارد بعض الحسابات الخاصة للخرزينة
0,1	595	0,2	1 010	صندوق دعم الأسعار
0,2	1 523	0,4	2 174	الصندوق الخاص للطريقي
29,1	200 475	27,2	167 662	النفقات الإجمالية
22,6	155 817	21,7	133 869	النفقات العادية
15,4	106 148	15,9	98 258	السلع والخدمات
10,2	69 976	10,7	65 665	منها: نفقات الموظفين
2,6	18 219	3,1	19 261	فوائد الدين
2,2	15 380	2,7	16 552	الداخلي
0,4	2 839	0,4	2 709	الخارجي
4,6	31 450	2,7	16 350	المقاصة
0,1	544	0,2	1 029	منها صندوق دعم الأسعار
2,7	18 380	2,4	14 919	التحويلات للجماعات المحلية
6,9	47 355	5,6	34 785	الرصيد العادي
5,5	38 178	4,6	28 212	نفقات الاستثمار
0,3	2 272	0,3	1 891	منها الصندوق الخاص للطريقي
-0,9	-6 480	-0,9	-5 581	رصيد الحسابات الخاصة للخرزينة
0,4	2 697	0,2	992	الرصيد الإجمالي
3,0	20 916	3,3	20 253	الرصيد الأولي (2)
-0,5	-3 113	0,1	443	تغير مؤخرات الأداء
-0,1	-416	0,2	1 435	نقص أو فائض التمويل
-1,3	-8 795	-1,3	-8 085	التمويل الداخلي
1,3	9 211	0,6	3 597	التمويل الخارجي
2,7	18 688	2,4	14 947	السحوبات
-1,4	-9 477	-1,8	-11 350	التسديدات
0,0	0	0,5	3 053	الخصصة

* أرقام مراجعة

(1) مع حساب الضريبة على القيمة المضافة للجماعات المحلية ودون حساب مداخيل الخصصة

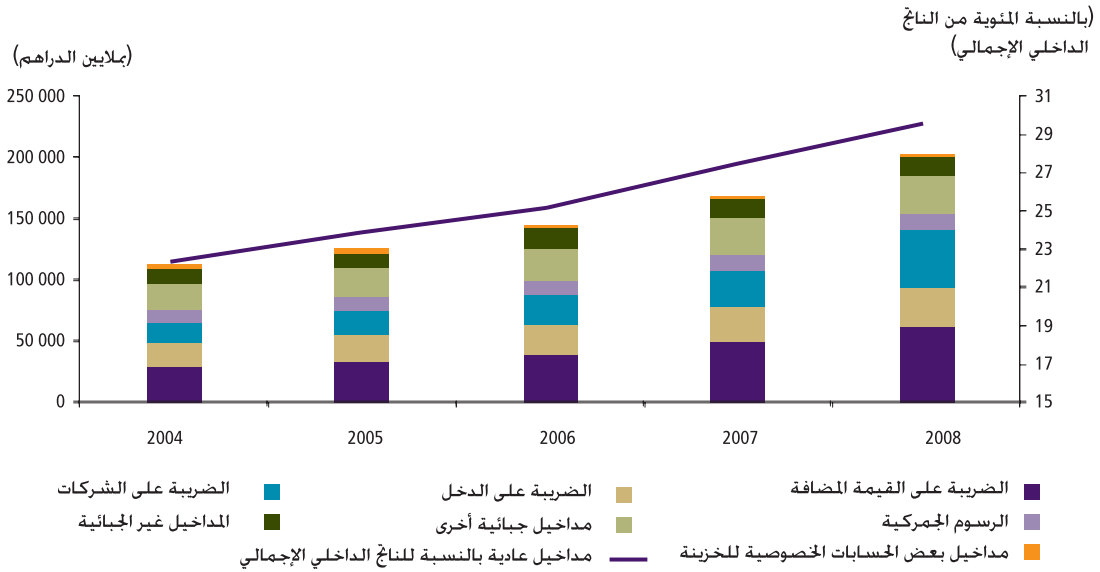
(2) يمثل الرصيد الأولي الرصيد الإجمالي دون احتساب فوائد الديون

المصدر: وزارة الاقتصاد والمالية

الموارد العادية للخرزينة

سجلت الموارد العادية، البالغة 203,2 مليار، نمواً بنسبة 20,5%. نتيجة لارتفاع المدخلات الجبائية بنسبة 23,6%. وقد بلغت هذه الأخيرة، أخذاً بعين الاعتبار حصة الضريبة على القيمة المضافة المحولة للجماعات المحلية، 185,5 مليار مما جعل الضغط الجبائي يرتفع إلى 26,9% بدلا من 24,4% في السنة الفارطة.

الموارد العادية للخرزينة



وجلبت الضرائب المباشرة، التي عرفت نمواً بنسبة 35,3%، مبلغ 81,6 مليار، متجاوزة بذلك للمرة الأولى عائدات الضرائب غير المباشرة لتمثل بذلك قرابة 44% من مجموع الموارد الجبائية، بدلا من 40,2% في السنة المنصرمة. وتعكس هذه النتيجة بالأساس نمو الموارد برسوم الضريبة على الشركات التي بلغت 46,5 مليار وارتفعت بنحو 55%. نتيجة تحسن أرباح الشركات الكبرى والمدخلات الاستثنائية برسوم التسويات. ومن جهتها، بلغت عائدات الضريبة على الدخل 32,9 مليار، وسجلت ارتفاعاً بنسبة 17,3%. موازاة مع تنامي الاقتطاعات من الأجور والمدخلات الناجمة عن الضريبة على الأرباح العقارية وعلى عائدات تفويت القيم المنقولة.

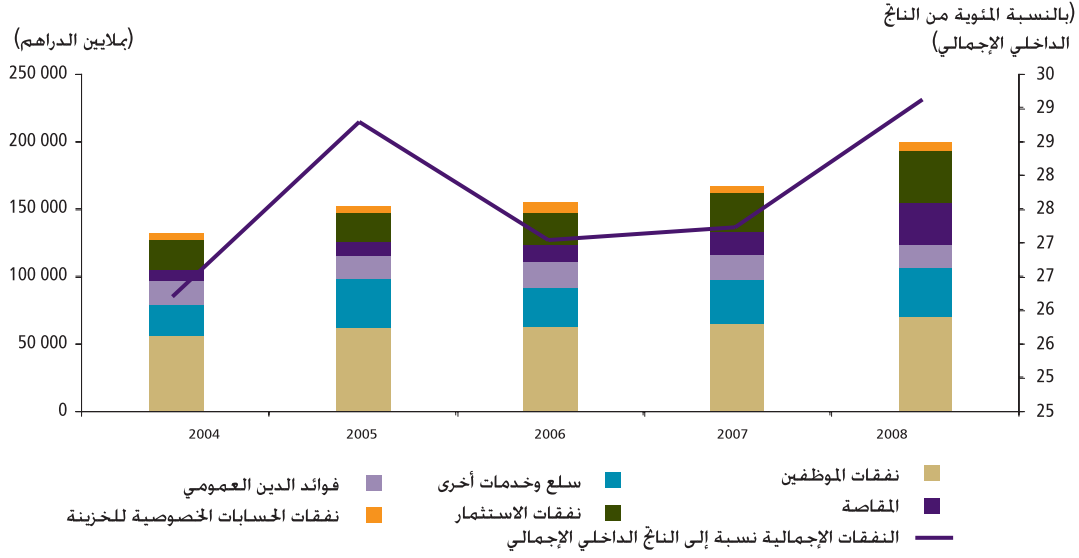
أما عن المداخيل برسم الضرائب غير المباشرة، فقد ارتفعت بنسبة 19,2% لتصل إلى 80 مليار. وسجلت عائدات الضريبة على القيمة المضافة، التي تمثل أكثر من 76,6%. ارتفاعا بنسبة 23,2% يعزى بشكل أساسي إلى النمو المسجل في المداخيل برسم الضريبة على القيمة المضافة وكدى برسم الواردات. وقد بلغت هذه الأخيرة 35,4 مليار نتيجة تزايد الواردات. وبدورها، سجلت مداخل الضريبة على القيمة المضافة الداخلية، البالغة 25,8 مليار، ارتفاعا بنسبة 24,8% ارتباطا بإعادة تعديل نسب هذه الضريبة ودينامية استهلاك الأسر. وبالإضافة إلى ذلك، ارتفعت العائدات برسم الضرائب الداخلية على الاستهلاك، البالغة 18,7 مليار، بنسبة 7,8%. موازاة مع تزايد الاقتطاعات على المنتجات الطاقية والتبغ.

وعلى الرغم من مواصلة تفكيك الرسوم الجمركية، سجلت المداخيل الجمركية، البالغة 13,7 مليار، نموا بنسبة 2,2% نتيجة تنامي الواردات. وارتفعت بدورها عائدات رسوم التسجيل والتنبر، البالغة 10,3 مليار، بقرابة 10% موازاة مع النمو الكبير للتعاملات العقارية. أما بالنسبة للمداخيل غير الجبائية، فقد ظلت في نفس مستواها تقريبا البالغ 15,5 مليار.

نفقات الخزينة

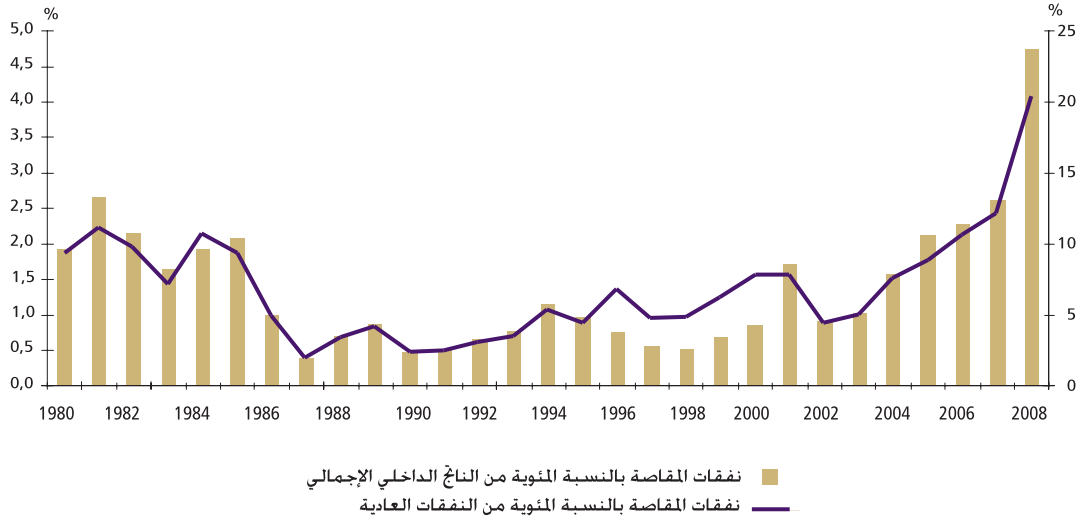
سجلت النفقات الإجمالية للخزينة، البالغة 200 مليار، نموا بنسبة 19,6% يعزى بشكل رئيسي لارتفاع التحويلات برسم المقاصة ونفقات التجهيز.

النفقات الإجمالية للخزينة



وقد ارتفعت النفقات المتعلقة بمقاصة الأسعار بشكل ملموس هذه السنة حيث انتقلت من 16,4 مليار إلى 31,5 مليار. منها 22,6 مليار برسم المنتجات النفطية و7,5 مليار رصدت للمواد الأساسية. وبالنظر لكون توقعات قانون المالية لسنة 2008 قد حددت في 15,4 مليار. قامت الحكومة في شهر يوليوز بتعبئة اعتمادات إضافية بقيمة 14 مليار درهم. ومن جهتها. توسعت نفقات التسيير. البالغة 106 مليار. بنسبة 8% نتيجة ارتفاع كتلة الأجور بنسبة 6,6% حيث بلغت حوالي 70 مليار أو ما يعادل 10,2% من الناتج الداخلي الإجمالي. وذلك في ارتباط بعملية إعادة تقييم الأجور التي تم الاتفاق عليها في إطار الحوار الاجتماعي وإحداث 16 000 مناصب شغل جديدة. وبدورها ارتفعت النفقات الخاصة بالسلع والخدمات الأخرى. البالغة 36,2 مليار. بنسبة 11%.

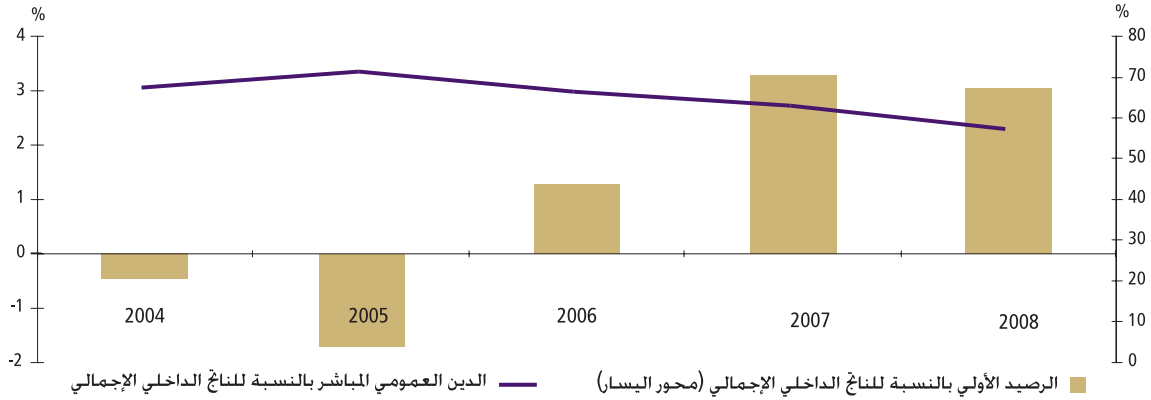
نفقات المقاصة



وبالمقابل، عرفت حمّلات الخزينة برسم فوائد الدين، البالغة 18,2 مليار، تراجعاً بنسبة 5,4%. وتشتمل انخفاض فوائد الدين الداخلي بنسبة 7,1%. ارتباطاً بانخفاض مبلغها الجاري، وارتفاع الفوائد على الدين الخارجي بنسبة 4,8%.

وفي هذه الظروف، أفرزت الميزانية العادية فائضاً بلغ 47,4 مليار درهم بدلاً من 34,8 مليار في سنة 2007. وأخذاً بعين الاعتبار نفقات التجهيز البالغة 38,2 مليار، بارتفاع بنسبة 35,3%. والرصيد السلبي للحسابات الخصوصية للخزينة بقيمة 6,5 مليار، أسفرت وضعية حمّلات وموارد الخزينة عن فائض بلغ 2,7 مليار، أو 0,4% من الناتج الداخلي الإجمالي بدلاً من 0,2% من الناتج الداخلي الإجمالي سنة من قبل. أما بالنسبة للرصيد الأولي، فيمثل 3,1% من الناتج الداخلي الإجمالي مقابل 3,3% في سنة 2007. ونتيجة سداد متأخرات أداء بقيمة 3,1 مليار، بلغ عجز الصندوق 416 مليون درهم.

تطور الرصيد الأولي ومدىونية الخزينة



◆ تمويل الخزينة

أدى تراجع حاجيات الخزينة من التمويل وتعبئة رؤوس أموال كبرى من الخارج إلى تمكين الخزينة من تقليص مدىونيتها إزاء السوق الداخلية.

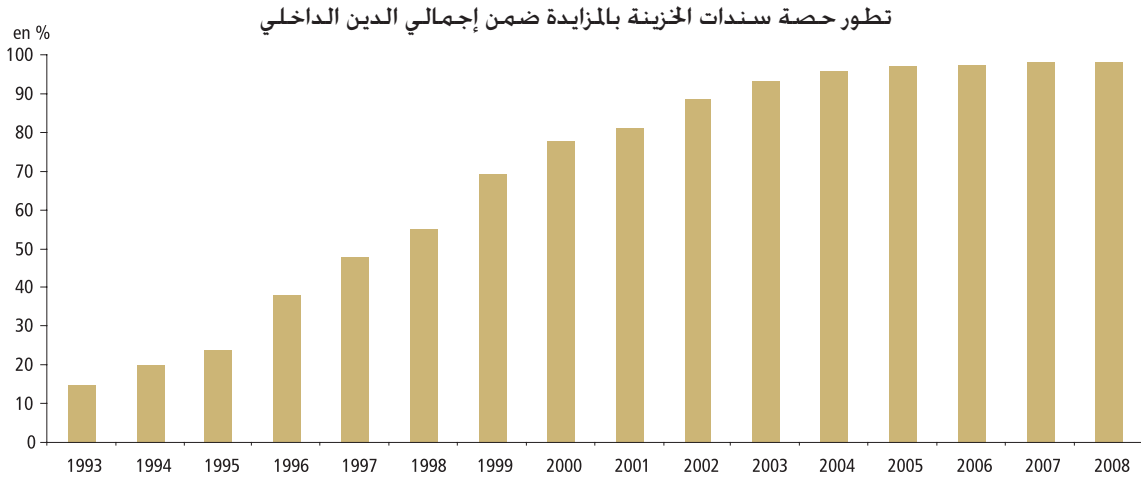
التمويل الخارجي

استفادت الخزينة من تمويلات خارجية بلغت 18,7 مليار. بارتفاع بنسبة 25%. منها 9,5 مليار على شكل هبات منحت على الخصوص من طرف المملكة العربية السعودية بقيمة 4,5 مليار. والاتحاد الأوربي بقيمة 2,4 مليار والإمارات العربية المتحدة بقيمة 2,2 مليار. ومن جهتها. تركزت السحوبات برسم الافتراضات الخارجية. التي يصل مبلغها الإجمالي إلى 9,6 مليار. على الخصوص إزاء البنك الإفريقي للتنمية بمبلغ 2,7 مليار. وهولاندا بمبلغ 1,9 مليار والبنك الدولي في حدود 1,5 مليار. وقد خصصت هذه التمويلات بالأساس لدعم برامج الإصلاحات وتمويل المشاريع الاستثمارية في البنيات التحتية. وبالمقابل. تراجعت بنسبة 16,5%

التسديدات برسم أصل الدين حيث بلغت 9,5 مليار. وأسفرت بذلك تدفقات رؤوس الأموال الخارجية عن مداخيل صافية بلغت 9,2 مليار. وهي مبالغ تتجاوز بكثير مبلغ 3,6 مليار المسجل في سنة 2007.

التمويل الداخلي

بفضل تحسن وضعية خزينة الدولة واللجوء إلى الموارد الخارجية، قامت الخزينة، للسنة الثانية على التوالي، بتسديدات صافية بقيمة 8,8 مليار بعد 8,1 مليار في سنة 2007.



وهمت إصدارات الخزينة في سوق الأذينات بالمزايدة، التي تظل المصدر الرئيسي للتمويل، السندات القصيرة والمتوسطة الأمد بقيمة 46,5 مليار. مما أفرز تسديدات صافية بقيمة 6,9 مليار. وسجلت الاكتتابات الصافية لشركات التأمين ومنظمات الاحتياط الاجتماعي، والبنوك، ومؤسسات التوظيف الجماعي في القيم المنقولة انخفاضات بقيمة 5 مليار و 2,1 مليار و 1,9 مليار على التوالي، في حين ارتفعت اكتتابات المقاولات غير المالية، بما فيها صندوق الحسن الثاني، بواقع 4,7 مليار.

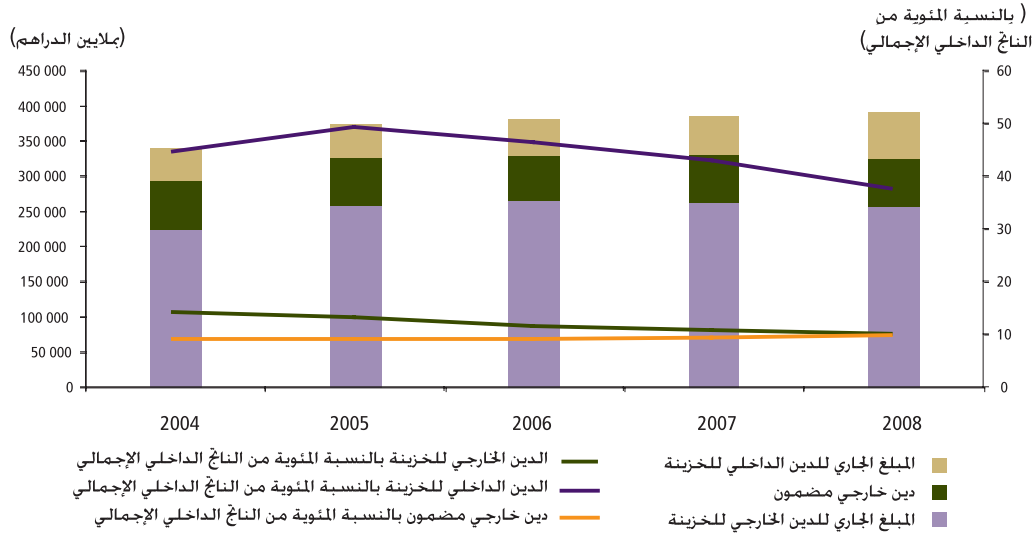
◆ الدين العمومي¹

ارتفع جاري الدين العمومي بنسبة 1,4% في سنة 2008 ليصل إلى 391,3 مليار درهم. نتيجة ارتفاع مخزون الدين العمومي الخارجي. إلا أنه وبالنظر إلى تسارع النمو الاقتصادي. تراجعت نسبة الدين إلى الناتج الداخلي الإجمالي من 62,6% إلى 56,8%. وانخفض المبلغ الجاري للدين المباشر للخرزينة بنسبة 1,2% في سنة 2008. بعد تراجعته بنسبة 0,3% في السنة الماضية. ليستقر في 325,8 مليار درهم. أي يمثل 47,3% من الناتج الداخلي الإجمالي بدلا من 53,5%.

وانخفض المبلغ الجاري للدين الداخلي للخرزينة من سنة لأخرى بواقع 6,7 مليار ليستقر في 257,1 مليار. ويمثل بذلك 78,9% من إجمالي الدين المباشر و37,3% من الناتج الداخلي الإجمالي. بدلا من 80% و42,8% على التوالي. وبلغه 252,7 مليار. سجل المبلغ الجاري لسندات الخزينة بالمزايدة انخفاضا بنسبة 2,7%. في حين لم يتجاوز ارتفاع أدوات الدين الأخرى 5,5%. ارتباطا بتسديد المبلغ المتبقي برسم الاقتراضات التعاقدية. وعرفت محفظات شركات التأمين ومنظمات الاحتياط الاجتماعي. ومؤسسات التوظيف الجماعي في القيم المنقولة. والبنوك انخفاضا بنسبة 6,7% و3,4% و3,3% على التوالي. فيما تزايدت قيمة محافظ صندوق الإيداع والتدبير والمقاولات غير المالية. بما فيها صندوق الحسن الثاني للتنمية الاقتصادية والاجتماعية. بواقع 1,7% و27,5%.

1 دون احتساب الدين الداخلي المضمون الذي بلغ 9,2 مليار. أي ما يعادل 1,3% من الناتج الداخلي الإجمالي بدل 9,5 مليار سنة 2007.

الدين العمومي



وانخفضت التكلفة المتوسطة للدين الداخلي للخزينة في ظرف سنة من 5,82% إلى 5,35% نتيجة في ذات الآن لتراجع المبلغ الجاري للدين الداخلي ولتكالفة تمويل الخزينة. أما عن بنية الدين حسب المدة المتبقية فلا تزال تتميز بهيمنة السندات لأجل طويل التي تمثل 59% من مبلغها الجاري الإجمالي. ولأزال تعزيز حصة السندات قصيرة الأجل متواصلا حيث انتقل من 18% إلى 24% على حساب السندات متوسطة الأجل التي سجلت تراجعا، حيث تدنت من 32% إلى 27%.

وارتفع المبلغ الجاري للدين الخارجي العمومي بحوالي 10% ليصل إلى 134,2 مليار أو 19,5% من الناتج الداخلي الإجمالي، نصفه تقريبا برسم الدين الخارجي المضمون الذي ارتفع بنسبة 16,8%. أما في ما يخص المديونية الخارجية للخزينة، فقد ارتفعت بنسبة 4,2% لتصل إلى 68,7 مليار درهم أو 8,5 مليار دولار. وببلوغها هذا المستوى، فقد مثلت ما يعادل 21,1% من مديونية الخزينة و10% من الناتج الداخلي بدلا من 20% و10,7% على التوالي في سنة 2007.

◆ السياسة النقدية

يتمثل الهدف الرئيسي للسياسة النقدية في ضمان استقرار الأسعار على المدى المتوسط، مما يساهم في الحفاظ على نمو سليم ومستدام. ولهذا، فإن قرارات السياسة النقدية التي يتخذها مجلس البنك بشكل فصلي تستند إلى تحاليل معمقة حول التطورات والآفاق المتعلقة بالتضخم، وكذا إلى مجموعة من المؤشرات المرتبطة بالقطاعين النقدي والحقيقي، مما يمكن من تقييم المخاطر التضخمية التي يواجهها الاقتصاد.

وقد تميزت سنة 2008 على الخصوص برفع سعر الفائدة الرئيسي بما قدره 25 نقطة أساس ليصل إلى 3,50%. وهو القرار الذي اتخذته مجلس البنك خلال اجتماع شتنبر، بناء على التحليلات والتوقعات التي أظهرت ارتفاعا في الضغوط التضخمية، ومن جهة أخرى، وأخذا بعين الاعتبار مستوى العجز في السيولة على صعيد السوق النقدية وطابعه المتواصل وبالنظر إلى التوقعات الخاصة بتطور عوامل السيولة، قرر المجلس في دجنبر تخفيض نسبة الاحتياطي النقدي بثلاث نقط مئوية لتتحدد في 12% ابتداء من فاتح يناير 2009.

وعلى المستوى العملياتي، تم ضبط السوق النقدية من خلال ضخ السيولة خصوصا عن طريق التسبيقات لمدة 7 أيام بواسطة طلبات العروض وبدرجة أقل عن طريق عمليات الضبط الدقيق، وذلك في ظرفية اتسمت بتواصل العجز في خزائن البنوك.

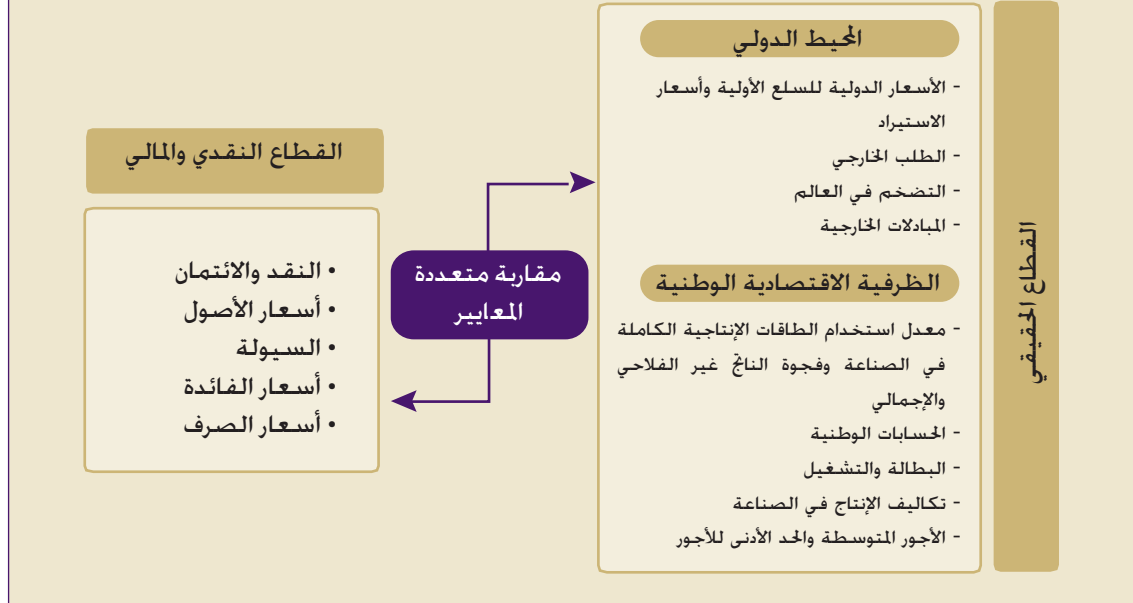
وقد انعكس رفع سعر الفائدة الرئيسي على مجموع المعدلات المطبقة، وهكذا، تصاعدت أسعار الفائدة على سندات الخزينة القصيرة الأجل في السوق الأولية خلال شتنبر، بعد أن سجلت توجهها نحو الانخفاض منذ

بداية السنة، فيما تسارع ارتفاع أسعار الفائدة الدائنة. وبالمثل، تشير نتائج الاستقصاء الذي قام به بنك المغرب لدى البنوك إلى أن أسعار الفائدة المدينة تزايدت بشكل طفيف في المتوسط، بعد الانخفاضات التي شهدتها خلال السنتين الأخيرتين.

أما في ما يخص القيمة الخارجية للدرهم، فقد شهد سعر صرف العملة الوطنية تغيرات هامة أمام الدولار والجنيه الإسترليني فيما بقي مستقرا من حيث القيمة الفعلية الاسمية والحقيقية.

إطار 13: الإطار التحليلي للسياسة النقدية ببنك المغرب

تم تعديل الإطار التحليلي للسياسة النقدية المعتمد ببنك المغرب في سنة 2006، ليلتزم الإطار المؤسسي والاستراتيجي والعملياتي الجديد. وهكذا، تم إحداث آلية جديدة للتحليل والتوقع، تعتمد على تتبع مؤشرات تتعلق بالقطاعات النقدية والحقيقية من أجل تحديد العوامل المؤلدة للضغوط التضخمية. وتخضع هذه الآلية، التي تشكل ركيزة عملية إعداد قرارات السياسة النقدية وتقييم تطبيقها، لعمليات تحسين متواصلة قصد ملاءمتها مع أفضل الممارسات على الصعيد العالمي.



◆ قرارات السياسة النقدية

تعرض استقرار الأسعار خلال سنة 2008 لمخاطر كبيرة على المدى المتوسط والقصير. وقد عمل بنك المغرب على تقييم حجم هذه المخاطر خصوصا أثناء الدراسة الاعتيادية التي قام بها مجلسه للوضعية الاقتصادية والنقدية والمالية خلال اجتماعاته المنعقدة. وفقا للجدول المحدد مسبقا. في 25 مارس، و17 يونيو، و23 شتنبر، و23 دجنبر 2008.

وقد شكل التأثير المباشر لارتفاع أسعار السلع الأولية في السوق العالمية أهم المخاطر على المدى القصير. فيما تمثلت أبرز المخاطر على المدى المتوسط في آثار الجولة الثانية المرتبطة بهذا الارتفاع، وتواصل نمو القروض بشكل مطرد بالإضافة إلى التوترات التي تعرفها سوق الشغل. وخلال اجتماعيه الأولين، ارتأى المجلس أنه من غير المناسب مواجهة الضغوط التضخمية الناشئة عن أسعار السلع الأولية، والتي تمثل صدمة ناجمة عن العرض. وبالمقابل، وأمام تنامي المخاطر التي يواجهها استقرار الأسعار على المدى المتوسط، والذي انعكس على توقعات التضخم في أفق الفصول الستة الموالية، قام المجلس في شتنبر برفع سعر الفائدة الرئيسي بما قدره 25 نقطة أساس.

وخلال الأشهر الأولى من السنة، امتد ارتفاع أسعار السلع الأولية، خاصة الفلاحية منها، بشكل طفيف إلى أسعار السلع والخدمات الأخرى وإلى تكاليف الإنتاج الصناعي. ما رفع نسبة التضخم من 2,1% في دجنبر 2007 إلى 2,4% في فبراير و3,7% في أبريل. وفي غياب ما يدل على الطابع المستدام لهذا التوجه، ظلت التوقعات المتوسطة الأمد تشير إلى أن التضخم سيبلغ مستوى يتلاءم وهدف استقرار الأسعار. ولهذا، قرر المجلس، خلال اجتماعيه الأولين، الإبقاء على سعر الفائدة الرئيسي دون تغيير مع رفع مستوى الحيلة بشأن التطور المستقبلي لعوامل الخطر، خاصة الانعكاسات المباشرة وغير المباشرة لارتفاع أسعار المنتجات الأساسية على الأسعار المطبقة على الصعيد الوطني.

وتزايدت الضغوط على الأسعار خلال الفصل الثالث. حيث ارتفعت نسبة التضخم بشكل كبير لتصل إلى 5,1% في يوليو و4,8% في غشت. وقد نتج هذا الارتفاع السريع عن استمرار الضغوط التي تعرفها أسعار النفط والمنتجات الأساسية المستوردة، وكذا عن انتقال آثارها إلى السلع غير التجارية، خاصة الخدمات. وفي ظل هذه الظروف، تمت مراجعة توقع التضخم، ليصل إلى 3,9% في المتوسط خلال سنة 2008 و3,8% خلال الفصول الستة الموالية. وبالإضافة إلى ذلك، كانت التحاليل تشير إلى تواصل التوجه التصاعدي لميزان المخاطر الناشئة سواء عن العوامل الخارجية السالفة الذكر أو عن العوامل الداخلية، خاصة الوتيرة المرتفعة لنمو القروض والضغوط التي تعرفها سوق الشغل. ومن أجل التصدي لهذه المخاطر، قرر مجلس البنك، خلال اجتماعه المنعقد في شتنبر، رفع سعر الفائدة الرئيسي بما قدره 25 نقطة أساس ليصل إلى 3,50%.

وتميزت الأشهر الثلاثة الأخيرة بتقلص الضغوط التضخمية، ارتباطاً بتراجع أسعار السلع الأولية في الأسواق العالمية، الذي نتج بدوره عن سرعة امتداد الأزمة المالية إلى جميع مناطق العالم. وقد أدى هذا التطور، وكذا تأثير القرار المتخذ في شتنبر، إلى مراجعة التوقع المركزي للتضخم ليصل إلى 3%. ورغم ذلك، فإن أثرها على التضخم ظل رهيناً بمدى انتقال تراجع الأسعار العالمية إلى الأسعار المحلية. ونتيجة لذلك، قرر المجلس خلال اجتماعه المنعقد في دجنبر الحفاظ على سعر الفائدة الرئيسي دون تغيير في مستوى 3,50% مع توخي الحيطة بشأن التطور المستقبلي لعوامل الخطر. ومن جهة أخرى، وأخذاً بعين الاعتبار الطابع المستدام للعجز في السيولة على صعيد السوق النقدية، الذي أكدته التوقعات الخاصة بتطور عوامل السيولة، قرر المجلس في دجنبر تخفيض نسبة الاحتياطي النقدي بثلاث نقط مئوية، لتتحدد في 12% ابتداء من فاتح يناير 2009.

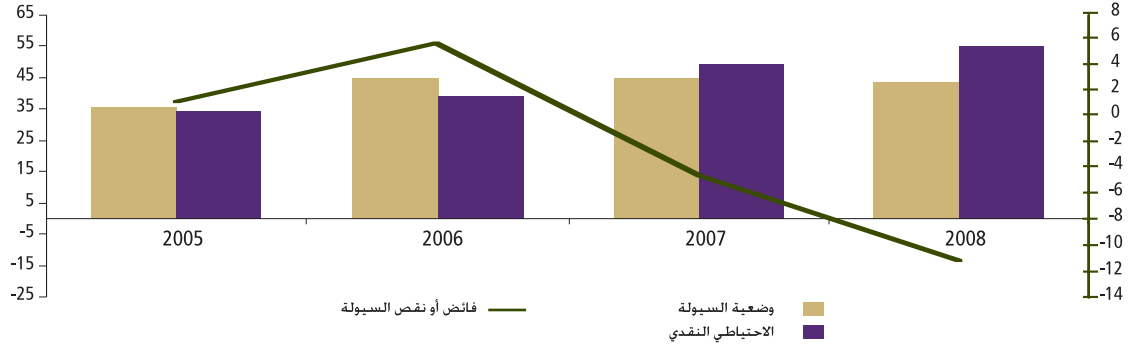
قرارات السياسة النقدية منذ سنة 2006

نسبة الاحتياطي النقدي	سعر الفائدة الرئيسي	سعر الفائدة على عمليات سحب السيولة		
			1 ف	2006
			2 ف	
			3 ف	
		زيادة بما قدره 25 نقطة أساس ليصل إلى % 2,75	4 ف	
			1 ف	2007
			2 ف	
			3 ف	
تخفيض من 16,5 % إلى 15 %			4 ف	
			1 ف	2008
			2 ف	
	زيادة بما قدره 25 نقطة أساس ليصل إلى 3,50 %		3 ف	
تخفيض من 15 % إلى 12 %			4 ف	

◆ الجوانب العملية للسياسة النقدية

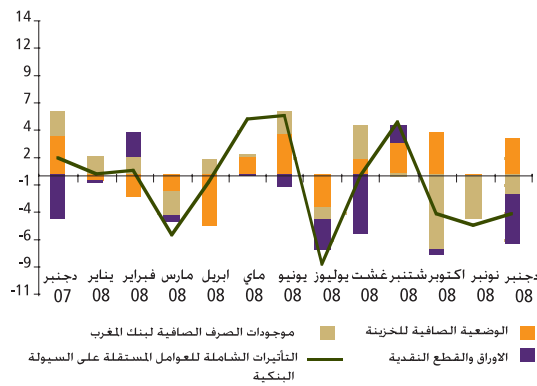
تماشيا مع الإطار العملي للسياسة النقدية وفي ظل مناخ اتسم باستمرار العجز في خزائن البنوك سنة 2008، تم ضبط السوق النقدية من خلال ضخ السيولة، خصوصا عن طريق التسبيقات لمدة 7 أيام وبدرجة أقل عن طريق عمليات الضبط الدقيق.

وضعية السيولة ومبلغ الاحتياطي النقدي (بملايير الدراهم)

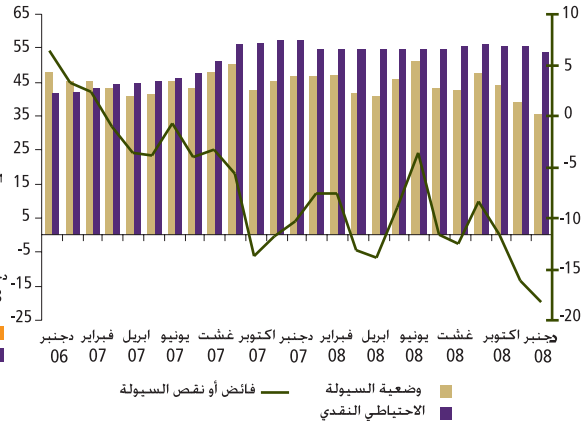


وبشكل إجمالي، بلغت الوضعية الأساسية لسيولة البنوك¹ في سنة 2008، التي يتم قياسها من خلال متوسط المبالغ الجارية لنهايات الأسبوع، 43,8 مليار درهم بدل 44,8 مليار سنة 2007. وأخذا بعين الاعتبار المستوى المتوسط للاحتياطي النقدي البالغ 55 مليار درهم، وصل عجز الخزائن البنكية إلى 11,2 مليار، مقابل 4,5 مليار سنة من قبل.

تأثير العوامل المستقلة (متوسط نهايات الأسبوع بملايير الدراهم)



وضعية السيولة ومبلغ الاحتياطي النقدي (متوسط نهايات الأسبوع بملايير الدراهم)



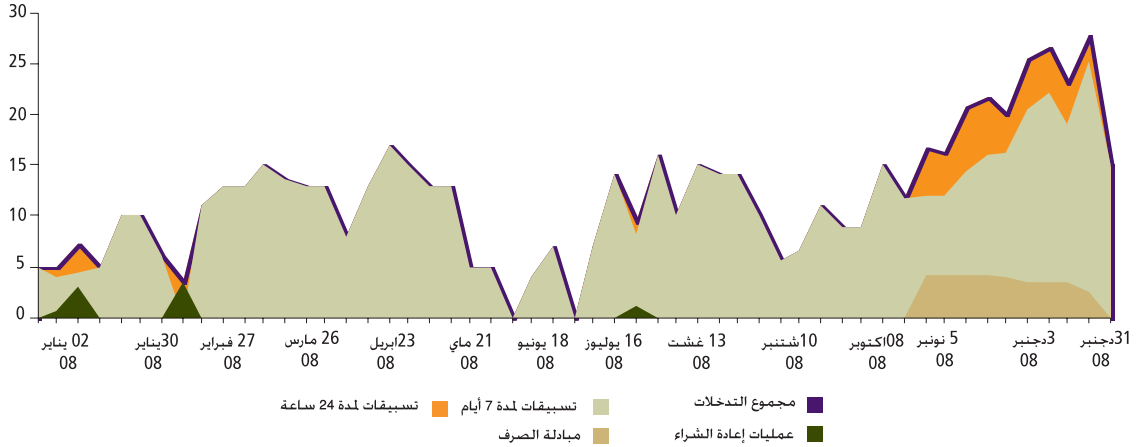
1 تعادل الوضعية الأساسية لسيولة البنوك الأثر الصافي للعوامل المستقلة للسيولة على خزائن البنوك. وحسب كما يلي: الوضعية الأساسية لسيولة البنوك الموجودة الخارجية الصافية لبنك المغرب + الوضعية الصافية للخزينة + باقي العوامل الصافية - النقد المتداول

أما في ما يخص التطور خلال السنة، فقد أفرزت خزائن البنوك عجزا متوسطا بقيمة 7,8 مليار درهم خلال الشهرين الأولين من السنة، سيما ارتباطا بالأثر التضيقى الناتج عن تحسن الوضعية الصافية للخزينة والذي تجاوز بشكل كبير الأثر التوسعي لارتفاع الموجودات الخارجية الصافية لبنك المغرب وتراجع النقد المتداول. وقد تزايد هذا العجز خلال شهري مارس وأبريل 2008 ليصل إلى 13,7 مليار في المتوسط. خصوصا عقب انخفاض احتياطات الصرف الموجودة في حوزة البنك. وفي ظل هذه الظروف، اضطر بنك المغرب إلى رفع حجم تدخلاته عن طريق التسبيقات لمدة 7 أيام بواسطة طلبات العروض بسعر 3,25% بمبلغ 6 ملايين. ليصل إلى 13,4 مليار درهم.

وخلال الفترة الممتدة من ماي إلى شتنبر، تميزت السوق النقدية بتقلص عجز الخزائن، الذي تراجع إلى 9,2 مليار درهم. حث التأثير المزدوج لتقلص الوضعية الصافية للخزينة وارتفاع الموجودات الخارجية الصافية لبنك المغرب. وهكذا، بلغ متوسط سعر الفائدة ما بين البنوك خلال الأشهر التسعة الأولى من السنة 3,29%. وهو مستوى قريب من سعر الفائدة الرئيسي البالغ 3,25%.

وابتداء من شهر أكتوبر، سجل ارتفاع جديد في حاجة البنوك إلى إعادة التمويل، إذ وصلت إلى 18,3 مليار في دجنبر، ارتباطا بشراء كميات ضخمة من العملات الأجنبية من البنك المركزي. وهكذا، اضطر بنك المغرب إلى ضخ كميات جديدة من السيولة خصوصا عن طريق التسبيقات لمدة 7 أيام بواسطة طلبات العروض، وبدرجة أقل عن طريق التسبيقات لمدة 24 ساعة بسعر 4,50% وعمليات إعادة الشراء ومبادلة الصرف. وبالموازاة مع ذلك، ارتفع سعر الفائدة إلى 3,62% في المتوسط خلال هذا الفصل. كنتيجة لقرار المجلس رفع سعر الفائدة الرئيسي من 3,25% إلى 3,50% خلال اجتماعه المنعقد يوم 23 شتنبر.

تدخلات بنك المغرب (معطيات نهايات الأسبوع بملايير الدراهم)



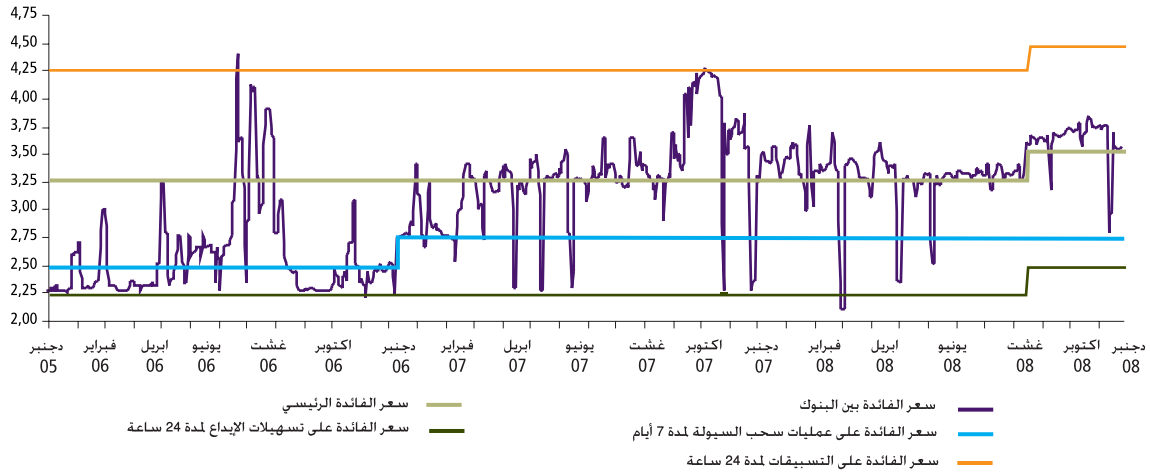
◆ أسعار الفائدة¹

عكست أسعار الفائدة لأجل قصير تقلبات سعر الفائدة ما بين البنوك. الذي تأثر إلى حدود شهر شتنبر بوضعية السيولة في السوق النقدية وخلال الفصل الرابع برفع سعر الفائدة الرئيسي لبنك المغرب إلى 3,50%.

وبالفعال. أفرز تطور سعر الفائدة ما بين البنوك خلال السنة مسارين مختلفين. فخلال الأشهر الثلاثة الأولى من السنة، تقلب في نطاق قريب من سعر الفائدة الرئيسي البالغ 3,25%. ليصل إلى 3,29% في المتوسط. وقد خفت حدة الصدمات التي عرفتتها الوضعية الأساسية للسيولة بفعل تدخلات بنك المغرب من خلال عملياته الرئيسية المتمثلة في التسبيقات لمدة 7 أيام بواسطة طلبات العروض بسعر 3,25%.

1 أنظر الملحق الإحصائي من 3-XI إلى 11-XI

تطور متوسط سعر الفائدة المرجح في السوق القائمة بين البنوك (معطيات يومية)



وفي ما بعد، شهد سعر الفائدة ما بين البنوك توجها نحو الارتفاع، سيما ارتباطا بأثر قرار المجلس رفع سعر الفائدة الرئيسي إلى 3,50% بتاريخ 23 شتنبر. وقد تعزز هذا التطور بفعل تزايد الضغوط على السيولة البنكية في أكتوبر ونونبر، مما رفع سعر الفائدة ما بين البنوك إلى مستويات فاقت سعر الفائدة الرئيسي، وذلك رغم قيام البنك بعدة عمليات لضخ السيولة. وفي نهاية السنة، وبفضل القرار المتخذ في 23 دجنبر والقاضي بتقليص نسبة الاحتياطي النقدي، تدنى سعر الفائدة ما بين البنوك بشكل ملموس، لينتقل إلى 3,56% في 31 دجنبر.

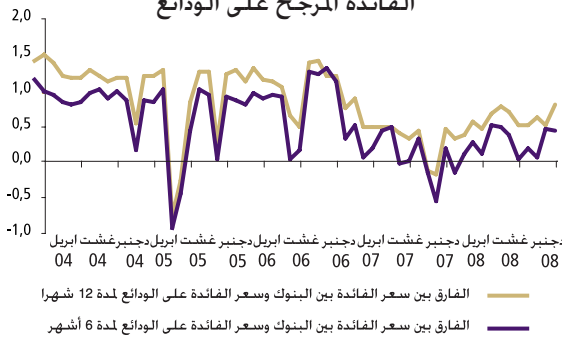
وفي المجممل، بلغ المتوسط اليومي لسعر الفائدة ما بين البنوك 3,37%، في ارتفاع بواقع 8 نقط أساس مقارنة بمستواه في سنة 2007، ومن جهة أخرى، تدنى تقلبه بشكل ملموس في سنة 2008، حيث تقلص الانحراف المعياري لسعر الفائدة اليومي إلى 0,26% مقابل 0,42% سنة 2007.

أما بالنسبة لأسعار الفائدة المطبقة على الودائع لدى البنوك، فقد سجلت في سنة 2008 أعلى مستوياتها منذ عدة سنوات. لتصل إلى 3,80% في المتوسط مقابل 3,57% سنة 2007 و2006. وبالإضافة إلى أثر انتقال ارتفاع سعر الفائدة الرئيسي خلال الفصل الرابع، فإن هذا التوجه يعكس بالخصوص حاجة البنوك إلى موارد مستدامة، موازاة مع تواصل نمو القروض والتباطؤ الملموس في الودائع غير المؤدى عنها.

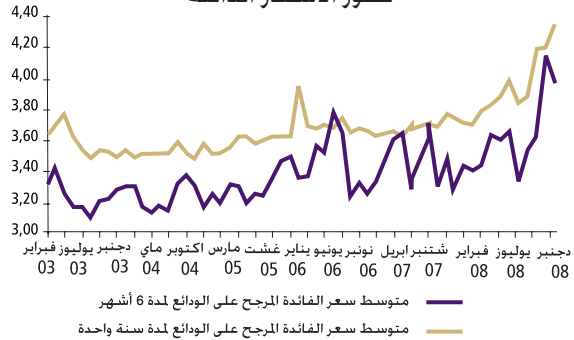
الفائدة على الودائع لدى البنوك

متوسط 2008	: 2008 فصل 4	: 2008 فصل 3	: 2008 فصل 2	: 2008 فصل 1	متوسط 2007	متوسط 2006	متوسط 2005	
3,58	3,90	3,50	3,55	3,37	3,42	3,43	3,23	الودائع لمدة 6 أشهر
3,91	4,23	3,89	3,82	3,71	3,67	3,67	3,52	الودائع لمدة 12 شهرا
3,80	4,13	3,77	3,72	3,56	3,57	3,57	3,40	الودائع لمدة 6 و 12 شهرا

الفارق بين سعر الفائدة وما بين البنوك ومتوسط سعر الفائدة المرجح على الودائع



تطور الأسعار الدائنة



أما في السوق الأولية لسندات الخزينة، فبعد الارتفاع المسجل سنة 2007، انخفضت أسعار الفائدة المطبقة على السندات لأجل قصير خلال الأشهر التسعة الأولى من سنة 2008، قبل أن ترتفع لتساير تطور سعر الفائدة ما بين البنوك. وقد تمت ملاحظة نفس التطور في السوق الثانوية، حيث عكست عائدات السندات لأجل قصير بشكل كبير حيوية أسعار الفائدة اليومية.

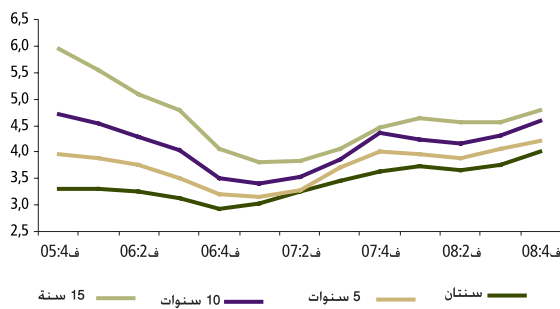
أسعار الفائدة على سندات الخزينة في السوق الأولية*

متوسط 2008	: 2008 فصل 4	: 2008 فصل 3	: 2008 فصل 2	: 2008 فصل 1	متوسط 2007	متوسط 2006	متوسط 2005	
أسعار الفائدة القصيرة الأمد								
3,52	3,69	3,42	3,41	3,58	3,24	2,60	2,45	13 أسبوع
3,68	3,77	-	-	3,59	3,27	2,70	2,54	26 أسبوع
3,63	3,84	3,51	3,53	3,62	3,20	3,03	2,89	52 أسبوع
أسعار الفائدة المتوسطة والطويلة الأمد								
3,68	-	-	-	3,68	3,38	3,17	3,13	سنتان
3,86	3,99	3,75	-	3,85	3,57	3,61	3,97	5 سنوات
-	-	-	-	-	3,40	4,10	4,78	10 سنوات
-	-	-	-	-	3,65	4,54	5,35	15 سنوات
-	-	-	-	-	3,81	4,87	6,01	20 سنوات

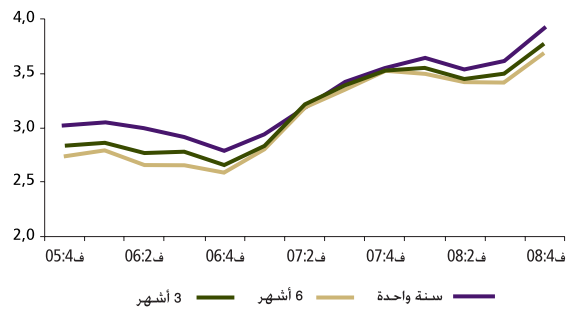
* معدلات بسيطة

وكما هو الشأن بالنسبة للسنة الماضية، شكلت السوق الثانوية المرجع في تحليل عائدات السندات لأجل متوسط وطويل، نظرا لضعف أو غياب إصدارات الخزينة بالنسبة لبعض لأجال. وهكذا، فإن التوجه نحو الانخفاض الذي سجل على مستوى عائدات السندات لأجل متوسط خلال الفصلين الأولين عرف تحولا ابتداء من الفصل الثالث موازاة مع ارتفاع أسعار الفائدة لأجل قصير، فيما شهد الفصل الرابع من سنة 2008 تسارعا في الارتفاع الذي انطلق منذ بداية السنة بالنسبة للسندات الطويلة الأجل.

أسعار الفائدة على سندات الخزينة لأجل متوسط وطويل في السوق الثانوية

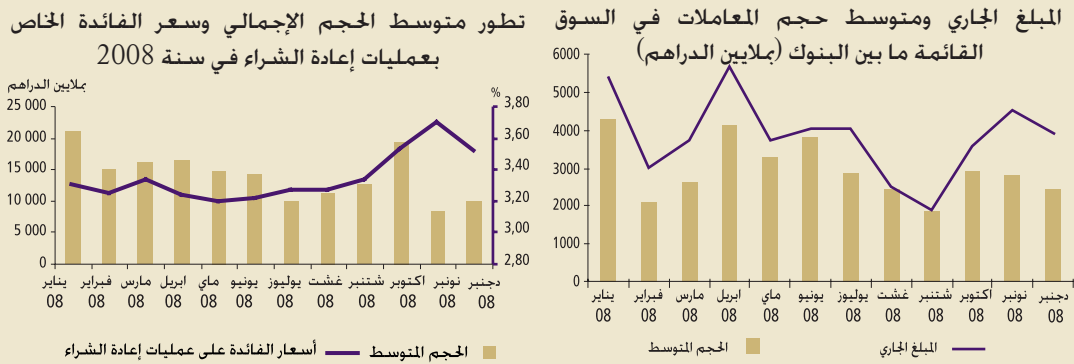


أسعار الفائدة على سندات الخزينة لأجل قصير في السوق الثانوية

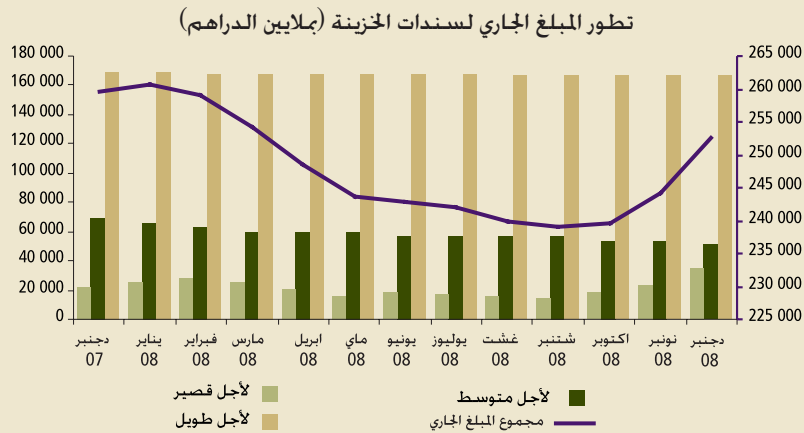


إطار 14 : السوق القائمة بين البنوك وسوق سندات الخزينة في سنة 2008

ارتفع في سنة 2008 متوسط حجم المبادلات اليومية في السوق ما بين البنوك¹ ليصل إلى 3 مليار درهم مقابل 2,2 مليار في السنة الفارطة. وعلى النقيض من ذلك، تراجع متوسط المبلغ الجاري للمعاملات من سنة لأخرى من 4,8 مليار إلى 3,8 مليار في سنة 2008.



أما بالنسبة للسوق الأولية لسندات الخزينة الصادرة عن طريق المزايدة²، فقد تميزت بانخفاض المبلغ الجاري الإجمالي نتيجة النمو الأكثر تسارعا للتسديدات، وكذا أهمية الإصدارات لأجل قصير مقارنة بالإصدارات الأخرى. وذلك في سياق تميز بتوجه أسعار الفائدة نحو الارتفاع وتحسن وضعية خزينة الدولة.

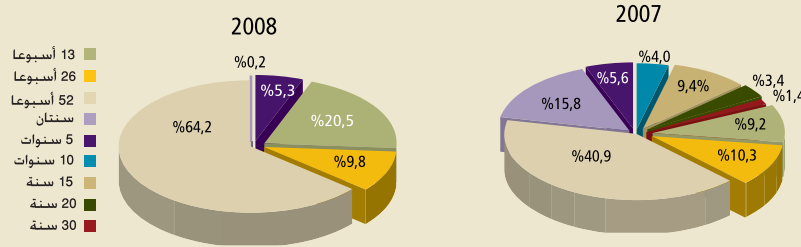


1 يرجع للملحق الإحصائي XV-1

2 يرجع للملحقات الإحصائية من XV-2 إلى XV-3

وارتفعت الإصدارات قصيرة الأجل بنسبة 73,6% لتصل إلى 44 مليار درهم. أي ما يمثل 94% من مجموع إصدارات الخزينة في سنة 2008. وأخذوا بعين الاعتبار التسديدات. البالغة 30,3 مليار. ارتفع المبلغ الجاري لسندات الخزينة قصيرة الأجل بمقدار 13,6 مليار ليصل إلى 35 مليار درهم. وبالنسبة للإصدارات الأخرى. فقد تراجعت السندات لأجل متوسط بواقع 13 مليار درهم لتتدنى إلى 50 مليار درهم. في حين استقرت السندات لأجل طويل. في غياب إصدارات جديدة لهذه الفئة من السندات. في 167,1 مليار درهم. بانخفاض بمقدار 2,4 مليار.

بنية إصدارات سندات الخزينة (بالنسبة المئوية)



وانعكس هذا التطور على البنية حسب الأجل للمبلغ الجاري الإجمالي لسندات الخزينة. مما أدى إلى ارتفاع حصة السندات لأجل قصير في سنة 2008 على حساب آجال الاستحقاق الأخرى. وموازة مع ذلك. تقلص متوسط المدة المتبقية لمحفظة سندات الخزينة بقرابة 7 أشهر ليتراجع إلى 5 سنوات و335 يوما.

ومن جهتها. سجلت المعاملات في السوق الثانوية بعض الانخفاض عقب الارتفاع الملموس الملاحظ في سنة 2007. ولا زالت تهيمن على هذا السوق عمليات إعادة الشراء. فيما تراجعت عمليات البيع الباتة بواقع 2,4 مليار. لتصل من سنة لأخرى إلى 6,4 مليار. وفي ما يتعلق بعمليات إعادة الشراء¹ على وجه الخصوص. بلغ متوسط حجم المعاملات المنجزة بين مختلف المتدخلين ما يقارب 14 مليار درهم. في حين استقرت المعاملات بين البنوك في نحو مليار درهم مقابل 1,2 مليار في سنة 2007.

وإجمالاً. بلغت قيمة المعاملات في السوق الثانوية 549,3 مليار درهم بدلا من 629,4 مليار في سنة 2007. مما قلص نسبة الدوران الشهري لمخزون² سندات الخزينة من 240,4% إلى 222,2%.

1 معطيات غير كاملة تركز على عدد محدد من تصريحات البنوك ولا تمثل بذلك مجموع النظام البنكي
2 متوسط الحجم الشهري للمعاملات في السوق الثانوية لسندات الخزينة مقارنة مع متوسط المبلغ الجاري مع نهايات الأشهر.

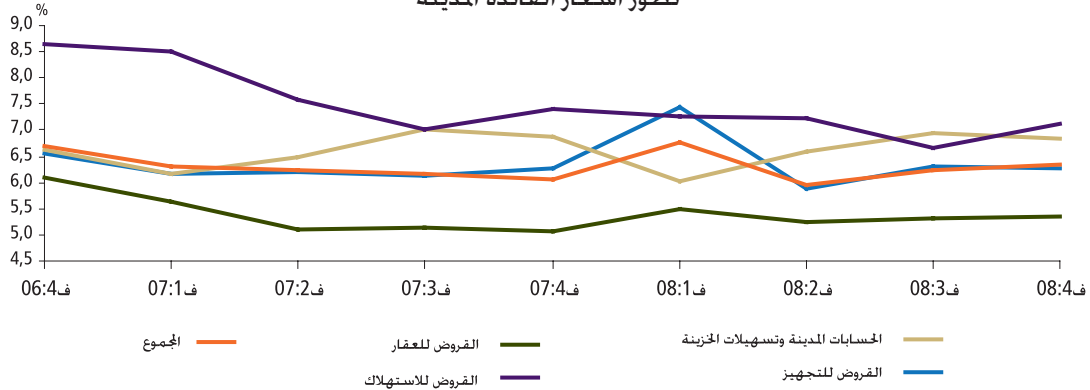
وتزامنا مع هذه التطورات، سجلت أسعار الفائدة الخاصة بحسابات التوفير ارتفاعا في سنة 2008. هكذا، بلغ سعر الفائدة الأدنى الخاصة بالحسابات على الدفاتر لدى البنوك، والمرتبط بسعر الفائدة المرجح المطبق على سندات الخزينة لمدة 52 أسبوعا، 3,11% بارتفاع بواقع 66 نقطة أساس من سنة لأخرى. أما بالنسبة لسعر الفائدة الممنوح على الحسابات على الدفاتر لدى صندوق التوفير الوطني، والمرتبط بسعر الفائدة المرجح على سندات الخزينة لمدة 5 سنوات، فقد ارتفع بمقدار 73 نقطة أساس ليصل إلى 1,95%.

الحد الأدنى المطبق على حسابات التوفير

2008	2007	2006	2005	
3,11	2,45	2,53	2,28	سعر الفائدة على الدفاتر لدى البنوك
1,95	1,23	1,68	1,53	سعر الفائدة على الحسابات على الدفاتر لدى صندوق التوفير الوطني

وبالنسبة لأسعار الفائدة المدينة، تشير نتائج الاستقصاء الفصلي الذي أجزه بنك المغرب لدى البنوك إلى ارتفاع محدود لمتوسط سعر الفائدة المرجح المطبق على القروض في سنة 2008، وذلك بعد التوجه نحو الانخفاض الملاحظ خلال السنتين الأخيرتين. كما تشير هذه النتائج أيضا إلى تقلص الفارق بين أسعار الفائدة المطبقة على مختلف فئات القروض.

تطور أسعار الفائدة المدينة



بالفعل، ارتفع سعر الفائدة المرجح للقروض الممنوحة للمقاولات والأفراد بواقع 26 نقطة أساس من سنة لأخرى ليصل إلى 6,33%. ارتباطا بارتفاع أسعار الفائدة المطبقة على القروض العقارية التي بلغت مستويات منخفضة نسبيا خلال السنتين الأخيرتين. وبالمقابل، تراجعت أسعار الفائدة الخاصة بالقروض للاستهلاك، على الرغم من الارتفاع المسجل خلال الفصل الرابع، وذلك موازاة مع مواصلة تزايد حدة المنافسة في هذا القطاع. وبالمثل، عرفت القروض للتجهيز التي تسجل مستوى نمو متقلب خلال السنة، انخفاضا طفيفا. أما بالنسبة لأسعار الفائدة المطبقة على تسهيلات الخزينة، وهي الأكثر ارتباطا بتقلبات سعر الفائدة بين البنوك، فكان ارتفاعها طفيفا مقارنة بنهاية سنة 2007.

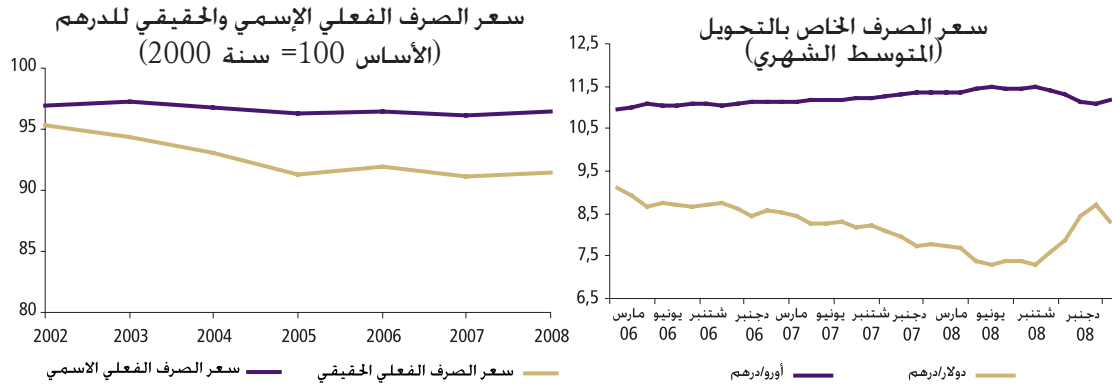
وفي ما يتعلق بالقروض الموزعة من طرف شركات التمويل، فقد بلغ متوسط كلفتها المحتسب بناء على المعطيات الواردة في بيانات الحصيلة ما نسبته 10,74% في المتوسط. مقابل 11,67% في 2007.

◆ سعر الصرف¹

في ظل مناخ اتسم بالاضطرابات المالية وبالتقلبات الحادة في أسعار الصرف على صعيد الأسواق العالمية، عرف سعر الصرف الثنائي للدرهم تقلبات كبيرة. غير أنه بفضل نظام الصرف الجاري به العمل، فقد ظل سعر الصرف الفعلي الإسمي للدرهم مستقرا بشكل عام. وبالمثل، ساهم غياب فارق ملموس في التضخم إزاء الشركاء في استقرار الدرهم بالقيمة الحقيقية.

هكذا ارتفعت قيمة العملة الوطنية من سنة لأخرى بنسبة 1% مقابل الأورو و 31,15% إزاء الجنيه الاسترليني. غير أنها سجلت انخفاضا بنسبة 4,75% و 22,69% أمام الدولار والين على التوالي.

1 يرجع للملحق الإحصائي IX-1



وحسب القيمة الإسمية الفعلية، لم يتجاوز ارتفاع قيمة صرف الدرهم نسبة 0,45%. واقتصر هذا الارتفاع على نسبة 0,35% فقط بالنسبة لسعر الصرف الفعلي الحقيقي. نتيجة الفارق البسيط في نسب التضخم.

◆ النقد والائتمان والتوظيفات السائلة¹

مع نهاية سنة 2008، ارتفعت الكتلة النقدية م3 بنسبة 10,8%. مسجلة تباطؤا ملموسا مقارنة بالسنوات الثلاث الأخيرة التي عرفت نموا في المتوسط بنسبة 14,7%. مما أدى إلى امتصاص الفائض النقدي المتراكم في الماضي من طرف العناصر غير البنكية.

وبالمقابل، ظل نمو القروض البنكية قويا، وإن سجل بعض التراجع. حيث بلغ 23% مع نهاية دجنبر بدلا من 29% في السنة السابقة.

ويجد الفارق بين وتيرة نمو النقد ونمو القروض تفسيره في تراجع الموجودات الخارجية الصافية والديون الصافية على الدولة، وكذا في تزايد اقتراضات البنوك.

وبالنسبة لمجمعات التوظيفات السائلة، تزايد انخفاضها حيث انتقل من 12,3% في سنة 2007 إلى 15,5% في 2008، وذلك على الرغم من الارتفاع الكبير الذي شهدته سندات مؤسسات التوظيف الجماعي النقدية خلال السنة، فيما سجلت مؤسسات التوظيف الجماعي في سندات الاقتراض، وفي الأسهم والسندات معا تراجعا كبيرا من سنة لأخرى.

1 يرجع للملحقات الإحصائية من XII-1 إلى XII-15 ومن XIII-1 إلى XIII-4

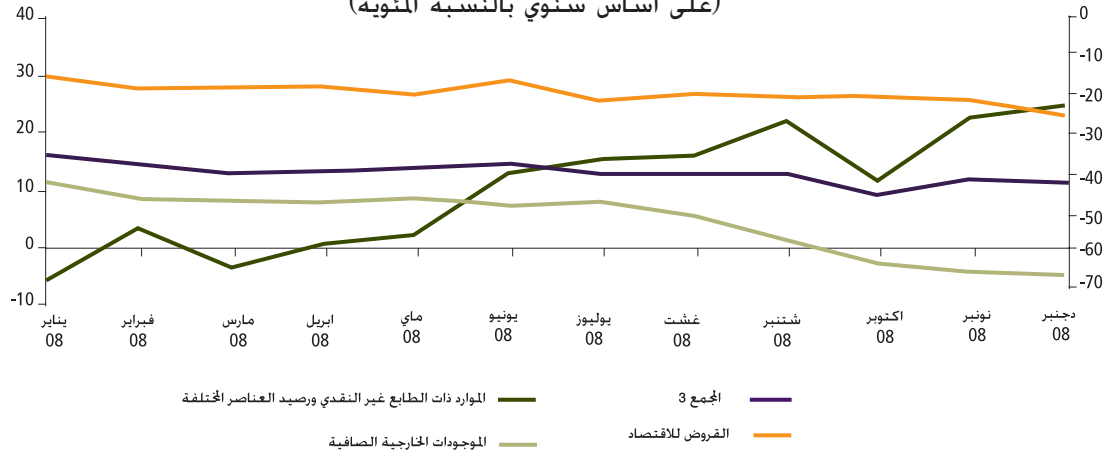
◆ المجمع م3

عكس تطور الكتلة النقدية خلال هذه السنة بشكل رئيسي التأثير المشترك لنمو الائتمان والافتراضات المالية للبنوك، إضافة إلى تراجع وتيرة نمو الموجودات الخارجية الصافية. أما بالنسبة للديون الصافية على الدولة، وعلى الرغم من تقلباتها، فلم يكن تأثيرها كبيرا على الكتلة النقدية في سنة 2008.

وإلى غاية شهر يونيو، لم يعرف تطور م3 على أساس سنوي سوى تقلبات ضعيفة ليستقر في حوالي 14%. وهذا ما يعكس نسب نمو متوسطة للقروض والموجودات الخارجية الصافية بلغت على التوالي 28,4% و8,4%. وخلال النصف الثاني من السنة، تراجع هذا النمو على نحو تدريجي ليستقر في 10,8% مع نهاية السنة، ارتباطا على الخصوص بتأثير التراجع الكبير للموجودات الخارجية الصافية وارتفاع الموارد غير النقدية، التي عوضها جزئيا توسع القروض البنكية. وقد تزايدت حدة تباطؤ م3 في شهر أكتوبر مع سحب المكتب الشريف للفوسفات¹ لجزء كبير من توظيفاته لأجل في إطار تمويل عملية إسناد صندوق التقاعد التابع له إلى متعهد خارجي. وحسب معدل المبالغ الجارية لنهايات الشهر، تراجعت وتيرة نمو المجمع م3 من سنة لأخرى من 18,1% إلى 13%. وهي وتيرة تتطابق مع طبيعة تطوره على المدى البعيد.

1 أنظر التقرير حول السياسة النقدية الصادر في دجنبر 2008، الإطار 4.2 الصفحة 37.

تطور المجمع م 3 ومقابلاته سنة 2008
(على أساس سنوي بالنسبة المئوية)



◆ مكونات المجمع م 3

واصلت مساهمة العملة الكتابية في النمو النقدي توجهها نحو الانخفاض. الذي توقف في سنة 2007. في حين عرفت التوظيفات تحت الطلب والعملة الائتمانية نموا بوتيرة تقل عن تلك المسجلة في سنة 2007. وعلى النقيض من ذلك. سجلت مساهمة التوظيفات لأجل في نمو م3 ارتفاعا ملموسا. ارتباطا بعمليات إعادة توجيه الأرصدة قيد التوزيع نحو التوظيفات المؤدى عنها. حيث ارتفعت عائداتها بشكل كبير في سنة 2008.

تطور مكونات المجمع م3

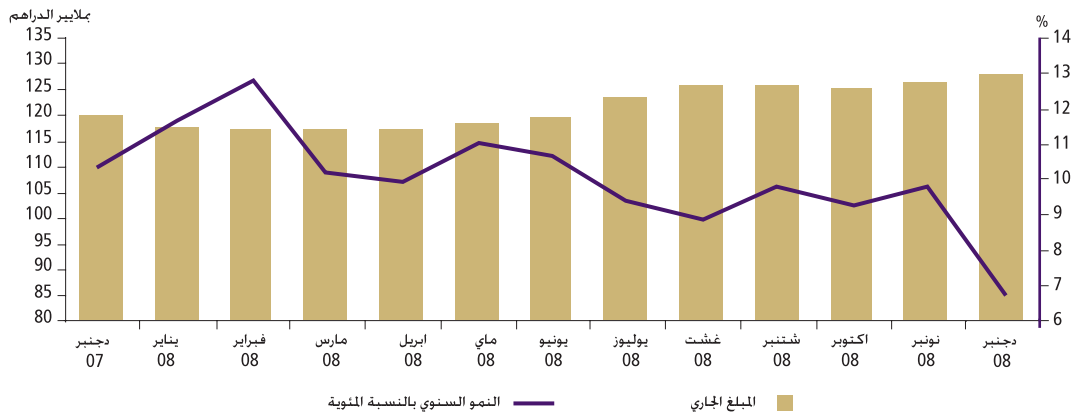
المجمع م 3	التوظيفات لأجل	التوظيفات تحت الطلب	النقود الكتابية	العملة الائتمانية	
المبالغ الجارية في نهاية دجنبر (بملايين الدراهم)					
474 818	99 094	59 147	227 213	89 364	2005
555 525	119 161	65 077	262 686	108 601	2006
644 765	125 130	72 048	327 743	119 844	2007
714 668	153 774	79 368	353 649	127 877	2008
بنية المجمع م3 بالنسبة المئوية					
100	20,9	12,5	47,9	18,8	2005
100	21,5	11,7	47,3	19,5	2006
100	19,4	11,2	50,8	18,6	2007
100	21,5	11,1	49,5	17,9	2008
التغيرات بالنسبة المئوية					
14,0	12,9	11,8	15,9	12,1	2005
17,0	20,3	10,0	15,6	21,5	2006
16,1	5,0	10,7	24,8	10,4	2007
10,8	22,9	10,2	7,9	6,7	2008
الإسهام في نمو المجمع م3 (بالنسبة المئوية)					
100	19,4	10,7	53,4	16,5	2005
100	24,9	7,3	44,0	23,8	2006
100	6,7	7,8	72,9	12,6	2007
100	41,0	10,5	37,1	11,6	2008

العملة الائتمانية

بلغت وتيرة نمو العملة الائتمانية 6,7% في سنة 2008 بدلا من 10,4% في سنة 2007. وقد أدى تباطؤ العملة الائتمانية خلال السنتين الأخيرتين، الذي يعزى في جانب منه إلى تطور نسبة التعامل البنكي، إلى جعل نموها يستقر في مستويات متقاربة مع مستوى نمو الاقتصاد الوطني.

وبخصوص التطور خلال السنة، ظلت العملة الائتمانية مستقرة نسبيا خلال الأشهر الخمسة الأولى من السنة قبل أن تعرف بعض الارتفاع خلال الفترة الصيفية، تلاها انخفاض في شهر أكتوبر انسجاما مع منحها الموسمي المعتاد. وعرفت بعد ذلك ارتفاعا في شهري نونبر ودجنبر، تزامنا مع الاحتفال بعيد الأضحى وبالسنة الميلادية الجديدة.

تطور العملة الائتمانية في سنة 2008



النقود الكتابية

عرف نمو العملة الكتابية تراجعاً استثنائياً في سنة 2008، يعد الأهم منذ سنة 2003، حيث أنهت السنة على إيقاع نمو لم يتجاوز 7,9% بدلا من 24,8% المسجلة في السنة الماضية. وإلى جانب التعديل المتوقع نحو الانخفاض، عقب التوسع الكبير المسجل في 2007، يعزى هذا التطور إلى انتهاء تأثير المعاملات المالية¹، وكذا إلى تفضيل العناصر غير المالية توجيه أموالها نحو التوظيفات المؤدى عنها لدى البنوك وسندات مؤسسات التوظيف الجماعي النقدية التي عرفت عائداتها حسنا ملموسا.

1 أنظر التقرير السنوي لسنة 2007، الإطار 13 الصفحة 88.

وقد كان للعوامل الموسمية دور كبير في تحديد التطور الشهري للنقود الكتابية. على عكس السنة السابقة التي اتسمت بأهمية العوامل ذات الطبيعة المالية.

وهكذا بلغت الوتيرة الشهرية لنمو العملة الكتابية 2,1% و 2,6% و 2,7% على التوالي في مارس ويونيو وجنير. ارتباطا بتشكيل المقاولات لدفعات أولية برسم سداد الضريبة على الشركات. في حين لم تتجاوز هذه النسبة 0,3% خلال الشهور الأخرى. وقد شكل شهر أكتوبر استثناء مقارنة مع المنحى الموسمي المعتاد نتيجة تحويل المكتب الشريف للفوسفات لجزء كبير من توظيفاته لأجل نحو التوظيفات تحت الطلب. وذلك موازاة مع عملية إسناد صندوق التقاعد التابع له إلى متعهد خارجي.

التوظيفات تحت الطلب

استمر النمو المعتدل للتوظيفات تحت الطلب في سنة 2008 ليستقر في 10,2%. وهي وتيرة قريبة من منحائها على المدى البعيد. وعلى صعيد بنية هذه التوظيفات. ظلت حسابات التوفير لدى البنوك هي الغالبة بحصة تصل إلى 82,2%.

تطور وبنية التوظيفات تحت الطلب

نهاية 2008		نهاية 2007		نهاية 2006	المبلغ الجاري بملايين الدراهم
التغيرات بالنسبة المئوية	المبالغ الجارية	التغيرات بالنسبة المئوية	المبالغ الجارية	المبالغ الجارية	
10,2	79 368	10,7	72 048	65 077	المبلغ الكلي للتوظيفات تحت الطلب
10,7	65 251	10,5	58 967	53 375	حسابات التوفير لدى البنوك
7,9	14 117	11,8	13 081	11 702	حسابات على الدفاتر لدى صندوق التوفير الوطني
بنية التوظيفات تحت الطلب بالنسبة المئوية					
82,2		81,8		82,0	حسابات التوفير لدى البنوك
17,8		18,2		18,0	حسابات على الدفاتر لدى صندوق التوفير الوطني

التوظيفات لأجل

سجلت هذه التوظيفات نموا من سنة لأخرى بنسبة 23%. يعزى في جانب منه إلى ارتفاع أسعار الفائدة الدائنة. مما ساهم في عملية تحويل الفائض النقدي الذي تراكم خلال السنوات الأخيرة نحو الودائع لأجل. وقد شمل هذا النمو الكبير الأفراد، والقطاع العمومي والشركات المالية، الذين بلغت مساهماتهم في نمو التوظيفات لأجل نسبة 30% و 26% و 29% على التوالي. وبالمقابل، ظلت ودائع المقاولات غير المالية مستقرة بعد التوسع الذي عرفته في سنة 2007.

◆ الائتمان ومصادر الإنشاء النقدي الأخرى

تعززت مساهمة الائتمان في الإنشاء النقدي من جديد سنة 2008، موازاة مع تقلص الموجودات الخارجية الصافية. ومن جهة أخرى، ساهمت الديون الصافية على الدولة بنسبة لا تتعدى 1% في مجموع الإنشاء النقدي للسنة، فيما أثرت الموارد ذات الطابع غير النقدي، وعلى غرار سنة 2007، سلبا على نمو المجموع م3 بنسبة 3%.

مقابلات الكتلة النقدية

نهاية 2008		نهاية 2007		نهاية 2006	المبلغ الجاري بملايين الدراهم
التغيرات %	المبلغ الجاري	التغيرات %	المبلغ الجاري	المبلغ	
5,3-	197. 522	9,3	208.519	190.768	الموجودات الخارجية الصافية (I)
الائتمان الداخلي الإجمالي					
1,1	80. 621	2,7	79.771	77.656	أ. ديون صافية على الدولة
22,9	536. 200	28,5	436.285	339.597	ب. تمويلات مقدمة للاقتصاد
7,9	14. 117	11,8	13.081	11.702	ج. مقابلات الموجودات بالحسابات لدى صندوق التوفير الوطني
19,2	630. 938	23,4	529.137	428.955	المجموع (أ+ب+ج)
30,0	83. 606	28,6	64.303	50.007	يسقط منه : الموارد ذات الطابع غير النقدي
17,7	547. 332	22,7	464.834	378.948	الائتمان الداخلي ذو الطابع النقدي (II)
10,6	744. 854	18,2	673.353	569.716	مجموع المقابلات (II+I)
5,6	30.186-	101,5	28 .588-	14.191-	رصيد العناصر الأخرى
10,8	714. 668	16,1	644.765	555.525	المجموع م ³

الائتمان¹

واصل الائتمان البنكي منحاه التوسعي بشكل مطرد وإن كان أقل حدة من سنة 2007. أي بنسبة 23% بدل 29%. وهم هذا التراجع فئات القروض التي سجلت نسبة نمو مرتفعة مقارنة بإجمالي تطور الائتمان سنة 2007. وهي القروض للعقار والقروض للاستهلاك. ومن جهتها. شهدت الديون المعلقة الأداء.

1 أعيدت معالجة هذه الأرقام التي تختلف عن الأرقام الواردة في الإحصائيات النقدية

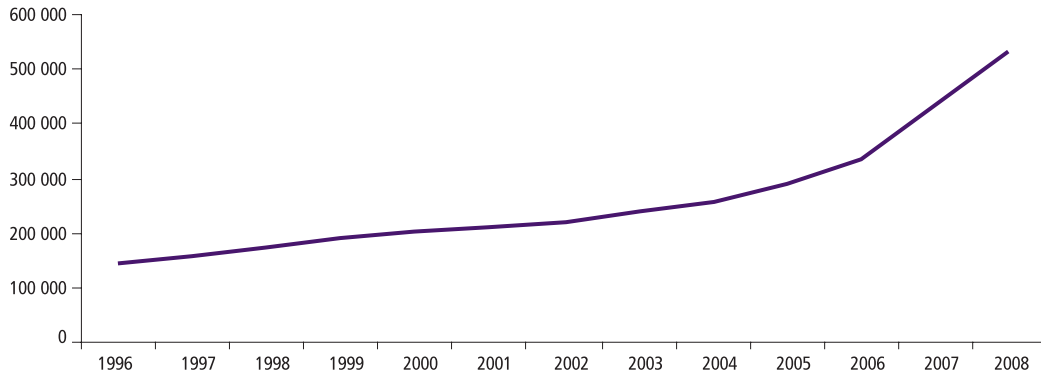
انكماشاً جديداً سنة 2008 حيث تدنت من 8% سنة من قبل إلى 6% فقط من المبلغ الجاري الإجمالي للقروض. بفعل تحسن تدبير المخاطر. وفي نفس الوقت، استقر المبلغ الجاري للقروض الموزعة من طرف جمعيات القروض الصغرى في 5,7 مليار درهم مرتفعاً بنسبة 3,6% بعد 57% المسجلة سنة 2007.

ويتبين من خلال تطور القروض حسب الآجال أن حصة القروض المتوسطة والطويلة الأجل قد ارتفعت. مواصلة بذلك منحها الملاحظ في السنوات الفارطة.

القروض الموزعة من طرف البنوك

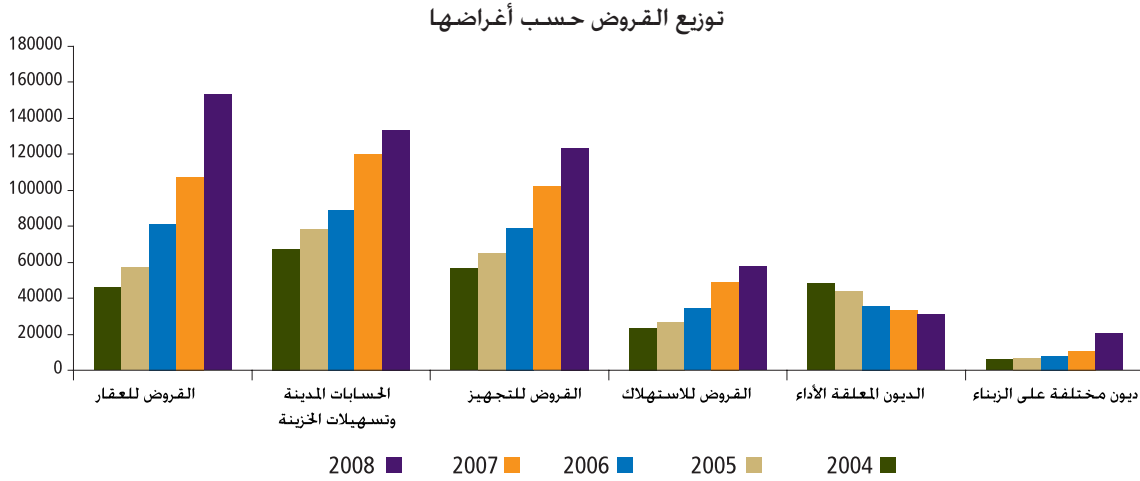
ارتفع المبلغ الجاري الإجمالي للقروض الموزعة من طرف البنوك إلى 519,3 مليار درهم سنة 2008، في ارتفاع بنسبة 23% بدلا من 29% سنة من قبل. وبغض النظر عن الديون المتعلقة الأداء، تزايدت القروض البنكية بواقع 25,4%.

تطور المبلغ الجاري للقروض البنكية (بملايين الدراهم)



توزيع القروض البنكية حسب أغراضها

تراجعت وتيرة نمو جميع فئات القروض باستثناء تسهيلات الخزينة التي سجلت تصاعدا بنسبة 24,6% مقابل 21,6%. وبالرغم من وضعية اقتصادية صعبة لاسيما في نهاية السنة. استمرت عملية خفض الديون المعلقة الأداء التي بدأت سنة 2005. لتتقلص حصة هذه الأخيرة إلى 6% فقط من مجموع القروض مقابل 8% سنة من قبل.

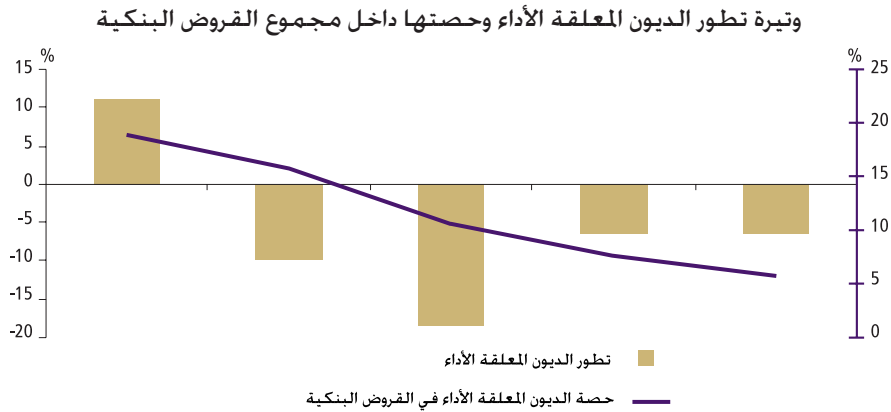


وفي نهاية سنة 2008، تنامت تسهيلات الخزينة الممنوحة بالأساس للمقاولات لتصل إلى 134,2 مليار درهم مرتفعة بذلك بواقع 26,5 مليار درهم أي ما يعادل 24,6% مقابل 21,6% سنة 2007. وعلاوة على الاستمرار في تعزيز مساهمة البنوك في تمويل نسيج الإنتاج الوطني ابتداء من سنة 2005. يعزى هذا الارتفاع القوي إلى تنامي حاجيات بعض المقاولات الكبرى إلى التمويل.

أما القروض للعقار فهي تعكس حيوية هذا السوق إذ بلغت نسبة نموها 27,6% بعد الارتفاع الاستثنائي الذي شهدته سنة 2007.

وبفضل تنامي الاستثمارات، خاصة في قطاعي الصناعة والخدمات، سجلت القروض للتجهيز الموجهة أساسا للمقاولات غير المالية تصاعدا بواقع 20,3% مقابل 29,5% سنة من قبل لتصل إلى 122,8 مليار درهم. وارتباطا بالمنحى الجيد للاستهلاك، استمرت القروض للاستهلاك في تصاعدها وإن بوتيرة أدنى مقارنة بسنة 2007. إذ بلغت 58 مليار درهم مقابل 49,3 مليار السنة الماضية.

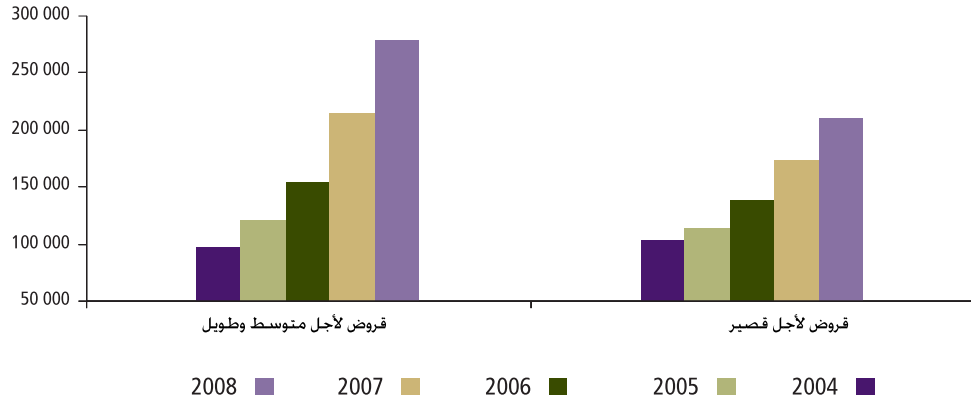
وفي ما يخص الديون المعلقة الأداء، فقد تراجعت بما قدره 2,1 مليار درهم لتستقر في 31,2 مليار درهم في سنة 2008 فيما بلغت نسبة تغطيتها بالمؤونات 75,3% بالنسبة لمجموع البنوك و 82% بالنسبة للأبنك الخاصة و 64,8% للأبنك العمومية مقابل 75,2% و 84,5% و 62,8% على التوالي سنة من قبل.



توزيع القروض البنكية حسب آجالها

نتيجة لارتفاع القروض للعقار والتجهيز، واصلت القروض المتوسطة والطويلة الأمد منحها التصاعدي إذ بلغت 278 مليار درهم و انتقلت بذلك حصتها من 50,9% إلى 53,6% بالرغم من تراجع وتيرة نموها من سنة لأخرى. أما القروض قصيرة الأجل، التي بلغت قيمتها 209,7 مليار درهم، فقد ارتفعت بواقع 20,4% مقابل 26,2% سنة 2007.

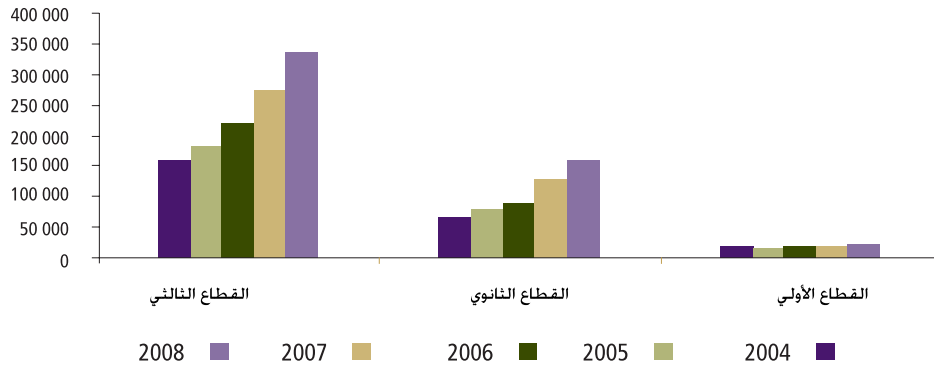
توزيع القروض البنكية حسب آجالها (بملايين الدراهم)



توزيع القروض البنكية حسب القطاعات

لم يكن للانخفاض الكبير الذي عرفته وتيرة النمو الإجمالي للقروض البنكية في سنة 2008 تأثير كبير على بنية القروض المقدمة لمختلف قطاعات النشاط الاقتصادي إذ استقرت حصص القطاعات الثالثي والثانوي والأولي في نسب 64,8% و31,2% و4,1% على التوالي.

توزيع القروض البنكية حسب القطاعات (بملايين الدراهم)



وتواصل المنحى التصاعدي للقروض الممنوحة للقطاع الثالثي في سنة 2008 وإن بوتيرة أدنى مقارنة بالسنة الماضية، أي ما يعادل 23% عوضا عن 25%. وخصصت هذه القروض بالأساس للأسر والأنشطة المالية التي بلغت حصصها 26,5% و13% على التوالي. وبخصوص القروض الممنوحة للتجارة، فقد تنامت بواقع 23,6% لتصل إلى 33,8 مليار درهم فيما ساهمت حيوية قطاع الفنادق في تزايدت القروض الموجهة له لقطاع الفنادق بنسبة 40%. موازاة مع حيوية هذا القطاع. أما القروض المقدمة لأنشطة النقل والتواصل فقد نمت بواقع 7%.

وبخصوص القروض الممنوحة للقطاع الثانوي، فقد ارتفعت بنسبة 24% لتصل إلى حوالي 162 مليار درهم، ارتباطا أساسا بالارتفاع الملموس للقروض الموجهة لفروع الصناعة الاستخراجية والتي بلغت 251,7%¹. أما القروض المقدمة لقطاع البناء والأشغال العمومية، فقد ارتفعت بنسبة 22,3% بعد ما سجلت زيادة بنسبة 118,6% سنة من قبل.

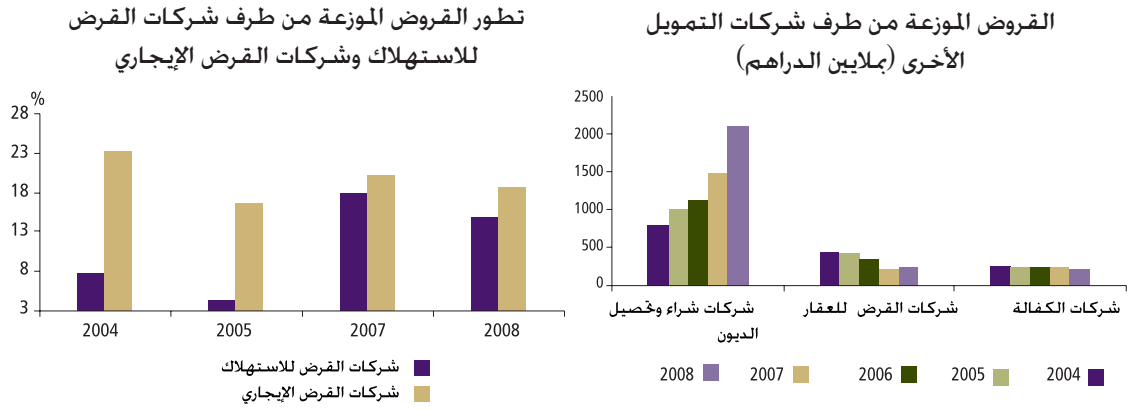
وسجلت القروض الممنوحة للقطاع الأولي والتي بلغت 21,1 مليار درهم، نموا بواقع 12,6% بعد شبه استقرار سنة 2007 و يعزى هذا النمو بالأساس إلى ارتفاع القيمة المضافة للقطاع الذي يرجع بدوره إلى التحسن الملحوظ في الظروف المناخية منذ بداية الموسم الفلاحي 2008-2009.

القروض الموزعة من طرف شركات التمويل

سجل المبلغ الجاري الإجمالي للقروض الموزعة من طرف شركات التمويل والذي بلغ 72,7 مليار درهم، نموا بنسبة 17,1% بدلا من 19,2% سنة 2007. ولا تزال هذه الفئة تعرف هيمنة القروض المقدمة من طرف مؤسسات القرض للاستهلاك والقرض الإيجاري بنسب تصل إلى 53% و44% على التوالي.

¹أخذا بعين الاعتبار القرض البنكي البالغ 6,9 مليار درهم الذي منح للمكتب الشريف للفوسفاط في أكتوبر في إطار تمويل جزء من عملية إسناد تدبير صندوق التقاعد الخاص به إلى النظام الجماعي لمنح رواتب التقاعد.

ونتيجة لحيوية استهلاك الأسر، ارتفعت القروض المقدمة من طرف مؤسسات القرض للاستهلاك البالغة 38,4 مليار درهم، بنسبة 14,8% مقابل 18,3% سنة 2007. وموازية مع ذلك، سجلت القروض الممنوحة من طرف شركات القرض الإيجاري نموا بواقع 19,3%. بعد نسبة 20,8% سنة من قبل لتصل إلى 31,8 مليار درهم.



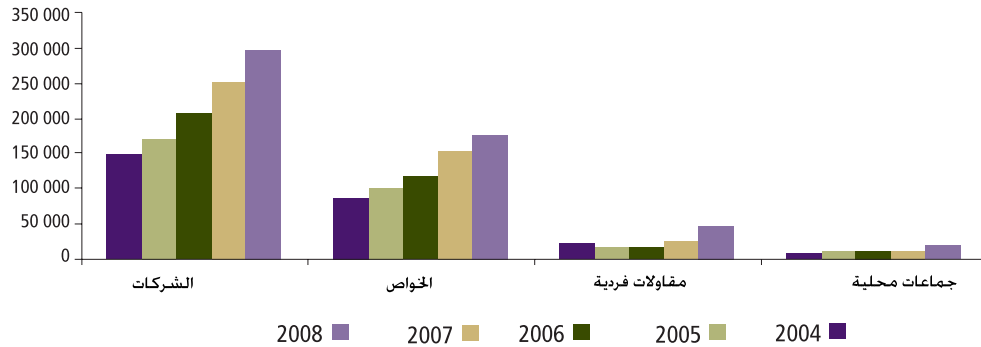
وظلت المبالغ الجارية لقروض شركات شراء وخصيل الديون متدنية نسبيا إذ عادت 2 مليار درهم. إلا أنها تعرف تطورا متسارعا يعكسه النمو الذي سجلته بنسبة 42,6% بدلا من 30,2% في سنة 2007. وفي نفس السياق، بلغت تسهيلات شركات الكفالة 1,4 مليار درهم مرتفعة بواقع 3%. ولا تزال القروض بواسطة التوقيع تشكل الجزء الأكبر من هذه الفئة بمبلغ 1,3 مليار درهم.

توزيع قروض مؤسسات الائتمان حسب الفاعلين الاقتصاديين

تعد الشركات والخواص أبرز المستفيدين من قروض مؤسسات الائتمان إذ بلغت حصتهم 55% و33% على التوالي عند نهاية دجنبر 2008. أما القروض الممنوحة للمقاومات الفردية، فقد تميزت بحيوية أكبر حيث بلغت وتيرة نموها حوالي 93%.

وسجلت القروض الممنوحة للشركات تصاعدا بواقع 17,5% لتصل إلى 295,5 مليار درهم سنة 2008. واستفاد الخواص بمبلغ يناهز 176 مليار درهم، بزيادة بنسبة 14,6% بحكم تطور القروض للسكن والقروض للاستهلاك. أما بخصوص القروض المقدمة للمقاولات الفردية، فقد بلغت 48,3 مليار درهم بدلا من 25,1 مليار فقط نهاية سنة 2007. وأخيرا، بلغت القروض الممنوحة للجماعات المحلية والإدارات العمومية 20,5 مليار درهم، أي ما يعادل زيادة بواقع 63,6% من سنة لأخرى.

توزيع قروض مؤسسات الائتمان حسب الفاعلين الاقتصاديين (بملايين الدراهم)



القروض الصغرى

خلال سنة 2008، واصلت القروض الصغرى توسعها وإن بوتيرة أقل قوة من السنة الماضية. وهكذا، عرف المبلغ الجاري للقروض الممنوحة الذي يعادل 5,7 مليار درهم ارتفاعا محدودا بنسبة 3,6% مقابل 57% سنة 2007. وفي نفس الوقت، ارتفعت الديون المعلقة الأداء إلى 299 مليون درهم لتمثل 5,3% من مجموع القروض بدلا من 2,4% السنة الماضية فيما استقرت تغطيتها بالمؤونة في 68%.

وتراجع عدد المستفيدين من قروض جمعيات القروض الصغرى من جهته بنسبة 11% إلى 1,3 مليون زبون نشيط. 54% منهم نساء بدل 60% سنة 2007.

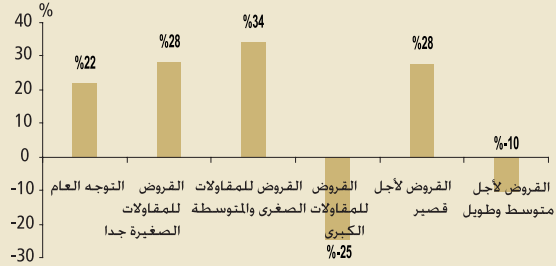
وبالموازاة مع هذه التطورات وبالنظر لأهمية هذا القطاع. خضعت جمعيات القروض الصغرى لمراقبة متزايدة واتخذت تدابير من أجل تحديثها. وبعد الاستقصاء الذي أجره بنك المغرب حول تطور المديونية المتبادلة والديون المعلقة الأداء. تم تعزيز المنظومة القانونية الخاصة بهذا القطاع بنص قانوني يوحد قواعد تصنيف وتغطية الديون المعلقة الأداء. وبتفاق مع الجامعة الوطنية لجمعيات القروض الصغرى. يتم حاليا إعداد تعليمة حول الحكامة والمراقبة الداخلية كما سيتم تبني ميثاق أخلاقيات خاص بهذا القطاع. وعلاوة على ذلك. تم عقد لقاءات نصف سنوية بين بنك المغرب والجامعة الوطنية لجمعيات القروض الصغرى. من أجل تتبع تطور خطط عمل هذا القطاع الهادفة بالأساس إلى محاربة المديونية المتبادلة وكذا تحصيل الديون.

إطار 15: استقصاء حول شروط منح القروض خلال سنة 2008

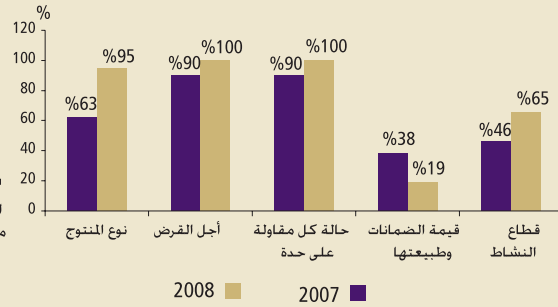
تم إنجاز الاستقصاء السنوي لبنك المغرب حول شروط منح القروض برسم سنة 2008 لدى تسعة بنوك تملك 90% من حصص السوق في ما يخص توزيع القروض.

وحسب هذا الاستقصاء، واصلت البنوك تلبين شروط منح القروض للمقاولات لاسيما المقاولات الصغرى والمتوسطة والمقاولات الصغيرة جدا، وقد هم هذا التلبين القروض قصيرة الأجل. على عكس القروض المتوسطة والطويلة الأجل التي شهدت تشديدا لشروطها. وبخصوص طلبات القروض الصادرة عن المقاولات، فقد استمرت في منحها التصاعدي وهمت جميع الفئات.

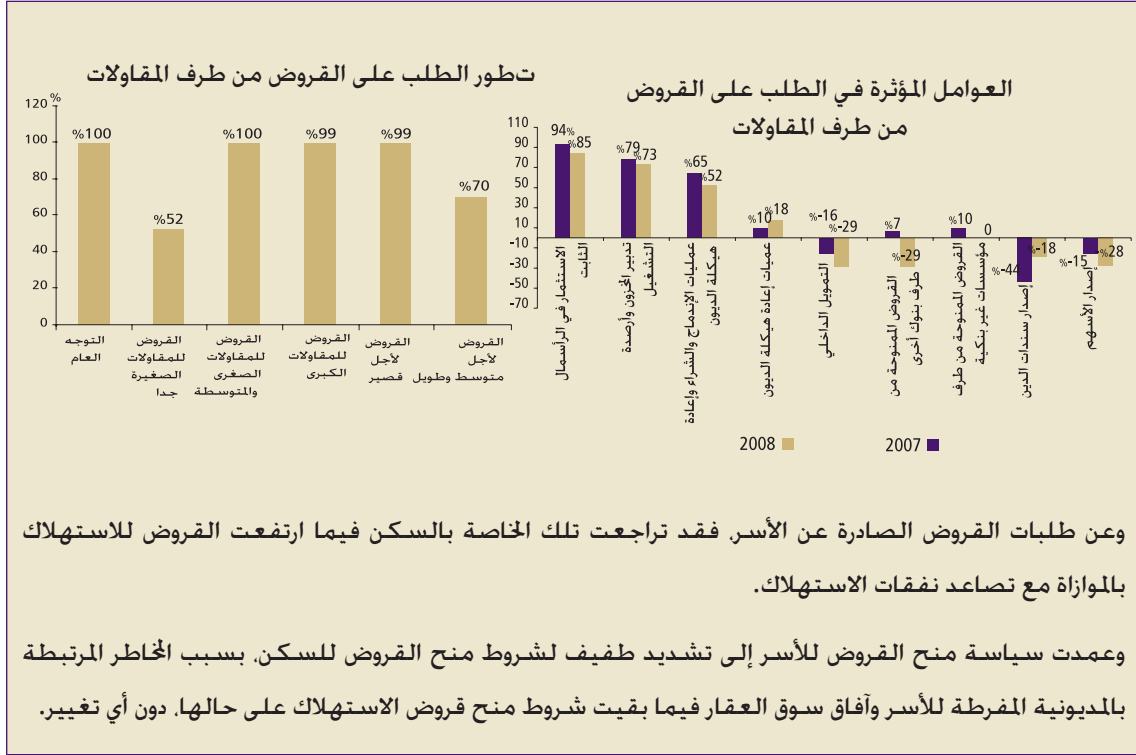
تطور شروط منح القروض للمقاولات في سنة 2008



العوامل المؤثرة في تحديد أسعار الفائدة المطبقة على القروض



وتتمثل أهم العوامل التي شجعت طلب القروض من قبل المقاولات في الاستثمارات في الأسهم الثابت و تدبير المخزون وأرصدة التشغيل وعمليات اندماج وشراء وإعادة هيكلة المقاولات. وتأثرت العوامل المحددة لأسعار الفائدة المطبقة على القروض المقدمة للمقاولات، بالأساس بأجل القرض وفئته وقطاع النشاط.



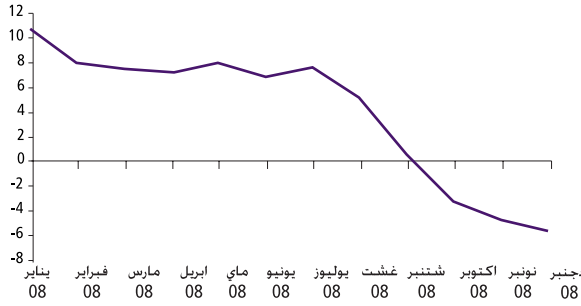
مصادر الإنشاء النقدي الأخرى

الموجودات الخارجية الصافية

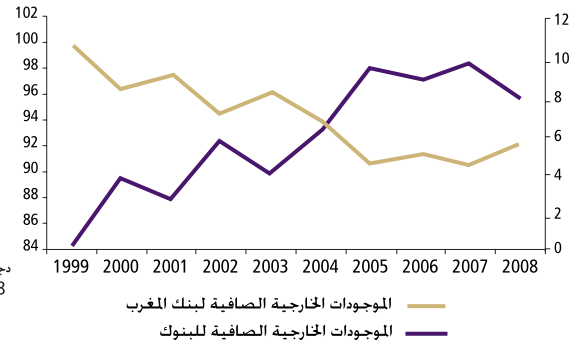
نظرا لتوسع العجز التجاري وتراجع المداخيل السياحية وانكماش التحويلات الجارية التي عوضت بشكل كبير فائض حساب الرأسمال والحسابات المالية، تراجعت الموجودات الخارجية الصافية بمبلغ 11 مليار درهم أي ما يعادل 5,3% سنة 2008 بعد الارتفاع المنتظم الذي عرفته في السنوات الأخيرة، وعلى إثر التقلبات الكبيرة التي عرفتتها احتياطات الصرف خلال النصف الأول من السنة حول المستوى المسجل في دجنبر 2007، والارتفاع الموسمي الملاحظ في شهري يوليوز و غشت، تراجعت هذه الاحتياطات خلال الشهور الأربعة

الأخيرة بفعل تزايد الواردات. وبخصوص بنية احتياطات الصرف، فقد اتسمت بانخفاض طفيف لحصة البنوك والتي انتقلت من 9,7% إلى 8%.

التطور السنوي للموجودات الخارجية الصافية سنة 2008 (بالنسبة المئوية)



بنية الموجودات الخارجية الصافية (بالنسبة المئوية)



إطار 16: تطور سوق الصرف سنة 2008¹

خلال سنة 2008، وعلى إثر انخفاض العمليات التي تنجزها البنوك لفائدة زبائنها، تراجع المتوسط الشهري لمبلغ معاملات صرف العملات الأجنبية مقابل الدرهم بالناجز في ما بين البنوك 9,7 مليار درهم إلى 6,9 مليار. ومن جهتها، ظلت عمليات شراء العملات من طرف البنوك لدى بنك المغرب شبه مستقرة في 3,6 مليار درهم كمعدل شهري.

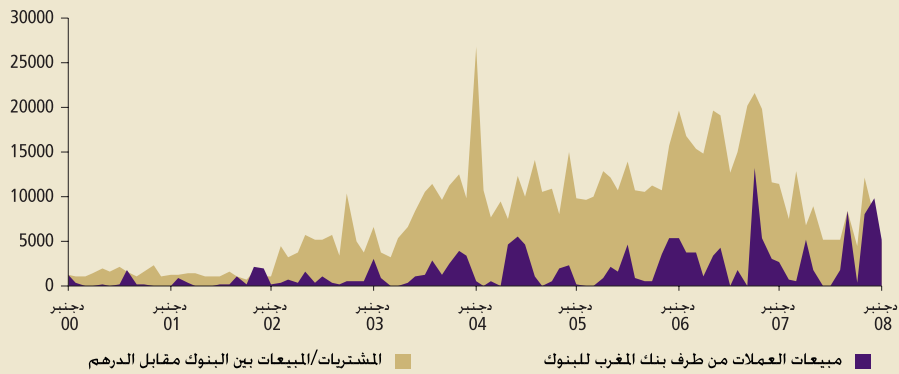
وبخصوص عمليات شراء العملات الآجلة، فقد تدنت بما يقارب النصف لتقتصر على 8,5 مليار درهم فيما تنامت عمليات البيع الآجلة بنسبة 36,1% لتصل إلى 949 مليون درهم.

ومن جهتها، ارتفعت عمليات المفاضلة التي تنجزها البنوك لدى مراسليها في الخارج إلى 55,9 مليار درهم بدل 46,5 مليار. فيما تراجعت ودائعها بالعملات الأجنبية في الخارج بأكثر من النصف حيث انتقلت من 20 مليار درهم إلى 8,9 مليار بالمعدل السنوي.

وفي ما يخص وضعيات الصرف الإجمالية للبنوك، فقد بلغت 4% بدلا من 5,5% بالنسبة للوضعيات الطويلة و 2% مقابل 0,7% بالنسبة للوضعيات القصيرة.

وإجمالا، تميز سوق الصرف الوطني خلال السنوات الأخيرة بعمق أكبر يعكسه توسيع حصة البنوك داخل المعاملات الآجلة. وبالفعل، فبالرغم من الانخفاض المسجل سنة 2008، بلغ متوسط هذه الحصة 21% في الفترة ما بين 2004-2008 بدلا من 14% فقط بين 2000 و2003.

تطور المعاملات في سوق الصرف



1 يرجع للملحق الإحصائي IX-2

الديون الصافية على الدولة

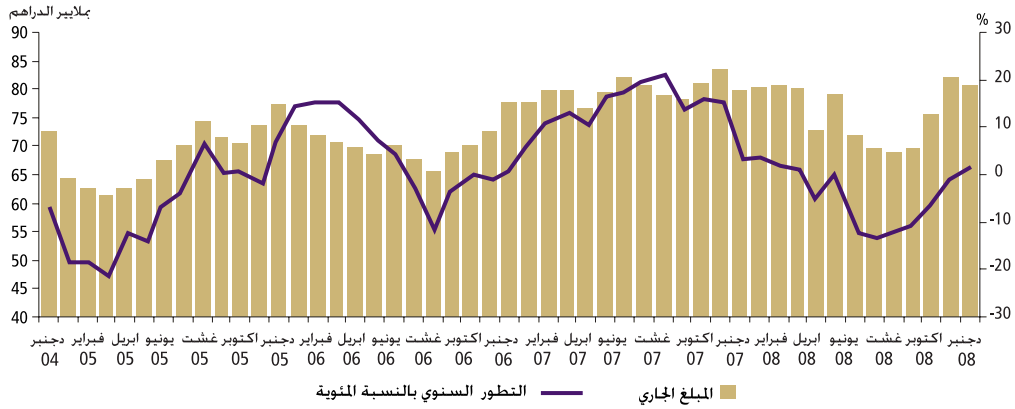
على غرار السنة المالية الماضية، سجل المبلغ الجاري للديون الصافية على الدولة ارتفاعا محدودا بواقع 0,8%. ويشمل شبه الاستقرار هذا انخفاضا طفيفا في لجوء الخزينة إلى سوق الأذينات بالمزايدة وتقلصت وضعيتها الصافية لدى بنك المغرب على إثر الانخفاض الاستثنائي لموجوداتها بالحساب الجاري لدى البنك المركزي في نهاية السنة.

الديون الصافية على الدولة

نهاية 2008		نهاية 2007		نهاية 2006	المبلغ الجاري بملايين الدراهم
التغيرات %	المبلغ الجاري	التغيرات %	المبلغ الجاري	المبلغ الجاري	
1,1	80 621	2,7	79 771	77 656	ديون صافية على الدولة
63,2-	1 260-	61,1-	3 421-	8 791-	ديون بنك المغرب الصافية
3,6-	70 829	4,9-	73 490	77 259	ديون البنوك
13,9	11 052	5,6	9 702	9 188	ديون المقاولات غير المالية والخواص

يتضح من خلال تطور الديون الصافية على الدولة خلال السنة أن هذه الأخيرة استقرت خلال الفصل الأول ثم ارتفعت بشكل شبه متواصل إلى غاية شهر شتنبر. ارتباطا مع الاقتراضات الضعيفة للخزينة. وتميز الفصل الرابع بانتعاش بين للتمويل البنكي للخزينة بالموازاة مع تصاعد المقتنيات البنكية من سندات الخزينة وتدني موجوداتها لدى بنك المغرب.

تطور الدين الصافية على الدولة



◆ مجتمعات التوظيفات السائلة

تراجعت مجددا مجتمعات التوظيفات السائلة المكونة أساسا من سندات مؤسسات التوظيف الجماعي التي يملكها الفاعلون غير الماليين¹ سنة 2008. ارتباطا بالخصوص بتقلص توظيفات المقاولات غير المالية. ويعكس هذا التطور تراجع المبلغ الجاري لمختلف الأصول المحتسبة داخل الجمع باستثناء سندات مؤسسات التوظيف الجماعي النقدية وأوراق الخزينة. وفي المقابل، تقلصت سندات مؤسسات التوظيف الجماعي في سندات الاقتراض للسنة الثانية على التوالي بعد الانتعاش المسجل سنة 2006. فيما تأثرت سندات مؤسسات التوظيف الجماعي في الأسهم فقط وفي الأسهم وسندات الاقتراض بهبوط أسعار البورصة.

¹ من أجل تحليل عميق لمجموع الموجودات الصافية لمؤسسات التوظيف الجماعي. الرجوع للفصل حول «سوق البورصة وسندات الدين القابلة للتداول وتدبير الأصول»

مجمعات التوظيفات السائلة

نهاية 2008		نهاية 2007		نهاية 2006	
التغيرات بالنسبة المئوية	المبلغ الجاري	التغيرات بالنسبة المئوية	المبلغ الجاري	المبلغ الجاري	المبالغ الجارية بملايين الدراهم
43,0	1 025	83,5-	717	4347	مجمع ت.س.1
5,7	20 512	66,1	19 412	11 686	مجمع ت.س.2
27,0-	16 526	37,0-	22 642	35 942	مجمع ت.س.3
39,7-	4 804	36,1	7 966	5 854	مجمع ت.س.4
15,5-	42 867	12,3-	50 737	57 829	مجموع التوظيفات السائلة

مجمع ت.س.1

في 2008، توقف المنحى التنازلي للمجمع ت.س.1، والملاحظ منذ أواسط التسعينات حيث انتقل مبلغه الجاري من نهاية سنة لأخرى من 717 مليون درهم إلى مليار درهم، ارتباطا باكتتاب المقاولات غير المالية في أوراق الخزينة وإدماج سندات مؤسسات التوظيف الجماعي التعاقدية¹ ضمن هذا المجموع.

تطور مجمع ت.س.1

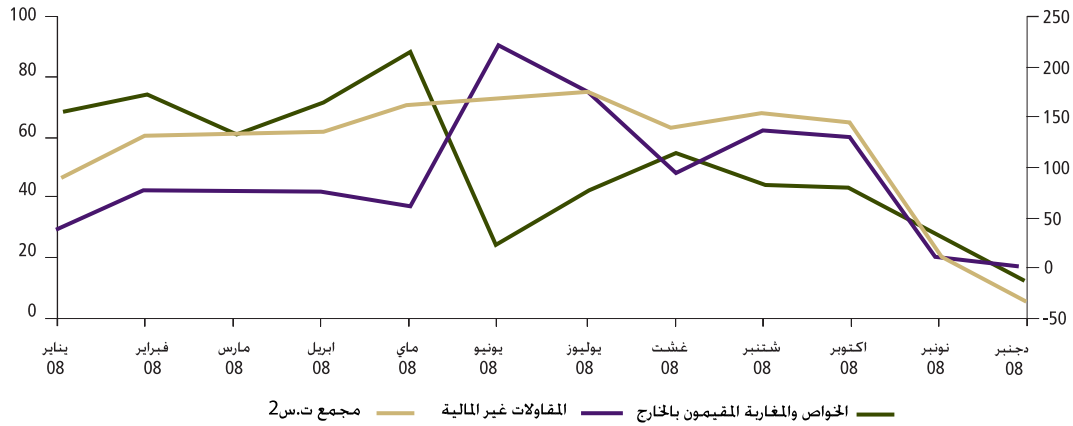
نهاية 2008	نهاية 2007	نهاية 2006	المبلغ الجاري بملايين الدراهم
365	620	3 855	سندات الخزينة
405	0	0	أوراق الخزينة
30	97	492	السندات الصادرة عن شركات التمويل
225	-	-	سندات مؤسسات التوظيف الجماعي التعاقدية
1 025	717	4 347	مجموع المجمع ت.س.1

1 مؤسسات التوظيف الجماعي التعاقدية هي تلك التي تركز على تعهد مؤسسة تسيير الأموال المشتركة للتوظيف أو شركة الاستثمار ذات الرأسمال المتغير، حسب كل حالة، بشأن تحقيق نتيجة ملموسة يعبر عنها في شكل مستوى أداء أو ضمان للمبلغ المستثمر أو هما معا، وفي مقابل هذه الضمانة، قد تشترط مؤسسة تسيير الأموال المشتركة للتوظيف أو شركة الاستثمار ذات الرأسمال المتغير، من المكتب تقديم تعهدات خاصة بالمبلغ المستثمر أو بمدة احتفاظه بسندات مؤسسات التوظيف الجماعي أو هما معا.

سندات مؤسسات التوظيف الجماعي النقدية: مجمع ت.س.2

سجلت سندات مؤسسات التوظيف الجماعي النقدية التي يملكها الفاعلون غير الماليين نموا سنويا بواقع 5,7%. إذ تراجعت مقارنة بالنسب 66,1% و 24,7% المسجلة على التوالي سنتي 2007 و 2006. ويعزى هذا الانخفاض لارتفاع أسعار الفائدة قصيرة الأمد في السوق الثانوية وتراجع الطلب الصادر عن المقاولات غير المالية بالنسبة لمجموع التوظيفات المؤدى عنها.

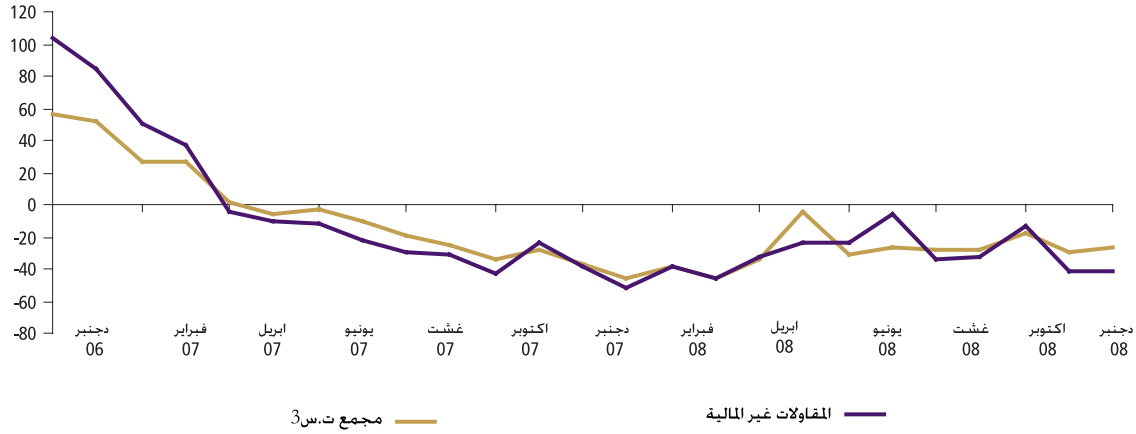
التطور السنوي لسندات مؤسسات التوظيف الجماعي النقدية للفاعلين غير الماليين
(بالنسبة المئوية)



سندات مؤسسات التوظيف الجماعي في سندات الاقتراض: مجمع ت.س.3

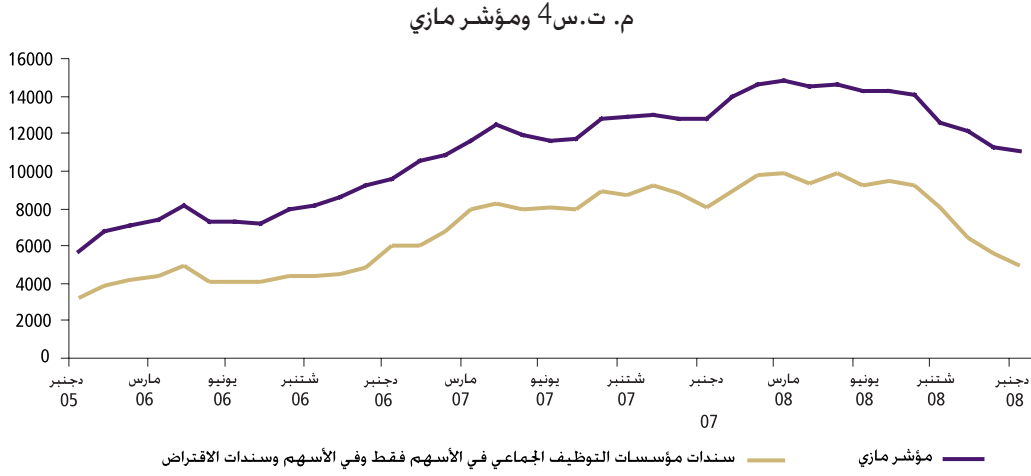
عرف المجمع ت.س.3 انخفاضا بنسبة 27% من نهاية سنة لأخرى. بسبب أثر القيمة المرتبط بارتفاع أسعار الفائدة متوسطة وطويلة الأجل في السوق الثانوية وتدني الاكتتابات الصافية للفاعلين غير الماليين.

توظيفات المقاولات غير المالية في سندات مؤسسات التوظيف الجماعي
في سندات الاقتراض (على أساس سنوي بالنسبة المئوية)



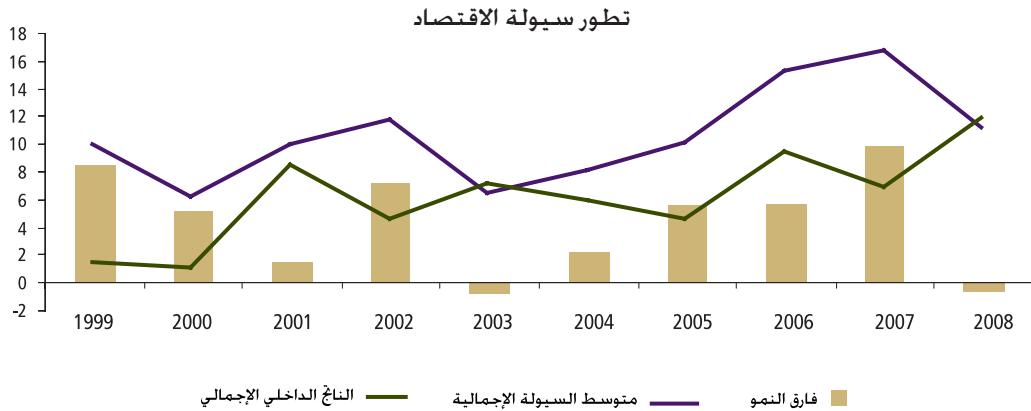
سندات مؤسسات التوظيف الجماعي في الأسهم فقط وفي الأسهم وسندات
الاقتراض: مجمع ت.س.4

سجلت سندات مؤسسات التوظيف الجماعي في الأسهم فقط وفي الأسهم وسندات الاقتراض الموجودة بحوزة الفاعلين غير الماليين هبوطاً على إثر انخفاض الأدعاءات في بورصة الدار البيضاء. وقد تبين أن انخفاضها الذي بلغ 40% كان أشد حدة من ذلك الذي سجله مؤشر مازي وهو 13,5%. وهو ما يعكس تراجع الطلب على هذه السندات لصالح التوظيفات المؤدى عنها لدى البنوك وسندات مؤسسات التوظيف الجماعي النقدية.



سيولة الاقتصاد

تصاعدت سيولات الاقتصاد المكونة من المجموع م3 وإجمالي مجتمعات التوظيفات السائلة بمعدل شهري بلغ 11,2% سنة 2008 مقابل 16,7% سنة من قبل، وهو أول تراجع يسجل منذ 2004. واعتبارا لنمو الناتج الداخلي الإجمالي بالأسعار الجارية بنسبة 11,8%. حافظ معدل سيولة الاقتصاد على نفس مستوى السنة الماضية ليستقر في 97,9%.



معدل سيولة الاقتصاد (بالنسبة المئوية)

* 2008	2007	2006	2005	2004	
97,9	97,7	88,0	84,1	78,6	م 3/الناج الداخلي الإجمالي
90,6	89,3	81,3	78,0	73,6	م 3/الدخل الوطني الإجمالي المتاح
105,1	105,7	96,8	92,0	87,3	السيولات الإجمالية/الناج الداخلي الإجمالي
97,2	97,0	89,4	85,3	81,7	السيولات الإجمالية/الدخل الوطني الإجمالي المتاح

* معطيات مؤقنة

◆ سوق البورصة والدين الخصوصي وتدبير الأصول

تميز نشاط السوق المالي في سنة 2008 بتدني المؤشرات الرئيسية للبورصة. وبالمقابل، سجلت من جديد إصدارات سندات الدين القابلة للتداول وسندات الاقتراض ارتفاعا ملموسا من سنة لأخرى. كما شهدت الأصول الصافية لهيئات التوظيف الجماعي في القيم المنقولة نموا قويا.

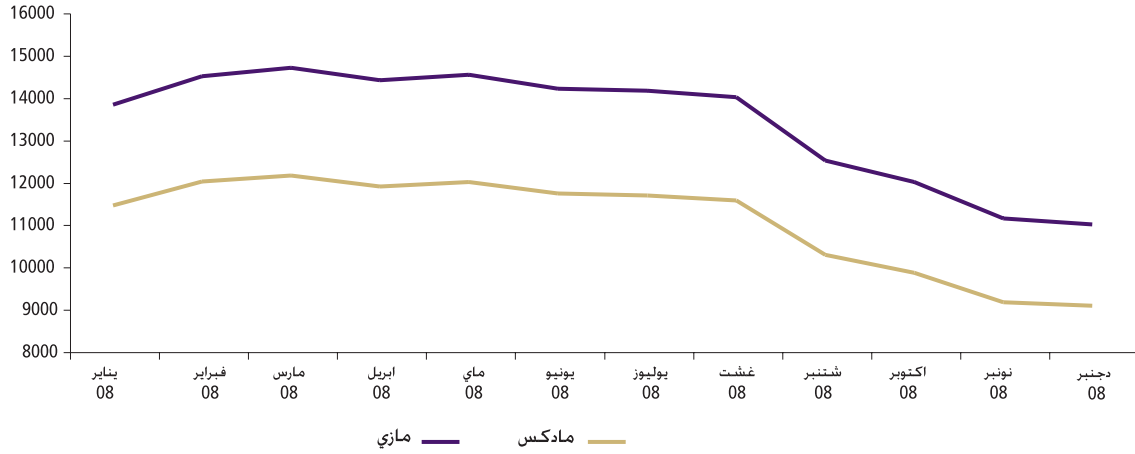
◆ سوق البورصة

تميز نشاط سوق البورصة خلال سنة 2008 بتوقف المنحى التصاعدي المسجل على مدى الثلاث سنوات السابقة. إذ انخفضت المؤشرات الرئيسية بشكل عام. فقد تراجع مؤشرا مازي ومادكس بأكثر من 13%¹ بعد أن حققا ارتفاعا بلغ 33,9% و35,1% على التوالي، سنة 2007.

وبعد نمو شبه متواصل خلال النصف الأول من السنة، شهدت أسعار الأسهم ابتداء من شهر غشت انخفاضا ملموسا ارتفعت وتيرته بدءا من شتنبر. ويعزى التراجع الذي سجلته بورصة الدار البيضاء إلى فقدان الثقة لدى المستثمرين في ظل مناخ من الشك مرتبط بالظرفية الدولية الصعبة. وتأتي هذه الحركة التصحيحية بعد الأداء الاستثنائي لأغلب الأسهم والذي لم يكن مرتبطا بتطور أساسيات الشركات المدرجة.

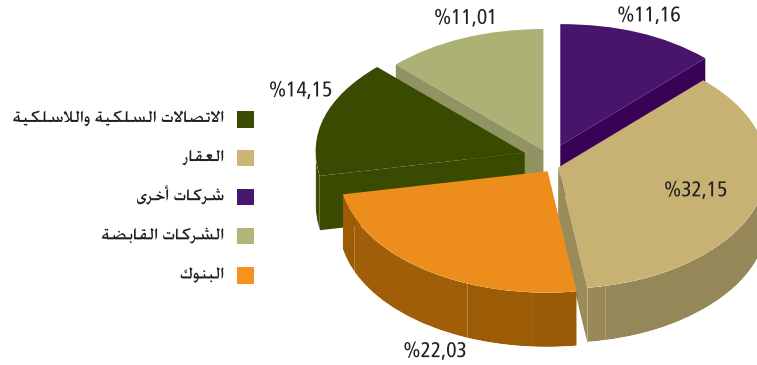
1 انظر الملحق الإحصائي 5_XV

مؤشرات البورصة



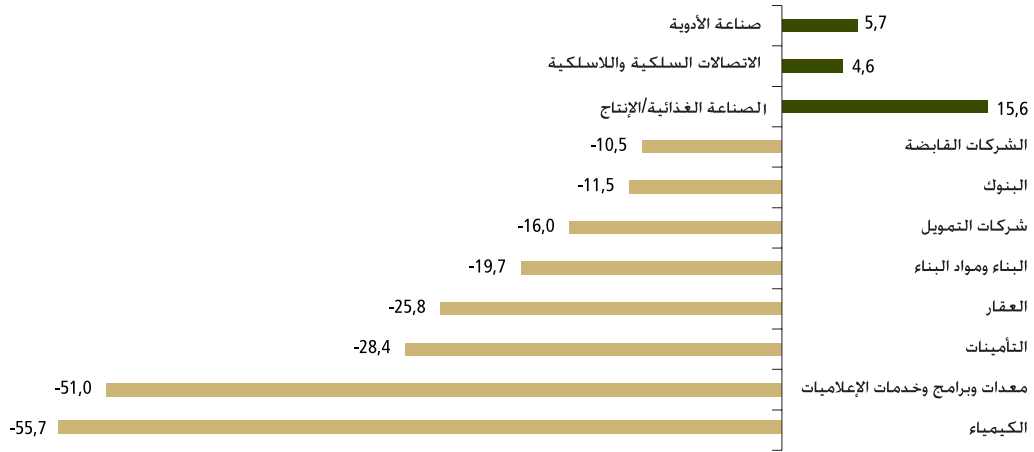
المصدر: بورصة الدار البيضاء

الحصة في الحجم الإجمالي داخل السوق المركزية



المصدر: بورصة الدار البيضاء

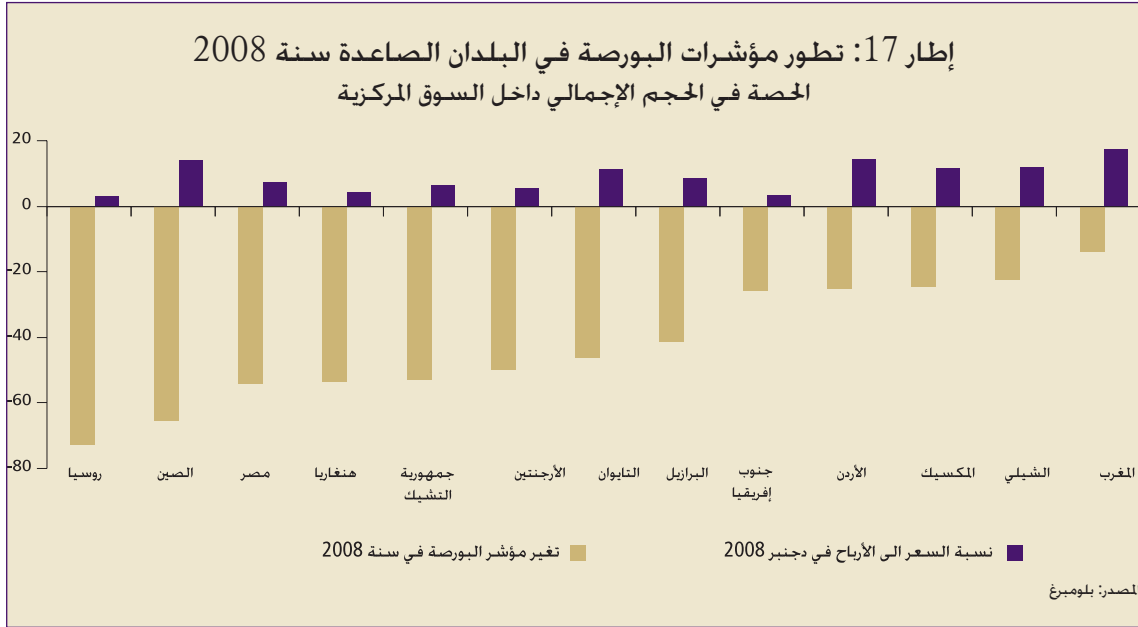
المؤشرات القطاعية إلى نهاية دجنبر 2008



المصدر: بورصة الدار البيضاء

وعلى مستوى المؤشرات القطاعية، شهدت أغلب القطاعات انخفاضا من سنة لأخرى. باستثناء قطاعات الصناعة الغذائية والاتصالات وصناعة الأدوية التي ارتفعت على التوالي بنسبة 15,6% و 5,7% و 4,6%. وهكذا، تراجع كل من مؤشر قطاع التأمينات بنسبة 28,4%، والعقار بمقدار 25,8% والبناء ومواد البناء بنسبة 19,7%، وشركات التمويل والأبنك بنسبة 16% و 11,5% على التوالي. وقد تم تسجيل أقوى الانخفاضات في قطاعي الكيمياء ومعدات الإعلاميات، وذلك بنسبة 55,7% وحوالي 51% على التوالي.

وكنتيجة للتراجع القوي لأغلب الأسهم المدرجة، انتقلت نسبة السعر إلى الأرباح من سنة لأخرى من 22,2 إلى 17,4.



وموازاة مع ذلك، انخفضت رسملة البورصة بنسبة 9,3% إلى 531,7 مليار درهم. مقابل ارتفاع بلغ 40,6% سنة 2007. لتمثل بذلك 77,2% من الناتج الداخلي الإجمالي بدلا من 95,3% في السنة السابقة. وقد ارتفع عدد الشركات المدرجة إلى 78. بعد إدراج خمس شركات جديدة برسملة بلغت 15 مليار درهم. وهمت عمليات الزيادة في رأس المال حوالي 5 مليارات درهم مقابل 1,7 مليار سنة 2007.

وتراجع المبلغ الإجمالي للمعاملات بنسبة 32,1% إلى 244,1 مليار درهم. بفعل تقلص حجم المبادلات في السوق المركزية الذي انخفض من 213,8 مليار إلى 159,1 مليار. كما تقلص مبلغ المعاملات في سوق الكتل بنسبة 47,7% ليصل إلى 58,7 مليار درهم. أما بالنسبة لحجم المعاملات الخاص بعمليات الإدراج في سوق البورصة. فقد انخفض بما مقداره 25,3% إلى 14,2 مليار. منها 6,4 مليار خاصة بسندات الاقتراض.

وواصل حجم الربحيات الموزعة من طرف الشركات المدرجة نموه. لينتقل من 14,7 مليار سنة 2007 إلى 19,7 مليار سنة 2008. في هذا السياق، ارتفعت النسبة المتوسطة العامة للربحية بنسبة 3,7%. عوض 2,5% سنة 2007.

وفي ما يخص مبلغ الاستثمارات الأجنبية في الأسهم المدرجة. فقد سجل انخفاضا طفيفا بنسبة 1,6% إلى 146,6 مليار درهم¹. ولا يعزى هذا التراجع إلى انسحاب المستثمرين الأجانب من بورصة الدار البيضاء، بل يرتبط بالأساس بالأداء السلبي لمؤشر مازي. وعلى العكس من ذلك، ارتفعت حصة الاستثمار الأجنبي في رسملة البورصة من 27,5% إلى 29,8% من سنة لأخرى. نظرا على الخصوص للأداء الجيد لمحفظة الأسهم التي يمتلكها الأجانب مقارنة بالأداء الإجمالي لسوق البورصة. وباستثناء المساهمات الاستراتيجية، ظلت حصة الرساميل الأجنبية في الأسهم المدرجة جد ضئيلة. إذ لم تتجاوز 2,3% من رسملة البورصة مقابل 1,8% سنة من قبل.

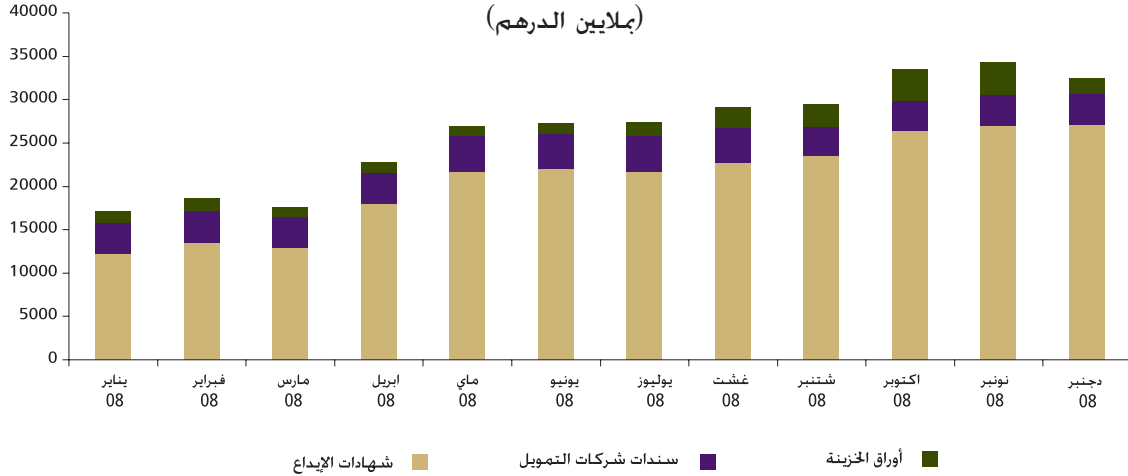
◆ سندات الدين القابلة للتداول

ارتفعت الإصدارات الإجمالية لسندات الدين القابلة للتداول بأكثر من الضعف من سنة لأخرى لتصل إلى حوالي 39 مليار درهم. لاسيما بفعل النمو القوي لإصدارات شهادات الإيداع. فقد انتقلت هذه الأخيرة من 14,6 مليار درهم إلى 30 مليار. في سياق اتسم بالحاجة المتزايدة إلى السيولة. كما تزايدت إصدارات أوراق الخزينة وسندات شركات التمويل بشكل كبير لتبلغ على التوالي 7,7 مليار درهم و1,1 مليار. مقابل 1,9 مليار و409 مليون درهم سنة 2007. وباعتبار التسديدات البالغة 23,5 مليار درهم، انتقل المبلغ الجاري الإجمالي لسندات الدين القابلة للتداول من 17,3 مليار إلى 32,5 مليار درهم².

1 على أساس تقرير مجلس القيم المنقولة حول الاستثمار الأجنبي في بورصة الدار البيضاء سنة 2008
2 أنظر الملحق الإحصائي 4 - XV

وفي ما يخص أسعار الفائدة المطبقة على هذه السندات، فقد ارتفعت بالموازاة مع تنامي أسعار الفائدة المطبقة على سندات الخزينة القصيرة الأجل. وبالفعل، تراوحت أسعار الفائدة على شهادات الإيداع ذات الأجل الأكثر رواجاً، والتمثل في سنتين، ما بين 4,15% و4,7% بدلا من 3,45% و4,15% في السنة الماضية. أما بالنسبة لأوراق الخزينة، فقد تراوحت أسعار الفائدة على السندات التي يبلغ أجلها 6 أشهر ما بين 3,83% و5% عوض 3,6% و4,3% سنة 2007.

تطور المبالغ الجارية لسندات الدين القابلة للتداول خلال سنة 2008
(بملايين الدرهم)



◆ إصدارات سندات الاقتراض

سجلت إصدارات سندات الاقتراض نموا ملحوظا. إذ انتقلت من 5,1 مليار درهم سنة 2007 إلى 13,3 مليار سنة 2008. فقد قام التجاري وفابنك بإصدارين بقيمة إجمالية بلغت 3 ملايين الأول مليار درهم لمدة 5 سنوات بسعر فائدة 4,6% والثاني بلياري درهم لمدة عشر سنوات بسعر فائدة قدره 5,6%. وأصدر البنك المغربي للتجارة الخارجية ثلاثة سندات اقتراض بقيمة بلياري درهم، الأول بمبلغ مليار درهم لمدة عشر سنوات

وبسعر فائدة تتم مراجعته سنويا، والثاني بقيمة 850 مليون درهم بسعر فائدة 4,96%. والثالث بمبلغ 150 مليون درهم بنسبة فائدة قدرها 5,95%. كما أصدرت كل من الشركة العامة المغربية للأبنك ووفقا سلف سندي اقتراض بلغت قيمة كل واحد منهما 100 مليون درهم لمدة 10 سنوات و5 سنوات. على التوالي، بسعر فائدة بلغ 5,60% و5,20%.

ومن جهة أخرى، قامت شركتنا الضحى وأولسيم بإصدار سندي اقتراض بلغت قيمة كل واحد منهما 1,5 مليار درهم لمدة سنة واحدة و7 سنوات. على التوالي، بنسبة فائدة قدرها 4,15% و5,49%. وفي نفس السياق، قامت شركة الطرق السيارة بالمغرب بإصدارين بقيمة 1,1 مليون درهم، الأول بمبلغ 500 مليون ولمدة 20 سنة بسعر فائدة قدره 5%. والثاني بمبلغ 600 مليون ولمدة 10 سنوات بسعر فائدة 4,91%. وأصدرت كل من الشركة الوطنية للاستثمار ومجموعة أومنيوم شمال إفريقيا - أوننا - وشركة سامير سندات اقتراض بلغت قيمتها على التوالي 1,2 مليار درهم ومليار درهم و800 مليون درهم لمدة 5 سنوات و7 سنوات وخمس سنوات، بنسبة فائدة قدرها 5,90% و5,20% و5,90%.

حجم الإصدار (بملايين الدراهم)	سعر الفائدة	أجل الاستحقاق	الجهة المصدرة	
1000	(*)	10 سنوات	البنك المغربي للتجارة الخارجية	الشركات المالية
850	4,96	(**)	البنك المغربي للتجارة الخارجية	
150	5,95	(**)	البنك المغربي للتجارة الخارجية	
1000	4,60	5 سنوات	التجاري وفابنك	
2000	5,60	10 سنوات	التجاري وفابنك	
500	4,90	10 سنوات	مصرف المغرب	
500	4,65	10 سنوات	مصرف المغرب	
100	5,60	10 سنوات	الشركة العامة المغربية للأبنك	
100	5,20	5 سنوات	وفاسلف	
500	5,00	20 سنة	الطرق السيارة بالمغرب	الشركات غير المالية
600	4,91	10 سنوات	الطرق السيارة بالمغرب	
1500	4,15	سنة واحدة	الضحى	
1000	5,20	5 سنوات	أونا	
1500	5,49	7 سنوات	أولسيم	
800	5,90	7 سنوات	سامير	
1200	5,20	5 سنوات	الشركة الوطنية للاستثمار	

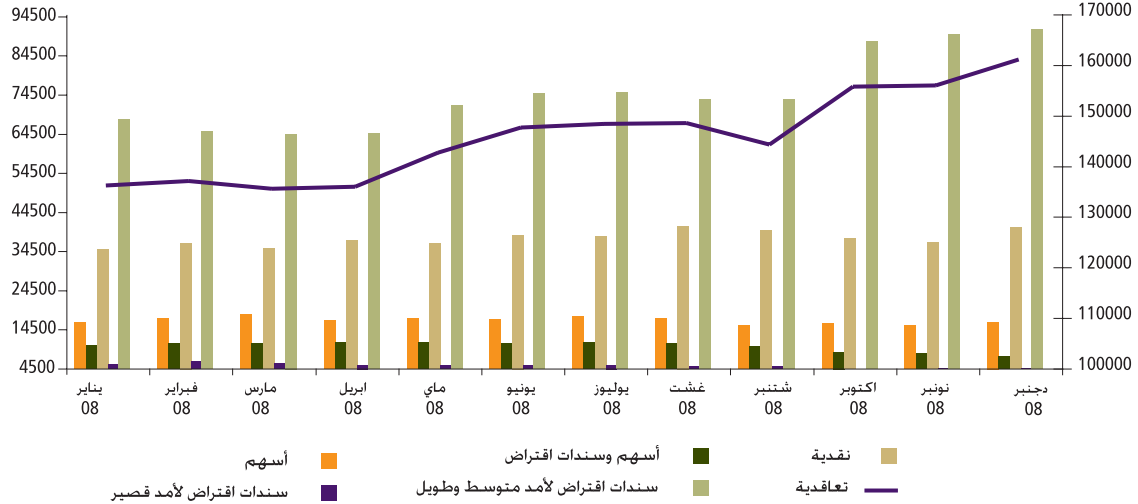
(*) سعر فائدة تتم مراجعته سنويا ويحدد على أساس آخر سعر فائدة مطبق على سندات الخزينة لأجل 52 أسبوعا في السوق الثانوية.
 (**) إصدار مستمر مع إمكانية التسديد المسبق ابتداء من السنة العاشرة.

◆ تدبير الأصول

ارتفعت الأصول الصافية التي تدبرها هيئات التوظيف الجماعي في القيم المنقولة بما يناهز 22% خلال سنة 2008 مقارنة بالسنة الماضية. مبالغ جاري قارب 161 مليار درهم. ويرجع هذا التطور بالأساس إلى الأداء المتميز لهيئات التوظيف في سندات الافتراض لأجل متوسط وطويل، والتي ارتفعت أصولها بنسبة 30,5% إلى 91,2 مليار درهم.

وبعد شبه ركود خلال الأشهر الأربعة الأولى بفعل الأداء المتواضع لهيئات التوظيف في سندات الاقتراض لأجل متوسط وطويل في هذه الفترة، شرعت الأصول الصافية لهيئات التوظيف الجماعي في القيم المنقولة في الارتفاع ابتداء من شهر ماي ارتباطا بالأساس بتزايد الاكتتابات الصافية والأداء الجيد لصناديق التوظيف في سندات الاقتراض لأجل متوسط وطويل. غير أنها ما فتئت أن سجلت انخفاضا طفيفا في شهر شتنبر بعدما فاقت عمليات إعادة الشراء الاكتتابات. لترتفع بعد ذلك خصوصا على إثر النمو الذي شهدته صناديق التوظيف في سندات الاقتراض لأجل متوسط وطويل.

الأصول الصافية لهيئات التوظيف الجماعي في القيم المنقولة



المصدر: مجلس القيم المنقولة

ارتفع عدد هيئات التوظيف الجماعي في القيم المنقولة من 238 صندوق سنة 2007 إلى 260 سنة 2008، بعد إحداث 22 صندوقا جديدا، اثنان منها يدخلان ضمن فئة جديدة وهي الصناديق التعاقدية. ومن الناحية القانونية، تنقسم هيئات التوظيف الجماعي في القيم المنقولة إلى 215 صندوقا للتوظيف الجماعي و45

شركة استثمار ذات رأسمال متغير. وحسب التوزيع العددي لهيئات التوظيف الجماعي في القيم المنقولة. لا تزال هيئات التوظيف الجماعي في سندات الاقتراض لأجل متوسط وطويل تتقدم باقي أنواع الصناديق حيث يصل عددها إلى 109. أي 42% من مجموع الصناديق.

وفي ما يتعلق بتقسيمها حسب المبالغ الجارية. تعززت هيمنة صناديق التوظيف في سندات الاقتراض لأجل متوسط وطويل. بحصة تبلغ 56,7% من مجموع الأصول الصافية في سنة 2008. وقد انتقلت حصة صناديق التوظيف في سندات الاقتراض. بما في ذلك صناديق سندات الاقتراض لأجل قصير. من 57,5% إلى 59,6% من سنة لأخرى. وبالمقابل. سجلت الأصول الصافية لهيئات التوظيف الجماعي في الأسهم وفي الأسهم وسندات الاقتراض معا نموا ضعيفا على إثر انخفاض أسعار البورصة. حيث انتقلت حصتها من 18,4% إلى 15%.

ومن حيث تقسيم الأصول الصافية لمؤسسات التوظيف الجماعي في القيم المنقولة حسب العناصر الاقتصادية. تمتلك المقاولات المالية 73,8% من الأصول الصافية التي تدبرها هذه الهيئات. مقابل 62% سنة 2007. ويعزى هذا النمو بالأساس إلى الارتفاع القوي للأصول التي تملكها هيئات التقاعد والاحتياط الاجتماعي. وعلى العكس من ذلك. تراجعت حصة الأصول الموجودة في حيازة المقاولات غير المالية من 22,7% سنة 2007 إلى 15,6%. بينما يمتلك الأشخاص الطبيعيون المقيمون والأشخاص الطبيعيون والمعنويون غير المقيمين 10,1% و 0,6% على التوالي.

وشهدت حصة الأصول الصافية لمؤسسات التوظيف الجماعي في القيم المنقولة ضمن الادخار الوطني تزايدا مهما. حيث انتقلت من 66,2% سنة 2007 إلى أكثر من 75% سنة 2008. كما ارتفعت حصتها ضمن الناتج الداخلي الإجمالي إلى 23,4%.

إطار 18: أهم التدابير التنظيمية المتخذة سنة 2008

تميز الإطار القانوني المنظم لسوق الرساميل في سنة 2008 بتبني مقتضيات جديدة تتعلق بالإجراءات الواجب اتباعها من طرف مصدري السندات وبورصة القيم والوديع المركزي وماسكي الحسابات عند معالجة عمليات على السندات. وتحدد هذه المقتضيات دور المصدر ومسؤوليته في القيام بعمليات على السندات وإجازها. كما توضح المبادئ العامة والإجراءات المشتركة المطبقة على مجموع العمليات المتعلقة بالسندات. بالإضافة إلى الأحكام الخاصة بكل نوع من هذه العمليات والقواعد الدنيا ذات الصلة بتنظيم نشاط مسك الحسابات.

ومن أجل ضمان تأطير جيد لمهنة المحلل المالي. تم اعتماد قواعد أخلاقية دنيا تنظم عمل المحللين الذين يعدون مذكرات تتعلق بتقييم وإصدار توصيات بشأن سندات المصدرين. وتتمحور هذه القواعد حول ستة مبادئ أساسية تتعلق بوضوح التحليل. وتجنب حالات تعارض المصالح وتدبيرها. والشفافية. والكفاءة والنزاهة الشخصية. والمسؤولية. والاستقلالية.

وتطبيقا للإجراءات الخاصة بالتحجير المالي التي تم اعتمادها سنة 2007. أصدر مجلس القيم المنقولة دورية تتعلق بعمليات التوظيف بالعملات الأجنبية التي تنجزها هيئات التوظيف الجماعي في القيم المنقولة بالخارج. وتحدد مقتضيات هذه المذكرة التوظيفات المسموح بها. وقواعد التقييم والقواعد الاحترازية الخاصة بهذه التوظيفات. وكيفية حفظ التوظيفات بالخارج. وكذا القواعد الدنيا المتعلقة بالتنظيم وقواعد الإعلام الواجب اتباعها من طرف الشركات المدبرة لهيئات التوظيف الجماعي في القيم المنقولة.

الجزء 2

أنشطة البنك



◆ أنشطة البنك

يتطرق التقرير السنوي لأنشطة البنك بصفته مقاول، والذي تم نشره لأول مرة سنة 2006، للجوانب المتعلقة بحكامته البنك والتطورات المرتبطة بطرقه التنظيمية ومسارات عمله. كما يستعرض الأنشطة المرتبطة بالمهام الأساسية للبنك، في سياق الاستقلالية التامة التي منحه إياها المشرع من أجل جعل هدف استقرار الأسعار وألوية السياسة النقدية والحفاظ على متانة النظام البنكي والإشراف على أنظمة الأداء.

واصل البنك خلال سنة 2008 تعزيز قدراته التحليلية والتقنية المتعلقة بمهامه الأساسية، بالإضافة إلى تجديد طرق التدبير والعمل بغية ملاءمتها مع أفضل المعايير الدولية. ولتحقيق هذه الغاية، ارتكز نشاط البنك على التوجهات الرئيسية المتضمنة في المخطط الاستراتيجي الثاني 2007-2009.

وفي مجال السياسة النقدية، تم التركيز على تحسين الإطار التحليلي الذي يساعد على تحديد عوامل الضغوط التضخمية. وقد تم إعطاء الأولوية لتحسين أدوات توقع الاقتصاد الكلي والتضخم، علاوة على تدعيم الآليات المتعلقة بالإحصائيات والمعلومات التي تبنى عليها عملية التهيئ لاتخاذ القرارات المتعلقة بالسياسة النقدية. كما تم العمل هذه السنة على تعزيز شفافية هذه الأخيرة بشكل كبير.

وفي ميدان الإشراف البنكي، واصل بنك المغرب تقوية منظومته الاستباقية الخاصة بالرصد المبكر لعوامل الهشاشة والخطر التي تهدد النظام البنكي، وذلك من خلال الشروع في وضع إطار للمراقبة الاحترازية الكلية والقيام بتمرين محاكاة وقوع أزمة نظامية بالتنسيق مع باقي سلطات الإشراف. وظل البنك يتابع عن كثب تطور الوضعية المالية الدولية، وعمل في هذا الصدد على تقوية نظام اليقظة والمراقبة مع الرفع من مستوى تتبع المخاطر التي تتعرض لها البنوك المغربية وأطرافها المقابلة الأجنبية.

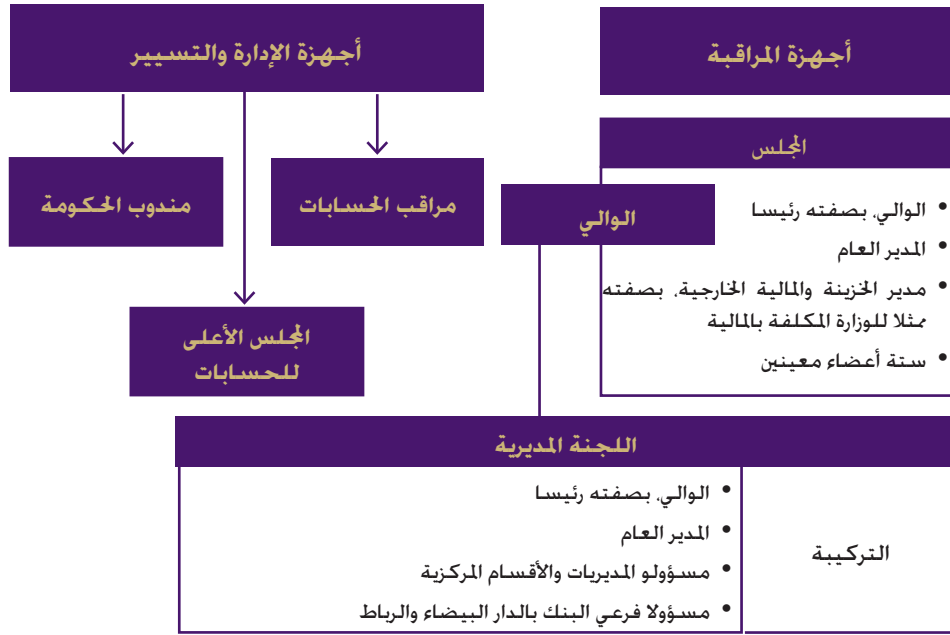
كما أحدث البنك وحدة داخلية للمطابقة مكلفة بتطبيق القانون المتعلق بمكافحة غسل الأموال. وفي هذا الإطار، ساهم البنك في عمليات التحسيس على الصعيد الوطني بمقتضيات هذا القانون وكذا في أنشطة التعاون الدولي ذات الصلة.

ومن جهة أخرى، استمر البنك في نهج الإصلاحات الهادفة إلى تحسين طرق العمل والتدبير، انسجاماً مع أفضل المعايير الدولية، مما مكنه من الحصول في نهاية السنة على شهادة الجودة إيزو 9001 - نسخة 2000 بالنسبة لكافة أنشطته.

◆ الحكامة والتطورات المرتبطة بالتنظيم

أجهزة الحكامة

يتوفر البنك على ثلاثة أجهزة كبرى للإدارة والتسيير، وهي: مجلس البنك والوالي واللجنة المديرية. وتتكون أجهزة المراقبة من مندوب الحكومة ومراقب الحسابات والمجلس الأعلى للحسابات.



يتألف المجلس من الوالي بصفته رئيسا، ومن المدير العام للبنك وستة أعضاء يعينهم الوزير الأول، ثلاثة منهم يقترحهم الوالي، من بين الأشخاص المشهود لهم بالكفاءة في الميدان النقدي أو المالي أو الاقتصادي. ويتم تعيين الأعضاء الستة للمجلس لمدة ست سنوات قابلة للتجديد، ولا يجوز لهم ممارسة أي وظيفة من وظائف المسؤولية في الإدارة العمومية أو في مؤسسات الائتمان أو مؤسسات ذات طابع مالي. وتمثل الوزارة المكلفة بالمالية من طرف مدير الخزينة والمالية الخارجية، الذي لا يصوت على القرارات المتعلقة بالسياسة النقدية.

وقد وسع القانون الأساسي الجديد للبنك صلاحيات المجلس لتشمل تدبير احتياطات الصرف، حيث أصبح يتولى تحديد القواعد العامة لتوظيفها.

ويتعين على البنك إخضاع حساباته لافتحاص خارجي سنوي ينجز تحت مسؤولية مراقب للحسابات. ويشمل هذا الافتحاص جودة منظومة المراقبة الداخلية. ويقوم البنك بموافاة المجلس الأعلى للحسابات ببياناته المحاسبية السنوية وبمستخرجات محاضر المجلس المتعلقة بميزانيته وبذمته المالية، مرفقة بتقارير مدققي الحسابات الخارجيين.

وتجتمع اللجنة المديرية شهريا تحت رئاسة الوالي من أجل دراسة المسائل المتعلقة بالتدبير الداخلي للبنك والاطلاع على التقدم المحرز في المشاريع الجاري إنجازها والمبرمجة في إطار المخطط الاستراتيجي وخرائط الطريق الخاصة بوحدات البنك. وتنعقد اجتماعات اللجنة المديرية بعد الاجتماعات الشهرية التي تجمع مسؤولي الوحدات بالأطر التابعة لهم.

التنظيم وتسيير الأنشطة

يتكون الهيكل التنظيمي والوظيفي للبنك من سبع وحدات خاصة بالمهن الأساسية وسبع وحدات للدعم. وتتلاءم هذه الهيكلة مع المهام الأساسية للبنك كما تمت إعادة خديدها من طرف القانون الأساسي لسنة 2005. كما توضح أدوار ومسؤوليات كافة الوحدات.

الهيكل التنظيمي للبنك



وانسجاما مع التوجهات الاستراتيجية للبنك، يتم تسيير الأنشطة من طرف لجان دائمة تخدم بناء على تعليمات للوالي. كما يتم تسيير مشاريع البنك وأوراشه من طرف لجان متعددة الاختصاصات تخدم لهذا الغرض. وقد ساهم هذا النمط من التدبير في تعزيز الشراكة والتعاون بشكل كبير بين وحدات البنك منذ وضعه حيز التنفيذ في سنة 2006، وكذا في ضمان الانسجام بين أنشطة البنك المتعلقة بجميع اختصاصاته.



المخطط الاستراتيجي

شهدت سنة 2008 إنجاز الأنشطة المبرمجة في إطار المخطط الاستراتيجي 2007-2009، و التي تركزت حول المحاور الثلاثة التالية:

- تقوية عملية إعداد وتنفيذ وتقييم السياسة النقدية؛
- تدعيم الاستقرار المالي؛
- تأهيل قطاع العملة الائتمانية وتحديث فروع البنك ووكالاته.

وقد أظهر التقييم النصف المرهلي للمخطط الاستراتيجي أن البنك تمكن من تحقيق أشواط كبرى في المشاريع المبرمجة. وقد همت هذه الإنجازات كل من المهن الأساسية ومهن الدعم. وقد واصل البنك تعزيز قدراته التقنية المتعلقة بتنفيذ مهامه الرئيسية، بالإضافة إلى تحسين طرق التدبير والعمل (يرجع للإطار 19).

الإطار 19: أهم المشاريع الاستراتيجية المتعلقة بطرق عمل البنك سنة 2008

- تم خلال سنة 2008 إنجاز عدة مشاريع استراتيجية تدخل في نطاق تحديث طرق عمل البنك. نذكر منها على الخصوص:
- مشروع مسك حسابات زبناء البنك: ويتوخى هذا المشروع الواسع النطاق الإصلاح الشامل لتدبير حسابات الزبناء المؤسساتيين والخواص. ويشمل المجالات الوظيفية الأربعة التالية: تدبير الحسابات والعمليات البنكية والعمليات على السندات والمحاسبة الخاصة بالزبناء. ويندرج هذا المشروع في إطار تنفيذ التصميم المديرى المعلوماتي الذي يهدف إلى تقوية البنيات التحتية وخلق ترابط في ما بينها من أجل تقديم خدمات ذات جودة في الوقت الحقيقي مع إمكانية توفر عالية. ومن المنتظر أن ينطلق هذا المشروع خلال سنة 2009.
 - مشروع نظام تخطيط الموارد ERP: يهدف هذا المشروع إلى وضع مجموعة برامج حاسوبية للتدبير المندمج لأنشطة مهن الدعم. وذلك حتى تتمحور مختلف أنشطة الدعم حول نفس النظام المعلوماتي وتكون لها نفس قاعدة البيانات. ويهدف هذا الإصلاح إلى تبادل شامل للمعلومات بين مختلف الوحدات. وإلى توحيد نظام المعلومات المحاسبي لجعله أكثر فعالية، ما سيساعد على ملاءمة طرق تدبير البنك مع أفضل الممارسات المعمول بها دولياً:
 - نظام المحاسبة التحليلية: يمكن للبنك بفضل هذا النظام الذي تم وضعه في سنة 2008 التوفر على رؤية واضحة حول استغلال الموارد خلال كافة العمليات. وذلك بناء على التكاليف التحليلية. بالإضافة إلى تخصيص الموارد بشكل أفضل والتحكم في مصاريف التدبير. ومن شأن مؤشرات التكلفة الخاصة بالمحاسبة التحليلية والمرتبطة بمؤشرات التأخير والجودة التي أفرزها نظام تدبير الجودة أن تمكن من قياس أداء أنشطة البنك وعملياته. وسيساهم استغلال نتائج نظام المحاسبة التحليلية في تحسين توقعات الميزانية من خلال تحليل بنية تكاليف الأنشطة.
 - مشروع المستعقرات: في إطار تنفيذ التوجه الاستراتيجي المتمثل في «المعالجة المثلى للمعلومات المحاسبية». لاسيما في ما يتعلق بتحسين تتبع المستعقرات. أطلق البنك مشروعاً للتدبير الأمثل للمستعقرات المجسدة من أجل التحكم في المستعقرات الموجودة والتوفر على قاعدة بيانات مفصلة حول مستعقراته المجسدة. وفي هذا الصدد، قام البنك بجرد شامل لكافة مستعقراته المجسدة وبترميزها مع إعادة تشكيل الملف المحاسبي. كما عمل على وضع مساطر للتدبير الأمثل للمستعقرات.
 - مشروع إصلاح صندوق التقاعد الخاص بمستخدمي البنك: يندرج هذا المشروع في إطار وضع المبادئ الأساسية للتسيير التقني لصندوق التقاعد وتحديث التدبير المالي لأصوله وضمان استغلالها بشكل أفضل. فعلى المستوى التقني وبغرض
 - تقييم استمرارية الصندوق، يتم إجراء تحيين سنوي للتقييم المتعلق بالتزامات التقاعد. وعلى مستوى التدبير المالي، اختار البنك إسناد تدبير توظيفات جزء من أصول الصندوق إلى متعهدين خارجيين متخصصين. وذلك من أجل تحقيق مردودية أفضل بمستوى مخاطر مقبول.

الأخلاقيات

اعتمد البنك منذ سنة 2005 ميثاقاً للأخلاقيات يطبق على كافة المستخدمين. وفي إطار دينامية التحسين المستمر لهذا النص المرجعي وترسيخ ثقافة الأخلاقيات داخل البنك، تميزت سنة 2008 بتنظيم العديد من أنشطة التحسيس بالأخلاقيات لفائدة مراسلي الأخلاقيات ومساعدات الإدارة والمستخدمين المتدخلين في عملية تفويت وتنفيذ صفقات البنك والمستخدمين الجدد. وبالموازاة مع ذلك، تم تنظيم العديد من أنشطة التوعية من طرف مراسلي الأخلاقيات لفائدة مستخدمي وحداتهم. كما شهدت هذه السنة تعزيز التواصل بشأن الأخلاقيات من خلال عرض التقرير السنوي حول الأخلاقيات المهنية على بوابة الأترانيت ونشر عدد خاص من النشرة الإخبارية الداخلية "أخبار بنك المغرب" مخصص حصرياً لموضوع الأخلاقيات المهنية. وفي إطار تتبع تطبيق ميثاق الأخلاقيات، تم إعطاء الانطلاقة لعملية مراقبة مطابقة التصريحات الإلزامية (محفظة السندات والهدايا وتعارض المصالح) الخاصة بالمستخدمين الممارسين لوظائف حساسة. وفي نفس السياق، صدرت تعليمة لوالي البنك تحدد وتوضح الشروط المنظمة لممارسة أنشطة مهنية خارج البنك من طرف المستخدمين.

المراقبة والتحكم في المخاطر

يهدف الافتحاص الداخلي الذي يشمل مجموع عمليات البنك وأنشطته إلى مساعدة هذا الأخير على تحقيق أهدافه من خلال تقييم مستقل وموضوعي لمسارات التدبير وعملية التحكم في المخاطر والمراقبة الداخلية. فهو يساهم بالتالي في تحسين الحكامة داخل البنك.

وترتكز برمجة أنشطة الافتحاص الداخلي وتنفيذها على مقارنة تعتمد على المخاطر. وفي سنة 2008، خصت مهام الافتحاص بالأساس عمليات أنظمة الأداء وتدبير الميزانية والتواصل وتدبير الخدمات الاجتماعية

وتنفيذ الصفقات العمومية وتفويتها. وقد تم عرض برنامج الافتحاص الداخلي لأول مرة على مجلس البنك الذي قام بدراسته.

وفي سياق الإعداد لعرض نشاط الافتحاص الداخلي لتقييم خارجي في نهاية سنة 2009، استفاد البنك من دعم رابطة متطوعي الخدمات المالية (FSVC) في إطار التعاون مع هذه الهيئة. وقد ساعد اعتماد نظام لتدبير الجودة على مواصلة التحسين المستمر لعملية الافتحاص، وذلك من خلال وضع تقييم ذاتي سنوي شرع فيه ابتداء من سنة 2008. وقد مكنت هذه الأنشطة من تعزيز المطابقة مع المعايير الدولية الخاصة بالممارسة المهنية للافتحاص والمحددة من طرف معهد المدققين الداخليين الذي يشكل الإطار المرجعي الذي تركز عليه عملينا تنظيم مهام الافتحاص وتنفيذها.

وفي ما يخص المراقبة الداخلية، تم تقديم تقرير إلى مجلس البنك حول نظام المراقبة الداخلية، أعد بناء على الإطار المرجعي الدولي للجنة المنظمات الراعية للجنة تريدواي (COSO). وفي هذا الصدد وبغرض تقوية هذا النظام، تم تحديد أنشطة ترتبط على الخصوص بمناخ المراقبة وتدبير المخاطر وأنشطة المراقبة. كما تمت مواصلة أنشطة التكوين المتخصص لفائدة مصالح المراقبة الداخلية المتواجدة على مستوى وحدات البنك والمكلفة بالمستوى الأول من المراقبة.

وبالنسبة للوقاية من المخاطر، تم سنة 2008 تعميم مقاربة MARIO الخاصة بالتحكم في مخاطر التشغيل على كافة عمليات البنك الاستراتيجية. وتمكن هذه المقاربة من تحسين آليات المراقبة الداخلية التي تم إحداثها داخل البنك، وذلك عبر استعمال إطار مشترك لتحديد مخاطر التشغيل وقياسها وتقييمها والتحكم فيها. ويرتكز التنظيم الذي اعتمده البنك في مجال تدبير مخاطر التشغيل، بالإضافة إلى لجنة

مخاطر التشغيل، على فريق لمديري المخاطر حسب المهن مكلفين بإعداد خريطة للمخاطر التي تتعرض لها وحداتهم وكذا على بنية مركزية ذات مهام عامة تتمثل في الخبرة والتنسيق وإعداد التقارير والمصاحبة.

واستنادا على هذا التنظيم، تم وضع خارطة شاملة لمخاطر التشغيل رهن إشارة الوالي ومسؤولي البنك بهدف مساعدتهم على اتخاذ القرارات الاستراتيجية. وقد تم تحديد وتقييم أهم المخاطر التي تشتمل عليها هذه الخارطة، كما تشكل حاليا موضوع خطط عمل بغرض التحكم فيها.

وبالإضافة إلى ذلك، عمل بنك المغرب على تعزيز نشاطه داخل مجموعة العمل الدولية الخاصة بتدبير مخاطر التشغيل والمكونة من البنوك المركزية، والتي كان قد انضم إليها سنة 2007. كما عمل على تقديم الدعم إلى بعض البنوك المركزية الإفريقية في مجال تدبير مخاطر التشغيل.

وقد تواصل خلال سنة 2008 تتبع سلامة المعلومات وتحسينها، باعتبارها مكونا رئيسيا من مكونات مخاطر التشغيل. وعرفت هذه السنة إطلاق عدد من المشاريع تتعلق بتدبير الحسابات ذات الامتيازات العالية وضمان سلامة المبادلات الإلكترونية ووضع مخطط لاستمرارية النشاط.

مقاربة الجودة والمطابقة

نظام تدبير الجودة

واصل البنك الأشغال المتعلقة بإعداد نظام لتدبير الجودة وفق معيار إيزو 9001 - نسخة 2000 التي تم الشروع فيها ابتداء من سنة 2006، والتي توجت في نهاية 2008 بالحصول على شهادة الجودة بالنسبة لكافة أنشطة البنك، وارتكز هذا الإنجاز على دينامية مزدوجة:

1/ تحديد المحاور التوجيهية لسياسة البنك الخاصة بالجودة، والتي تتمثل في ما يلي:

• تطوير عملية كسب رضا الزبون عن طريق وضع مقاربة مبنية على الاستماع الجيد للزبون، واحترام التزامات البنك في ما يخص المطابقة والثوقية والجاهزية والآجال، والتطوير المستمر للعلاقة التي تربط

البنك بزبنائه عبر التواصل والاستقبال الجيد.

- تعزيز العلاقات مع الشركاء والمؤمنين وتحسين آليات مراقبة الخدمات المشتراة والأنشطة المسندة إلى متعهدين خارجيين.
- التحسين المستمر لعمليات البنك من خلال البحث الدائم عن خلق قيمة مضافة وتطوير أدوات فعالة وملائمة للتسيير والتحليل وإرساء ثقافة الفعالية.
- ملائمة الموارد بشكل أفضل مع الأهداف المنشودة : وقد تطلبت هذه المقاربة وضع طرق جديدة للتدبير. وتمثلت أدوات تنفيذ هذه الاستراتيجية في تعزيز آليات الاستماع والإخبار. وتطوير التواصل الداخلي وتحسين وسائل تقدير كفاءات الموارد البشرية واثمينها.

2 / تحديد وتنفيذ العناصر التي تمكن من التحكم في مختلف عمليات البنك المتعددة الجوانب وتحسينها. وشملت الخارطة التي تضم ست وعشرين عملية جوانب الحكامة وكذا المهن الأساسية ومهن الدعم. وقد مكنت الأشغال التي قامت بها مجموعات التطوير الخاصة بكل عملية من تحسين المساطر ومعالجة مكامن الخلل من خلال مؤشرات المراقبة. ومن أجل تقييم سير العمليات من حيث مطابقتها للمقتضيات المحددة مسبقا والنتائج التي حققتها، تم عقد اجتماعات للتسيير الميداني والقيام بمراجعات للعمليات بشكل دوري خلال السنة. كما هو الحال بالنسبة للافتحاضات الداخلية للجودة والافتحاضات التجريبية. ولم يسفر افتحاض الحصول على شهادة الجودة عن مجموع أنشطة البنك الذي أجري شهر نونبر عن تسجيل أية ملاحظة بشأن عدم المطابقة مع المعيار المعتمد. وقد تمت معاينة العديد من نقط القوة وبعض النقاط الحساسة وبعض المسائل التي يتعين تحسينها. وحصل البنك على قرار منح شهادة الجودة في شهر دجنبر.

وفي إطار المراجعة الشاملة لنظام تدبير الجودة، تم إجراء تقييم للسير العام للنظام وفعاليتها وفق معايير "الجائزة الوطنية للجودة" ، وذلك قبل اجتياز افتحاض الحصول على الشهادة. وقد هم هذا التقييم

المجالات التسعة لهذا الإطار المرجعي: القيادة، والاستراتيجية والأهداف، وتدبير المستخدمين، وتدبير الموارد، وتدبير العمليات، ورضا الزبناء، ورضا المستخدمين، والاندماج في الحياة المجتمعية، ونتائج المقابلة. كما أن النقاط التي يتعين تحسينها والتي تمت معاينتها عند مراجعة نظام تدبير الجودة قد تمت برمجتها لسنة 2009.

المطابقة مع القانون المتعلق بمكافحة غسل الأموال والمساهمة في أنشطة التحسيس والتعاون المتعلقة به

يتعين على البنك الالتزام بكافة المقتضيات القانونية المتعلقة بالوقاية من غسل الأموال بصفته شخصا معنويا عموميا ينجز عمليات ينجم عنها تحريك الأموال. وأحدث البنك وحدة داخلية للمطابقة من أجل تفعيل المنظومة القانونية الوطنية المتعلقة بمكافحة غسل الأموال (يرجع للإطار 20). وقبل القيام بهذا الإجراء تم وضع مقتضيات تلزم البنك بالتقيد بواجب اليقظة في ما يخص قواعد تحديد الزبناء ومراقبة الحسابات والعمليات وحفظ المستندات وتهيئتها بشكل منظم.

وعلى المستوى التنظيمي، ستقوم المصلحة المركزية لمكافحة غسل الأموال التي تم إحداثها داخل قسم الشؤون القانونية للبنك بدور المخاطب لوحدة معالجة المعلومات المالية. كما ستكون المخاطب كذلك بالنسبة لمراسلي مكافحة غسل الأموال ونوابهم المعيّنين على مستوى وحدات البنك المركزية المعنية وفروعه ووكالاته والذين يتولون التنفيذ الميداني للتدابير ذات الصلة باليقظة.

إطار 20: المنظومة القانونية والتنظيمية التي وضعها المغرب للوقاية من غسل الأموال

أصبح المغرب منذ إصداره في ماي 2007 للقانون رقم 05-43 المتعلق بمكافحة غسل الأموال. يتمتع بمنظومة قانونية خاصة بهذا النوع من الجرائم. وتستند هذه المنظومة أساسا على التوصيات الأربعين لمجموعة العمل المالي الدولي الخاصة بمكافحة غسل الأموال (GAFI) وكذلك على توصياتها التسعة المتعلقة بتمويل الإرهاب. ويعتبر هذا القانون الزجري والوقائي في الوقت ذاته غسل الأموال جريمة. كما يحث المهنيين على الالتزام بالحیطة والحذر داخل مؤسساتهم مع ضرورة التصريح بالاشتباه لوحدة معالجة المعلومات المالية التي تتمتع بصلاحيات واسعة في مجال معالجة المعلومات المالية والتقصي وإصدار العقوبات وكذا في مجال التعاون الدولي. ويعتبر المرسوم رقم 572-08-2 الصادر في 8 يناير 2009، الذي يحدد تشكيلة هذه الوحدة وطرق عملها، آخر مرحلة في التنفيذ العملي للمنظومة الوطنية لمكافحة غسل الأموال. وتعتبر الوحدة هيئة إدارية تابعة للوزارة الأولى مكلفة بمعالجة التصريحات بالاشتباه حول غسل الأموال وتمويل الإرهاب التي يدلي بها المهنيون. ويحق لهذه الوحدة اللجوء إلى السلطات القضائية المختصة إذا اتضح أن هذه الشكوك تشير إلى مخالفات تدخل في نطاق غسل الأموال أو تمويل الإرهاب. وتتميز هذه الوحدة بتمثيلية واسعة للسلطات المكلفة بتنفيذ القانون والإدارات وهيئات المراقبة والإشراف على المؤسسات الخاضعة لهذا القانون ومنها بنك المغرب. وهكذا وعلى غرار أغلب الدول، اختار المغرب خلية للمعلومات المالية ذات طابع إداري. علما أن ثمة ثلاثة أنواع أخرى هي الخلية القضائية وتلك التابعة للشرطة والمختلطة. ويعين رئيسها من طرف الوزير الأول باقتراح من وزير العدل ووزير الداخلية ووزير المالية لمدة أربع سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة فقط. ويضطلع الرئيس بإجاز المهام الموكولة إلى الوحدة بموجب القانون رقم 43.05، وتنفيذ قراراتها وبتمثيلها أمام الغير. فيما يقوم الأمين العام الذي يعينه الوزير الأول بتسيير المصالح الإدارية والتقنية.

وخلال سنة 2008، ركز البنك مجهوداته على استكمال تطبيق منظومة الحیطة على المستوى التنظيمي والتقني حيث أعد مجموعة من القوانين الرامية إلى تعزيز الالتزام بالحیطة. وهكذا خضع مصدرو الأوامر لإلزامية التعريف بالمستفيدين الحقيقيين والحفاظ على الوثائق الخاصة بالعمليات المنجزة. وفي نفس السياق،

تم تحديد نوعية المخاطر التي يمثلها الزبائن ومعايير الإنذار الموجبة للمراقبة وصياغة النصوص القانونية المتعلقة بالشكوك وبطرق التصريح بها.

وعلاوة على ذلك ومن أجل ملائمة القوانين الخاصة بفتح الحسابات في دفاترها مع المقتضيات الجديدة المتعلقة بمكافحة تبيض الأموال. أصدر البنك في شهر يوليوز تعليمة حدد المبادئ والقواعد التي تحكم فتح الحساب لفائدة زبائنها الاعتياديين. وأهم ما تقضي به هذه التعليمة هو اعتماد سياسة في مجال فتح الحسابات على غرار باقي البنوك المركزية بتحديد أسباب يمكنها أن تبرر هذه العملية والتي تهم بالخصوص طبيعة نشاط مقدم الطلب والاقتصار على حساب واحد لكل مقدم طلب. ما عدا في حالة وجود اعتبارات للمصلحة العامة سواء اقتصادية أو اجتماعية.

ومن جهة أخرى. أعاد البنك تحديد استراتيجيته الخاصة بالخدمات البنكية التي تمنحها شبكته. بتقليص تنفيذ بعض العمليات التي لا تدخل في إطار مهامه ذات المصلحة العامة.

وبالنظر لطبيعة إلزامية الحياطة وحجم العمليات المعالجة. تعزز البنك بوسائل معلوماتية من أجل تدقيق وتحليل السلوك وهو ما سيساعد مصالحتها العملياتية بالأساس في التعرف على الزبائن. ويقوم هذا النظام المعلوماتي بمراقبة الهوية انطلاقا من اللوائح التي يحددها مجلس الأمن التابع لمنظمة الأمم المتحدة. كما يحدد نوعية الزبائن حسب مقارنة تعتمد على المخاطر ويراقب العمليات والحسابات ويتفحص بدقة العمليات المعقدة.

ومن أجل مواكبة مشروع بلورة منظومة داخلية لمحاربة غسل الأموال. نظمت خلال سنة 2008 في المغرب حلقات تكوينية على مدى 23 يوما من قبل خبراء خارجيين لفائدة مجموعة من الأشخاص المهتمين بمحاربة

غسل الأموال. وهكذا، استفاد مجموع المراسلين المكلفين بمحاربة غسل الأموال ونوابهم، وعددهم 44 شخصا، من التكوين الذي نظمته المصلحة المركزية لمحاربة غسل الأموال. وتطرق هذا التكوين لتقديم عام للمعايير الدولية وللمنظومة القانونية لمحاربة غسل الأموال، وتكوين بمساعدة الحاسوب على بعض وحدات النظام المعلوماتي لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة. وبالموازاة مع ذلك، وفي إطار تنفيذ برنامج المساعدة التقنية الذي ينص عليه العقد المبرم بين المغرب والاتحاد الأوروبي في مجال محاربة غسل الأموال، شارك أطر بنك المغرب في عدد من المؤتمرات واللقاءات التي تناقش بالأساس دور المسؤولين عن وظيفة التقييد بالقوانين على مستوى المؤسسات البنكية.

وعمل البنك، بتعاون مع وزارتي العدل والاقتصاد والمالية، على مواصلة الحملة التحسيسية الوطنية التي انطلقت سنة 2007 لفائدة المهنيين الخاضعين لهذا القانون. وقد لاقى هذه الحملة الواسعة اهتماما كبيرا سواء من لدن الأشخاص الخاضعين أو العموم وبلغت نسبة الحضور 300 شخص لكل حصة في المتوسط. وعلى إثر انتهاء أشغال هذه الحملة، تم إعداد ملخص تقييمي وضع رهن إشارة العموم على الموقع الإلكتروني للبنك.

أما في ما يخص التعاون الإقليمي في هذا المجال، فقد شارك البنك ضمن وفد مغربي في أشغال الاجتماعين السادس والسابع لمجموعة العمل المالي الدولي للشرق الأوسط وشمال إفريقيا¹. وبالإضافة إلى ذلك، كان البنك ممثلا في الورشة الإقليمية حول العقوبات المالية الهادفة التي نظمتها بالرباط وزارة الخزانة الأمريكية.

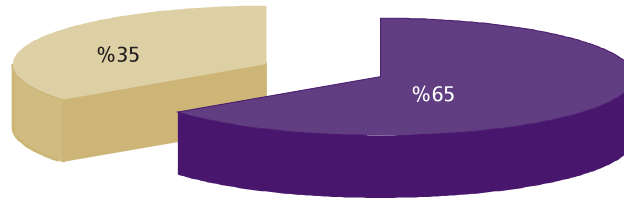
1 مجموعة العمل المالي الدولي للشرق الأوسط وشمال إفريقيا عبارة عن هيئة دولية، أحدثت سنة 2007 ويعد المغرب أحد مؤسسيها، وتتمثل مهمتها الرئيسية في تعزيز التعاون لتمكين بلدان المنطقة من اعتماد وتطبيق المعايير الدولية في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

الموارد البشرية وأنظمة المعلومات

الموارد البشرية

في نهاية سنة 2008، بلغ عدد المستخدمين النشيطين بالبنك 2657 شخصا، 2472 منهم مرسومون و185 متعاقدون. فيما همت التوظيفات 71 شخصا، وشهد عدد المستخدمين النشيطين، الذين يبلغ متوسط أعمارهم ومعدل أقدميتهم 41 سنة و15 سنة على التوالي، تراجعاً بنسبة 4% مقارنة مع سنة 2007. وتتراوح أعمار غالبية المستخدمين المرسمين بين 40 و54 سنة. ويشغل 65% من مجموع المستخدمين بالإدارة المركزية، من بينهم 19% في صناعة القطع النقدية والأوراق البنكية، فيما يشغل 35% منهم في وكالات البنك.

توزيع الموارد البشرية للبنك حسب مجالات الأنشطة سنة 2008



وتميزت سنة 2008 بتطبيق نظام تدبير الموارد البشرية الذي أعد في إطار التصميم المديرى للموارد البشرية، وهو مشروع محوري تم تنفيذه في إطار المخطط الاستراتيجي الثلاثي 2007-2009 (أنظر الإطار 21).

وبغية ضمان الشروط اللازمة لنجاح تطبيق هذا النظام، تم بذل العديد من الجهود قصد تمكين المسؤولين التشغيليين والمسيرين من الاضطلاع بنجاعة بدورهم كفاعل في الموارد البشرية يعتمد منهجية القرب.

وهكذا، شارك المسؤولون الميدانيون، الذين شكلوا منذ مراحل الإعداد جزءاً لا يتجزأ من هذه الآلية، في دورات تدريبية قصد استيعاب الأدوات الجديدة وتطبيقها بشكل أفضل. وقد تطرقت الدورات التدريبية إلى الممارسات المعتمدة في مجالات التدبير، كتنشيط الفرق وتدبير المشاريع والتواصل وإدارة الاجتماعات وتدبير الوقت والأولويات، وكذا إلى الآلية نفسها. واستفاد من هذه الدورات مجموع المسيرين ومراسلي مديرية الموارد البشرية لدى باقي مديريات البنك.

إطار 21: أدوات المنظومة الجديدة لتدبير الموارد البشرية

- نظام التصنيف والأجور: تم تطبيق النظام الجديد للتصنيف والهيكل الجديدة لنظام الأجور، المحدثين في إطار التصميم الإداري للموارد البشرية، اعتباراً من بداية السنة ومثلاً نقطة الانطلاق لوضع الأدوات الجديدة لتدبير الموارد البشرية موضع التنفيذ.
- نظام التقييم المهني: أعطيت الانطلاقة لنظام التقييم المهني مع بداية السنة من خلال حملة لقاءات ترمي إلى تحديد الأهداف الفردية المتعلقة بالأداء، والتي تتوخى توجيه مجهودات موظفي البنك بشكل متناغم، ارتباطاً بالتوجهات الاستراتيجية للمؤسسة، وتهدف هذه الآلية الجديدة، التي خل مكان نظام التنقيط القديم، إلى تمكين المستخدمين من الاطلاع على التقييم الممنوح لهم في جو يسوده الحوار والإنصات، والاعتراف بمساهمة كل فرد على حدة في تحقيق مهمة البنك، والاعتراف بالأداء الفردي، وتقديم توجيهات في مجال التطوير المهني والشخصي. وقد تم تنظيم حملات لقاءات دورية، في إطار هذا المسلك السنوي للتقييم، تطرقت إلى تحديد الأهداف الفردية، والوقوف في منتصف السنة على ما تم تحقيقه من أهداف وكذا التقييم المهني.
- تدبير الحركية داخل البنك: تم إحداث نظام جديد لتدبير حركية المستخدمين بطريقة تمكن من إثراء مختلف المسارات المهنية من خلال تنويع الخبرات، وإعداد مدراء المستقبل عبر اكتساب مهارات جديدة، وتوفير آفاق للتطور والترقية المهنية والشخصية لكافة المستخدمين، وإعطاء الأولوية للمرشحين من داخل البنك في شغل المناصب الشاغرة، وإبراز أو تعزيز الكفاءات من خلال ممارسة أنشطة جديدة وتحسين المطابقة بين المستخدم/الوظيفة من خلال السعي على الدوام إلى توفير منصب الشغل المناسب لكل فرد.

- تدبير التوظيفات يهدف النظام الجديد لتدبير التوظيفات إلى استقطاب الكفاءات المطلوبة للمناصب الشاغرة، وتطوير وسائل فعالة لانتقاء المرشحين تراعى فيها مدى احترام قيم وشروط البنك، والمساهمة في تطوير سمعة البنك كمشغل مثالي بغية استقطاب أفضل المترشحين ووضع أدوات لإدماج الموظفين الجدد.
- تدبير التكوين: يرتكز النظام الجديد لتدبير التكوين على تطوير الكفاءات التي تم تحديدها انطلاقاً من لائحة مرجعية، ويمكن من مواكبة المدراء في عملية تحديد خطط التطوير الجماعية والفردية وتطبيقها، ورفع مستوى إجادة أداء الوظيفة، وتطوير قدرة المستخدمين على الاحتفاظ بوظائفهم ومواكبة مختلف المشاريع وتطوير مهن البنك.
- تدبير الكفاءات: في إطار العمل بالنظام الجديد، تم إعطاء الانطلاقة في سنة 2008 لمشروع توصيف الكفاءات المطلوبة لممارسة الوظائف. وقد شمل هذا التوصيف لنوعية الكفاءات في مرحلة أولى 20 وظيفة من الوظائف الحساسة، من حيث الجودة، وغطى 20% من مستخدمي البنك، وقد تم الشروع، وفق مقارنة تشاورية انخرط فيها بوجه خاص المدراء وأصحاب الوظائف، في تحديد مستويات الكفاءة التقنية والمهارات الضرورية لممارسة الوظائف المعنية. وسيتم خلال سنة 2009 تعميم هذه المقارنة لتشمل كافة الوظائف الممارسة داخل البنك، وذلك بغية تقليص الفوارق بين الكفاءات المطلوبة وتلك المكتسبة من طرف المستخدمين، خاصة من خلال الدورات التكوينية وخطط التطوير المهني والتمكن من رصد الاحتياجات في ما يتعلق بالتوظيفات والحركية بشكل أدق.

وموازة مع ذلك، تمت مواصلة الأشغال المتعلقة بتنفيذ النظام المعلوماتي الجديد للموارد البشرية، وهكذا، تم استكمال كافة المحاور المخطط لها بالنسبة لتلك السنة من أجل دعم وضع أدوات التدبير الجديدة موضع التنفيذ. وتم إثراء النظام المعلوماتي الجديد للموارد البشرية بشكل مهم من خلال تطبيق مختلف المحاور وخاصة تدبير الأجور، والتدبير الإداري، وتدبير حملة التقييم المهني، وتدبير السلفات وتدبير الحملة السنوية لمراجعة الأجور.

وقد عرف برنامج التكوين لدى البنك في سنة 2008 تنظيم 289 دورة تكوينية لفائدة ما مجموعه 2228 مستفيد. أكثر من ربعهم تابعون لشبكة البنك. وبالتالي، بلغت نسبة المستخدمين المستفيدين من التكوين 42 % من إجمالي عدد مستخدمي البنك. وتطرفت هذه الدورات التكوينية على المهن الرئيسية للبنك إضافة إلى مهن الدعم وكذا المشاريع الجديدة الموجودة قيد التنفيذ. ونظمت في داخل مركز التكوين التابع للبنك في مدينة العرفان أو في الخارج، وذلك في إطار التعاون مع المؤسسات المالية الدولية والبنوك المركزية الأجنبية، أو في ما بين المقاولات.

أنظمة المعلومات

تميزت سنة 2008 باستكمال العديد من المشاريع وبإعطاء الانطلاقة لأوراش كبرى هيكلية في إطار تنفيذ التصميم المديرى المعلوماتي. وقد همت هذه المشاريع، التي تم تقسيمها حسب مجموعات وظيفية، كافة مهن البنك.

وفي إطار مجموعة «قاعة المعاملات المالية، الاحتياطيات والديون»، مكن التسعير الآلي للدرهم، من خلال برنامج معلوماتي تم تطويره لهذه الغاية، من تأمين وتوفير الثقة في هذا النشاط وتسهيل نشر المعلومة على الصعيد الداخلي وإلى الخارج.

أما بالنسبة لمجموعة «تدبير الحسابات»، فقد قطع البنك مرحلة جديدة في عملية التبادل غير المادي للمبادلات، والتي تندرج في إطار المشروع الوطني لوضع النظام المغربي للمقاصة الآلية فيما بين البنوك (SIMT)، وذلك من خلال إعطاء الانطلاقة للعمل بالتبادل غير المادي للكمبيالة. كما تزود البنك أيضا بحل معلوماتي يمكن من التوفر على رؤية شاملة، وتقريبا في الوقت الحقيقي، لوضعية حساب الخزينة. وعلاوة على ذلك، قام

بانتهاء حل معلوماتي في مجال محاربة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب. والذي سيتم بدء العمل به في سنة 2009. وأعطى الانطلاقة لحل يتعلق بمسك الحسابات. مستهدفاً بذلك إعادة هيكلة شاملة لعملية تدبير حسابات المؤسسات والأفراد.

وفي ما يتعلق بمجموعة «التداول الائتماني». تم إنجاز المرحلة الأولى من النظام المعلوماتي من خلال بدء العمل ببرنامج لمركزة وإعداد الإحصائيات المتعلقة بالتداول الائتماني. وتندرج عملية التحديث هذه، المتمثلة في وضع نظام شامل لتدبير التداول الائتماني. في إطار مشروع أعطيت انطلاقته شهر يوليوز على أن يتم بدء العمل به في سنة 2009.

وبالنسبة لمجموعة «التواجد الميداني». تواصل مسلسل تحديث النظام المعلوماتي الخاص بالإشراف البنكي من خلال إعطاء الانطلاقة لمشروع وضع نظام لرفع التقارير بتلاءم مع المعايير الدولية: : بازل 2 والمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية IFRS . وبالإضافة إلى ذلك، عرف تطبيق النظام المعلوماتي للمصالح المركزية للمعلومات التابعة للبنك إنجاز محور «نظام التبادل».

وبخصوص مجموعة «المرجعيات المركزية». تم إعطاء الانطلاقة لمشروع استخلاص ونشر قاعدة البيانات النقدية والاقتصادية والمالية (BSMEF). التي بدأ العمل بها في سنة 2007. وسيتمكن العمل بهذا المشروع من تقاسم ونشر معطيات رسمية على الصعيد الداخلي للبنك وإزاء الشركاء الخارجيين ومن إعداد جداول بيانية تساعد في التحليلات. وفي التسيير وفي القيام بالدراسات الإحصائية.

وفي إطار مجموعة «مشاريع الدعم». تم القيام بمشروعين كبيرين. يتعلق الأول بالعمل بنظام تدبير الموارد البشرية SIRH من خلال تبني عدة محاور. من بينها تلك المتعلقة بالتدبير الإداري. وحملة التقييم السنوية. وأجور المستخدمين المتعاقدين وتدبير السلفات. أما المشروع الثاني. فيتعلق بإعطاء الانطلاقة في منتصف

السنة لمشروع ERP-Finance، المسمى «اندماج». وسيتمكن البنك بفضل هذا المشروع من التوفر على نظام مندمج للتدبير المحاسبي وتدبير الميزانية وكذا تدبير الصفقات والمخزونات والمستعقرات، اعتمادا على عمليات جديدة أكثر فعالية.

وتمثلت الإنجازات الرئيسية في ما يتعلق بمشاريع البنية التحتية في ما يلي:

- المشروع في تطبيق حل الهاتف عبر استخدام تقنية بروتوكول الأنترنت IP-Téléphonie في إطار مشروع «وصال»، وهو ما مكن من تحقيق تقدم كبير في مسار تحديث أنظمة التواصل بالبنك؛
- تقوية الشبكة الممتدة (WAN) للبنك؛
- إعطاء الانطلاقة لمشروع تأهيل قاعدة الأنترنت/الشبكة الخارجية، والذي يهدف بشكل رئيسي إلى تعزيز سلامة القاعدة، وتقديم خدمات متقدمة مثل تأمين المعطيات المتبادلة ما بين البنك وشركائه الخارجيين، ووضع أنظمة متقدمة لمراقبة تصفح الأنترنت وأدوات لرصد الاقتحامات والحماية منها.
- إعطاء الانطلاقة لوضع بنية لتدبير الشهادات ذات المفاتيح العمومية (PKI) ومتابعة عمليات الإدارة التقنية للحسابات ذات الامتيازات العالية، وذلك في إطار المشاريع المرتبطة بسلامة المعلومات؛
- تطبيق مع نهاية السنة الصيغة الثانية لمنهجية القيام بالمشروع - النظام المعلوماتي، المسمى «منهاج» (منهجية تنميظ الممارسات المعتادة / الممارسات الخاصة بتدبير مشاريع الأنظمة المعلوماتية)، المستلهمة من مبادئ ومعايير (PMBOK (Project Management Body of Knowledge الخاصة بأفضل الممارسات في مجال إدارة المشاريع. وتتمثل المزاي الجديدة لهذا النظام في توضيح أدوار الفاعلين في المشروع وتعزيز أنشطة المراقبة وتدبير المخاطر المرتبطة به.

◆ السياسة النقدية والاستقرار المالي وأنظمة الأداء

السياسة النقدية

في مجال السياسة النقدية، تركزت الخطوات المتبعة من طرف البنك في سنة 2008 على تعزيز الإطار التحليلي والشفافية وتحسين المنظومة المعلوماتية.

الإطار التحليلي

يخضع الإطار التحليلي للسياسة النقدية باستمرار لعملية تطوير، وهو ما ينعكس من خلال التحليلات المضمنة في التقرير الفصلي الذي يعده البنك حول السياسة النقدية. وقد شملت المنجزات المحققة في سنة 2008 المكونات الرئيسية لمنظومة التحليل والتوقع.

العمليات التي تم القيام بها في سنة 2007 من أجل تعزيز الإطار التحليلي للسياسة النقدية

المحور الأول لتوجه المخطط الاستراتيجي 2007-2009 :

تقوية عملية إعداد وتقييم السياسة النقدية:



تم تعزيز منظومة توقع الأسعار من خلال نماذج جديدة، حيث أصبح البنك مع نهاية سنة 2008 يتوفر على العديد من النماذج العملية من أجل توقع التضخم والتضخم الأساسي. ويتعلق الأمر بنموذج VAR و S VAR و VAR-X ونموذج P-Star، ونموذجين يرتكزان على منحني فيليبس وكذا نماذج ARIMA الشهرية والفصلية. علاوة على ذلك، اعتمد البنك على أدوات جديدة للتوقع هي الآن في طور الاختبار. وتستخدم هذه الأخيرة مقارنة حسب الشبكات العصبية، وطرق تغيير النظام الماركوفي، وكذا نموذج توقع قطاعي للأسعار. وقد مكن تطوير هذه الأدوات من تمديد أفق التوقع انطلاقاً من شهر شتنبر من 4 إلى 6 فصول. وبناء على المقاربة بين توقع التضخم السنوي كما يتم تخيينه في إطار مختلف التقارير الفصلية حول السياسة النقدية ونسبته الحقيقية، نجد أن فارق التوقع بالنسبة لسنة 2008 قد تقلص بشكل تدريجي. وفي حين حدد فارق التوقع في 1,7- نقطة مئوية بالرجوع إلى تقرير مارس، نتيجة الشكوك التي أحاطت بتطور سعر النفط والمواد الأساسية خلال الأشهر الأولى من السنة، فقد استقر هذا الفارق في مستوى شبه معدوم بناء على التوقع الوارد في تقرير شتنبر ودجنبر. ويعزى هذا التحسن في التوقع إلى تخيين المعطيات وتطوير منظومة التوقع نفسها، من حيث نمذجة وتقييم المخاطر.

تاريخ التوقع				الفارق بين التضخم للسنة والتوقع المركزي المتفق عليه في إطار التقرير الفصلي للسياسة النقدية (ت.س.ن)
ت.س.ن. دجنبر 2008	ت.س.ن. شتنبر 2008	ت.س.ن. يونيو 2008	ت.س.ن. مارس 2008	
0	0,1	1,2-	1,7-	

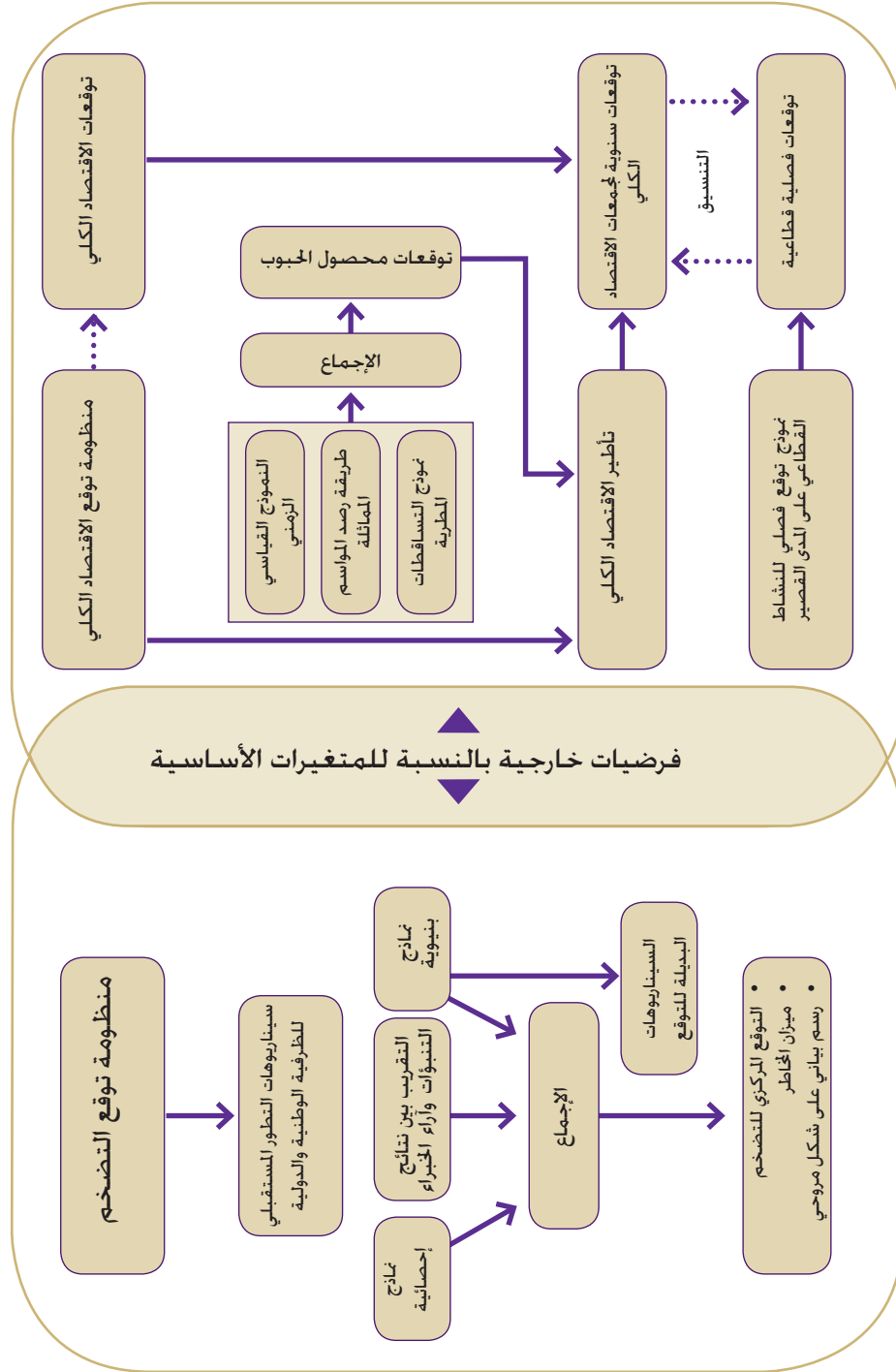
وعلاوة على ذلك، تم تعزيز الإطار التحليلي الأساسي لإعداد السياسة النقدية من خلال تطوير النموذج السنوي المستخدم في إعداد إطار الاقتصاد الكلي. ويرتكز هذا الأخير على نموذج للبرمجة المالية، تغذيها معادلات سلوكية، تمكن من بلورة سيناريوهات على أساس مجموعة من الفرضيات التي تحكمها سلسلة من المتغيرات الخارجية.

ويتم الحصول على توقع الإنتاج من الحبوب، الذي يشكل أحد المتغيرات الرئيسية، انطلاقاً من النماذج الثلاثة التالية:

- نموذج مقاييس الأمطار الذي يركز على احتساب مؤشر لمقاييس الأمطار وطيد الصلة بالإنتاج من الحبوب؛
- نموذج زمني للاقتصاد القياسي يعتمد على حساب معادلات خطية تربط الإنتاجية بالتساقطات المطرية الشهرية؛
- طريقة رصد المواسم الفلاحية المماثلة التي تتمثل في تحديد، بالنسبة لكل منطقة جغرافية، المواسم التي تكون فيها الأوضاع المناخية شبيهة بتلك السائدة خلال الموسم الحالي.

موازية مع ذلك، تم إحداث بلورة نموذج توقع فصلي للنشاط القطاعي من أجل تعزيز التحليل المستقبلي للاقتصاد الوطني حسب أهم قطاعات الأنشطة خلال السنة.

صورة موجزة لمنظومة التوقعات الخاصة ببنك المغرب الخاصة بالنشاط الاقتصادي



كما تم تعزيز أدوات التحليل النقدي من خلال متابعة حثيثة لتطور القروض، وتحسين جودة المؤشرات المتعلقة بالفائض النقدي وإعداد مؤشرات جديدة خاصة بسعر الصرف الفعلي الحقيقي وسعر الصرف التوازني.

وسيُعرف التحليل النقدي تحسينات جديدة مع استكمال مشروع إصلاح الإحصائيات النقدية، التي أعطيت انطلاقته في سنة 2008 بغية الملاءمة مع المعايير الدولية. وبالفعل، فإن اعتماد المنهجية المسطرة في دليل الإحصائيات النقدية والمالية المعد من طرف صندوق النقد الدولي في سنة 2000 سيُمكن مجتمعات النقد والائتمان من عكس معطيات أكثر دقة ومن تقديم معلومات أوفر للفاعلين في السوق. وستمكن هذه المنهجية الجديدة من توسيع مجال تغطية الإحصائيات النقدية ليشمل الوسطاء الماليين غير النقديين، أخذا بعين الاعتبار الصلة الوثيقة ما بين الأصول النقدية والأصول المالية الأخرى، وكذا من تبني قواعد تقييم ومحاسبة تتلاءم مع المعايير الدولية.

الشفافية

من أجل قراءة أحسن للسياسة النقدية المتبعة، واصل بنك المغرب جهوده الهادفة إلى تعزيز الشفافية حول عملية اتخاذ قراراته في هذا الشأن من خلال:

- تقليص آجال نشر التقرير الفصلي للسياسة النقدية على الموقع الإلكتروني للبنك من 10 أيام إلى 48 ساعة بعد اجتماع مجلسه. وتم أيضا تقليص آجال نشر هذا التقرير باللغتين العربية والإنجليزية على الموقع الإلكتروني للبنك.
- استبدال، اعتبارا من شهر أبريل، المذكرة حول الظرفية بالجملة الشهرية حول الظرفية الاقتصادية والنقدية والمالية، التي تتضمن محتوى يعتمد تحليلات أعمق بشأن التطورات الأخيرة على صعيد الظرفية. ويتم نشر هذه المجلة، الصادرة 8 مرات في السنة بتناوب مع التقرير الفصلي حول السياسة النقدية، على البوابة الإلكترونية للبنك 6 أيام على أكثر تقدير من تاريخ انعقاد اللجنة النقدية والمالية.

- الإعلان منذ بداية السنة على البوابة الالكترونية للبنك عن مواعيد انعقاد اجتماعات اللجنة النقدية والمالية، وهي جهاز داخلي بالبنك يعقد اجتماعاته مرة في الشهر من أجل إقرار الدراسات التي تمثل الركن الأساسي الذي يعتمد عليه المجلس في اتخاذ القرار المتعلق بالسياسة النقدية؛
- عرض المسار التنظيمي للأشغال المتعلقة بالسياسة النقدية على البوابة الإلكترونية للبنك.

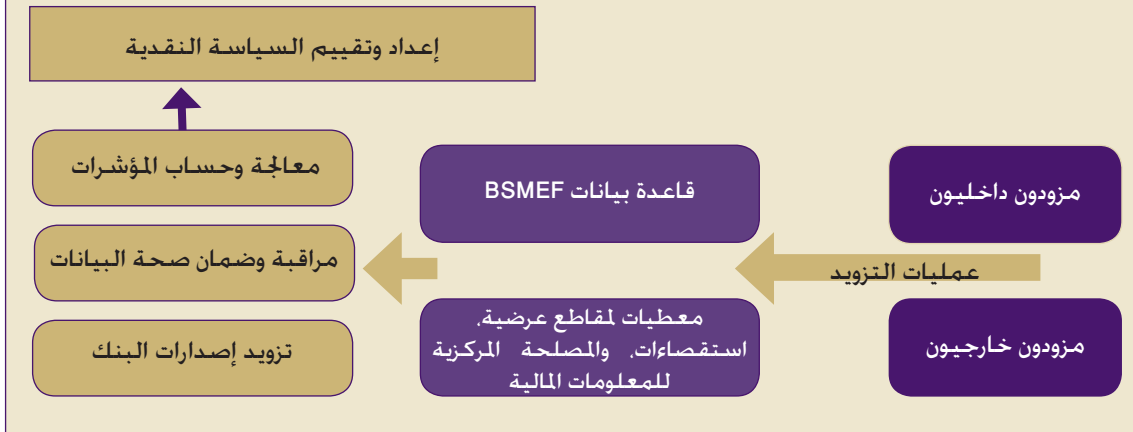
الأجل المتوسطة للإصدار:	آجال إصدار التقرير حول السياسة النقدية في الموقع الإلكتروني بعد انعقاد الاجتماع الفصلي لمجلس البنك				
	الفصل 4	الفصل 3	الفصل 2	الفصل 1	
10 أيام	10 أيام	10 أيام	10 أيام	10 أيام	2007
يومان	يومان	3 أيام	يومان	يومان	2008

منظومة المعلومات

واكب عملية تعزيز القدرات التحليلية في مجال السياسة النقدية في سنة 2008 تطوير قاعدة البيانات النقدية والاقتصادية والمالية المعروفة اختصاراً بـ (BSMEF). وتمثلت الجهود المبذولة على الخصوص في مركزة كافة عمليات جمع البيانات ومراقبتها وضمان صحتها ومعالجتها (يرجع للإطار 22). وقد تسنى تحقيق تطور كبير في هذا المسار نتيجة تكثيف التعاون مع الشركاء الوطنيين والفاعلين الاقتصاديين.

إطار 22: منظومة معلومات البنك

تتضمن قاعدة البيانات الإحصائية النقدية والمالية أكثر من 300 000 سلسلة تحتوي على معطيات نقدية واقتصادية ومالية: منها المعطيات المحاسبية الخاصة بالبنك وبمؤسسات الائتمان. والسوق النقدي. وسوق الصرف. والمصلحة المركزية للقروض. وعوارض الأداء. والأسعار والحسابات القومية ومؤشرات الإنتاج والمعطيات القطاعية والتجارة الخارجية وميزان الأداءات وهيئات التوظيف الجماعي في القيم المنقولة والمؤشرات المتعلقة ببورصة القيم المغربية.



وقد تميزت سنة 2008 بالدعم الكبير الذي قدمته قاعدة البيانات (BSMEF) لمختلف أقسام البنك المعنية بعملية السياسة النقدية. وفي هذا الصدد، تم الشروع في تنفيذ عملية معالجة آلية للمعلومات مع احترام قواعد تتبع عمليات المراقبة والمعالجة وتوضيح مستويات اتخاذ القرار استنادا إلى نظام تدبير الجودة الذي اعتمده البنك.

وتم أيضا تحقيق تقدم كبير في ما يتعلق بتعزيز الموروث المعلوماتي للبنك وإعادة جميع البيانات التي أصدرها هذا الأخير. وهكذا تم جميع المعطيات الحاسبية الصادرة عن البنك وعن مؤسسات الائتمان منذ سنوات 1973 و1981 وكذا المعطيات المتعلقة بأسعار الصرف المدرجة على أساس يومي منذ سنة 1962.

ومن أجل تلبية احتياجات أقسام البنك من المعطيات، تم توسيع نطاق قاعدة البيانات لتشمل معطيات لمقاطع عرضية. وبالفعل، تميزت سنة 2008 بإعطاء الانطلاقة لمشروعين كبيرين بهدف إدراج أكثر من 100 000 من المعطيات الحاسبية الخاصة بالمقاولات في المغرب ونتائج الاستقصاءات التي قام بها البنك على مستوى قاعدة البيانات .

وفي ما يتعلق بالاستقصاءات¹، تم تطوير منظومة معلومات البنك في سنة 2008 من خلال:

- تحسين محتوى الاستقصاء الشهري حول القطاع الصناعي وخصيص عينة المقاولات التي يتم استقراؤها قصد ضمان صحة النتائج.
- الانتقال من وتيرة استقصاء سنوية إلى وتيرة نصف سنوية بشأن التوقعات وشروط منح القروض لدى مؤسسات الائتمان.

أخيرا، ومن أجل تعزيز منظمة المعلومات للبنك وتحسين متابعته للقطاع المالي، أعطى البنك الانطلاقة في سنة 2008، بالتعاون مع الوكالة الوطنية للمحافظة العقارية والمسح العقاري والخرائطي، للأشغال الهادفة إلى إعداد مؤشر لأسعار الأصول العقارية.

1 تشمل منظومة البنك في مجال الاستقصاء ما يلي: الاستقصاء الشهري حول الظرفية في القطاع الصناعي والاستقصاء الفصلي حول أسعار الفائدة المدينة، والاستقصاءات السنوية المتعلقة بشروط منح القروض وتوقعات الائتمان والقروض العقارية وقروض الاستهلاك.

الإشراف والاستقرار المالي

القوانين المحاسبية والاحترازية

واصل البنك في سنة 2008 مجهوداته الرامية إلى ملاءمة المعايير المعمول بها في القطاع البنكي مع القواعد الدولية. وقام بوضع الأحكام الدنيا الواجب على البنوك مراعاتها في مجال تدبير مخاطر البلد. كما عمل على تحديد قواعد إعداد التقارير المتعلقة بمخاطر سعر الفائدة بغية توحيد صيغة هذه التقارير التي تقدمها البنوك وتسهيل معالجتها. وقام أيضا بتحديد الشروط الواجب على مؤسسات الائتمان التقيد بها عند نشر بياناتها المالية وفق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية IFRS. وبالنسبة لقطاع القروض الصغرى، تم تحديد القواعد الخاصة بتصنيف الديون المتعلقة الأداء والمؤن.

أنشطة المراقبة

يغطي مجال مراقبة بنك المغرب، مع نهاية 2008، ما يقارب 84 مؤسسة ائتمان موزعة ما بين 18 بنك و37 شركة تمويل، و6 بنوك حرة و13 جمعية من جمعيات القروض الصغرى و7 شركات متخصصة في مجال تحويل الأموال، والصندوق المركزي للضمان وصندوق الإيداع والتدبير والخدمات المالية لبريد المغرب.

ويعتبر البنك مهمة مراقبة مؤسسات الائتمان ومثيلاتها من خلال المراقبة الدائمة، المبنية على التحليل المنتظم لكافة المعلومات التي يتم موافاته بها، والمراقبة في عين المكان، من خلال التحقيقات التي تسمح له باستكمال وتعميق مراقبة المستندات.

وتتركز عملية المراقبة الدائمة حول نظام تنقيط مؤسسات الائتمان «SANEC» الذي ينبني على منهجية تقييم تستند إلى عدة معايير تشمل المخاطر الرئيسية التي تتعرض لها مؤسسات الائتمان. كما تؤخذ

بعين الاعتبار أيضا جودة الاستراتيجية والآليات التنظيمية المطبقة وكذا مستوى الأموال الذاتية ونوعيتها واستمراريتها. ويتم جميع التقييمات المتعلقة بمختلف هذه الجوانب في نقطة واحدة شاملة.

وتمت موافاة مسيري البنوك بالتنقيط الممنوح خلال السنة المالية 2008. في حين تمت موافاة لجان التدقيق لبعض البنوك الأخرى بتنقيطها. في إطار لقاءات ثنائية.

وفي سنة 2008. تم القيام بخمسة عشر تحقيقا لدى مؤسسات الائتمان ومثيلاتها موزعة ما بين 7 مهمات ذات طابع عام. و3 مهمات ذات طابع مختلط و 5 مهمات خاصة.

وشملت المهام ذات الطابع المختلط قضايا مثل استعراض الشروط البنكية. والتقدم المنجز على صعيد تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية IFRS وتقييم المخاطر الناجمة عن القروض المزدوجة في قطاع القروض الصغرى.

وتركزت المهام الخاصة حول دراسة الالتزامات خارج الحويلة. والقروض الممنوحة للمقاولين العقاريين وآليات تدبير بعض نشاطات السوق.

إضافة إلى ذلك. تم إجراء تحقيقات معمقة قصد تقييم انعكاسات الأزمة المالية العالمية على النظام البنكي. وفي هذا الصدد. طلب من البنوك رفع تقارير دقيقة وفي فترات متواصلة عن حجم مخاطرها إزاء الخارج. كما تمت دعوة مسيرها لرفع درجة الحيطة والحذر والانخراط بشكل أكبر في متابعة المخاطر. لا سيما تلك المتعلقة بأنشطة مؤسساتهم على الصعيد الدولي.

وبالموازاة مع ذلك، تم تكثيف تبادل المعلومات مع سلطات الإشراف على القطاع المالي الأخرى، في إطار لجنة التنسيق، وذلك من أجل اتخاذ الإجراءات الضرورية في الوقت المناسب وضمان تنسيق أفضل بغية توفير الفعالية المطلوبة للإجراءات التي تم اتخاذها.

الاستقرار المالي

أعطى البنك في سنة 2008 انطلاقة الأشغال لوضع إطار مراقبة احترازية شاملة. وموازاة مع ذلك، قام بدعم من البنك الدولي وبتشاور مع سلطات الإشراف الأخرى ووزارة المالية، بإجهاز تمرين محاكاة أزمة نظامية. ويتجلى الهدف من هذه الإجراءات في اختبار مدى فعالية الآليات المعمول بها حاليا ومعرفة الجوانب التي تحتاج إلى تطوير وذلك من أجل وضع الأسس الصلبة لعملية التنسيق بين السلطات التنظيمية في حال حدوث أزمة نظامية.

العلاقات بين مؤسسات الائتمان والزيناء

لا تزال عملية تحسين العلاقات بين مؤسسات الائتمان والزيناء تشكل إحدى الاهتمامات الكبرى للبنك. وفي إطار الإجراءات المتخذة في هذا الصدد في سنة 2008، سهر البنك على احترام البنوك لقواعد الشفافية في ما يتعلق بالشروط البنكية التي تطبقها على الزبناء. كما قام بمعالجة شكايات الزبناء التي تضاعف عددها خلال الأربع سنوات الأخيرة.

وفي إطار لقاءاته المنتظمة مع المهنيين البنكيين، عمل البنك على تحسين شروط تمويل الاقتصاد، لا سيما في ما يتعلق بالمقاولات الصغرى والمتوسطة. ولهذه الغاية، تم إبرام اتفاقية ما بين المجموعة المهنية لبنوك المغرب ووزارة الصناعة والتجارة والتكنولوجيات الحديثة والوكالة الوطنية لإنعاش المقاولات الصغرى والمتوسطة تحدد إطار التعاون ما بين البنوك وهذه الوكالة من أجل مواكبة المقاولات الصغرى والمتوسطة، خاصة من خلال

شبكة المتدخلين من أجل العصرية التنافسية للمقاولات «RIMANE» التي أحدثتها الوزارة والوكالة الوطنية لإنعاش المقاولات الصغرى.

الأبحاث

تساهم البحوث التي تنجز على صعيد البنك في تحسين تدبير المهام الأساسية للمؤسسة وفي تعزيز الأدوات المستخدمة في التحليلات المنجزة بهذا الخصوص.

وقد مكنت الدراسات التي تم القيام بها في مجال السياسة النقدية من تطوير مؤشرات تتعلق بالتضخم المستورد، من خلال مؤشرات لقيم الوحدات ومؤشرات تضخم السلع التجارية وغير التجارية. وبالإضافة إلى ذلك، تم إعداد إطار مصفوفة التدفقات الاقتصادية والمالية.

وموازة مع ذلك، تم إعداد برنامج دراسات تتوزع على المحاور الثلاثة التالية: يتعلق المحور الأول بإحداث نموذج ديناميكي تصادفي للتوازن العام (DSGE) خاص بأولويات واحتياجات البنك، ويتلاءم مع المحيط السوسيو اقتصادي للمغرب. أما المحور الثاني فيتعلق ببلورة مقاربات نظرية وتجريبية حول الاستقرار المالي، والمخاطر المحيطة بالنظام البنكي ومحاكاة انعكاسات الأزمات المالية على توازن الاقتصاد الكلي، وبالعكس. ويدور المحور الثالث حول الاقتصاد القياسي للسلسلات الزمنية، من أجل المساهمة في الجهود العام الهادف إلى تجديد أدوات التحليل والتوقع للبنك.

أنظمة ووسائل الأداء

أنظمة الأداء

على مستوى أنظمة الأداء، تميزت السنة بحدثين هامين: يتمثل الأول في تعميم التبادل غير المادي للصيغة الموحدة للكمبيالة من خلال النظام المغربي للمقاصة الآلية ما بين البنوك في شهر يونيو والثاني في إحداث إطار اتفاقي مع نهاية السنة من أجل مراقبة البنك لأنظمة الأداء.

وتواصلت في سنة 2008 عملية تعميم المقاصة الآلية على جميع وسائل الأداء المتبادلة من خلال تطبيق التبادل غير المادي للصيغة الموحدة للكمبيالة. ويرتكز هذا النظام على تحويل التدفقات الالكترونية للمعلومات كما الصور المسووحة ضوئيا للكمبيالة. هكذا، بدأ تطبيق التبادل غير المادي للكمبيالة بين البنوك عبر مجموع التراب الوطني ابتداء من 13 يونيو. واضعا بذلك نهاية للعمل بالتبادل المادي للكمبيالة حيث أصبح من الممكن تحصيل الورقة التجارية في اليوم الموالي لأجل استحقاقها، مهما كان محل توطيئها.

وفي المجموع، قام النظام المغربي للأداءات الإجمالية بمعالجة 112,472 أمر تحويل بقيمة إجمالية بلغت 2,756 مليار درهم خلال السنة. منها 2,317 مليار درهم تقابلها 93,625 عملية ما بين البنوك، بقيمة متوسطة تصل إلى 24,755 مليون عن كل عملية، و438 مليار درهم تقابلها 18,847 عملية للزبناء، بقيمة متوسطة تصل إلى 23,269 مليون درهم لكل عملية.

أما بالنسبة للإطار الاتفاقي المحدث من أجل مراقبة أنظمة الأداء، فقد أعد البنك، بالتعاون مع أجهزة تدبير هذه الأنظمة، اتفاقية متعددة الأطراف دخلت حيز التنفيذ في يناير 2009، وتنص هذه الآلية، المستندة إلى توصيات بنك التسويات الدولي، على تبني قواعد مشتركة للحكامة الجيدة، والشفافية، والسلامة والوقاية، والتحكم في المخاطر واستمرارية الأنشطة.

إلى جانب ذلك، عرفت سنة 2008 استكمال الدراسة المتعلقة بوضع آليات حماية بالنسبة للنظام المغربي للمقاصة الآلية ما بين البنوك. وستمكن هذه الآليات من ضمان سداد أرصدة المنخرطين في هذا النظام في حالة عجز أحد المشاركين عن الوفاء بالتزاماته. وبتشجيع من البنك، قررت جمعية النظام المغربي للمقاصة الآلية فيما بين البنوك إحداث صندوق للضمان. وسيحدد القانون الداخلي لهذا الصندوق طريقة توزيع حصص المشاركين وكذا كفاءات التدبير.

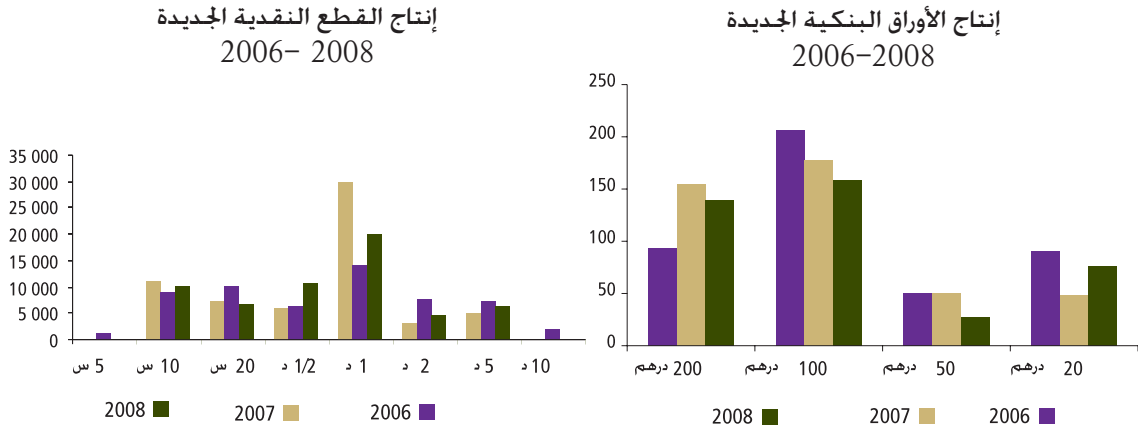
وفي ما يتعلق بمراقبة وسائل الأداء، واصل البنك مجهوداته الرامية إلى ملاءمة الأنظمة النقدية للمؤسسات البنكية مع المعايير الدولية. ولهذه الغاية تم تشكيل لجنة تسيير مكونة من ممثلين عن البنك، وعن المجموعة المهنية لبنوك المغرب، وعن مركز النقديتات بين البنوك وعن مختلف البنوك إضافة إلى بريد المغرب، كلفت بمتابعة عملية انتقال هذه الأنظمة نحو معيار EMV سواء في ما يتعلق بشق الشراء أو شق الإصدار. وقد انتقلت مجموع الشبائيك الآلية البنكية و نقاط الأداء الإلكتروني إلى معيار EMV.

وفي ما يتعلق بالأداء عبر الانترنت، وانطلاقا من اهتمامها بسلامة العمليات المنجزة من خلال هذه الوسائل الجديدة للأداء، شارك البنك بشكل فعال في أشغال لجنة دعم التجارة الإلكترونية المحدثة بمبادرة من وزارة الصناعة والتجارة والتكنولوجيات الحديثة. وتهدف هذه اللجنة، التي تعد بمثابة قاعدة للتشاور ما بين القطاعين العمومي والخاص، بشكل رئيسي إلى تطوير وتشجيع التجارة الإلكترونية في المغرب. وبصفته عضوا دائما في هذه اللجنة، يسهر البنك على تأمين البطاقات البنكية التي تعد الوسيلة المفضلة في التعاملات الإلكترونية. كما تسهر أيضا على سلامة الوسائل المتوفرة للأداء عبر الأنترنيت سواء من الناحية التقنية أو التنظيمية.

العملة الائتمانية

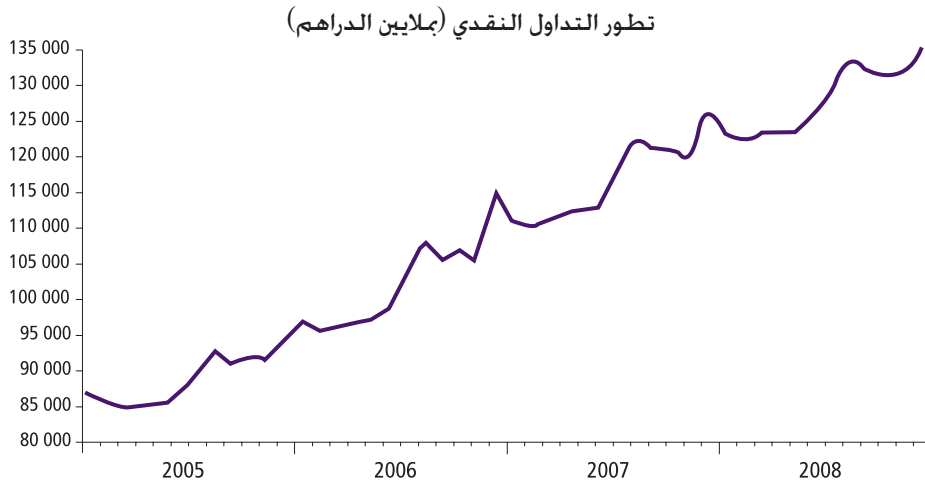
طبقا لقانونه الأساسي، يسهر البنك على إنتاج وإصدار وإعادة تداول الأوراق البنكية والقطع النقدية. ولهذا الغاية، أنيطت بدار السكة مهمة تزويد الاقتصاد الوطني بالعملة الائتمانية ومراقبة جودة تداولها.

وقد قامت دار السكة بإنتاج 402 مليون ورقة بنكية جديدة في سنة 2008 مقابل 431 مليون ورقة في 2007. وموازية مع ذلك، بلغ الإنتاج من القطع النقدية 77,8 مليون قطعة في سنة 2008 مقابل 59 مليون قطعة في سنة 2007، بارتفاع بنسبة 32%.

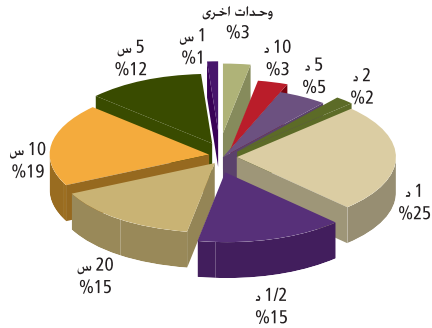


وبلغ التداول الائتماني، حسب القيمة، ارتفاعا بنسبة 7,3% في سنة 2008، أي بوتيرة تقل عن نسبة 9,9% المسجلة خلال السنتين الماليتين 2006 و2007. وارتفع المبلغ الإجمالي للأوراق البنكية والقطع النقدية المتداولة، البالغ مع نهاية السنة 134,7 مليار درهم، بواقع 9,2 مليار مقارنة بسنة 2007.

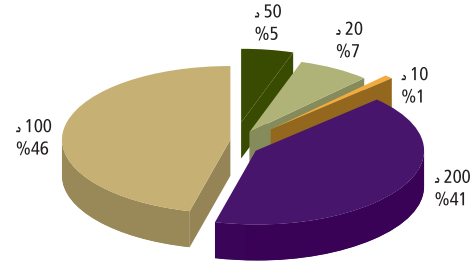
وقارب حجم تداول الرموز النقدية 1,996 مليار قطعة نقدية وبلغ للمرة الأولى 1 مليار ورقة بنكية. وارتفع عدد الأوراق البنكية بنسبة 5,9% مقارنة بسنة 2007. مقابل 8,27% ما بين السنتين الماليتين 2006 و2007. وموازية مع ذلك، عرفت كميات القطع النقدية المتداولة تطورا إيجابيا بلغ 4,4% مقابل 3,6% في سنة 2007. وفي ما يتعلق بتوزيع الأوراق البنكية حسب الحجم، فقد انتقلت حصة فئة 200 درهم في ظرف سنة من 39% إلى 41%. على حساب فئات الأوراق البنكية من فئة 100 درهم و20 درهم، والتي تراجعت على التوالي من 47% إلى 46% ومن 8% إلى 7%. وظلت حصة الأوراق البنكية من فئة 50 درهم و10 دراهم بدون تغيير في 5% و1% خلال السنتين الماليتين 2007 و2008. وما يزال يغلب على بنية التداول المعدني حسب الحجم القطع النقدية من فئة درهم واحد، ونصف درهم، و20 سنتيم، و10 سنتيمات و5 سنتيمات، التي تمثل تقريبا 86% من المجموع. بنسبة على التوالي تصل إلى 25%، و15%، و15%، و19% و12%. ومقارنة بسنة 2007، عرفت حصة القطع النقدية من فئة 5 دراهم تطورا طفيفا من سنة لأخرى، حيث انتقلت من 4% إلى 5% في حين لم تعرف حصص الفئات الأخرى أي تغيير.



التوزيع حسب فئة القطع النقدية المتداولة
(حسب الحجم)



التوزيع حسب فئة الأوراق البنكية المتداولة
(حسب الحجم)



بناء على المعطيات المجمعة لدى 20 وكالة وفرع للبنك، سجل نشاط التداول النقدي في سنة 2008 ما يقارب 304.458 عملية على شكل إيداعات، سحبيات، صرف أو تبادل. أي ما يمثل في المتوسط 1.243 عملية في اليوم، بانخفاض بنسبة 19,6% مقارنة بسنة 2007. ويغطي فرعي الدار البيضاء والرباط ووكالات فاس وأكادير وطنجة لوحدها 53% من مجموع العمليات المنجزة.

حركة الأموال في شبابيك بنك المغرب في سنة 2008
(بآلاف الدراهم)

الفائض	السحوبات	الإيداعات	الفروع
1 578 24 3-	10 714 854	9 136 611	أكادير
633 163-	2 061 849	1 428 686	الحسيمة
1 014 668-	3 057 702	2 043 034	بني ملال
675 666	18 742 506	19 418 172	الدار البيضاء
1 234 653-	1 929 557	694 904	العيون
737 092	1 515 157	252 249	الجديدة
5 713 089	7 241 590	12 954 679	فاس
2 208 987	2 738 664	494 7 651	القنيطرة
609 283-	1 638 565	1 029 282	العرائش
393 461-	12 642 240	12 248 779	مراكش
1 026 352-	7 504 606	6 478 254	مكناس
78 199-	5 199 736	5 121 537	الناظور
1 139 315-	1 648 236	508 921	ورزازات
921 241-	5 016 655	4 095 414	وجدة
8 781 472-	18 042 006	9 260 534	الرباط
272 043-	2 025 960	1 753 917	أسفي
168 886	801 605	970 491	سطات
3 547 393-	11 687 554	8 140 161	طنجة
726 075-	1 595 931	869 856	تازة
3 219 794	1 021 765	4 241 559	تطوان
9 232 047-	116 826 738	107 594 691	الفائض (الإيداعات - السحوبات)

وفي ما يخص وتيرة سحب العملة الائتمانية من شبابيك بنك المغرب خلال سنة 2008، فقد سجلت ارتفاعا طفيفا على مستوى الأوراق البنكية التي بلغت 886 مليون ورقة مسحوبة. وموازية مع ذلك، ارتفعت بدورها عمليات سحب القطع النقدية بنسبة 8 % مقارنة مع سنة 2007 لتصل إلى 105,6 مليون قطعة مسلمة للزبناء. وحسب فئة الأوراق البنكية المسحوبة من شبابيك البنك، عرفت فئة 50 درهم التطور الأبرز حيث سجلت +14% مقارنة بسنة 2007.

وبالنسبة لمجموع سنة 2008، بلغ التطور الإجمالي للسحوبات من الأوراق البنكية لدى شبابيك بنك المغرب +0,82% مقارنة بسنة 2007. وارتفعت إيداعات الأوراق البنكية الواجب فرزها لدى شبابيك بنك المغرب، وبالغلة 712 مليون ورقة، بنسبة 1,89% من سنة لأخرى. وبلغ حجم الإيداعات من الأوراق البنكية المقبولة لدى المراكز الخاصة للفرز 118 مليون ورقة مقابل 108 مليون في سنة 2007.

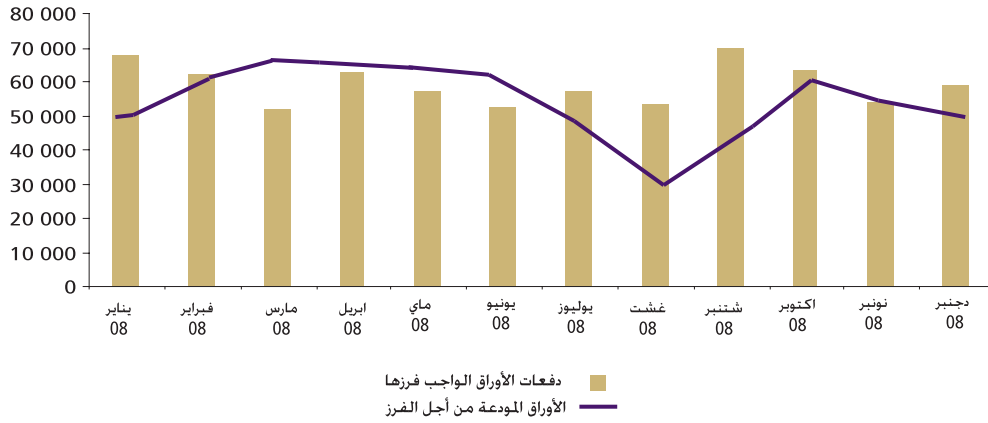
وقد أظهر التحليل المقارن لتطور السحوبات والإيداعات من القسط النقدي لدى شبابيك بنك المغرب حسب الفئات طلبا كبيرا على القسط من فئة درهم واحد ونصف درهم. هكذا، بلغت السحوبات من هذه الفئتين على التوالي 24,52 مليون و16,95 مليون قطعة مقابل إيداع 1,59 مليون و3,31 مليون قطعة.

تراجع الحجم الإجمالي لإيداعات القسط النقدي لدى البنك بنسبة 31,5% مع نهاية سنة 2008 مقارنة بسنة 2007. وقد شمل هذا التراجع جميع الفئات النقدية، باستثناء فئة 5 سنتيمات التي سجلت نموا بنسبة 30,4% مقارنة بسنة 2007، منتقلة بذلك من 23 ألف قطعة إلى 30 ألف قطعة. وشملت الإيداعات الرئيسية فئة 5 دراهم بحوالي 7 مليون وحدة. وبالنظر إلى العمليات التي تنجز من طرف شبابيك بنك المغرب، فقد أدت حركات الأموال إلى ظهور فائض في السحوبات مقارنة بالإيداعات بلغ 9,2 مليار درهم. وباستثناء وكالات البنك في فاس، والقنيطرة وتطوان، وبدرجة أقل فرع الجديدة وسطاط والدار البيضاء، التي تسجل فوائض كبرى في ما يخص الإيداعات مقارنة بالسحوبات، فإن الفروع الأخرى تقوم بتسليم حجم أكبر من الأموال مقابل ما تتلقاه.

وعرف نشاط الفرز في دار السكة الخاص بفئتي 100 و200 درهم انخفاضا بنسبة 11,2%. حيث انتقل من 654 مليون إلى 581 مليون ورقة من سنة لأخرى. ويعزى تراجع نشاط الفرز بشكل رئيسي إلى الصعوبات

في معالجة فئات "سلسلة 1987" وإلى التأكد من صحة الأوراق البنكية غير المقبولة التي يتم تسلمها من مراكز الفرز الخاصة، والتي تمثل 20% من مجموع الأوراق البنكية المعالجة. ومع ذلك، فقد بلغت نسبة معالجة الإيداعات من الأوراق البنكية الواجب فرزها (100 و 200 درهم) 100% في سنة 2008.

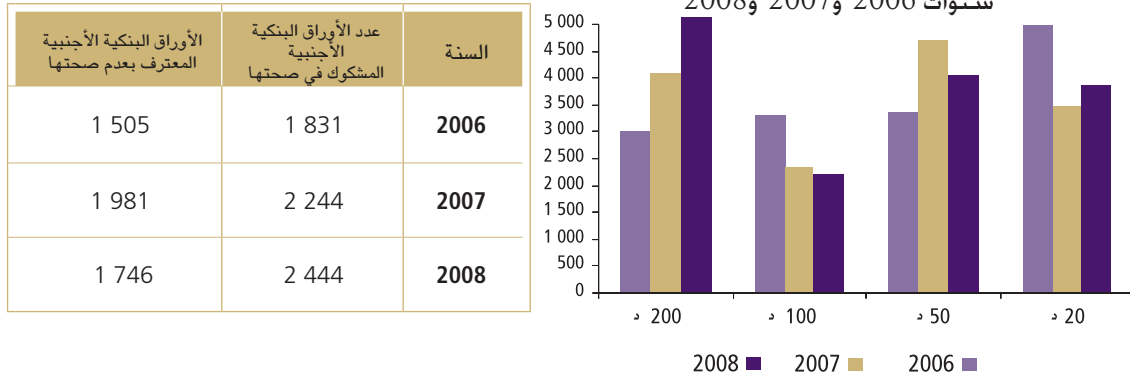
تطور الإيداعات والأوراق البنكية الخاضعة للفرز (بآلاف الأوراق) في سنة 2008



أخيراً، وفي إطار محاربة تزيف العملة، ارتفع العدد الإجمالي للأوراق البنكية المغربية المزورة التي رصدها بنك المغرب بنسبة 4%، منتقلاً من 14.574 ورقة بنكية في 2007 إلى 15.202 ورقة في 2008. وارتفع على التوالي عدد الأوراق المزورة بنسبة 26% و 11% بالنسبة لفئتي 200 درهم و 20 درهم، في حين انخفض بالنسبة لفئة 100 درهم و 50 درهم على التوالي بنسبة 7% و 14%.

وبالنسبة للأوراق البنكية الأجنبية، رصد بنك المغرب 2.444 ورقة بنكية أجنبية مشكوك في صحتها منها 1.746 مزورة، بارتفاع بنسبة 8,9% في سنة 2008 مقارنة بسنة 2007. ويمثل الأورو والدولار الأمريكي والجنيه الاسترليني على التوالي 64% و 12% و 18% من مجموع الأوراق البنكية الأجنبية المعترف بعدم صحتها خلال سنة 2008.

عدد الأوراق البنكية المزورة التي رصدها بنك المغرب خلال سنوات 2006 و 2007 و 2008



تدبير احتياطات الصرف

في هذا المجال، يتوفر البنك على استراتيجية استثمار تم تبنيتها في إطار عملية محكمة القواعد. وتعرض هذه الاستراتيجية على أنظار المجلس للموافقة عليها. ويسهر هذا الأخير على تقييمها. وذلك وفقا للقانون الأساسي للبنك. وتسهر اللجنة النقدية والمالية على متابعة تطبيق الاستراتيجية الاستثمارية.

وفي سياق مالي دولي تميز بتوترات استثنائية وبضعف عائدات سندات الاقتراض في سنة 2008، قام البنك بتبني استراتيجية استثمارية حذرة في مجال تدبير احتياطات الصرف. وقد ارتكزت هذه الاستراتيجية على الحفاظ على سلامة وسيولة الموجودات من العملة الصعبة، مع ضمان حد أدنى من الربحية.

وقد استطاع البنك أن يستفيد من المستوى المرتفع للعائدات عن سندات الاقتراض خلال الأشهر الأولى من السنة ليحصل على عائد إجمالي عن احتياطات الصرف في نمو من سنة لأخرى. وقد أعطى على الخصوص الأولوية لشراء السندات عبر الوطنية المصنفة في المرتبة الأولى والمستفيدة من الضمانة الصريحة للدول كما جعل تعرضاته إزاء التوظيفات النقدية محدودة.

وأمام تزايد المخاطر المرتبطة بإفلاس المؤسسات البنكية في البلدان المتأثرة مباشرة بالأزمة المالية العالمية، قام البنك بتحسين آلية متابعة مخاطر القروض المرتبطة بتدبير احتياطات الصرف، من خلال الاهتمام بشكل خاص بالتنقيط الممنوح للأطراف المقابلة له، ورفع المستوى الأدنى للتصنيف المقبول بالنسبة للأطراف المقابلة المتعاملة مع البنك وضمان متابعة آنية للمخاطر حسب نوع المحفظة. ولنفس الغاية، أحدث البنك لجنة للتوظيف مهمتها اتخاذ القرارات المتعلقة بالأطراف المقابلة وبالسياسة الاستثمارية للبنك بالنسبة للأدوات على المدى القصير، على أساس يومي.

وفي ما يتعلق بمخاطر السوق، استمر البنك في قياس مدى التعرض إزاء هذا النوع من المخاطر من خلال المؤشرات المتعلقة بمدة الاستحقاق الفعلية لمحافظ الاستثمار والتوظيف وحساسية المحفظة الاستثمارية إزاء التغيرات في أسعار الفائدة. وقد تم تعزيز هذا الإطار في سنة 2008 من خلال متابعة منتظمة، على أساس لائحة واضحة ومحكمة القواعد للمخاطر وللنتائج من طرف لجنة المخاطر. وتم القيام بتدبير المخاطر وحساب النتائج من خلال عدد من المؤشرات المحددة في إطار نظام Finance Kit الذي يسمح بتتبعها بشكل آني.

وفي سنة 2008، عمل البنك على تحسين الفعالية العملية لآلية المراقبة الداخلية، وهي آلية تتوفر عليها منذ عدة سنوات وتعمل على التحكم بنجاح في المخاطر التشغيلية من خلال العزل التام بين وظائف المكتب الأمامي والمكتب الوسيط والمكتب الخلفي في ما يتعلق بعمليات تدبير احتياطات الصرف. وقد تم التركيز على التأكد من مدى مطابقة العمليات المنجزة مع المقتضيات القانونية والتنظيمية المعمول بها، والتوجهات الاستراتيجية، وقرارات أجهزة الحكامة للبنك وكذا مع المعايير والقواعد المهنية المعروفة. كما انصب الاهتمام أيضا على ضمان سرعة جيدة في تنفيذ المعاملات، وكذا في رصد ومعالجة أوجه الخلل المحتمل وقوعها.

◆ الانفتاح والقرب

التواصل والقرب

في مجال التواصل مع الخارج، عكف البنك على تبسيط فهم القرارات التي يتخذها في إطار تنفيذ مهامه الرئيسية وكذا تقديم شرح مستفيض عن أهدافها. وفي هذا الصدد، مثلت الصحافة ووسائل الإعلام إحدى أولويات سياسة التواصل التي ينفجها البنك، حيث تطورت العلاقات مع الصحافة من خلال تبني منهجية جديدة تركز على تنظيم لقاءات مع الوالي عقب كل اجتماع لمجلس البنك قصد تفسير الدوافع وراء اتخاذ قرارات السياسة النقدية. وهكذا، تعزز بشكل كبير دور التقرير حول السياسة النقدية كوسيلة من وسائل التواصل. ومنذ صدوره للمرة الأولى في دجنبر 2006، بدأت منذ هذه السنة عملية نشره على بوابة الأنترنت باللغات الثلاث: العربية والفرنسية والإنجليزية.

ومن خلال البوابة الإلكترونية التي تم تجديدها بالكامل في سنة 2008، تمكن البنك من التعريف بمهامه وأنشطته لدى الجمهور الواسع. هكذا، وبفضل ميزاتها اليداكتيكية والعصرية، حددت هذه الوسيلة هدفا رئيسيا لها يتمثل في الاستجابة بشكل أفضل لاحتياجات الزوار الباحثين عن معلومات متكاملة وشاملة عن البنك وعن أهدافه والمعلومات التي يضعها رهن إشارة الجمهور.

وبالنظر لسياسة القرب التي التزم بها البنك تجاه الزبناء والجمهور، قام البنك بتحسين شروط الاستقبال الشخصي والهاتفي. هكذا، تم إحداث أماكن استقبال داخل المقرات الرئيسية، وتم تنظيم دورات تكوينية وتحسيسية لفائدة العاملات في الهاتف والمكلفات بالاستقبال كما تم تحسين الاستقبال الهاتفي عن طريق العمل بنظام وصال.

علاوة على ذلك، تم تحسين جودة المعلومات المقدمة من خلال تعزيز الإصدارات والمذكرات الإخبارية والمطويات المتوفرة في جميع نقاط الاستقبال.

وواصل البنك تعزيز منظومة التواصل الداخلي بغية إطلاع مستخدميه على مختلف الأوراش التي انخرطت فيها المؤسسة وتشجيع مشاركتهم فيها وتقوية روح الانتماء للبنك. وهكذا، تم اتخاذ العديد من التدابير لمواكبة المشاريع التي تنجزها داخل مؤسستنا. ومن بينها:

- تنظيم يوم الأطر من أجل تقديم المشاريع الكبرى للبنك.
- إعطاء الانطلاقة للعديد من الوسائل التواصلية والإخبارية.
- البدء في مشروع تحديث بوابة الأنترانيت من خلال إدخال تبويب جديد وإعادة تصنيف المحتوى بغية الاستجابة بشكل أفضل لاحتياجات المستخدمين.
- نشر ثلاثة أعداد من المذكرة الإخبارية «Info BAM» التي تهدف إلى التعريف بالأنشطة التي يقوم بها البنك.

متحف النقود

في إطار مهمتها المواطنة والثقافية الهادفة إلى حماية وتثمين الموروث النقدي للمغرب، قام البنك في سنة 2008 بإثراء المجموعة التي يتوفر عليها من خلال شراء قطع نقدية نفيسة. هكذا، وفي سياق بلوغ هدفه على المدى المتوسط المتمثل في 100000 قطعة نقدية وورقة بنكية، قام البنك بشراء العملة الذهبية «داريق»¹، وقطعتان نقديتان «كريسييد»² ومجموعة من المعدات المستعملة قبل مرحلة سك النقود. بالإضافة إلى ذلك، قام البنك بتعزيز ممتلكاته الفنية من خلال اقتناء المئات من اللوحات الفنية القيمة، التي تجمع بين العديد من المدارس.

1 قطعة نقدية تعود إلى عصر الإمبراطورية الفارسية الأخمينية
2 أول قطعة نقدية تعود إلى مملكة ليديا (تركيا)

وعلى نفس المنوال، استمر البنك في إعادة تكوين ذاكرته التاريخية من خلال استرجاع مستندات من الأرشيف من بنك ب.ن.ب بارببا، على شكل رقمي، تعود لفترة بنك الدولة الخزني.

أخيرا، وفي إطار الاستعدادات للاحتفال بالذكرى الخمسينية لإنشاء البنك في 2009، أعطى متحف النقود في سنة 2008 الانطلاقة لثلاثة مشاريع كبرى، وهي:

- البدء في أشغال تهيئة متحف البنك في المقر السابق لوكالة البنك بالرباط. ويشتمل هذا المعرض الجديد على ثلاث محاور: التاريخ النقدي، والفن التشكيلي ومهام البنك؛
- إعداد مؤلف خاص بالموروث المعماري للبنك؛
- إعادة طباعة الجامع في المسكوكات النقدية في عهد الأدارسة وفي الفترة المعاصرة وفق شكل عصري يحترم القواعد الخطية الجديدة للبنك. وتندرج هذه الخطوة في إطار إثراء المعارض من المؤلفات التي تقوم بتسويقها مكتبة متحف البنك.

التعاون الدولي

شارك البنك بشكل فعال في أشغال المؤسسات المكلفة بالتعاون الدولي والجهوي في سنة 2008. ومن بين هذه المشاركات، نذكر على وجه الخصوص:

- الاجتماع السابع لمجلس محافظي البنوك المركزية لاتحاد المغرب العربي، الذي عقد شهر فبراير في طرابلس؛
- الاجتماع الخامس عشر لمحافظة البنوك المركزية للبلدان الفرانكفونية، الذي انعقد شهر ماي في لكسمبورغ حول موضوع «حكمة البنوك المركزية: مخططات استمرار النشاط ووظائف المراقبة الداخلية». وخلال هذا الاجتماع، تم تقديم تجربة البنك في مجال الأخلاقيات والسلوكيات المهنية؛
- اجتماع مجموعة المحافظين الأفارقة في صندوق النقد الدولي والبنك الدولي في نواكشوط، شهر غشت، والتي تميزت بتنظيم ندوة رفيعة المستوى حول موضوع: «تمويل النمو في إفريقيا: مساهمة المانحين التقليديين وغير التقليديين»؛

- الندوة الأورو متوسطة الخامسة التي تتميز بمشاركة محافظي البنوك المركزية لمنطقة الأورو وبلدان الحوض المتوسطي، والتي تم تنظيمها بالتعاون بين البنك المركزي المصري والبنك المركزي الأوروبي في شهر نونبر بالإسكندرية. وقد تطرقت مداخلة البنك في هذه الندوة إلى موضوع: «السياسة النقدية ونظام الصرف في المغرب: الانتقال نحو نظام استهداف التضخم»؛
- المؤتمر رفيع المستوى الذي نظمه البنك المركزي التونسي بمناسبة الذكرى الخمسينية لتأسيسه حول موضوع «البنوك المركزية والتحديات الجديدة»؛
- اجتماعات الربيع والخريف لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي التي نظمت في شهر أكتوبر في واشنطن.

إلى جانب ذلك، وبالتعاون مع صندوق النقد العربي، قام البنك خلال نفس الشهر بتنظيم الدورة الثانية والثلاثين لمجلس محافظي البنوك المركزية والهيئات النقدية العربية. وبالإضافة إلى البنود المدرجة في جدول أعمال الدورة، تطرقت هذه الأخيرة، التي انعقدت في سياق تفاقم الأزمة المالية العالمية، إلى تقييم انعكاسات الأزمة على اقتصاديات البلدان العربية.

علاوة على ذلك، وفي إطار التعاون الثنائي، تميز نشاط البنك بتعزيز الروابط التي جمعه بشركائه التقليديين، في إطار البرامج السنوية المحددة سلفاً. هكذا، استفاد 14 مجالاً من أنشطة البنك من التعاون مع بنك فرنسا فيما تسنى إنجاز 8 دورات تكوينية مع رابطة متطوعي الخدمات المالية¹. وموازية مع ذلك، استفاد عدد من الأطر العاملة في البنوك المركزية الإفريقية من زيارات عمل لدى وحدات البنك.

1 تعتبر رابطة متطوعي الخدمات المالية (FSVC) مؤسسة شراكة بين القطاع العام والخاص لا تهدف إلى الربح. وتعمل على تقديم الدعم التقني والتكوين العملي بمشاركة خبراء دوليين بهدف المساهمة في تقوية الأنظمة المالية لدى البلدان النامية. وتتوفر الرابطة على مكتب تمثيلي بالمغرب يمكنها من تنفيذ مشاريع تستهدف البنوك بشكل أساسي من أجل تسهيل تطويرها، من جهة، وتحسين ولوج المقاولات الصغرى والمتوسطة للفروض من جهة أخرى.

الجزء 3

حصيلة بنك المغرب

بنك المغرب
بنك المغرب

◆ البيانات المالية

1. حصيد بنك المغرب في نهاية دجنبر 2008

(بعد توزيع الأرباح)

(بالآلاف الدراهم)

31/12/2008	31/12/2007	إيضاح	الأصول
4 962 457	4 570 693	1	موجودات وتوظيفات بالذهب
178 350 705	184 960 898	2	موجودات وتوظيفات بالعملات الأجنبية
26 469 032	49 001 831		- موجودات وتوظيفات لدى البنوك الخارجية
136 700 006	121 948 644		- سندات خزينة أجنبية ومثيلاتها
15 181 667	14 010 424		- موجودات أخرى بالعملات الأجنبية
1 468 018	1 539 397	3	موجودات لدى المؤسسات المالية الدولية
1 054 717	1 042 111		- اكتتاب لدى صندوق النقد الدولي - حصة الاحتياطي
156 037	246 174		- موجودات من حقوق السحب الخاصة
257 264	251 112		- اكتتاب لدى صندوق النقد العربي
			مساعادات مالية للدولة
-	-		- تسبيقات تعاقدية
15 014 783	5 022 002	4	ديون على مؤسسات الائتمان وما يماثلها
-	-		- قيم مستحقة
15 000 000	5 000 000		- تسبيقات للبنوك
14 783	22 002		- ديون أخرى
3 068 950	5 528 774		سندات الخزينة تم عمليات السوق المفتوحة
11 748 462	9 152 127	5	أصول أخرى
7 070 561	7 360 491		- مدينون مختلفون
4 677 901	1 791 635		- أصول أخرى مختلفة
2 530 705	2 339 354	6	قيم مستعقرة
217 144 080	213 113 245		مجموع الأصول

(بالآلاف الدراهم)

31/12/2008	31/12/2007	إيضاح	الخصوم
134 771 581	125 533 678	7	أوراق بنكية وقطع نقدية متداولة
132 691 292	123 592 517		- أوراق بنكية
2 080 289	1 941 161		- قطع نقدية
2 432 466	3 383 089	8	التزامات بالذهب والعملات الأجنبية
-	-		- التزامات بالذهب
2 432 466	3 383 089		- التزامات بالعملات الأجنبية
196 176	205 610	9	التزامات بالدرهم القابل للتحويل
184 390	192 881		- التزامات تجاه المؤسسات المالية الدولية
11 786	12 729		- التزامات أخرى
59 630 039	64 385 991	10	ودائع والتزامات بالدرهم
1 458 154	262 545		- الحساب الجاري للخرزينة العامة
52 946 150	53 679 302		- وداائع والتزامات تجاه البنوك المغربية
-	53 679 302		. حسابات جارية
3 583 063	-		. حسابات سحب السيولة
1 642 671	9 172 257		. حسابات تسهيلات الإيداع
	1 271 888		- وداائع الإدارات والمؤسسات العمومية
			- حسابات أخرى
13 524 121	13 046 020	11	خصوم أخرى
1 068 834	1 043 275	12	منايحات حقوق السحب الخاصة
5 520 863	5 515 582	13	رساميل ذاتية ومثيلاتها
500 000	500 000		- رأس المال
5 020 863	5 015 582		- احتياطيائات
217 144 080	213 113 245		مجموع الخصوم

2. حساب العائدات والتكاليف

2008/12/31	2007/12/31	العائدات (بالآلاف الدراهم)
6.582.353	6.198.085	فوائد محصلة على الالتزامات بالذهب والعملات
-	-	فوائد محصلة على المساعدات المالية للدولة
506.974	253.941	فوائد محصلة على الديون على مؤسسات الائتمان ومثيلاتها
9.568	10.489	فوائد محصلة أخرى
303.112	359.060	عمولات محصلة
1.401.478	706.514	عائدات مالية أخرى
62.287	101.400	مبيعات السلع وخدمات منتجة
15.592	17.544	منتجات مختلفة
2.374	23	عمليات سحب على الاستخدمات
1.023.040	293.607	عمليات سحب التخصيصات
1.014	-	عائدات غير جارية
9.907.792	7.940.663	مجموع العائدات
2008/12/31	2007/12/31	التكاليف (بالآلاف الدراهم)
34.987	57.109	فوائد منوحة على الالتزامات بالذهب والعملات الأجنبية
-	-	فوائد منوحة على الالتزامات بالدرهم القابل للتحويل
721.757	789.367	فوائد منوحة على الودائع والالتزامات بالدرهم
25.323	20.007	عمولات منوحة
429.925	418.216	تكاليف مالية أخرى
912.668	799.731	تكاليف خاصة بالموظفين
160.678	122.094	شراء المواد والأدوات
126.885	144.014	تكاليف خارجية أخرى
1.092.848	525.129	مخصصات للاستخدمات والمؤونات
153.439	11.365	تكاليف غير جارية
2.343.980	2.044.983	ضرائب على الأرباح
6.002.510	4.932.015	مجموع التكاليف
3.905.282	3.008.648	الربح الصافي

. خارج المحصلة

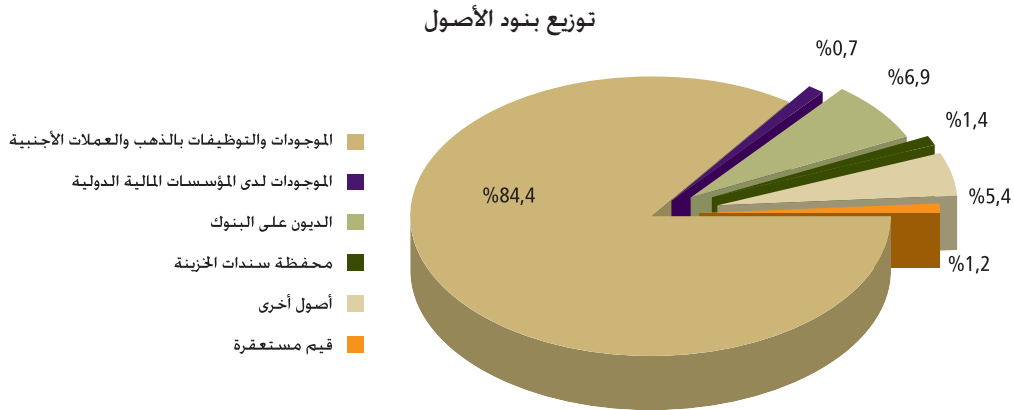
31/12/2008	31/12/2007	إيضاح	(بآلاف الدراهم)
		14	
			عمليات الصرف بالناجز
			- العملات الأجنبية المتوقع تسليمها بالناجز
			- الدراهم المتوقع خصيلها بالناجز
			عمليات الصرف لأجل
84 270	120.396		- العملات الأجنبية المتوقع خصيلها لأجل
80 245	128.638		- العملات الأجنبية المتوقع تسليمها لأجل
11 594 626	13.653.465		عمليات الصرف تم الودائع بالعملات الأجنبية
			عمليات الصرف تم عمليات المفاضلة
463 757	553.222		- العملات الأجنبية المتوقع خصيلها لأجل
926 032	560.102		- العملات الأجنبية المتوقع تسليمها
			تعديل العملات الأجنبية خارج المحصلة
			التزامات على الأدوات المالية المشتقة
			التزامات على السندات
-	-		- سندات محصلة على التسبيقات الممنوحة
15 000 000	5.000.000		- سندات محصلة على التسبيقات المتوقع منحها
1 273 400	1.111.500		- سندات متوقع تسليمها
			التزامات أخرى
25 809	22.251		- ضمانات محصلة على الأسواق
592 880	496.351		- الالتزامات بالضمانات المحصلة برسوم القروض الممنوحة للموظفين
28 974	19.824		- الالتزامات بالتمويل الممنوحة للموظفين
1 000	1.000		- التزامات أخرى ممنوحة

1. حصيلة بنك المغرب

مع اختتام السنة المالية 2008، بلغ مجموع حصيلة البنك 217.144 مليون درهم، مسجلا نموا بنسبة 1,9 % بدلا من 9,6 % في سنة 2007 و 14,5 % في 2006.

ويعزى هذا التباطؤ على مستوى الأصول، بالأساس إلى تراجع الموجودات الخارجية للبنك وإلى حلول آجال استحقاق جزء من سندات الخزينة التي يحوزها البنك المركزي، فيما يعزى من جانب الخصوم إلى انخفاض التزامات البنك بالدرهم، خاصة إزاء صندوق الحسن الثاني للتنمية الاقتصادية والاجتماعية الذي يتوفر على حساب مفتوح لدى البنك المركزي.

◆ الأصول



الموجودات والتوظيفات من الذهب

بلغت الموجودات والتوظيفات من الذهب 4.962 مليون درهم، مسجلة نمواً بنسبة 8,6% من نهاية سنة لأخرى، وذلك ارتباطاً بارتفاع سعر الذهب.

الموجودات والتوظيفات من العملات الأجنبية

سجلت الموجودات والتوظيفات من العملات الأجنبية، البالغة 351 178 مليون درهم، انخفاضاً قدره 6 610 مليون درهم أو 3,6%. ليوضع بذلك حد للتوجه نحو الارتفاع المسجل خلال السنوات الأخيرة. ويأتي هذا التطور نتيجة تقلص احتياطات الصرف، عقب تفاقم العجز التجاري، وكذا تقلص مداخيل الأسفار وتحويلات المغاربة المقيمين بالخارج. أما عن بينة الموجودات والتوظيفات بالعملات الأجنبية، فتهيمن عليها في حدود 77% التوظيفات في سندات الاقتراض.

الموجودات لدى المؤسسات المالية الدولية

انخفضت الموجودات لدى المؤسسات المالية الدولية بنسبة 4,6% لتصل إلى 1 468 مليون درهم، ارتباطاً بانخفاض موجودات البنك من حقوق السحب الخاصة بنسبة 36,6% نتيجة ارتفاع قيمة هذه الأخيرة.

الديون على مؤسسات الائتمان ومثيلاتها

موازة مع استمرار الحاجة إلى السيولة، انتقلت تدخلات البنك المركزي في السوق النقدية برسم التسبيقات لمدة 7 أيام، من نهاية سنة لأخرى، من 5 000 مليون درهم إلى 15 000 مليون درهم.

سندات الخزينة تم عمليات السوق المفتوحة

بلغت محفظة سندات الخزينة ما قدره 3 069 مليون درهم، منخفضة بواقع 2 460 مليون درهم، وهو ما يماثل قيمة السندات المستحقة في سنة 2008.

أصول أخرى

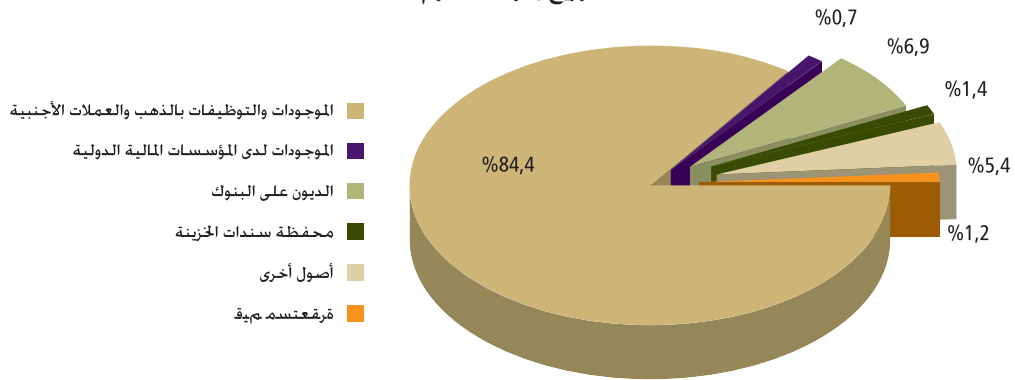
عرفت الأصول الأخرى نمواً بنسبة 28,4% لتصل إلى 11 748 مليون درهم، نظراً بالخصوص لارتفاع حسابات التحصيل.

قيم مستعقرة

ارتفعت الأصول المستعقرة للبنك بنسبة 8,2% لتبلغ 2 531 مليون درهم، نتيجة بصفة خاصة لارتفاع مستعقرات الاستغلال المجسدة وغير المجسدة.

الخصوم

توزيع بنود الخصوم



الأوراق والقطع النقدية المتداولة

بلغت قيمة الأوراق والقطع النقدية المتداولة 134.772 مليون درهم بنهاية شهر دجنبر 2008 حيث ارتفعت بواقع 9 238 مليون درهم أو 7,4%. بدلا من 9,9% في 2007 و22,2% في 2006. ويعزى هذا التراجع بشكل رئيسي إلى تعزيز نسبة الاستبناك.

الالتزامات بالذهب والعملات الأجنبية

مع نهاية سنة 2008، استقر مبلغ هذا البند في 2 432 مليون درهم، منخفضا بواقع 951 مليون درهم أو 28,1%. نتيجة تراجع الالتزامات بالعملات الأجنبية إزاء البنوك المغربية.

الودائع والالتزامات بالدرهم

بلغت الودائع والالتزامات بالدرهم ما مجموعه 59.630 مليون درهم، بانخفاض قدره 4.756 مليون درهم أو 7,4% مقارنة بسنة 2007. ويفسر هذا الانخفاض بشكل رئيسي بتراجع موجودات حساب صندوق الحسن الثاني للتنمية الاقتصادية والاجتماعية بواقع 5.829 مليون درهم، فيما ارتفعت بالمقابل موجودات الخزينة بواقع 1.196 مليون درهم. أما فيما يتعلق بموجودات البنوك في الحسابات الجارية برسم الاحتياطي النقدي، فقد انخفضت بشكل طفيف لتستقر في 52.946 مليون درهم.

خصوم أخرى

وانتقلت العناصر المكونة للخصوم الأخرى، من سنة لأخرى، من 13.046 مليون درهم إلى 13.524 مليون درهم، مسجلة بذلك ارتفاعا بنسبة 3,7%.

منحاحات حقوق السحب الخاصة

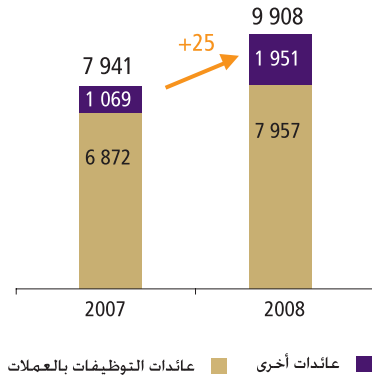
بلغت المحصنات من حقوق السحب الخاصة 1069 مليون درهم، مسجلة نموًا بنسبة 2,4%، ارتباطًا بشكل حصري بارتفاع قيمة حقوق السحب الخاصة.

رساميل ذاتية ومثيلاتها

سجلت الرساميل الذاتية ومثيلاتها، المكونة من الرأسمال والاحتياطيات، ارتفاعًا طفيفًا حيث بلغت 5521 مليون درهم.

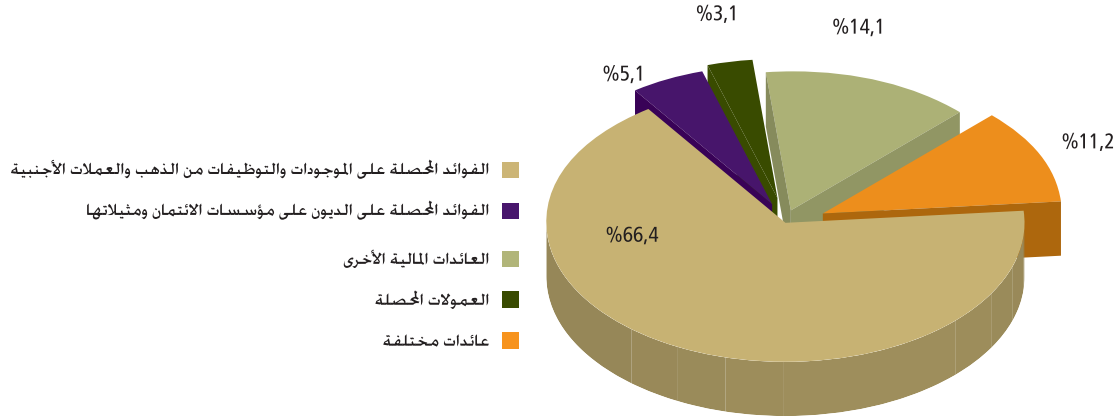
2. حساب العائدات والتكاليف

واصلت النتيجة الصافية للبنك، للسنة الثالثة على التوالي، نموها لتصل إلى 3 905 مليون درهم، أي بارتفاع بواقع 897 مليون درهم عن السنة المالية 2007. ويفسر هذا الارتفاع بالتحسن الملموس على صعيد العائدات والتي غطت بشكل كبير ارتفاع نفقات البنك.



◆ العائدات

توزيع بنود العائدات



بلغت إيرادات البنك 9 908 مليون درهم برسم السنة المالية 2008. مسجلة نمو قدره 1 967 مليون درهم أو 24,8% مقارنة مع السنة الفارطة بعد ارتفاعها بنسبة 32,7% و 31,4% على التوالي خلال سنتي 2007 و 2006.

ويعزى هذا النمو أساسا إلى تحسن إيرادات التوظيفات من العملات الأجنبية التي مثلت مساهمتها في العائدات الإجمالية 80%.

وارتفعت الفوائد عن التوظيفات من الذهب والعملات الأجنبية بنسبة 6,2% لتصل إلى 6 582 مليون درهم. بعد نموها بنسبة 23,3% في 2007. ويفسر هذا التباطؤ بانخفاض احتياطات الصرف ونسب الفائدة المطبقة عليها.

ويشمل ارتفاع هذه الفوائد الزيادة في نسب الفائدة الخاصة بالتوظيفات في سندات الاقتراض. ارتباطا على الخصوص بمستوى العائدات المرتفع نسبيا للسندات في المحفظة وتقلص عائدات التوظيفات النقدية. نتيجة لانخفاض أسعار الفائدة قصيرة الأجل (أنظر القسم الخاص بالمحيط الدولي) وإلى إعادة توجيه جزء من الخزينة نحو الاستثمار في سندات الاقتراض.

إلى جانب ذلك، ونظرا لتزايد لجوء البنوك إلى البنك المركزي، انتقلت الفوائد المستخلصة عن الديون على مؤسسات الائتمان ومثيلاتها المغربية برسم الضبط النقدي من 166 مليون درهم سنة 2007 إلى 387 مليون درهم بنهاية 2008، منها 377 مليون درهم برسم التسبيقات لمدة 7 أيام.

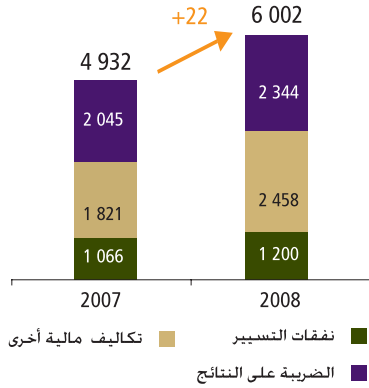
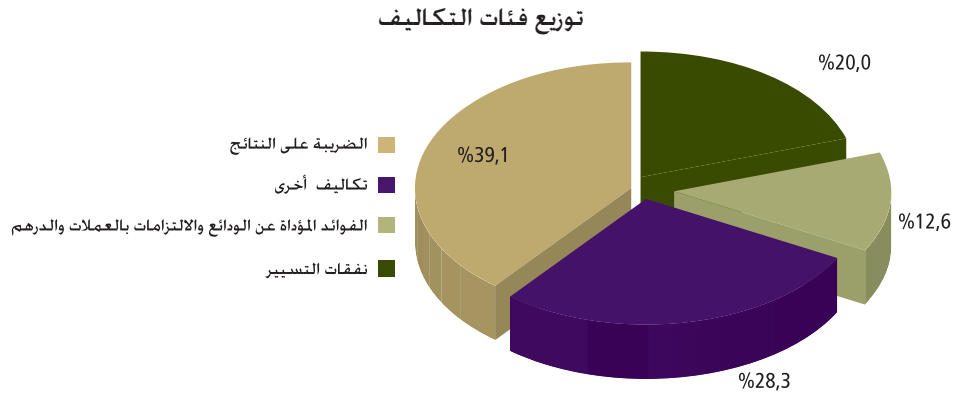
أما العمولات، فقد بلغت 303 مليون درهم مقابل 359 مليون درهم في 2007، مسجلة انخفاضا بنسبة 15,6%. نتيجة تراجع العمولات عن عمليات الصرف.

وتضاعفت تقريبا العائدات المالية الأخرى، والمكونة أساسا من الأرباح التي حققتها العمليات الخاصة بالعملات الأجنبية، لتصل إلى 1 401 مليون درهم، ارتباطا بارتفاع قيمة السندات نتيجة انخفاض أسعار الفائدة.

وبالنسبة لمبيعات السلع والخدمات التي يقدمها البنك، فقد بلغت 62 مليون درهم، متراجعة بنسبة 38,6% مقارنة بسنة 2007، وهي السنة التي حقق فيها مبيعات البنك عائدات استثنائية بقيمة 68 مليون درهم، ناجمة عن بيع القطع النقدية المسحوبة من التداول.

وانتقلت المؤن المسترجعة في سنة 2008 من 294 مليون درهم إلى 1 023 مليون درهم، نتيجة لتغيير طريقة احتساب المؤن عن تدني قيمة السندات الأجنبية.

◆ التكاليف



بلغت التكاليف الإجمالية للبنك ما قيمته 6 002 مليون درهم مقابل 4 932 مليون درهم سنة من قبل. ودون احتساب الضريبة على الشركات، تصل هذه التكاليف إلى 3.658 مليون درهم، مسجلة بذلك ارتفاعا قدره 771 مليون درهم أو 26,7%. ويعزى هذا التطور بالأساس إلى زيادة الخصاصات للمؤن عن تدني قيمة السندات الأجنبية بواقع 613 مليون درهم، نتيجة لتغيير طريقة تقييدها المحاسبي، فيما كان انعكاس ذلك على النتيجة. أخذنا بعين الاعتبار الاسترجاعات. +41 مليون درهم بدلا من +56 مليون درهم في سنة 2007.

وبلغت نفقات التسيير، المكونة من نفقات المستخدمين وشراء المواد واللوازم إضافة إلى تكاليف خارجية أخرى 1,200 مليون درهم بزيادة بنسبة 12,6% أو 134 مليون درهم، منها 83 مليون درهم، يمثل الجزء السنوي الخاص بالتزامات بنك المغرب نحو صندوق التعاضدية برسم السنة المالية 2008. ودون احتساب هذه التكلفة، فإن نفقات التسيير سجلت ارتفاعا بنسبة 4,8% فقط.

وسجلت بالمقابل الفوائد الممنوحة برسم الودائع والالتزامات بالدرهم، البالغ مجموعها 722 مليون درهم، انخفاضا قدره 68 مليون درهم. يشمل تقلص الفوائد الممنوحة لصندوق الحسن الثاني للتنمية الاقتصادية والاجتماعية بواقع 183 مليون درهم وارتفاعا للفوائد على الاحتياطي النقدي بقيمة 48 مليون درهم. نتيجة لزيادة المستوجبات تحت الطلب للبنوك.

◆ نتيجة أنشطة البنك

نتيجة عمليات تدبير احتياطات الصرف

شمل هذه النتيجة الفوائد والعمولات المستخلصة والممنوحة، إضافة إلى العائدات والتكاليف الأخرى المتعلقة بتدبير احتياطات الصرف. وبلغت هذه النتيجة ما قيمته 7,542 مليون درهم في سنة 2008 مقابل 6 461 مليون درهم سنة من قبل.

نتيجة عمليات السياسة النقدية

تمثل النتيجة الصافية لعمليات السياسة النقدية بالأساس الفارق بين الفوائد المحصلة برسم إعادة تمويل النظام البنكي وتلك الممنوحة في إطار الفوائد على الاحتياطي النقدي. وقد أسفرت هذه العمليات عن نتيجة إيجابية بلغت 109 مليون درهم مقابل نتيجة سلبية بما قدره 155 مليون درهم في 2007.

نتيجة العمليات الأخرى

تمثل النتيجة الصافية للعمليات الأخرى الفارق بين، من جهة، الفوائد والعمولات الأخرى المستخلصة ومبيعات السلع والخدمات، ومن جهة أخرى، الفوائد الأخرى الممنوحة والتكاليف المختلفة. وقد انتقلت هذه النتيجة إلى 101 مليون درهم في سنة 2008.

3. الإطار القانوني والمبادئ المحاسبية

◆ الإطار القانوني

تم إعداد القوائم التركيبية لبنك المغرب برسم السنة المالية 2008 طبقاً لأحكام التصميم المحاسبي للبنك، ويطبق بنك المغرب المقتضيات المحاسبية المنصوص عليها في النمط العام المحاسبي بالنسبة لمجموع أنشطته؛ ويستلهم من القواعد المحاسبية الدولية، وخاصة المبادئ الواردة في المعيار المحاسبي IAS19 «المزايا الممنوحة للمستخدمين»، وذلك لأجل تقييم الالتزامات الحسابية (Actuariels) برسم معاشات تقاعد مستخدميه.

وتضم القوائم التركيبية كما هي واردة في المادة 55 من القانون رقم 03-76 المعتبر بمثابة القانون الأساسي لبنك المغرب، الحصيلة وحساب العائدات والنتائج وبيان المعلومات التكميلية.

◆ المبادئ المحاسبية وقواعد التقييم

تتمثل أهم طرق المحاسبة وقواعد التقييم المعتمدة في إعداد القوائم التركيبية في ما يلي :

عمليات الصرف

تدخل في إطار عمليات الصرف عمليات بيع وشراء العملات بالناجز ولأجل. سواء تمت هذه العمليات للحساب الخاص للبنك أو في إطار الوساطة مع البنوك. وتدرج هذه العمليات في الحسابات الموافقة لها في خارج الحصيلة عند تاريخ الالتزام ثم في حسابات الحصيلة عند تاريخ احتساب القيمة أو تسليم السيولة مع إعادة التقييدات المدرجة في خارج الحصيلة.

الأصول والخصوم بالعملات الأجنبية وبالذهب

يتم تحويل الأصول والخصوم بالعملات الأجنبية إلى الدرهم وفق أسعار الصرف الجاري بها العمل عند نهاية السنة.

وتسجل الأرباح والخسائر المترتبة عن إعادة التقييم في حساب تقييم احتياطات الصرف المدرج في خصوم حصيلة البنك. وذلك طبقاً لأحكام الاتفاقية المنظمة لهذا الحساب والمبرمة بتاريخ 29 دجنبر 2006 بين بنك المغرب والدولة. وتحدد هذه الاتفاقية كحد أدنى لهذا الحساب في 2,5% من الموجودات الخارجية الصافية لبنك المغرب. وهو المستوى الذي ينبغي المحافظة عليه في رصيد هذا الحساب كما تضع آلية لوضع مخصصات أو الاقتطاع من هذا الحساب في حالة وجود نقص أو فائض عن الحد الأدنى المطلوب.

ويتم تحويل العائدات والتكاليف بالعملات الأجنبية حسب سعر الصرف المطبق في تاريخ العملية.

تقييد العائدات والتكاليف

1- ترتبط العائدات والتكاليف بالسنة المالية التي حصلت أو استحققت خلالها. وذلك عملاً بمبدأ فصل السنوات المحاسبية.

- 2 - يتم تحويل العائدات والتكاليف بالعملات الأجنبية حسب سعر الصرف المطبق في تاريخ العملية.
- 3 - تدرج فوائض أو نواقص القيمة في حسابات النتائج الموافقة.
- 4 - تدرج الفوائد السارية والتي لم يحن آجال استحقاقها شهريا وتحويل في تاريخ احتسابها.

السندات

تصنف السندات التي يشتريها البنك في إطار تدبير احتياطات الصرف حسب الغرض من حيازتها وذلك ضمن فئة محفظة المعاملات أو التوظيف، أو الاستثمار.

- **محفظة المعاملات:** تتكون من السندات المشتراة بغرض إعادة بيعها في أجل قصير لا يتجاوز ستة أشهر. ويتم تقييدها منذ البداية، حسب سعر الشراء، مع احتساب المصاريف وعند الاقتضاء، القسيمات السارية. وتدرج فوائض أو نواقص القيمة الناتجة عن إعادة التقييم الشهري لهذه السندات حسب سعر السوق في حسابات النتائج الموافقة.

ولا يحتفظ بنك المغرب ضمن محفظة سندات بتاريخ 31 دجنبر 2008 بأي سندات معاملات.

- **محفظة التوظيف:** تتكون من السندات المشتراة بغرض الاحتفاظ بها لمدة تتجاوز ستة أشهر.
- 1 - يتم الإدراج في المحفظة حسب سعر الشراء، دون احتساب مصاريف الشراء وعند الاقتضاء دون احتساب القسيمات السارية.
- 2 - الفوارق بين سعر شراء السندات وقيمة تسديدها (تخفيض أو مكافأة): قرر البنك عدم استخدام هذه الفوارق طيلة مدة حيازة هذه السندات.
- 3 - يتم مبدئيا تقييد سندات التوظيف في الحويلة حسب سعر شرائها. وفي نهاية كل شهر، تؤدي

نواقص القيمة غير المحققة الناتجة عن الفارق بين القيمة المحاسبية لهذه السندات وقيمتها في السوق إلى تكوين مؤن لنقصان القيمة. وبالمقابل، لا تدرج في الحسابات فوائض القيمة غير المحققة. وابتداء من فاتح يناير 2008، أحدث البنك فئة فرعية ضمن سندات التوظيف الخاصة به، وذلك قصد إدراج سندات التوظيف قصيرة الأجل ذات الفوائد المحتسبة مسبقا.

1. ويتم تقييد هذه السندات حسب سعر شرائها، مع احتساب الفوائد؛
2. وتتوزع الفوائد المحتسبة مسبقا طيلة عمر السندات وتفيد في حسابات العائدات مع نهاية كل شهر.

- **محفظة الاستثمار:** تتكون من السندات المشتراة بغرض حيازتها إلى غاية حلول أجل استحقاقها.
1. يتم تقييدها حسب سعر شرائها، دون احتساب المصاريف وعند الاقتضاء، دون احتساب القسيمة الجارية.
 2. لا يتم تقييد فوائض أو نواقص القيمة المتعلقة بهذه السندات.
 3. يتم استخدام الفوارق بين سعر شراء السندات وقيمة تسديدها (تخفيض أو مكافأة) بطريقة منتظمة على المدة المتبقية للسندات.

موجودات أخرى بالعملات الأجنبية

يتوفر البنك على محفظة سندات مقومة بالأورو والدولار والتي يفوض تديرها لمتعهدين خارجيين. ويتم تقييد هذه السندات حسب قيمتها السوقية. وبالفعل، يتم تقييدها في البداية حسب سعر الشراء، وتفيد فوائض أو نواقص القيمة مع نهاية كل شهر في حسابات العائدات والتكاليف الموافقة.

المستعقرات المجسدة وغير المجسدة

تقيد المستعقرات المجسدة وغير المجسدة حسب كلفة شرائها التاريخية. وتدرج في جانب الأصول بقيمة صافية مكونة من كلفتها التاريخية. تحذف منها الاستخدامات المتراكمة منذ الشروع في الاستفادة منها وإلى تاريخ حصر الحسابات.

ويتم استخدام المستعقرات بطريقة منتظمة، حسب مدة استعمالها المحتملة مع تطبيق نسبة الاستخدام السارية المفعول (المعتمدة ضريبيا).

وتتمثل آجال الاستخدام المعتمدة، حسب طبيعة كل مستعقر، في ما يلي:

- 20 سنة للمباني؛
- 5 سنوات للاستصلاحات والتهيئات والمنشآت؛
- 10 سنوات لتجهيزات المكتب وعتاد دار السكة؛
- 5 سنوات لعتاد المكتب، العتاد والبرامج المعلوماتية، والعربات وأنواع أخرى من العتاد.

المستعقرات المالية

يملك بنك المغرب بعض المساهمات في مقاولات مغربية ومؤسسات مالية أجنبية. وتدرج هذه المساهمات في جانب الأصول بقيمتها الصافية المكونة من كلفة الشراء) بعد تحويلها إلى الدرهم بسعر الصرف التاريخي للعملة الأجنبية بالنسبة للمساهمات الأجنبية (مع اقتطاع المؤونات المكونة في تاريخ حصر الحسابات، ويتم تقييم هذه المساهمات عند نهاية السنة المالية وفق طريقة الأصول الصافية المحاسبية على أساس أحدث القوائم التركيبية.

المخزونات

تتكون المخزونات مما يلي :

• المواد واللوازم القابلة للاستهلاك؛

• المواد الأولية الخاصة بصناعة الأوراق البنكية والقطع النقدية (الأوراق والمداد والقوالب)؛

• المواد الموجودة في طور التصنيع والمنتجات المصنعة (الوثائق المؤمنة).

وتقيد المواد واللوازم القابلة للاستهلاك في الحصيلة بثمن الشراء. مع اقتطاع المؤونة المكونة برسم تدني قيمتها في تاريخ حصر الحسابات.

وتدرج المواد الأولية في الحصيلة حسب كلفة الشراء المكونة من سعر الشراء إضافة إلى المصاريف المرتبطة باستلام هذه المواد ومع اقتطاع المؤونة المكونة برسم تدني قيمتها.

وتقيد المنتجات المصنعة والمواد الموجودة في طور التصنيع في الحصيلة بثمن الشراء. مع اقتطاع المؤونة المكونة برسم تدني قيمتها .

4. معلومات حول بنود الحصيلة وخارج الحصيلة

إيضاح رقم 1 - الموجودات والتوظيفات من الذهب

تتكون الموجودات من الذهب من الموجودات من الذهب المودعة في المغرب وفي الخارج. بقيمة تبلغ 5 مليار درهم. ومنذ نهاية سنة 2006. بدأ تقييم الموجودات من الذهب وفق سعر السوق. وتدرج الأرباح والخسائر المرتبطة بهذه العملية في حساب تقييم احتياطات الصرف.

إيضاح رقم 2 - موجودات والتوظيفات بالعملة الأجنبية

يتضمن هذا البند المقابلات بالدرهم للموجودات من العملات الأجنبية القابلة للتحويل. ويحتفظ بهذه الأخيرة على شكل ودائع تحت الطلب وودائع لأجل وسندات أجنبية.

إيضاح رقم 3- موجودات لدى المؤسسات المالية الدولية

يتضمن هذا البند :

• اكتتاب لدى صندوق النقد الدولي - حصة الاحتياطي: يمثل الجزء الذي يتحمله بنك المغرب من حصة المغرب في رأسمال صندوق النقد الدولي.

وتبلغ مساهمة المغرب في صندوق النقد الدولي 588,20 مليون وحدة حقوق السحب الخاصة:

-517,76 مليون وحدة حقوق السحب الخاصة مكتتبه بالعملة الوطنية منها 14,71 مليون وحدة حقوق

السحب الخاصة من طرف بنك المغرب (176 مليون درهم): ويمثل هذه المبلغ الحصة المعبأة من الاحتياطي

ويتم إيداعه في دائنية الحساب رقم 1. المفتوح باسم صندوق النقد الدولي في دفاتر البنك:

-70,45 مليون وحدة حقوق السحب الخاصة (878,8 مليون درهم) مدفوعة من طرف بنك المغرب

بالعملة الأجنبية. وتمثل الجزء القابل للصرف من الحصة المذكورة أعلاه.

ويمكن تعبئة الاكتتاب لدى صندوق النقد الدولي - حصة الاحتياطي عند الضرورة. وهو يشكل جزءا من

احتياطيات الصرف لبنك المغرب.

• الموجودات من حقوق السحب الخاصة: تقيّد في هذا الحساب موجودات بنك المغرب من حقوق السحب

الخاصة لدى صندوق النقد الدولي. وتسجل في الجانب المدين عمليات شراء حقوق السحب الخاصة من

طرف البنك والفوائد الممنوحة من طرف صندوق النقد الدولي. أما في الجانب الدائن، فيسجل أداء العمولات

على منيحات حقوق السحب الخاصة وتسديدات الاقتراضات.

وفي 31 دجنبر 2008، بلغ رصيد هذا الحساب 12,5 مليون وحدة حقوق السحب الخاصة، أي ما يعادل 156 مليون درهم، ويمنح صندوق النقد الدولي فوائد على هذه الموجودات على أساس فصلي.

• الاكتتاب لدى صندوق النقد العربي: يمثل هذا الحساب الجزء الذي يتحمله البنك من الاكتتاب والمدفوع بالعملة الأجنبية في رأسمال صندوق النقد العربي.

وتصل مساهمة المغرب في هذه المؤسسة إلى 27,55 مليون دينار عربي، موزعة بين بنك المغرب والخزينة على النحو التالي:

- 200 ألف دينار عربي مدفوعة بالعملة الوطنية، ويتم إيداعها في حساب صندوق النقد العربي المفتوح في دفاتر بنك المغرب الذي تحمل 150 ألف دينار عربي (5,5 مليون درهم)؛

- 14,8 مليون دينار عربي مكتتبه بالعملة الأجنبية منها 6,87 مليون دينار عربي من طرف البنك المركزي (257,3 مليون درهم)؛

- 12,55 مليون دينار عربي، 5,88 مليون منها لبنك المغرب، برسم عملية الزيادة في رأسمال صندوق النقد العربي عن طريق إدماج الاحتياطات التي تمت في سنة 2005. ويعادل الدينار العربي 3 وحدات حقوق السحب الخاصة.

إيضاح رقم 4 - الديون على مؤسسات الائتمان ومثيلاتها المغربية

وتشمل عمليات إعادة تمويل مؤسسات الائتمان في إطار تطبيق السياسة النقدية.

إيضاح رقم 5 - أصول أخرى

يتضمن هذا البند على الخصوص:

• مدينون مختلفون يشمل أساسا على ديون مختلفة مستحقة للبنك.

- حسابات التسوية: تتكون على الخصوص من تكاليف موزعة على عدة دورات محاسبية وتكاليف محتسبة مسبقا وعائدات منتظرة ما يسمح بربط العائدات والتكاليف وكذا كل المبالغ المدينة الموجودة قيد التسوية بالسنة المالية الموافقة لها.
- حسابات التحصيل: بما فيها على وجه الخصوص الشيكات المستلمة مع اعتماد فوري.

إيضاح رقم 6 - قيم مستعقرة

يتضمن هذا البند :

- القروض التي يمنحها البنك لفائدة مستخدميه ؛
- المساهمات في المؤسسات المالية المغربية والأجنبية.
- المستعقرات غير المجسدة والمجسدة للاستغلال وغير الاستغلال.

إيضاح رقم 7 - الأوراق البنكية والقطع النقدية المتداولة

يضم هذا البند الأوراق البنكية والقطع النقدية المتداولة والتي يحتسب عددها من خلال الفارق بين الأوراق والقطع النقدية التي تم إصدارها وتلك الموجودة في صناديق البنك.

إيضاح رقم 8 - الالتزامات بالذهب والعملات الأجنبية

يتضمن هذا البند على وجه الخصوص الودائع بالعملات الأجنبية للبنوك الأجنبية. وكذا الالتزامات الأخرى بالعملة الأجنبية.

إيضاح رقم 9 - الالتزامات بالدرهم القابل للتحويل

يتضمن هذا البند التزامات البنك بالدرهم القابل للتحويل تجاه البنوك الأجنبية والمؤسسات المالية الدولية

(صندوق النقد الدولي وصندوق النقد العربي والبنك الدولي للإنشاء والتعمير) إضافة إلى التزامات أخرى بالدرهم القابل للتحويل. ويشكل الحساب رقم 1 لصندوق النقد الدولي المكون الأساسي لهذا البند. ويتم سنويا تعديل الموجودات في هذا الحساب وكذا في الحساب رقم 2 لصندوق النقد الدولي قصد الأخذ بعين الاعتبار تطور الدرهم مقابل حقوق السحب الخاصة.

إيضاح رقم 10 - الودائع والالتزامات بالدرهم

يتضمن هذا الركن :

- الحساب الجاري للخرزينة الذي تقيده فيه جميع العمليات التي تقوم بها هذه الأخيرة ؛
- الحسابات الجارية للبنوك المخصصة بشكل رئيسي للوفاء بالتزاماتها برسم الاحتياطي النقدي والتي تؤدي عنها فائدة بنسبة 0,75 % سنويا ؛
- حسابات باقي المقيمين. بما فيها حساب صندوق الحسنة الثاني للتنمية الاقتصادية والاجتماعية. والذي تؤدي عنه نسبة فائدة تعادل تلك الخاصة بالتسبيقات لمدة 7 أيام. مع اقتطاع 50 نقطة أساس.

إيضاح رقم 11 - خصوم أخرى

يتضمن هذا البند :

- دائنون مختلفون: يشكل بالأساس من الاقتطاعات برسم الضرائب والمبالغ الأخرى المستحقة للدولة والمساهمات الموجودة قيد التسوية في الهيئات وصناديق الاحتياط الخاصة بالتغطية الاجتماعية ؛
- حسابات التسوية: تتكون أساسا من العمليات التي تتم بين فروع البنك ومن التكاليف الواجب دفعها ومن عائدات محتسبة مسبقا. بما يمكن من ربط العائدات والتكاليف وكذا كل المبالغ الدائنة قيد التسوية بالسنة المالية الموافقة لها ؛

- المستوجبات بعد التحصيل بما فيها الحسابات التي تشكل مقابلات القيم المسلمة للتحصيل ؛
- المؤونات عن المخاطر والتكاليف التي تمكن من تقييد وجود خسائر وخملات مرتبطة بعمليات تم القيام بها خلال السنة المالية والتي من المحتمل حَقَقها. وقد تم في سنة 2008 تكوين مؤونات عن المخاطر الضريبية والنزاعات. وعن العطل المؤدى عنها.
- حساب تقييم احتياطات الصرف: تقييد في هذا الحساب الأرباح والخسائر الناجمة عن تقييم الموجودات والالتزامات بالذهب وبالعملات الأجنبية. على أساس متوسط أسعار الصرف في نهاية السنة. وذلك طبقاً لأحكام الاتفاقية المنظمة لهذا الحساب. والمبرمة في 29 شتنبر 2006 ما بين بنك المغرب والدولة. وتحدد هذه الاتفاقية الرصيد الأدنى لهذا الحساب. وفي حالة عدم بلوغ الرصيد الأدنى المطلوب. يتم تكوين احتياطي لخسائر الصرف يقتطع من الربح الصافي.

ولا يمكن إدراج الرصيد الدائن لهذا الحساب ضمن عائدات السنة أو توزيعه أو تخصيصه لأي استعمال آخر.

إيضاح رقم 12 - منيحات حقوق السحب الخاصة

تسجل في هذا الركن القيمة بالدرهم لمبالغ منيحات حقوق السحب الخاصة المسلمة من طرف صندوق النقد الدولي للمغرب بوصفه أحد البلدان الأعضاء. وقد بلغت هذه الخصاصات في نهاية سنة 2008 ما قيمته 85,69 مليون وحدة من حقوق السحب الخاصة. أي مليار درهم. ويؤدي البنك عمولات فصلية على هذه المنيحات.

إيضاح رقم 13 - رساميل ذاتية ومثيلاتها

يتضمن هذا البند رأسمال بنك المغرب البالغ 500 مليون درهم والاحتياطات التي تصل إلى 5 ملايين درهم في نهاية دجنبر 2008.

إيضاح رقم 14 - خارج الحصيلة

يمسك البنك في دفاتره محاسبة خاصة بالالتزامات خارج الحصيلة. وتورد في خارج الحصيلة الالتزامات التي يمنحها البنك أو يتلقاها. وتتغير مدينية خارج الحصيلة إذا ما نفذ الالتزام مع نهاية الأجل أو في حالة تحققه من خلال حركة مدينة في الحصيلة. وتتغير الدائنية في حالة العكس.

ويتضمن بيان الالتزامات خارج الحصيلة الالتزامات بالعملات الأجنبية والالتزامات الخاصة بالسندات والالتزامات الأخرى.

◆ تقرير عام

◆ تقرير مراقب الحسابات

طبقا للمهمة التي عهد بها إلينا مجلس البنك، أجزنا تدقيقا للقوائم التركيبية المرفقة والمتعلق ب«بنك المغرب»، والتي تتضمن الحصيلة، وحساب العائدات والتكاليف، وقائمة المعلومات التكميلية برسم السنة المالية المحصورة بتاريخ 31 دجنبر 2008. وتبرز هذه القوائم التركيبية مبلغا للرساميل الذاتية والرساميل المماثلة قدره 5 515 581 ألف درهم مغربي، وربحا قدره 3 905 282 ألف درهم مغربي.

مسؤولية الإدارة

إن الإدارة مسؤولة عن إعداد وتقديم القوائم التركيبية تقديمًا صريحًا موافقًا للمرجعية المحاسبية المعمول بها في المغرب، وتتضمن هذه المسؤولية تهيئة وتتبع مراقبة داخلية تتعلق بإعداد وتقديم القوائم التركيبية بدون أي خلل ملموس، وكذا تحديد تقديرات محاسبية معقولة مع اعتبار الظرفية.

مسؤولية مدقق الحسابات

تكمن مسؤوليتنا في إبداء رأينا بشأن هذه القوائم التركيبية اعتمادًا على تدقيقنا للحسابات. وقد أجزنا تدقيق الحسابات وفق معايير المهنة المعمول بها في المغرب. إن هذه المعايير تستلزم من جانبنا احترام أخلاقيات المهنة، تخطيط تدقيق الحسابات وإجازه بغية الحصول على ضمان معقول لغياب أي خلل ملموس في القوائم التركيبية.

إن تدقيق الحسابات يتطلب أعمال مساطر من أجل تجميع العناصر الإنباتية المتعلقة بالمبالغ والمعلومات الواردة في القوائم التركيبية. ويخضع اختيار المساطر المعتمدة إلى تقدير مدقق الحسابات علاوة على تقدير مخطر تسرب اختلالات ملموسة إلى القوائم التركيبية. عند تقدير هذا المخطر يأخذ مدقق الحسابات

بعين الاعتبار المراقبة الداخلية المعمول بها داخل الوحدة و المعنية بإعداد وتقديم القوائم التركيبية قصد تحديد مساطر التدقيق الملائمة للظرفية، وليس من أجل إبداء رأي بشأن فعالية المراقبة الداخلية. كما أن تدقيق الحسابات يتضمن تقييم الطابع الملائم للأساليب المحاسبية المعتمدة وكذا الطابع المعقول للتقديرات المحاسبية التي تقوم بها الإدارة، وكذا تقييم التقديم العام للقوائم التركيبية. ونحن نعتقد بأن العناصر الإثباتية التي تم جمعها كافية وملائمة لسبر رأينا.

إبداء الرأي بشأن القوائم التركيبية

نشهد أن القوائم التركيبية المذكورة في الفقرة الأولى هي قوائم منتظمة وصريحة تعطي صورة صادقة، من جميع الجوانب الملموسة، لنتيجة العمليات المنجزة برسم السنة المالية المنصرمة وكذا الوضعية المالية والذمة المالية ل«بنك المغرب» إلى غاية 31 دجنبر 2008 وفق المرجعية المحاسبية المعمول بها في المغرب.

ودون إعادة النظر في الرأي المعبر عنه أعلاه، نحيطكم علما بأنه تم تطبيق المبادئ المفصلة في القائمة «أ1» من قائمة المعلومات التكميلية قصد تقييم الممتلكات والتعهدات من الذهب والعملات الأجنبية.

التحقيقات والمعلومات الخاصة

قمنا أيضا بإجراء التحقيقات الخاصة التي ينص عليها القانون، وتأكدنا على الخصوص من تطابق المعلومات الواردة في تقرير التدبير مع القوائم التركيبية للبنك.

◆ مصادقة مجلس البنك

طبقا للمادة 55 من القانون رقم 03-76 المتعلق بالنظام الأساسي لبنك المغرب. يعرض الوالي القوائم التركيبية على المجلس من أجل المصادقة عليها.

وخلال اجتماعه في 24 مارس 2009. وبعد اطلاعه على رأي مراقب الحسابات حول دقة القوائم التركيبية ومطابقتها للمعلومات الواردة في تقرير تسيير البنك. صادق مجلس البنك على القوائم التركيبية لسنة 2008 وعلى توزيع النتيجة الصافية.

الملحقات

بنك المغرب
بنك المغرب
بنك المغرب

المؤشرات الاقتصادية الرئيسية (1)

التغيرات %		2008	2007	2006	(المبالغ بملايير الدراهم)
2008 2007	2007 2006				
الحسابات الوطنية					
		5,6	2,7	7,8	- الناتج الداخلي الإجمالي بالأسعار الثابتة (التطور%)
		16,3	20,8-	25,3	. القيمة المضافة للفلاحة
		4,1	6,0	3,4	. القيمة المضافة غير الفلاحية
11,8	6,7	688,8	616,3	577,3	- الناتج الداخلي الإجمالي بالأسعار الجارية
20,7	15,3-	83,0	68,7	81,1	. القيمة المضافة للفلاحة
12,5	9,2	536,7	477,0	436,8	. القيمة المضافة غير الفلاحية
10,9	7,5	744,8	671,6	624,7	- الدخل الوطني الإجمالي المتاح
12,6	7,6	531,9	472,2	439,1	- الاستهلاك الوطني النهائي
18,3	18,5	227,9	192,6	162,5	- التكوين الإجمالي لرأس المال الثابت
6,8	7,4	212,9	199,4	185,6	- الادخار الوطني الإجمالي
		33,1	31,2	28,1	- معدل الاستثمار (ت.إ.رت\ن.د.إ) (%)
		28,6	29,7	29,7	- الادخار\ الدخل الوطني الإجمالي المتاح (%)
		9,6	9,8	9,7	معدل البطالة (%)
الأسعار					
3,9	2,0	184,7	177,8	174,2	مقياس كلفة المعيشة
6,8	3,3	194,2	181,8	176,1	المواد الغذائية
3,9	1,7	180,2	173,4	170,5	مؤشر التضخم الأساسي
الحسابات الخارجية					
23,1	12,1	154,5	125,5	112,0	- الصادرات الإجمالية
23,2	24,1	321,9	261,3	210,6	- الواردات الإجمالية
23,3	37,7	167,4-	135,8-	98,6-	- الرصيد التجاري الإجمالي
8,9-	11,0	46,9	51,5	46,4	- فائض الأسفار
8,1	13,3	68,0	62,9	55,5	- رصيد التحويلات الجارية
-	104,8-	35,5-	0,6-	12,4	- رصيد الحساب الجاري
		5,2-	0,1-	2,2	بالنسبة المئوية للناتج الداخلي الإجمالي
7,4	5,3	131,0	122,0	115,9	- المبلغ الجاري للدين العمومي الخارجي
		19,0	19,8	20,1	بالنسبة المئوية للناتج الداخلي الإجمالي
سعر الصرف (2)					
1,0	1,9-	11,246	11,359	11,141	الدراهم مقابل أورو واحد
4,8-	9,6	8,098	7,713	8,457	الدراهم مقابل دولار واحد
المالية العمومية (3)					
36,1	67,3	47,4	34,8	20,8	- الرصيد العادي
35,3	18,5	38,2	28,2	23,8	- نفقات الاستثمار
171,9	108,8-	2,7	1,0	11,3-	- رصيد الميزانية
		0,4	0,2	2,0-	- رصيد الميزانية\ الناتج الداخلي الإجمالي (بالنسبة المئوية)
2,5-	0,9-	257,1	263,8	266,1	- المبلغ الجاري للدين الداخلي
		38,8	42,9	46,3	- المبلغ الجاري للدين الداخلي\ الناتج الداخلي الإجمالي (بالنسبة المئوية)
النقد					
7,5	20,6	481,3	447,6	371,3	- المجموع م1
10,8	16,1	714,5	644,8	555,5	- الكتلة النقدية م3
5,3-	9,3	197,5	208,5	190,8	- الموجودات الخارجية الصافية
0,8	2,7	80,4	79,8	77,7	- الديون على الدولة
22,9	28,5	536,2	436,3	339,6	- القروض المقدمة للاقتصاد

(1) احتسبت التغيرات والمعدلات على أساس المبالغ بملايين الدراهم.

(2) أرقام آخر السنة.

(3) بدون احتساب موارد الخوصصة.

2-1 - تغيرات الناتج الداخلي الإجمالي حسب فروع النشاط الاقتصادي (الأساس 1998)

(التغيرات بالنسبة المئوية)

(أسعار السنة الفارطة)

فروع النشاط الاقتصادي	2004	2005	2006	*2007	**2008
القطاع الأولي	4,5	11,1-	21,1	20,0-	16,6
الزراعة	5,2	13,5-	25,3	20,8-	16,3
الصيد البحري	5,4-	21,2	19,3-	10,1-	19,0
القطاع الثانوي	3,8	4,9	4,8	6,6	3,6
الصناعات الاستخراجية	15,8	7,4	1,6	9,1	5,9-
صناعة (خارج تكرير النفط)	0,2-	3,5	3,8	3,8	2,1
تكرير النفط	164,1	19,0	32,7-	41,9	5,8-
الماء والكهرباء	5,3	7,7	6,9	5,8	5,9
البناء والأشغال العمومية	8,0	6,1	8,7	11,7	9,4
القطاع الثالثي (1)	5,6	6,3	5,2	6,1	4,1
التجارة	5,0	4,0	4,6	2,5	4,5
الفنادق والمطاعم	9,0	7,8	8,7	4,1	0,8
المواصلات	12,8	9,5	5,2	8,4	2,6
البريد والاتصالات	10,7	5,4	10,4	10,4	8,7
خدمات أخرى (2)	3,9	7,4	5,3	8,5	3,9
الإدارات العمومية والضمان الاجتماعي	4,7	4,8	3,2	2,4	3,9
القيمة المضافة بسعر الأساس	4,9	3,0	7,4	1,8	5,7
الضرائب على المنتجات الصافية من الدعم	4,2	2,4	10,8	10,6	5,0
الناتج الداخلي الإجمالي	4,8	3,0	7,8	2,7	5,6

(1) باعتبار الخدمات غير التجارية المقدمة من طرف الإدارات العمومية.

(2) خدمات مالية وتأمينات، خدمات لفائدة الشركات وخدمات أخرى، تربية، صحة وخدمات اجتماعية.

(*) أرقام مراجعة.

(**) أرقام مؤقتة.

المصدر: المندوبية السامية للتخطيط (مديرية الحسابات الوطنية)

3-1 - الناتج الداخلي الإجمالي حسب فروع النشاط الاقتصادي
(بالأسعار الجارية)

(بملايين الدراهم)

**2008	*2007	2006	2005	2004	فروع النشاط الاقتصادي
90.690	74.928	87.482	69.565	74.131	القطاع الأولي
82.969	68.716	81.147	62.932	69.034	الزراعة
7.721	6.212	6.335	6.633	5.097	الصيد البحري
187.866	149.052	140.631	133.749	129.570	القطاع الثانوي
45.121	13.155	10.534	8.994	8.116	الصناعات الاستخراجية
86.996	82.074	81.202	77.166	78.616	صناعة (خارج تكرير النفط)
963	841	1.296	1.484	969	تكرير النفط
16.123	15.749	14.687	14.583	13.047	الماء والكهرباء
38.663	37.233	32.912	31.522	28.822	البناء والأشغال العمومية
341.076	321.713	289.835	270.642	250.577	القطاع الثالثي⁽¹⁾
70.597	65.058	60.956	56.454	54.255	التجارة
16.278	16.294	13.265	12.963	11.030	الفنادق والمطاعم
23.897	23.264	18.357	17.961	18.605	المواصلات
21.365	19.887	18.134	16.561	15.395	البريد والاتصالات
154.939	145.300	128.459	118.786	107.084	خدمات أخرى ⁽²⁾
54.000	51.910	50.664	47.917	44.208	الإدارات العمومية والضمان الاجتماعي
619.632	545.693	517.948	473.956	454.278	القيمة المضافة بسعر الأساس
69.211	70.561	59.396	53.723	50.737	الضرائب على المنتوجات الصافية من الدعم
688.843	616.254	577.344	527.679	505.015	الناتج الداخلي الإجمالي

(1) باعتبار الخدمات غير التجارية المقدمة من طرف الإدارات العمومية.

(2) خدمات مالية وتأمينات، خدمات لفائدة الشركات وخدمات أخرى، تربية، صحة وخدمات اجتماعية.

(*) أرقام مراجعة.

(**) أرقام مؤقتة.

المصدر: المندوبية السامية للتخطيط (مديرية الحسابات الوطنية)

4-1 - تغيرات الناتج الداخلي الإجمالي حسب فروع النشاط الاقتصادي

(بالأسعار الجارية)

(التغيرات بالنسبة المئوية)

فروع النشاط الاقتصادي	2004	2005	2006	*2007	**2008
القطاع الأولي	0,3	6,2-	25,8	14,4-	21,0
الزراعة	0,4	8,8-	28,9	15,3-	20,7
الصيد البحري	1,5-	30,1	4,5-	1,9-	24,3
القطاع الثانوي	8,5	3,2	5,1	6,0	26,0
الصناعات الاستخراجية	3,8	10,8	17,1	24,9	243,0
صناعة (خارج تكرير النفط)	6,9	1,8-	5,2	1,1	6,0
تكرير النفط	102,3	53,1	12,7-	35,1-	14,5
الماء والكهرباء	1,1-	11,8	0,7	7,2	2,4
البناء والأشغال العمومية	18,2	9,4	4,4	13,1	3,8
القطاع الثالثي (1)	7,0	8,0	7,1	11,0	6,0
التجارة	2,9	4,1	8,0	6,7	8,5
الفنادق والمطاعم	11,2	17,5	2,3	22,8	0,1-
المواصلات	7,8	3,5-	2,2	26,7	2,7
البريد والاتصالات	11,4	7,6	9,5	9,7	7,4
خدمات أخرى (2)	6,7	10,9	8,1	13,1	6,6
الإدارات العمومية والضمان الاجتماعي	10,2	8,4	5,7	2,5	4,0
القيمة المضافة بسعر الأساس	6,2	4,3	9,3	5,4	13,5
الضرائب على المنتوجات الصافية من الدعم	2,6	5,9	10,6	18,8	1,9-
الناتج الداخلي الإجمالي	5,9	4,5	9,4	6,7	11,8

(1) باعتبار الخدمات غير التجارية المقدمة من طرف الإدارات العمومية.

(2) خدمات مالية وتأمينات، خدمات لفائدة الشركات وخدمات أخرى، تربية، صحة وخدمات اجتماعية.

(*) أرقام مراجعة.

(**) أرقام مؤقتة.

المصدر: المندوبية السامية للتخطيط (مديرية الحسابات الوطنية)

5-1- حساب السلع والخدمات
(بالأسعار الجارية)

(بملايين الدراهم)

التغيرات %		**2008	*2007	2006	2005	2004	
2008	2007						
2007	2006						
الموارد							
11,8	6,7	688.843	616.254	577.344	527.679	505.015	الناتج الداخلي الإجمالي
66,1	77,6	93.315	56.175	31.625	29.558	25.017	رصيد الموارد
25,2	20,7	346.119	276.477	229.084	200.071	173.342	واردات السلع والخدمات
14,8	11,6	252.804	220.302	197.459	170.513	148.325	صادرات السلع والخدمات
16,3	10,4	782.158	672.429	608.969	557.237	530.032	مجموع الموارد المتاحة
الاستعمالات							
12,6	7,6	531.928	472.242	439.067	405.282	382.923	الاستهلاك النهائي الوطني
14,9	8,4	413.592	360.008	331.996	303.172	288.602	- الأسر المقيمة
5,4	4,8	118.336	112.234	107.071	102.110	94.321	- الإدارات العمومية
25,0	17,8	250.230	200.187	169.902	151.955	147.109	الاستثمار
18,3	18,5	227.902	192.573	162.456	145.256	132.719	التكوين الإجمالي لرأس المال الثابت
-	-	22.328+	7.614+	7.446+	6.699+	14.390+	التغير في المخزونات
16,3	10,4	782.158	672.429	608.969	557.237	530.032	مجموع الاستعمالات

6-1- الدخل الوطني الإجمالي المتاح واستعمالاته
(بالأسعار الجارية)

(بملايين الدراهم)

التغيرات %		**2008	*2007	2006	2005	2004	
2008	2007						
2007	2006						
11,8	6,7	688.843	616.254	577.344	527.679	505.015	الناتج الداخلي الإجمالي
1,1	16,9	55.950	55.367	47.351	41.073	34.571	الدخل و التحويلات الخارجية الصافية
10,9	7,5	744.793	671.621	624.695	568.752	539.586	الدخل الوطني الإجمالي المتاح
12,6	7,6	531.928	472.242	439.067	405.282	382.923	الاستهلاك النهائي الوطني
6,8	7,4	212.865	199.379	185.628	163.470	156.663	التوفير الوطني الإجمالي

(*) أرقام مراجعة.

(**) أرقام مؤقتة.

المصدر: المندوبية السامية للتخطيط (مديرية الحسابات الوطنية)

7-1- الاستثمار و التوفير
(بالأسعار الجارية)

(بملايين الدراهم)

التغيرات %		**2008	*2007	2006	2005	2004	
2008	2007						
2007	2006						
6,8	7,4	212.865	199.379	185.628	163.470	156.663	التوفير الوطني الإجمالي
34,6-	67,9-	17-	26-	81-	50-	71-	صافي الرساميل المتلقاة
-	-	37.382	834	-	-	-	حاجيات التمويل
25,0	7,9	250.230	200.187	185.547	163.420	156.592	مجموع الموارد
18,3	18,5	227.902	192.573	162.456	145.256	132.719	التكوين الإجمالي للرأسمال الثابت
-	-	22.328+	7.614+	7.446+	6.699+	14.390+	التغير في المخزونات
-	-	-	-	15.645	11.465	9.483	فائض التمويل
25,0	7,9	250.230	200.187	185.547	163.420	156.592	مجموع الاستعمالات

(*) أرقام مراجعة

(**) أرقام مؤقتة.

المصدر : المندوبية السامية للتخطيط (مديرية الحسابات الوطنية)

II-1- زراعات الحبوب

الموسم الفلاحي 2007 - 2008			الموسم الفلاحي 2006 - 2007			
المردود (قنطار للهكتار)	الإنتاج (ألف قنطار)	المساحة (ألف هكتار)	المردود (قنطار للهكتار)	الإنتاج (ألف قنطار)	المساحة (ألف هكتار)	
13,1	25.295	1.930	6,2	10.688	1.729	الحبوب الرئيسية
13,4	12.400	928	6,1	5.138	843	القمح الطري
6,2	13.532	2.181	3,8	7.626	1.993	القمح الصلب
5,5	1.200	219	4,2	949	228	الشعير
						الذرة
10,0	52.427	5.258	5,1	24.401	4.793	المجموع

المصدر: وزارة الفلاحة والصيد البحري.
(مديرية البرمجة والشؤون الاقتصادية)

II-2- القطاني

الموسم الفلاحي 2007 - 2008			الموسم الفلاحي 2006 - 2007			
المردود (قنطار للهكتار)	الإنتاج (ألف قنطار)	المساحة (ألف هكتار)	المردود (قنطار للهكتار)	الإنتاج (ألف قنطار)	المساحة (ألف هكتار)	
6,0	1.090	182	3,9	700	181	القول
5,5	381	69	4,3	334	79	الحمص
4,1	156	38	3,2	119	37	الجلبان
2,7	94	35	2,6	85	33	العدس
4,9	239	49	4,3	182	42	قطاني مختلفة
5,3	1.960	373	3,8	1.400	371	المجموع

المصدر: وزارة الفلاحة والصيد البحري.

II-3- زراعات الخضار

من أكتوبر 2007 إلى شتنبر 2008			من أكتوبر 2006 إلى شتنبر 2007			
المردود (طن للهكتار)	الإنتاج (ألف طن)	المساحة (ألف هكتار)	المردود (طن للهكتار)	الإنتاج (ألف طن)	المساحة (ألف هكتار)	
23,4	5.203,0	222,0	24,1	5.284,0	219,0	زراعات الخضار الموسمية
53,4	1.710,0	32,0	52,7	1.580	30,0	البواكر
130,6	810,0	6,2	120,8	785	6,5	الطماطم
22,0	165,0	7,5	22,3	156	7,0	البطاطس
40,2	735,0	18,3	38,7	639	16,5	فواكه وخضار أخرى
27,2	6.913,0	254,0	27,6	6.864,0	249,0	المجموع

المصدر: وزارة الفلاحة والصيد البحري.
(مديرية الإنتاج النباتي).

II-4- الحوامض

(بآلاف الأطنان)

من أكتوبر 2007 إلى يوليو 2008		من أكتوبر 2006 إلى يوليو 2007		من أكتوبر 2005 إلى يوليو 2006		
الصادرات	الإنتاج	الصادرات	الإنتاج	الصادرات	الإنتاج	
296	732	265	660	278	784	البرتقال
184	337	201	336	190	334	الكلمنتين
102	169	117	289	75	147	حوامض أخرى
582	1.238	583	1.285	543	1.265	المجموع

المصدر: وزارة الفلاحة والصيد البحري.
(مديرية الإنتاج النباتي).

II-5- زراعات الشمندر وإنتاج السكر

إنتاج السكر* (الأطنان)	المردود (الأطنان للهاكتار)	المحصول (الأطنان)	المساحة المجنية (الهاكتارات)	
الموسم الفلاحي 2006 - 2007				
	45,7	400.631	8.762	الغرب
	52,8	371.000	7.026	اللوكوس
	45,6	438.740	9.632	تادلة
	50,2	1.008.894	20.101	دكالة
	48,6	248.250	5.155	ملوية
	48,7	2.467.515	50.676	المجموع
الموسم الفلاحي 2007 - 2008				
	50,4	582.966	11.578	الغرب
	53,9	402.000	7.460	اللوكوس
	53,1	618.849	11.651	تادلة
	49,2	1.011.597	20.576	دكالة
	53,4	310.406	5.815	ملوية
	51,3	2.925.818	57.080	المجموع

(x) أرقام وزارة الصناعة والتجارة وتأهيل الاقتصاد.
المصدر: وزارة الفلاحة والصيد البحري.
(مديرية الإنتاج النباتي).

6-ii- زراعات قصب السكر وإنتاج السكر

إنتاج السكر* (الأطنان)	المردود (الأطنان للهكتار)	الإنتاج (الأطنان)	المساحة المجدية (الهكتارات)	
	66,3	627.023	9.452	الموسم الفلاحي 2006 - 2007
	67,6	306.826	4.536	الغرب
				اللوكوس
110.041	66,8	933.849	13.988	المجموع
	66,7	610.653	9.159	الموسم الفلاحي 2007 - 2008
	72,1	301.952	4.189	الغرب
				اللوكوس
	68,4	912.605	13.348	المجموع

(*) أرقام وزارة الصناعة والتجارة وتأهيل الاقتصاد.
المصدر: وزارة الفلاحة والصيد البحري.
(مديرية الإنتاج النباتي).

7-ii- زراعة الزيتون

(بآلاف الأطنان)

المحصول نهاية 2008 - بداية 2009**	المحصول نهاية 2007 - بداية 2008*	المحصول نهاية 2006 - بداية 2007	
850	850	750	إنتاج الزيتون
85	85	75	إنتاج زيت الزيتون

(*) أرقام مراجعة.
(**) أرقام مؤقتة.
المصدر: وزارة الفلاحة والصيد البحري.
(مديرية الإنتاج النباتي).

8-II- الحبوب الزيتية

الموسم الفلاحي 2007 - 2008			الموسم الفلاحي 2006 - 2007			
المردود (قنطار للهكتار)	الإنتاج (آلاف القناطير)	المساحة المنتجة (آلاف الهكتارات)	المردود (قنطار للهكتار)	الإنتاج (آلاف القناطير)	المساحة المنتجة (آلاف الهكتارات)	
12,5	315,4	25,2	3,4	130,5	38,3	عباد الشمس
21,2	445,4	21,0	22,0	464,0	21,1	القول السوداني

المصدر: وزارة الفلاحة والصيد البحري.
(مديرية الإنتاج النباتي).

9-II- زراعة الكروم

سنة 2008		سنة 2007		سنة 2006		
الإنتاج (الأطنان)	المساحة (الهكتار)	الإنتاج (الأطنان)	المساحة (الهكتار)	الإنتاج (الأطنان)	المساحة (الهكتار)	
240.000	37.700	218.000	38.300	261.000	39.600	العنب المخصص للاستهلاك
51.000	9.600	63.000	10.000	95.000	10.800	العنب المخصص لإنتاج المشروبات
291.000	47.300	281.000	48.300	356.000	50.400	المجموع

المصدر: وزارة الفلاحة والصيد البحري.
(مديرية الإنتاج النباتي).

10-II- تربية المواشي (1)

(بآلاف الرؤوس)

**2008	*2007	2006	
2.814	2.781	2.755	البقر
17.078	16.984	17.260	الغنم
5.118	5.284	5.355	الماعز
25.010	25.049	25.370	المجموع

(1) يتعلق الأمر بالإحصاء الذي تم خلال شهري مارس وأبريل 2008.

(*) أرقام مراجعة

(**) أرقام مؤقتة

المصدر: وزارة الفلاحة والصيد البحري.
(مديرية البرمجة والشؤون الاقتصادية).

11-II- اللحوم المتوفرة للاستهلاك

(بآلاف الأطنان)

**2008	*2007	2006	
390,0	388,0	326,6	اللحوم الحمراء
172,0	170,0	150,0	البقر
120,0	120,0	112,0	الغنم
22,0	22,0	17,0	الماعز
76,0	76,0	47,6	لحوم أخرى والأحشاء
490,0	420,0	370,0	اللحوم البيضاء

(*) أرقام مراجعة.

(**) أرقام مؤقتة.

المصدر: وزارة الفلاحة والصيد البحري.
(مديرية تربية المواشي).

12-II- الصيد البحري

(بآلاف الأطنان)

**2008	*2007	
891,5	768,9	الإنتاج
112,1	88,5	الصيد بأعالي البحار
779,4	680,4	الصيد الساحلي
323,1	322,7	استهلاك المنتجات الطرية
442,8	350,6	التحويل
123,0	137,5	المصبرات
260,0	179,4	دقيق وزيت السمك
59,8	33,7	التجميد
476,8	420,4	الصادرات
140,0	127,8	السمك الطري والمجمد
95,4	95,0	القشريات والرخويات
145,8	130,7	السمك المصبر
95,6	66,9	دقيق وزيت السمك

(*) أرقام مراجعة.

(**) أرقام مؤقتة.

المصدر: - الإنتاج: وزارة الفلاحة والصيد البحري والمكتب الوطني للصيد البحري
- التصدير: مكتب الصرف.

III-1- أهم المنتوجات المعدنية

(بآلاف الأطنان)

التصدير (2)			الإنتاج (1)			
**2008	*2007	2006	**2008	*2007	2006	
11.649,7	13.916,5	13.398,6	24.861,0	27.834,0	27.386,0	الفوسفات الجاف
						المعادن غير الفلزية
573,0	491,9	506,2	684,3	664,7	612,8	البارتين
60,6	76,4	106,9	60,7	78,8	98,1	الفليورين
142,2	124,4	360,6	153,0	215,8	319,9	الملح
90,4	85,7	73,7	29,1	136,1	34,0	البنطونيت
						المعادن الفلزية
121,7	118,3	156,6	98,4	108,7	148,7	معدن الزنك
32,7	42,8	30,9	57,9	60,0	59,1	معدن الرصاص
11,7	25,7	11,4	45,3	48,0	4,6	معدن الحديد
33,3	31,3	17,9	19,4	19,9	17,8	معدن النحاس
147,0	49,2	12,1	38,4	41,6	4,8	المنغنيز الكيماوي

(*) أرقام مراجعة

(**) أرقام مؤقتة

المصدر: (1) الإنتاج: وزارة الطاقة والمعادن

(2) الصادرات: مكتب الصرف

III-2- مقياس إنتاج المعادن

(الأساس 100=1998)

2008 %	**2008	*2007	2006	الترجيح	
1,9-	137,4	140,0	134,6	1000	المقياس العام
8,7-	111,4	122,0	119,3	624	منها: - الفوسفات

(*) أرقام مراجعة

(**) أرقام مؤقتة

المصدر: المندوبية السامية للتخطيط (مديرية الإحصاء).

3-III- ميزان الطاقة

(بآلاف الأطنان المعادلة للنفط)

**2008		*2007		*2006		
%	المجموع	%	المجموع	%	المجموع	
100	14.581,6	100	13.634,3	100	12.934,0	الاستهلاك الأولي
25,2	3.676,2	28,1	3.836,6	30,0	3.878,2	الفحم
61,5	8.962,0	59,1	8.059,2	59,6	7.702,6	المنتجات النفطية
2,8	405,8	3,0	411,2	2,8	364,0	الغاز الطبيعي
10,5	1.537,6	9,7	1.327,4	7,6	989,2	الكهرباء من أصل مائي والإمدادات الخارجية
						منها :
100	375,0	100	379,6	100	373,1	المواد الأولية المحلية
0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	الفحم الحجري
15,7	59,0	19,0	72,1	18,1	67,6	النفط والغاز الطبيعي
84,3	316,0	81,0	307,5	81,9	305,6	الكهرباء من أصل مائي وهوائي
	14.206,7		13.254,8		12.560,9	العجز في الطاقة
97,4		97,2		97,1		بالنسبة المئوية للاستهلاك الكلي

(*) أرقام مراجعة

(**) أرقام مؤقتة

المصدر: وزارة الطاقة والمعادن و المندوبية السامية للتخطيط (مديرية الإحصاء)

4-III- إنتاج الطاقة

2008 %	**2008	*2007	2006	
				النشاط الاستخراجي
18,8- 18,0-	9,0 50,0	11,1 61,0	11,2 56,4	إنتاج النفط الخام (آلاف الأطنان) إنتاج الغاز الطبيعي (ملايين الأمتار المكعبة)
				النشاط التحويلي
10,9- 3,3 0,1-	5.378,8 19.740,7 (13.070,3)	6.038,9 19.101,6 (13.062,0)	5.919,0 19.077,8 (13.214,9)	إنتاج معلمي التكرير (آلاف الأطنان) (1) الإنتاج الصافي للطاقة الكهربائية (ملايين كيلواط ساعة) منه : إنتاج القطاع الخاص (حرارية وريحية)

(*) أرقام مراجعة.

(**) أرقام مؤقتة.

(1) باستثناء المواد النفطية غير المنتجة للطاقة (مواد الزفت والتزيت).
المصدر : وزارة الطاقة والمعادن والمكتب الوطني للكهرباء.

5-III- إنتاج الطاقة محتسب بالأطنان المعادلة للنفط

**2008			*2007			بآلاف الأطنان المعادلة للنفط
التركيب	التغيير بالنسبة المئوية	الكميات	التركيب	التغيير بالنسبة المئوية	الكميات	
100,0	4,5-	10.511	100,0	1,2	11.005	مجموع الإنتاج (1)
						منه :
51,2 48,8	10,9- 3,3	5.379 5.133	54,9 45,1	2,0 0,1	6.039 4.966	المنتجات النفطية (2) الكهرباء

(*) أرقام مراجعة.

(**) أرقام مؤقتة.

(1) احتسب الإنتاج الكلي للطاقة على أساس المعطيات الصادرة عن وزارة الطاقة والمعادن والمكتب الوطني للكهرباء وبناء على معامل تحويلي يبلغ 0.26 لألف كيلواط ساعة بالنسبة للكهرباء و0.56 للطن فيما يتعلق بالفحم.

(2) باستثناء المواد النفطية غير المنتجة للطاقة (مواد الزفت والتزيت)

6-III- مجموع استهلاك الطاقة

2008 %	**2008	*2007	2006	
11,2	8.962	8.059	7.703	المنتجات النفطية (آلاف الأطنان)
7,4	5.008	4.664	4.359	المنتجات البيضاء
12,6	470	417	388	. الوقود الممتاز
0,9	488	484	417	. بترول المحركات النفاثة
7,6	4.050	3.763	3.549	. زيت الغاز
			6	. مواد مختلفة
5,0	1.854	1.766	1.616	الغازات السائلة
5,3	1 680	1 596	1.454	. البوتان
1,8	174	171	163	. البروبان
29,0	2.100	1.628	1.727	زيت الفيوول
50,0	1.102	735	571	. استهلاك المكتب الوطني للكهرباء
11,7	998	893	1.156	. استهلاك الآخرين .
4,2-	5.570	5.813	5.876	الفحم (آلاف الأطنان)
6,7-	4.490	4.813	4.899	. استهلاك المكتب الوطني للكهرباء
8,0	1.080	1.000	977	. استهلاك الآخرين
1,3-	534	541	479	الغاز الطبيعي (ملايين الأمتار المكعبة)
0,8	484	480	423	منه : استهلاك محطة تاهدارت
5,9	21.711	20.502	19.258	الكهرباء (ملايين كيلواط الساعة)
21,3	4.253	3.507	2.027	منه : الإمدادات الخارجية

(*) أرقام مراجعة.

(**) أرقام مؤقتة.

المصدر : وزارة الطاقة والمعادن والمكتب الوطني للكهرباء.

7-III- الاستهلاك النهائي للطاقة⁽¹⁾

**2008			*2007			بآلاف الأطنان المعادلة للنفط
التركيب	التغيير بالنسبة المئوية	الكميات	التركيب	التغيير بالنسبة المئوية	الكميات	
100	6,5	14.142	100	3,9	13.277	الاستهلاك النهائي للطاقة ⁽²⁾
55,0	6,8	7.785	54,9	2,2	7.287	المنتجات النفطية .
(28,6)	(8,7)	(4.050)	(28,1)	(5,1)	(3.726)	منها : (زيت الغاز)
39,9	5,9	5.645	40,1	6,5	5.331	. الكهرباء
5,0	8,0	713	5,0	2,3	660	. الفحم

(1) يشمل الاستهلاك النهائي للطاقة الاستهلاك الأولي بعد طرح استهلاك المكتب الوطني للكهرباء.

(2) احتسب الاستهلاك النهائي للطاقة على أساس المعطيات الصادرة عن وزارة الطاقة والمعادن والمكتب الوطني للكهرباء، و بناء على معامل تحويلي يبلغ 0.26 ألف كيلواط ساعة بالنسبة للكهرباء و0.66 للطن فيما يتعلق بالفحم.

(*) أرقام مراجعة.

(**) أرقام مؤقتة.

1-IV-1 مقاييس الإنتاج الصناعي

(الأساس 100 :1998)

التغيرات (%)		سنة 2008	سنة 2007	سنة 2006	الترجيح	
2008 2007	2007 2006					
4,0	2,4	140,1	134,7	131,6	230	الصناعات الغذائية والتبغ
3,8	1,1	138,7	133,6	132,1	205	الصناعات الغذائية
5,6	13,0	151,8	143,7	127,2	25	صناعات التبغ
0,6-	2,2	129,7	130,5	127,7	209	صناعات النسيج والجلد
2,3-	0,3	116,9	119,7	119,4	65	صناعات النسيج
0,9	3,6	140,9	139,6	134,7	126	صناعات الملابس والفرو
8,4-	3,1-	96	104,8	108,1	17	صناعات الجلد والأحذية
3,3	4,5	159,8	154,7	148,1	363	صناعات كيميائية وشبه كيميائية
0,3	16,4	114,6	114,3	98,2	9	نجارة الخشب وصناعة مواد من الخشب
2,7-	4,5	230,0	236,5	226,4	31	صناعة الورق والورق المقوى
0,4-	5,3	162,8	163,5	155,2	18	نشر، طباعة واستنساخ
1,3	7,2	129,3	127,7	119,1	41	تكويك، تكرير البترول وصناعات نووية
3,9	1,3-	139,3	134,1	135,8	155	صناعات كيميائية
11,1	18,0	234,9	211,5	179,2	19	صناعات المطاط والبلاستيك
5,2	8,0	173,7	165,1	152,9	90	صناعات منتجات أخرى غير معدنية
0,6-	9,6	192,1	193,3	176,4	160	صناعات ميكانيكية ومعدنية
7,3-	7,4	194,7	210,0	195,5	53	صناعة المواد المعدنية
2,0	6,0	187,9	184,3	173,9	49	تحويل المواد المعدنية
7,7	5,8	169,6	157,5	148,9	15	صناعة الآلات والتجهيزات
1,8	23,3	220,5	216,5	175,6	27	صناعة السيارات والهياكل
3,1	2,0	153,6	149,0	146,1	6	صناعة وسائل أخرى للنقل
6,9	11,5	181,9	170,1	152,5	11	صناعة الأثاث وصناعات مختلفة
1,4	3,9	189,8	187,1	180,1	38	صناعات كهربائية وإلكترونية
1,7	5,0	176,0	173,1	164,8	27	صناعة الآلات والأجهزة الكهربائية
0,4	3,6	223,7	222,7	214,9	10	صناعة أجهزة الراديو، التلفزة والاتصال
5,2	10,3-	208,2	197,9	220,7	1	صناعة أجهزة الطب، الدقة، النظر وصناعة الساعات
1,9	4,6	155,3	152,5	145,8	1000	مجموع الصناعات التحويلية

المصدر : المندوبية السامية للتخطيط

1-V- دخول السياح

التغيرات % 2008 2007	سنة 2008	سنة 2007	سنة 2006	
5,0+	4.541.775	4.324.231	3.790.256	ا- السياح من جنسية أجنبية
4,5+	4.211.855	4.030.898	3.571.961	أ. سياحة الإقامة
4,4+	3.359.117	3.218.188	2.882.526	دول الاتحاد الأوروبي
				منها :
6,3+	1.707.055	1.605.503	1.481.610	. فرنسا
10,2+	595.279	540.186	467.956	. إسبانيا
12,0+	179.037	159.844	151.396	. ألمانيا
18,8-	274.762	338.304	265.536	. المملكة المتحدة
2,0+	163.315	160.047	140.923	. إيطاليا
9,0+	205.746	188.727	143.438	دول أوروبية أخرى
2,9+	201.915	196.154	173.258	أمريكا
				منها :
1,6+	110.778	109.079	93.646	. الولايات المتحدة
10,7+	56.231	50.802	44.493	. كندا
11,8-	7.219	8.189	7.000	. الأرجنتين
9,4+	111.463	101.875	93.505	الشرق الأوسط(*)
10,6+	135.820	122.750	107.164	المغرب العربي
11,8+	94.086	84.169	70.458	دول إفريقية أخرى
4,4+	63.418	60.760	53.829	آسيا
30,9-	40.290	58.275	47.783	بلدان أخرى
12,5+	329.920	293.333	218.295	ب. سياحة العبور
8,6+	3.666.784	3.376.719	2.986.372	ال. المغاربة المقيمون بالخارج
6,6+	8.208.559	7.700.950	6.776.628	المجموع

(*) بما فيها مصر.
المصدر: وزارة السياحة والصناعة التقليدية.

1-1-VI - الرقم الاستدلالي لتكلفة المعيشة (385 مادة)

(الأساس =100=1989)

التغيرات %	2008												2007		المجموعات		
	ديجنبر 08* ديجنبر 07*	ديجنبر	نوفبر	أكتوبر	شتنبر	غشت	يوليوز	يونيو	مايو	أبريل	مارس	فبراير	يناير	ديجنبر		المتوسط السنوي	
6,8	7,1	194,2	198,2	197,3	198,3	199,2	197,1	195,6	195,8	197,4	193,8	189,1	185,6	183,4	185,1	181,8	المواد الغذائية
16,8	10,5	180,1	180,5	181,8	182,5	182,7	182,8	183,0	182,8	183,3	183,9	182,1	172,4	163,5	163,3	154,2	منها : الحبوب
4,0	4,8	160,4	162,9	162,7	162,4	165,4	160,0	158,9	160,5	159,3	158,7	158,6	158,0	157,2	155,4	154,2	الحليب ومشتقاته والبيض
18,6	10,0	221,3	224,0	226,3	227,4	227,9	226,2	224,1	223,5	222,0	217,9	215,9	211,9	208,3	203,7	186,6	المواد الدهنية
4,2	3,5	193,7	195,3	195,5	195,3	194,4	195,0	193,5	191,0	194,3	196,0	194,4	190,7	189,0	188,7	185,8	اللحوم
10,6	22,2	236,9	241,6	226,8	248,0	268,0	240,6	232,3	230,0	239,0	217,9	210,7	276,7	211,3	197,7	214,2	الأسماك الطرية
4,3-	14,0	205,1	246,6	218,2	205,5	204,2	207,2	212,6	219,4	219,2	193,2	184,2	167,1	184,3	216,3	214,4	الخضس الطرية
8,3	2,7	263,9	231,8	266,8	299,4	303,5	283,0	273,6	283,6	303,5	275,2	215,9	206,5	223,4	225,6	243,6	الفواكه الطرية
1,4	1,8	176,8	178,2	177,9	177,8	177,4	177,3	177,1	176,4	176,2	176,2	175,8	175,6	175,3	175,1	174,3	المواد غير الغذائية
1,6	1,5	177,3	178,6	178,5	178,2	178,1	177,4	177,1	177,0	176,8	176,9	176,6	176,4	176,3	176,0	174,5	الملبس
0,7	0,9	181,8	182,8	182,4	182,2	182,0	181,9	181,9	181,8	181,7	181,6	181,3	181,3	181,2	181,2	180,6	المسكن
2,6	2,5	151,5	153,3	152,6	152,4	152,3	152,2	152,1	151,5	151,0	150,8	149,9	149,7	149,6	149,5	147,7	التجهيز المنزلي
0,3	0,3	153,8	154,1	154,0	153,9	153,9	153,9	153,8	153,7	153,7	153,7	153,7	153,7	153,7	153,6	153,3	العلاجات الطبية
1,4	3,3	185,2	187,4	187,3	187,1	187,1	187,2	187,0	183,4	183,4	183,3	183,3	183,2	183,1	181,4	182,6	النقل والمواصلات
1,8	1,8	181,2	182,8	182,8	182,8	182,1	180,8	180,8	180,7	180,7	180,6	180,6	179,7	179,5	179,5	177,9	الترفيه والثقافة
2,3	2,6	187,3	189,0	188,5	188,5	188,5	188,3	187,6	187,3	187,2	186,8	186,2	185,1	184,5	184,2	183,0	مواد وخدمات أخرى
3,9	4,2	184,7	187,3	186,7	187,1	187,3	186,3	185,5	185,2	185,8	184,2	181,9	180,2	179,1	179,7	177,8	المؤشر العام

(*) المتوسط السنوي
المصدر: المندوبية السامية للتخطيط (مديرية الإحصاء)

2-٧١- الرقم الاستدلالي للإنتاج الصناعي (*)

(الأساس = 100 (1997)

التغيرات %	2008					المتوسط السنوي	التوزيع %	المقياس العام	
	2007	2006	المتوسط السنوي	ثلاثة أشهر الرابعة	ثلاثة أشهر الثالثة				ثلاثة أشهر الثانية
8,8	0,1-	0,1-	118,5	120,4	120,4	118,6	114,5	صناعات غذائية	
0,0	0,0	0,0	116,1	116,1	116,1	116,1	116,1	صناعة التبغ	
0,3-	1,0-	1,0-	94,9	94,9	94,9	94,7	94,7	صناعة النسيج	
0,1	0,6-	0,6-	94,0	94,0	94,0	94,0	93,9	صناعة الملابس	
4,0	0,1-	0,1-	103,0	104,6	103,9	103,9	99,4	صناعة الجلد و الأحذية	
1,5	1,8	1,8	108,5	109,0	108,7	108,7	107,5	نجارة الخشب وصناعة مواد من الخشب	
3,1	1,0	1,0	91,2	93,0	89,9	90,9	90,4	صناعة الورق والورق المقوى	
0,3	0,1	0,1	96,4	96,4	96,4	96,3	96,3	نشر، طباعة واستنساخ	
32,2	1,8	1,8	338,3	262,1	406,7	368,5	315,9	تكرير البترول	
52,5	5,7	5,7	200,4	216,8	209,4	191,9	183,5	صناعة كيمياوية	
2,5	3,6	3,6	105,0	105,5	106,2	104,7	103,5	صناعة المطاط والبلاستيك	
1,2	4,0	4,0	117,5	117,9	117,9	117,5	116,6	صناعة منتجات أخرى غير معدنية	
5,3	6,4	6,4	144,0	143,3	147,3	144,7	140,8	صناعة المواد المعدنية	
8,1	3,5	3,5	120,0	121,4	125,4	120,7	112,5	تحويل المواد المعدنية	
1,3-	2,0	2,0	89,6	89,4	89,4	89,4	90,0	صناعة الآلات والتجهيزات	
1,3	2,5	2,5	120,3	121,1	120,6	119,5	119,9	صناعة الآلات والأجهزة الكهربائية	
0,0	0,1-	0,1-	92,8	92,8	92,8	92,8	92,8	صناعة أجهزة الراديو، التلفزة و الاتصال	
0,4	0,4-	0,4-	103,2	103,2	103,2	103,2	103,2	صناعة أجهزة الطب، الدقة، النظر وصناعات الساعات	
0,6	0,0	0,0	101,8	102,1	102,1	101,7	101,3	صناعات السيارات والهياكل	
1,2	6,2	6,2	105,3	110,1	103,4	103,6	104,1	صناعة وسائل النقل	
1,7	3,3	3,3	118,5	120,1	118,3	118,1	117,7	صناعة الأثاث وصناعات مختلفة	
18,2	1,8	1,8	153,5	146,3	164,7	156,4	146,6	129,9	100

(*) يختص هذا الرقم الاستدلالي على أساس الأثمة بدون ضريبة ومع الأخذ بعين الاعتبار لمن المنتج عند مغادرة المصنع المصدر : المديرية السامية للتخطيط (مديرية الإحصاء).

3-VI- مؤشرات حول وضعية التشغيل والبطالة

(السكان بالآلاف والمعدلات بالنسب المئوية)

	المجموع		الوسط القروي			الوسط الحضري		
	2008	2007	التغيرات (2) 2008 2007	2008	2007	التغيرات (2) 2008 2007	2008	2007
336,0	31.177	30.841	11,0	13.448	13.437	325,0	17.729	17.404
435,0	22.270	21.835	100,0	9.143	9.043	317,0	13.126	12.809
119,0	11.267	11.148	9,0-	5.393	5.402	128,0	5.874	5.746
133,0 14,0-	10.189 1.078	10.056 1.092	20,0- 11,0	5.176 217	5.196 206	153,0 25,0-	5.013 861	4.860 886
0,4-	50,6	51,0	0,7-	59,0	59,7	0,2-	44,7	44,9
0,2-	9,6	9,8	0,2	4,0	3,8	0,8-	14,7	15,4
0,3- 0,0	9,5 9,8	9,8 9,8	0,3 0,1	5,1 1,8	4,8 1,7	0,9- 0,5-	13,0 20,3	13,9 20,8
1,1 0,9- 0,7- 0,0	18,3 13,5 5,2 2,0	17,2 14,4 5,9 2,0	1,7 0,5- 0,6- 0,1-	8,7 4,3 1,7 0,9	7,0 4,8 2,3 1,0	0,2 1,4- 0,7- 0,0	31,8 20,2 7,7 3,1	31,6 21,6 8,4 3,1
0,2- 0,5-	4,7 18,5	4,9 19,0	0,0 0,8	2,6 12,2	2,6 11,4	0,7- 0,8-	8,3 20,0	9,0 20,8

(1) نسبة السكان النشيطين البالغين 15 سنة فما فوق إلى السكان البالغين 15 سنة فما فوق.
(2) تحسب تغيرات المعدلات بالنسب المئوية.
المصدر: المديرية السامية للتخطيط (مديرية الإحصاء).

حسب المستوى التعليمي .
غير الحاصلين على شهادة
الحاصلون على شهادة
حسب فئات السن .
15 إلى 24 سنة
25 إلى 34 سنة
35 إلى 44 سنة
45 سنة فما فوق
حسب الجنس .
ذكور
إناث

VI-4- تطور وضعية التشغيل حسب فروع النشاط الاقتصادي⁽¹⁾

(بآلاف الأشخاص)

التغيرات		السنوات		فروع النشاط الاقتصادي
بالنسب المئوية	بآلاف الأشخاص	2008	2007	
1,8-	76-	4.157,1	4.233,6	الزراعة، الغابة والصيد البحري
2,1+	27+	1.304,2	1.277,1	الصناعة (بما فيها الصناعة التقليدية)
7,4+	62+	906,8	844,7	البناء والأشغال العمومية
1,3+	17+	1.273,6	1.257,0	التجارة
11,5+	46+	448,3	402,2	النقل والمواصلات
				الإدارة العمومية والخدمات الاجتماعية
0,7-	7-	1.018,9	1.025,7	المقدمة للعموم
4,4+	44+	1.049,5	1.005,6	خدمات أخرى
102,6+	10+	20,4	10,1	نشاطات غير محددة
1,2+	123+	10.179	10.056	المجموع

(1) يتعلق الأمر بالأشخاص الذين يبلغ عمرهم 15 سنة فما فوق
المصدر: المندوبية السامية للتخطيط (مديرية الإحصاء).

VII-1- الميزان التجاري

التغيرات ب %	2008	2007	بملايين الدراهم
23,2+	321.931	261.288	الواردات
23,1+	154.493	125.517	الصادرات
23,3+	167.438-	135.771-	الرصيد
-	48,0	48,0	التغطية بالنسبة المئوية

VII-1- مكرر - بنية المبادلات التجارية

الصادرات		الواردات		الحصة بالنسبة المئوية حسب المجموعات
2008	2007	2008	2007	
16,7	19,2	9,9	10,2	المواد الغذائية والمشروبات والتبغ
2,1	2,2	22,2	20,7	الطاقة ومواد التزييت
15,2	10,2	8,2	6,1	المواد الخام
34,2	28,4	21,2	23,0	أنصاف المنتوجات ⁽¹⁾
31,9	39,9	38,6	40,1	المنتجات منتهية الصنع
10,1	11,2	22,0	21,4	. مواد التجهيز
21,8	28,7	16,5	18,7	. مواد الاستهلاك
100	100	100	100	المجموع

(1) من ضمنها الذهب الصناعي

VII-2- الواردات حسب أهم المنتجات

التغيرات				**2008		*2007		الوزن بآلاف الأطنان؛ القيمة بملايين الدراهم
القيمة		الوزن		القيمة	الوزن	القيمة	الوزن	
%	(بملايين الدراهم)	%	(بآلاف الأطنان)					
19,2	5.135	1,0-	90-	31.861	8.488	26.726	8.578	المواد الغذائية والمشروبات والتبغ
32,2	3.034	9,1	340	12.441	4.091	9.407	3.751	القمح
12,1	442	10,5-	199-	4.084	1.696	3.643	1.894	الذرة
34,2-	418-	41,7-	232-	805	325	1.224	557	الشعير
13,0	257	0,7	5	2.226	751	1.969	746	السكر
28,7	489	18,0	11	2.194	74	1.705	63	منتجات الحليب
1,7-	13-	5,8-	3-	781	52	794	55	الشاي
7,2	40	11,6-	4-	599	32	559	36	البن
11,0	86	18,7	2	869	13	783	11	التبغ
18,4	1.219	0,7-	10-	7.862	1.455	6.643	1.464	مواد أخرى
32,3	17.422	4,2-	710-	71.409	16.139	53.988	16.849	الطاقة ومواد التزيت
17,5	4.594	11,5-	720-	30.844	5.535	26.250	6.256	زيت البترول الخام
40,9	8.840	13,4	583	30.436	4.944	21.597	4.361	المنتجات البترولية المكررة
50,9	2.244	8,9-	548-	6.656	5.612	4.412	6.159	الفحم
100,9	1.744	33,2-	24-	3.474	49	1.729	73	المواد الطاقة الأخرى
66,4	10.516	5,2-	321-	26.362	5.812	15.847	6.133	المواد الخام
49,9	1.461	2,1-	9-	4.390	420	2.929	428	الزيوت النباتية
6,8-	117-	30,2-	162-	1.606	376	1.723	538	الجبوب الزيتية
3,2	104	23,5	207	3.384	1.088	3.280	880	الأخشاب الخام
28,6	161	18,2	7	723	49	562	41	خيوط النسيج والقطن
355,6	8.546	8,5-	271-	10.950	2.917	2.403	3.188	الكبريت الخام
7,3	361	8,9-	94-	5.310	963	4.949	1.057	مواد أخرى
13,7	8.192	3,5	218	68.193	6.514	60.002	6.297	أنصاف المنتجات ⁽¹⁾
12,0	866	11,0-	116-	8.109	935	7.243	1.051	المواد الكيماوية
13,8	196	13,4	6	1.615	50	1.418	44	الأصبغ ومواد التطهير
73,1	986	12,0	64	2.336	601	1.350	537	الأسمدة الطبيعية والكيماوية
72,2	4.316	22,7	278	10.295	1.500	5.979	1.222	الحديد والصلب
16,0	1.705	8,2-	67-	12.340	751	10.636	818	منتجات أخرى لصناعة الحديد والصلب
6,2	476	3,9	20	8.101	528	7.625	509	المواد البلاستيكية
9,5	300	9,3	30	3.443	355	3.144	324	الورق والورق المقوى
0,7	11	3,7-	2-	1.554	56	1.543	58	خيوط القطن والألياف
3,2-	664-	0,3	5	20.400	1.738	21.064	1.734	مواد أخرى
32,7	904	26,5	13	3.670	64	2.766	51	مواد التجهيز الفلاحي
26,9	14.254	21,8	142	67.307	796	53.053	654	مواد التجهيز الصناعي
14,2	1.364	10,9	9	11.000	91	9.636	82	آلات وأجهزة مختلفة
76,9	1.475	74,1	23	3.391	55	1.916	32	آلات الجرش والتجميع
10,8-	87-	24,8	2	718	9	805	7	آلات النسيج
39,1	688	42,3	20	2.449	67	1.761	47	أجهزة استخراج المعادن
0,3-	3-	2,9-	1-	1.170	19	1.173	20	أدوات والآلات
45,7	330	10,0	2	1.052	22	722	20	خزانات وقارورات معدنية
20,1	432	11,2	1	2.579	10	2.147	9	آلات لقطع التيار الكهربائي
127,4	958	92,6	9	1.710	18	752	9	مولدات ومحركات كهربائية
5,0	119	1,5-	0	2.520	4	2.400	4	أجهزة كهربائية للمواصلات بالهاتف
2,5	99	13,9	5	4.086	39	3.988	34	وأجهزة البث للمواصلات اللاسلكية
33,5-	393-	37,7-	0	781	0	1.174	0	أسلاك وحبال كهربائية
24,3	1.397	25,6	24	7.156	118	5.759	94	طائرات
37,8	7.874	16,4	48	28.694	344	20.820	295	سيارات صناعية
8,6	4.222	8,0	70	53.128	943	48.906	873	منتجات أخرى
11,8	348	3,5-	0	3.283	6	2.936	6	الأدوية
8,7-	676-	6,6-	6-	7.056	87	7.732	93	الأنواب من القطن والألياف
2,9-	71-	1,6	1	2.334	58	2.405	57	الأدوات البلاستيكية
1,2-	56-	2,5	1	4.586	31	4.642	31	أجهزة الاستقبال للمواصلات اللاسلكية
28,7	2.208	5,6	5	9.899	96	7.691	90	السيارات السياحية
8,9	131	5,3-	2-	1.612	35	1.481	37	قطع الغيار
10,6	2.338	12,8	71	24.358	630	22.019	559	منتجات أخرى
23,2	60.643	1,7-	678-	321.931	38.757	261.288	39.435	المجموع

(1) من ضمنها الذهب الصناعي.

(*) أرقام مراجعة.

(**) أرقام مؤقتة.

المصدر: مكتب الصرف

3-VII- الصادرات حسب أهم المنتجات

التغيرات				**2008		*2007		الوزن بآلاف الأطنان: القيمة بملايين الدراهم
القيمة		الوزن		القيمة	الوزن	القيمة	الوزن	
%	(بملايين الدراهم)	%	(آلاف الأطنان)					
6,6	1.605	2,9-	64-	25.766	2.121	24.162	2.185	المواد الغذائية والمشروبات والتبغ
5,7	173	1,1	7	3.193	600	3.020	594	الحوامض
13,3-	601-	15,2-	110-	3.934	615	4.536	725	البواكر
11,7	179	12,9	20	1.709	177	1.530	157	الفواكه الطرية
9,9	510	2,0	2	5.674	97	5.165	95	الرخويات والقشريات والمحارات
4,5	91	10,4	13	2.109	141	2.018	128	السّمك الطري
16,0	625	11,6	15	4.524	146	3.899	131	مصبرات السمك
28,0	364	20,2	15	1.664	92	1.300	77	مصبرات الخضر والفواكه
49,1	156	73,5	30	475	70	319	40	دقيق السمك
4,5	108	23,4-	56-	2.484	183	2.376	238	مواد أخرى
16,3	457	36,4-	272-	3.260	475	2.803	747	الطاقة ومواد التزيت
7,9-	206-	14,0-	32-	2.384	194	2.590	225	المواد الختام من أصل حيواني ونباتي
33,3-	52-	31,0-	2-	103	4	155	6	زيت الزيتون نباتية ومكررة
23,5-	130-	26,3-	31-	423	87	553	118	عجين الورق
7,0	21	3,4	1	321	16	300	15	النباتات والورود
20,8-	46-	15,2-	0	174	1	220	1	الأغرة
26,0-	17-	17,3-	1-	48	7	65	8	الفلين
27,7-	77-	16,3	1	202	6	279	5	الأحشاء
29,2-	28-	17,6-	1-	68	4	97	5	الطحالب
13,4	123	3,6	2	1.044	69	921	66	مواد أخرى
105,5	10.808	15,6-	2.676-	21.049	14.426	10.240	17.102	المواد الختام من أصل معدني
184,5	11.226	16,3-	2.267-	17.312	11.650	6.086	13.916	الفوسفات
50,5-	356-	2,9	3	349	122	704	118	الزنك
33,0-	337-	10,9-	8-	683	66	1.021	74	الرصاص والنحاس
72,1	289	46,5	65	691	206	401	140	فضلات الحديد
0,7-	14-	16,5-	470-	2.014	2.383	2.028	2.853	مواد أخرى
48,2	17.186	25,5-	1.377-	52.808	4.020	35.622	5.397	أنصاف المنتجات(1)
149,1	13.526	28,1-	636-	22.595	1.629	9.069	2.265	الجامض الفوسفوري
52,4	3.764	35,4-	824-	10.946	1.505	7.182	2.329	الأسمدة الطبيعية والكيماوية
21,2-	1.189-	25,4-	2-	4.425	5	5.613	7	المركبات الإلكترونية
7,5-	123-	17,2-	8-	1.515	37	1.638	45	الرصاص والفضة
5,1	10	29,7	0	202	1	192	1	الجلد
4,5-	53-	14,6-	21-	1.142	125	1.195	146	الصفائح
11,7	1.252	18,7	113	11.983	717	10.732	604	مواد أخرى
10,9	1.527	2,4-	3-	15.567	105	14.040	108	مواد التجهيز
18,1	1	69,7	-	5	-	4	-	عجلات وإطارات المطاط
12,3	17	230,3	-	154	1	137	-	أجهزة إلكترونية ثانوية
8,3	680	13,7	7	8.886	54	8.206	48	أسلاك وحبال كهربائية
28,3	146	14,7	1	664	9	517	8	سيارات صناعية
13,2	683	20,8-	11-	5.859	41	5.176	52	مواد أخرى
6,7-	2.401-	-	-	33.659	237	36.060	237	المنتجات منتهية الصنع
6,9-	1.416-	8,2-	6-	19.057	65	20.474	71	الملابس الجاهزة
15,8-	1.247-	11,1-	5-	6.635	39	7.882	44	الملابس الداخلية
1,8	38	6,4-	1-	2.142	12	2.103	13	الأحذية
22,5-	22-	30,0-	0	77	1	99	1	الزرابي
4,3	19	52,2	2	470	7	451	5	الأثواب من الألياف والقطن
33,7	172	1,7-	0	683	4	511	4	قطع الغيار
1,2	55	9,5	9	4.596	108	4.541	99	منتجات أخرى
23,1	28.976	17,0-	4.423-	154.493	21.577	125.517	26.000	المجموع

(1) من ضمنها الذهب الصناعي.
(*) أرقام مراجعة.
(**) أرقام مؤقتة.
المصدر: مكتب الصرف

4-VII- التوزيع الجغرافي للمبادلات

(بملايين الدراهم)

الأرصدة		الصادرات مسلمة بميناة الشحن		الواردات باعتبار التكلفة والتأمين والشحن		
**2008	*2007	**2008	*2007	**2008	*2007	
97.182-	68.011-	101.236	93.420	198.418	161.431	أوروبا
74.301-	48.081-	93.813	88.565	168.115	136.646	الاتحاد الأوروبي
17.411-	6.553-	30.955	35.054	48.366	41.607	فرنسا
8.420-	3.525-	27.449	25.559	35.869	29.084	إسبانيا
11.571-	9.195-	3.219	3.705	14.790	12.900	ألمانيا
14.399-	10.214-	7.274	6.480	21.673	16.695	إيطاليا
3.710-	721-	5.278	6.388	8.987	7.109	أبريطانيا
2.544-	5.664-	4.205	2.587	6.749	8.252	هولندا
93-	1.651-	5.029	3.032	5.122	4.683	الاتحاد الاقتصادي لبلجيكا واللكسمبورج
16.154-	10.559-	10.406	5.758	26.559	16.317	دول أخرى ضمن الاتحاد الأوروبي
22.881-	19.930-	7.423	4.855	30.304	24.785	دول أخرى
13.892-	11.208-	2.244	1.707	16.136	12.915	روسيا
6.063-	5.785-	2.246	1.142	8.310	6.927	تركيا
50.353-	41.278-	22.867	11.961	73.219	53.239	آسيا
34.010-	21.269-	3.457	2.334	37.467	23.603	دول الشرق الأوسط
20.419-	13.650-	1.336	638	21.755	14.288	العربية السعودية
7.485-	6.254-	726	338	8.211	6.592	إيران
1.581-	1.040-	294	253	1.875	1.292	الإمارات العربية المتحدة
181	225	293	286	112	62	الأردن
4.706-	550-	808	820	5.514	1.369	دول أخرى
16.342-	20.010-	19.410	9.626	35.752	29.636	دول آسيا الأخرى
3.974-	2.968-	1.754	1.313	5.727	4.281	اليابان
7.485	2.288	10.207	4.853	2.722	2.566	الهند
3.469	728	3.604	853	135	125	الباكستان
17.258-	14.220-	1.249	926	18.506	15.146	الصين
6.066-	5.838-	2.596	1.680	8.662	7.518	دول أخرى
17.072-	18.405-	16.076	9.815	33.148	28.221	أمريكا
10.428-	12.448-	5.568	2.994	15.996	15.442	الولايات المتحدة الأمريكية
2.347-	888-	373	1.208	2.720	2.097	كندا
2.301	287-	7.811	4.247	5.511	4.534	البرازيل
666	260	914	440	247	180	المكسيك
5.519-	3.381-	405	363	5.924	3.744	الأرجنتين
1.745-	1.661-	1.005	563	2.750	2.224	دول أخرى
8.120-	10.132-	7.928	6.238	16.048	16.370	إفريقيا
2.776-	2.456-	372	336	3.148	2.792	مصر
6.377-	7.273-	2.455	1.977	8.831	9.250	دول اتحاد المغرب العربي
5.347-	6.175-	874	618	6.221	6.793	الجزائر
1.181-	994-	695	660	1.876	1.654	تونس
194-	451-	493	342	688	793	ليبيا
346	347	393	358	47	11	موريطانيا
1.033	403-	5.101	3.925	4.068	4.327	دول أخرى
5.289	2.056	6.387	4.084	1.098	2.027	أوقيانوسيا ومناطق أخرى
167.438-	135.771-	154.493	125.517	321.931	261.288	المجموع

VIII-1- ميزان المدفوعات مع الخارج

(بملايين الدراهم)

**2008			*2007			
الأرصدة	النفقات	المدخيل	الأرصدة	النفقات	المدخيل	
35.539,0-	367.561,7	332.022,7	571,0-	296.196,1	295.625,1	أ. حساب المعاملات الجارية
148.345,5-	302.838,5	154.493,0	115.326,8-	239.267,6	123.940,8	السلع
165.423,8-	278.920,8	113.497,0	131.953,8-	211.640,1	79.686,3	- البضائع العامة
15.271,2	23.799,3	39.070,5	15.561,0	27.518,1	43.079,1	- السلع المستوردة بدون أداء و المعاد تصديرها بعد التحويل
1.807,1	118,4	1.925,5	1.066,0	109,4	1.175,4	- مشتريات السلع بالموانئ
48.783,4	50.871,1	99.654,5	55.179,3	44.267,8	99.447,1	الخدمات
3.620,8-	21.102,5	17.481,7	3.178,6-	18.059,6	14.881,0	- النقل
46.952,1	8.450,6	55.402,7	51.506,9	7.167,0	58.673,9	- الأسفار
3.699,2	1.206,1	4.905,3	2.413,2	879,4	3.292,6	- خدمات الاتصالات
185,6-	983,6	798,0	343,9-	926,5	582,6	- خدمات التأمين
306,7-	329,9	23,2	259,4-	293,4	34,0	- رسوم الامتياز والترخيص
6.251,6	10.437,2	16.688,8	6.821,5	9.625,5	16.447,0	- خدمات أخرى مقدمة للمقاولات
4.006,4-	8.361,2	4.354,8	1.780,4-	7.316,4	5.536,0	- خدمات مسداة من طرف أو لفائدة الإدارات العمومية (غير مدرجة في أماكن أخرى)
4.004,0-	12.242,3	8.238,3	3.320,4-	11.152,3	7.831,9	المدخيل
6.584,8-	7.376,6	791,8	5.734,0-	6.380,2	646,2	- الدخل من الاستثمارات الخصوصية
2.508,8	4.865,7	7.446,5	2.413,6	4.772,1	7.185,7	- الدخل من الاستثمارات والاقتراضات العمومية
68.027,1	1.609,8	69.636,9	62.896,9	1.508,4	64.405,3	التحويلات الجارية
9.191,3	575,9	9.767,2	2.303,1	496,7	2.799,8	- العمومية
58.835,8	1.033,9	59.869,7	60.593,8	1.011,7	61.605,5	- الخصوصية
27.283,3	44.151,1	71.434,4	16.635,1	57.990,5	74.625,6	ب. الحساب الرأسمالي والمالي
16,8-	25,7	8,9	24,6-	24,6	-	الحساب الرأسمالي
16,8-	25,7	8,9	24,6-	24,6	-	- تحويل الرأسمال
27.300,1	44.125,4	71.425,5	16.659,7	57.965,9	74.625,6	العمليات المالية
18.052,1	30.796,3	48.848,4	10.572,8	41.845,3	52.418,1	القطاع الخاص
823,6	10.897,5	11.721,1	3.238,6-	13.255,7	10.017,1	- قروض تجارية
19.036,7	13.489,1	32.525,8	18.821,5	22.557,6	41.379,1	- سلفات واستثمارات خارجية بالمغرب
3.389,7-	6.409,7	3.020,0	4.661,8-	5.683,7	1.021,9	- سلفات واستثمارات مغربية بالخارج
1.581,5	0,0	1.581,5	348,3-	348,3	-	- رساميل خصوصية أخرى
9.248,0	13.329,1	22.577,1	6.086,9	16.120,6	22.207,5	القطاع العام
9.248,0	13.329,1	22.577,1	6.086,9	16.120,6	22.207,5	- سلفات
3.196,9-	3.196,9	-	873,4	-	873,4	ج. بند التفاوت الإحصائي
11.452,6-	414.909,7	403.457,1	16.937,5	354.186,6	371.124,1	المجموع

(*) أرقام مراجعة
 (**) أرقام مؤقتة
 المصدر: مكتب الصرف

2-VIII - وضع الاستثمار الدولي للمغرب

(بملايين الدراهم)

2007		2007		2006		الاستثمارات المباشرة
الوضع الصافي	الوضع الصافي	الخصوم	الأصول	الوضع الصافي	الخصوم	
2007	2006	2007	2007	2006	2006	2006
الوضع الصافي	الوضع الصافي	الخصوم	الأصول	الوضع الصافي	الخصوم	الأصول
16,3	39.928,6-	284.198,2-	10.2220,3	244.269,6-	253.179,8	8.910,2
14,7	1.310,1	10.220,3	10.2220,3	8.910,2	253.179,8	8.910,2
16,3	41.238,7-	294.418,5-	9.519,5	230.269,8-	238.590,6	8.320,8
18,4	42.389,0-	272.658,8	700,8	13.999,8-	14.589,2	589,4
17,6-	2.460,4	11.539,4-	7.044,0	16.336,8-	17.845,9	1.509,1
9,0	1.478,2-	17.815,0	7.044,0	1.509,1	17.845,9	1.509,1
366,8	5.534,9	7.044,0	7.044,0	17.845,9-	17.826,0	1.442,3
39,3	7.013,1-	24.859,0-	6.975,8	16.383,7-	19,9	66,8
8,9	1.451,9-	17.835,6-	68,2	46,9	140.499,9	13.213,9
56,1-	26,3-	20,6	14.137,4	127.286,0-	6.920,8	4.929,8
6,0	7.630,4-	134.916,4-	6.087,5	1.991,0-	124.552,4	6.660,8
45,5	905,7-	2.896,7-	6.035,8	117.891,6-	64.817,0	5.666,7
4,2	4.996,1-	122.887,7-	5.041,7	64.817,0-	2.885,0	994,1
1,7	1.129,0-	65.946,0-	994,1	2.781,7	56.850,4	994,1
7,0-	195,0-	2.586,7	994,1	55.856,3-	47.849,0	994,1
6,6	3.672,1-	59.528,4-	994,1	47.849,0-	9.001,4	924,6
6,6	3.672,1-	59.528,4-	994,1	8.007,3-	9.026,7	924,6
12,1	5.793,0-	53.642,0-	1.327,2	8.102,1-	2.218,9	924,6
26,5-	2.120,9	5.886,4-	691,2	924,6	418,0	506,6
21,2	1.716,8-	9.818,9-	636,0	418,0	6.807,8	506,6
12,4	274,1-	2.493,0-	636,0	506,6	6.240,0	506,6
43,5	402,6	1.327,2	636,0	6.807,8-	6.240,0	506,6
65,4	273,2	691,2	636,0	6.240,0-	567,8	698,7
25,5	129,4	636,0	636,0	698,7	698,7	698,7
27,1	1.845,3-	8.653,1-	8.653,1	199.933,2	199.933,2	199.933,2
15,3-	953,0	5.287,0-	5.287,0	3.806,7	3.806,7	3.806,7
492,8	2.798,3-	3.366,1-	3.366,1	445,0	445,0	445,0
1,7-	11,8-	686,9	686,9	1.086,4	1.086,4	1.086,4
9,3	18.499,0	218.432,2	218.432,2	194.595,1	194.595,1	194.595,1
20,1	764,3	4.571,0	4.571,0	187.959,2-	187.959,2-	187.959,2-
44,7-	199,0-	246,0	246,0	249.833,9	249.833,9	249.833,9
4,1-	44,4-	1.042,0	1.042,0	468.331,3	468.331,3	468.331,3
9,2	17.978,1	212.573,2	212.573,2	187.959,2-	187.959,2-	187.959,2-
16,2	30.538,2-	218.497,4-	218.497,4-	411.525,6	411.525,6	411.525,6
				223.566,4	223.566,4	223.566,4

المصدر : مكتب الصرف.

2-IX- تطور نشاط سوق الصرف

(بملايين الدراهم)

المتوسط السنوي 2008	2008												المتوسط السنوي 2007		
	ديسمبر	نوفمبر	أكتوبر	سبتمبر	أغسطس	يوليو	يونيو	ماي	أبريل	مارس	فبراير	يناير			
6.916,5	6.559,4	4.908,4	7.743,1	12.163,8	4.418,4	8.307,8	5.184,6	5.222,0	5.190,0	8.994,4	6.861,0	7.445,3	9.679,9		
55.857,5	52.293,3	46.208,7	55.403,3	77.876,1	50.601,9	55.582,5	52.545,5	59.929,9	67.105,9	46.442,8	52.408,6	53.891,6	46.518,6		
8.941,5	6.031,0	8.242,6	9.555,4	9.634,8	15.194,6	6.483,4	6.943,1	6.526,8	7.313,0	11.415,6	12.435,4	7.522,2	20.000,4		
0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0		
3.639,4	2.434,1	5.140,7	9.775,7	8.113,2	378,0	8.328,2	1.860,0	0,0	0,0	1.766,8	5.189,1	686,8	3.510,3		
8.546,0	3.969,0	5.181,9	9.906,4	10.288,2	6.865,8	15.622,6	9.806,0	9.486,2	7.734,8	6.663,3	10.285,0	6.743,2	16.380,2		
948,9	907,3	750,3	717,8	409,2	3.755,6	308,0	603,7	206,7	1.213,9	425,6	1.815,4	272,7	697,2		

المصدر : بنك المغرب

1-X- بيان تطور موارد وعمليات الخزينة

(بملايين الدراهم)

يناير - 2008	يناير - 2007*	
203.172	168.654	1. الموارد العادية (1)
185.512	150.123	الموارد الجبائية
81.593	60.308	الضرائب المباشرة
13.706	13.415	الرسوم الجمركية
79.956	67.070	الضرائب غير المباشرة (2)
10.257	9.331	رسوم التسجيل والتنبر
15.542	15.347	الموارد غيرالجبائية
7.784	7.758	الاحتكارات
7.758	7.589	مداخل أخرى
2.118	3.184	موارد بعض الحسابات الخصوصية
200.475	167.662	2. التحويلات
155.817	133.869	النفقات العادية
106.148	98.258	التسيير
(69.976)	(65.665)	منها نفقات الموظفين
18.219	19.261	فوائد الدين
(15.380)	(16.552)	الداخلي
(2.839)	(2.709)	الخارجي
31.450	16.350	دعم بعض الأسعار
47.355+	34.785+	الرصيد العادي
38.178	28.212	نفقات الاستثمار
6.480-	5.581-	رصيد الحسابات الخصوصية
2.697+	992+	رصيد الميزانية
(0,4)	(0,2)	نسبة عجز الميزانية إلى الناتج الداخلي الإجمالي
3.113-	443	3. تغير مؤخرات الأداء
416-	1.435	عجز التمويل (1-2+3)
416	1.435-	التمويل الصافي
9.211	3.597	التمويل الخارجي
18.688	14.947	الاقتراضات الخارجية
9.477-	11.350-	التسديدات
8.795-	8.085-	التمويل الداخلي
0	3.053	الخصوصية

(1) بدون احتساب موارد الخصوصية.

(2) بما فيها مبلغ الضريبة على القيمة المضافة المسدد للجماعات المحلية.

(*) أرقام مراجعة.

المصدر: وزارة الاقتصاد والمالية.

2-X- بيان تطور الموارد العادية للخزينة

(بملايين الدراهم)

التغيرات %	يناير - دجنبر 2008	يناير - دجنبر* 2007	
23,6	185.512	150.123	الموارد الجبائية
35,3	81.593	60.308	الضرائب المباشرة
54,9	46.489	30.013	الضريبة على الشركات
17,3	32.862	28.009	الضريبة العامة على الدخل
1,9-	2.242	2.286	ضرائب مباشرة أخرى
2,2	13.706	13.415	الرسوم الجمركية
19,2	79.956	67.070	الضرائب غير المباشرة
23,2	61.267	49.730	الضريبة على القيمة المضافة
24,8	(25.834)	(20.707)	- على المعاملات الداخلية
22,1	(35.433)	(29.023)	- عند الاستيراد
7,8	18.689	17.340	الرسوم الداخلية على الاستهلاك
4,7	(10.639)	(10.159)	- منتجات الطاقة
13,9	(6.983)	(6.133)	- التبغ
1,9	(1.067)	(1.047)	- رسوم أخرى
9,9	10.257	9.331	التسجيل والتنبر
1,3	15.542	15.347	الموارد غير الجبائية
0,3	7.784	7.758	الاحتكارات
2,2	7.758	7.589	موارد أخرى
33,5-	2.118	3.184	موارد بعض الحسابات الخصوصية
20,5	203.172	168.654	مجموع الموارد العادية (1)

(1) بدون احتساب موارد الخصوصية.

(*) أرقام مراجعة

المصدر: وزارة الاقتصاد والمالية.

3-X- تقديرات الميزانية العامة

(بملايين الدراهم)

قانون المالية 2008	قانون المالية 2007	قانون المالية 2006	
161.106	138.947	127.583	1. الموارد العادية (1)
146.213	123.287	109.060	الموارد الجبائية
59.002	48.827	41.034	الضرائب المباشرة
11.215	10.981	10.888	الرسوم الجمركية
67.066	56.201	51.084	الضرائب غير المباشرة (2)
8.930	7.278	6.054	رسوم التسجيل والتنبر
11.893	12.160	14.563	الموارد غير الجبائية
6.901	7.993	8.370	الاحتكارات
4.992	4.167	6.193	مداخيل أخرى
3.000	3.500	3.960	موارد بعض الحسابات الخصوصية
184.040	159.544	148.488	2. التحملات
138.898	125.460	117.521	النفقات العادية
104.294	96.134	88.942	التسيير
(66.960)	(62.781)	(59.569)	منها نفقات الموظفين
19.214	19.536	18.769	فوائد الدين
16.300	(16.783)	(16.000)	الداخلي
2.914	(2.753)	(2.769)	الخارجي
15.390	9.790	9.810	دعم بعض الأسعار
22.208+	13.487+	10.062+	الرصيد العادي
32.161	24.073	21.310	نفقات الاستثمار
12.981-	10.011-	9.657-	رصيد الحسابات الخصوصية
22.934-	20.597-	20.905-	رصيد الميزانية
-5.610	-4.796	-4.240	3. تغير مؤخرات الأداء
28.544-	25.393-	25.145-	عجز التمويل (1-2+3)
28.544	25.393	25.295	التمويل الصافي
3.146	1.741	1.229	التمويل الخارجي
12.528	10.743	9.548	الاقتراضات الخارجية
9.382-	9.002-	8.319-	التسديدات
22.398	19.152	19.116	التمويل الداخلي
3.000	4.500	4.950	الخصوصية

(1) بدون احتساب موارد الخصوصية.

(2) بما فيها مبلغ الضريبة على القيمة المضافة المسدد للجماعات المحلية.

المصدر: وزارة الاقتصاد والمالية.

1-XI - تطور السيولة البنكية

المبالغ الجارية الشهرية 2008 (1)												دجنبر 2007	
دجنبر	نوفمبر	أكتوبر	سبتمبر	أغسطس	يوليوز	يونيو	ماي	أبريل	مارس	فبراير	يناير	المبلغ الجارية	
135.766	131.194	131.201	130.795	132.468	127.091	124.279	123.191	123.136	123.191	122.579	124.649	124.288	- الأوراق والقطع النقدية المتداولة
1.486	4.698	4.646	8.523	11.295	12.629	9.564	13.290	14.970	10.304	8.650	6.639	6.142	- الوضعية الصافية للخزينة (2)
181.297	183.168	187.152	193.998	194.204	191.052	192.093	190.073	189.888	188.593	190.767	189.053	187.445	- الموجودات الصافية من احتياطات الصرف لدى بنك المغرب
8.499	8.056	7.415	7.146	7.691	8.450	7.215	7.831	11.029	13.582	12.408	10.982	10.217	- عناصر أخرى
35.546	39.220	43.889	47.534	42.751	42.882	51.035	45.762	40.753	41.516	47.130	46.783	46.798	الوضعية البنوية لسيولة البنوك (3)
53.882	55.556	55.718	55.990	55.464	54.729	54.841	54.895	54.815	54.765	54.841	54.618	57.247	الاحتياطي النقدي
18.336	16.336	11.829	8.456	12.714	11.846	3.806	9.133	14.061	13.249	7.712	7.834	10.449	الفاصل الصافي لسيولة البنوك
20.808	16.910	11.824	8.000	12.600	11.638	2.750	10.200	12.750	14.000	8.000	7.034	10.805	تدخلات بنك المغرب في السوق النقدية
20.333	16.735	11.824	8.000	12.600	11.288	2.750	10.200	12.750	14.000	8.000	7.034	10.805	تسهيلات بمبادرة من بنك المغرب
20.333	16.735	11.824	8.000	12.600	11.288	2.750	10.200	12.750	14.000	8.000	5.750	10.805	- تسهيلات لمدة 7 أيام على طلبات العروض (4)
0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	- سحب السيولة لمدة 7 أيام على طلبات العروض (4)
0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	- السوق المفتوحة (5)
0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	- مبادلات الصرف (5)
0	0	0	0	0	350	0	0	0	0	0	1.284	0	- اتفاقية إعادة الشراء
475	175	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	تسهيلات بمبادرة من البنوك
475	175	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	- تسهيلات لمدة 24 ساعة (6)
0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	- تسهيلات الإيداع لمدة 24 ساعة (6)

(1) تشكل كل من التسهيلات و عمليات سحب السيولة لمدة 7 أيام عن طريق طلب العروض الأدوات الأساسية لتدخل بنك المغرب في السوق ما بين البنوك.

(2) يتعلق الأمر بأدوات الضبط الدقيق للسيولة.

(3) تشكل المعدلات المطبقة على التسهيلات لمدة 24 ساعة وتسهيلات الإيداع لمدة 24 ساعة بمبادرة من البنوك على التوالي الحد الأعلى والأدنى للمهامش الذي ينبغي أن يبقَى سعر الفائدة ما بين البنوك ضمنه.

(4) ينطبق الأمر على أدوات الضبط الدقيق للسيولة.

(5) يتعلق الأمر بأدوات الضبط الدقيق للسيولة.

(6) يتعلق الأمر بأدوات الضبط الدقيق للسيولة.

المصدر: بنك المغرب

(1) تحسب المبالغ الجارية الشهرية على أساس متوسط المبالغ الجارية عند نهاية الأسبوع

(2) تحسب الوضعية الصافية للخزينة عن طريق احتساب الفرق بين مجموع التسهيلات لفائدة الخزينة وأدوات الخزينة

أخرى، وما أن القانون الأساسي الجديد يقضي بمنع التحويلات المقدمة للدولة باستثناء تسهيلات الصندوق، فإن الوضعية الصافية للخزينة تتأثر أساساً بالتغيرات المسجلة على مستوى حساب كل من الخزينة وصندوق الضمان الثاني للتغطية الاقتصادية والاجتماعية.

(3) تحسب الوضعية البنوية لسيولة البنوك التأثير الصافي للعوامل المتعلقة على خزائن البنوك وتحسب كما يلي:

الوضعية البنوية لسيولة البنوك = الموجودات الخارجية + الوضعية الصافية للخزينة + عناصر أخرى - النقد المتداول.

2-XI- تدخلات بنك المغرب في السوق النقدية

(بملايين الدراهم)

المجموع	تسهيلات بمبادرة من البنوك		تسهيلات بمبادرة من بنك المغرب					سنة 2008 (المعدل اليومي خلال الأسبوع)
	تسهيلات الإيداع لمدة 24 ساعة	تسبيقات لمدة 24 ساعة	عمليات إعادة الشراء	مبادلات الصرف	السوق المفتوحة	سحب السيولة	تسبيقات لمدة 7 أيام على طلبات العروض	
5.000	-	-	-	-	-	-	5.000	27 دجنبر 07 إلى 2 يناير 08
4.816	-	83	733	-	-	-	4.000	3 إلى 9 يناير
7.363	-	-	2.934	-	-	-	4.429	10 إلى 16 يناير
5.000	-	-	-	-	-	-	5.000	17 إلى 23 يناير
10.000	-	-	-	-	-	-	10.000	24 إلى 30 يناير
10.000	-	-	-	-	-	-	10.000	31 يناير إلى 6 فبراير
6.000	-	-	-	-	-	-	6.000	7 إلى 13 فبراير
3.429	-	-	3.429	-	-	-	-	14 إلى 20 فبراير
11.000	-	-	-	-	-	-	11.000	21 إلى 27 فبراير
13.000	-	-	-	-	-	-	13.000	28 فبراير إلى 5 مارس
13.000	-	-	-	-	-	-	13.000	6 إلى 12 مارس
15.000	-	-	-	-	-	-	15.000	13 إلى 19 مارس
13.714	-	-	-	-	-	-	13.714	20 إلى 26 مارس
13.000	-	-	-	-	-	-	13.000	27 مارس إلى 2 أبريل
13.000	-	-	-	-	-	-	13.000	3 إلى 9 أبريل
8.000	-	-	-	-	-	-	8.000	10 إلى 16 أبريل
13.000	-	-	-	-	-	-	13.000	17 إلى 23 أبريل
17.000	-	-	-	-	-	-	17.000	24 إلى 30 أبريل
15.286	-	-	-	-	-	-	15.286	فاخ إلى 7 ماي
13.000	-	-	-	-	-	-	13.000	8 إلى 14 ماي
13.000	-	-	-	-	-	-	13.000	15 إلى 21 ماي
5.000	-	-	-	-	-	-	5.000	22 إلى 28 ماي
5.000	-	-	-	-	-	-	5.000	29 ماي إلى 4 يونيو
-	-	-	-	-	-	-	-	5 إلى 11 يونيو
4.000	-	-	-	-	-	-	4.000	12 إلى 18 يونيو
7.000	-	-	-	-	-	-	7.000	19 إلى 25 يونيو
-	-	-	-	-	-	-	-	26 يونيو إلى 2 يوليو
7.000	-	-	-	-	-	-	7.000	3 إلى 9 يوليو
14.000	-	-	-	-	-	-	14.000	10 إلى 16 يوليو
9.350	-	-	1.200	-	-	-	8.150	17 إلى 23 يوليو
16.000	-	-	-	-	-	-	16.000	24 إلى 30 يوليو
10.000	-	-	-	-	-	-	10.000	31 يوليو إلى 6 غشت
15.000	-	-	-	-	-	-	15.000	7 إلى 13 غشت
14.000	-	-	-	-	-	-	14.000	14 إلى 20 غشت
14.000	-	-	-	-	-	-	14.000	21 إلى 27 غشت
10.000	-	-	-	-	-	-	10.000	28 غشت إلى 3 ستمبر
5.500	-	-	-	-	-	-	5.500	4 إلى 10 ستمبر
6.500	-	-	-	-	-	-	6.500	11 إلى 17 ستمبر
11.000	-	-	-	-	-	-	11.000	18 إلى 24 ستمبر
9.000	-	-	-	-	-	-	9.000	25 ستمبر إلى فاخ أكتوبر
9.000	-	-	-	-	-	-	9.000	2 إلى 8 أكتوبر
14.260	-	-	-	-	-	-	14.260	9 إلى 15 أكتوبر
11.860	-	-	-	-	-	-	11.860	16 إلى 21 أكتوبر
16.654	-	-	429	4.225	-	-	12.000	22 إلى 29 أكتوبر
16.225	-	-	-	4.225	-	-	12.000	30 أكتوبر إلى 5 نونبر
19.996	-	300	1.414	4.225	-	-	14.057	6 إلى 12 نونبر
21.596	-	471	900	4.225	-	-	16.000	13 إلى 19 نونبر
20.083	-	-	-	3.923	-	-	16.160	20 إلى 26 نونبر
25.357	-	-	1.457	3.520	-	-	20.380	27 نونبر إلى 3 دجنبر
26.577	-	947	-	3.520	-	-	22.110	4 إلى 10 دجنبر
23.077	-	557	-	3.520	-	-	19.000	11 إلى 17 دجنبر
27.734	-	-	-	2.514	-	-	25.220	18 إلى 24 دجنبر
15.000	-	-	-	-	-	-	15.000	25 إلى 31 دجنبر
11.932	-	44	236	640	-	-	11.012	المتوسط

3-XI- معدلات الفائدة المعمول بها في السوق النقدية

(المعدلات السنوية بالنسبة المئوية)

معدل السوق ما بين البنوك		معدل تدخلات بنك المغرب				سنة 2008
نهاية الشهر	المتوسط الشهري	تسهيلات الإيداع لمدة 24 ساعة	تسبيقات لمدة 24 ساعة	سحب السيولة لمدة 7 أيام (طلبات العروض)	تسبيقات لمدة 7 أيام (طلبات العروض)	
3,54	3,45	2,25	4,25	2,75	3,25	يناير
3,34	3,35	2,25	4,25	2,75	3,25	فبراير
3,44	3,15	2,25	4,25	2,75	3,25	مارس
3,43	3,35	2,25	4,25	2,75	3,25	أبريل
3,25	3,15	2,25	4,25	2,75	3,25	مايو
3,25	3,14	2,25	4,25	2,75	3,25	يونيو
3,32	3,30	2,25	4,25	2,75	3,25	يوليو
3,38	3,32	2,25	4,25	2,75	3,25	غشت
3,63	3,37	2,31	4,31	2,75	3,31	سبتمبر
3,65	3,60	2,50	4,50	2,75	3,50	أكتوبر
3,81	3,71	2,50	4,50	2,75	3,50	نوفمبر
3,56	3,57	2,50	4,50	2,75	3,50	دجنبر

المصدر: بنك المغرب.

4-XI- معدلات الودائع لدى البنوك

(المعدلات السنوية بالنسبة المئوية)

2008		2007		ودائع لدى البنوك حسابات تحت الطلب حسابات على الدفاتر ⁽¹⁾ حسابات أخرى
يوليو - دجنبر	يناير - يونيو	يوليو - دجنبر	يناير - يونيو	
دون مكافأة 3,10 (حد أدنى) معدل حر	دون مكافأة 3,11 (حد أدنى) معدل حر	دون مكافأة 2,41 (حد أدنى) معدل حر	دون مكافأة 2,49 (حد أدنى) معدل حر	

(1) ابتداء من فاتح يناير 2005، أصبح معدل فائدة الودائع في الحسابات على الدفاتر لدى البنوك يساوي المعدل المتوسط المرجح لأذينات الخزينة لمدة 52 أسبوع، المصدر بالزيادة خلال السنة أشهر الفارطة، يسقط منها 50 نقطة أساسية.
المصدر: بنك المغرب.

5-XI- سعر الفائدة للودائع لدى صندوق التوفير الوطني

(المعدلات السنوية بالنسبة المئوية)

يوليو - دجنبر 2008	يناير - يونيو 2008	يوليو - دجنبر 2007	يناير - يونيو 2007	الفترة
1,90	2,00	1,20	1,25	الحسابات على دفاتر صندوق التوفير الوطني ⁽¹⁾

(1) ابتداء من يوليو 2006، أصبح معدل فائدة الودائع في الحسابات على دفاتر صندوق التوفير الوطني يساوي المعدل المتوسط لأذينات الخزينة لمدة 5 سنوات، المصدر بالزيادة خلال السنة أشهر الفارطة، يسقط منها 200 نقطة أساسية بدل 250 مسبقا.
المصدر: بنك المغرب.

6-XI- سعر الفائدة المتوسط المرجح للحسابات والأذينات لأجل
(المعدلات السنوية بالنسبة المئوية)

السعر المتوسط المرجح للودائع لأجل 6 و 12 شهرا	السعر المتوسط المرجح للودائع لأجل 12 شهرا	السعر المتوسط المرجح للودائع لأجل 6 أشهر	سنة 2008
3,58	3,74	3,27	يناير
3,55	3,70	3,43	فبراير
3,55	3,69	3,40	مارس
3,69	3,78	3,43	أبريل
3,72	3,81	3,63	مايو
3,75	3,88	3,59	يونيو
3,85	3,98	3,65	يوليو
3,71	3,82	3,32	غشت
3,76	3,87	3,53	شتنبر
4,05	4,18	3,62	أكتوبر
4,16	4,18	4,13	نونبر
4,19	4,34	3,96	دجنبر

المصدر: بنك المغرب.

7-XI - السعر المتوسط المرجح لأذونات الخزينة
(المعدلات السنوية بالنسبة المئوية)

السنة	13 أسبوعا	26 أسبوعا	52 أسبوعا	سنتان	5 سنوات	10 سنوات	15 سنة	20 سنة	30 سنة
2007									
يناير	2,73	2,85	3,04	2,88	3,12	3,40	3,64	3,81	3,99
فبراير	-	2,85	2,92	3,03	3,15	3,40	3,65	-	-
مارس	-	-	2,96	-	3,16	-	3,67	3,81	3,97
أبريل	-	-	-	-	-	-	-	-	-
ماي	-	-	-	-	-	-	-	-	-
يونيو	3,30	3,34	2,88	-	-	-	-	-	-
يوليو	3,29	3,32	-	-	-	-	-	-	-
أغسطس	-	-	-	-	-	-	-	-	-
سبتمبر	-	-	3,40	3,59	-	-	-	-	-
أكتوبر	-	3,39	3,40	3,58	-	-	-	-	-
نوفمبر	3,40	3,45	3,41	3,58	4,00	-	-	-	-
ديسمبر	3,86	3,89	3,83	-	-	-	-	-	-
2008									
يناير	3,69	3,76	3,68	-	-	-	-	-	-
فبراير	3,47	3,55	3,63	-	3,86	-	-	-	-
مارس	-	3,45	3,57	3,68	3,82	-	-	-	-
أبريل	3,43	-	3,53	-	-	-	-	-	-
ماي	3,40	-	-	-	-	-	-	-	-
يونيو	3,40	3,43	-	-	-	-	-	-	-
يوليو	3,40	-	-	-	-	-	-	-	-
أغسطس	3,40	-	-	-	-	-	-	-	-
سبتمبر	3,45	-	3,51	-	3,75	-	-	-	-
أكتوبر	3,70	3,84	3,86	-	-	-	-	-	-
نوفمبر	-	-	3,85	-	-	-	-	-	-
ديسمبر	3,68	3,74	3,82	-	3,99	-	-	-	-

XI-8- معدلات إصدار سندات الدين القابلة للتداول

(المعدلات السنوية بالنسبة المئوية)

2008	2007	
		شهادات الإيداع
2,50	3,10	أقل من 32 يوم
4,25 إلى 3,80	4,20 إلى 3,50	من 32 إلى 92 يوم
4,52 إلى 3,50	4,25 إلى 3,55	من 93 إلى 182 يوم
4,65 إلى 3,95	4,10 إلى 3,35	من 183 إلى 365 يوم
4,70 إلى 3,80	4,15 إلى 3,50	من 366 يوم إلى سنتين
4,60 إلى 4,20	4,30	من سنتين إلى 3 سنوات
4,70 إلى 4,50	4,60	من 3 إلى 5 سنوات
4,70	-	من 5 إلى 10 سنوات
		سندات شركات التمويل
4,36 à 4,47	3,57	من أكثر من سنتين إلى أقل من 3 سنوات
4,50 à 4,61	3,76	من 3 إلى أقل من 5 سنوات
-	-	من 5 إلى أقل من 10 سنوات
		أوراق الخزينة
3,85	3,55	أقل من 32 يوم
3,85 à 4,40	3,78 à 3,90	من 32 إلى 92 يوم
3,83 à 5,00	3,55 à 4,32	من 93 إلى 182 يوم
4,10 à 4,55	3,65 à 3,92	من 183 إلى 365 يوم
-	-	من 366 يوم إلى سنتين
-	-	من سنتين إلى 3 سنوات
-	-	من 3 إلى 5 سنوات
-	-	من 5 إلى 10 سنوات

المصدر: بنك المغرب

XI-9- معدلات الفائدة المطبقة على الأذونات والسندات الإلزامية الصادرة في السوق السنديّة

(المعدلات السنوية بالنسبة المئوية)

2008	2007	أمد السندات
(**)4,15	(*)4,35	أقل من 3 سنوات
5,20 إلى 4,60	4,41	5 سنوات
5,90 إلى 5,49	4,76 إلى 3,85	7 سنوات
-	-	8 سنوات
5,60 إلى 4,65	5,10 إلى 4,70	10 سنوات
-	-	15 سنوات
(2)5,95 إلى (1)4,96	-	25 سنوات

(1) يتعلق الأمر بإصدار مضمون من طرف الدولة.

المصدر: بنك المغرب

XI-10- السعر المتوسط لقروض مؤسسات الائتمان

(المعدلات السنوية بالنسبة المئوية)

الفترة	يناير - يونيو 06	يوليو - دجنبر 06	يناير - يونيو 07	يوليو - دجنبر 07	يناير - يونيو 08	يوليو - دجنبر 08
السعر المتوسط المرجح للبنوك	7,10	7,05	6,26	6,02	5,82	6,08
السعر المتوسط المرجح لشركات التمويل	11,17	11,89	11,75	11,59	9,99	11,48
السعر المتوسط المرجح لمؤسسات الائتمان	7,63	7,66	6,77	6,37	6,36	6,73

المصدر : بنك المغرب

XI-11- المعدل الأقصى لنسب الفائدة الاتفاكية لمؤسسات الائتمان

(المعدلات السنوية بالنسبة المئوية)

الفترة	أكتوبر 05 - مارس 06	أبريل - نشتنبر 06	أكتوبر 06 - مارس 07	أبريل 07 - مارس 08	أبريل 08 - مارس 09
المعدل الأقصى للفوائد الاتفاكية	13,04	12,90	(1)14,00	14,17	14,17

(1) ابتداء من أكتوبر 2006، يعادل المعدل الأقصى للفوائد الاتفاكية معدل قروض الاستهلاك خلال السنة الماضية مع إضافة 200 نقطة أساس بدل المعدل المتوسط المرجح المطبق على مجموع القروض بإضافة 60%.

تتم مراجعة المعدل الأقصى للفوائد الاتفاكية عند بداية أبريل من كل سنة على أساس تغيرات معدلات الفائدة على الودائع لمدة 6 أشهر و سنة المسجلة خلال السنة السابقة.

المصدر : بنك المغرب

XII-1- المجمعات النقدية

(بملايين الدراهم)

نهاية دجنبر 2008			نهاية دجنبر 2007			المكونات
التغيرات السنوية		المبالغ	التغيرات السنوية		المبالغ	
%	المبالغ		%	المبالغ		
6,7	8.033	127.877	10,4	11.243	119.844	النقود الائتمانية
7,9	25.906	353.649	24,8	65.057	327.743	النقود الكتابية
7,6	33.939	481.526	20,6	76.300	447.587	الجمع م 1
10,2	7.320	79.368	10,7	6.971	72.048	التوظيفات تحت الطلب (م 2 - م 1)
7,9	41.259	560.894	19,1	83.271	519.635	الجمع م 2
22,9	28.644	153.774	5,0	5.969	125.130	التوظيفات لأجل (م 3 - م 2)
10,8	69.903	714.668	16,1	89.240	644.765	الجمع م 3

المصدر: بنك المغرب

XII-2- مجمعات التوظيفات السائلة (1)

(بملايين الدراهم)

نهاية دجنبر 2008			نهاية دجنبر 2007			المكونات
التغيرات السنوية		المبالغ	التغيرات السنوية		المبالغ	
%	المبالغ		%	المبالغ		
43,0	308	1.025	83,5-	3.630-	717	التوظيفات السائلة 1
5,7	1.100	20.512	66,1	7.726	19.412	التوظيفات السائلة 2
27,0-	6.116-	16.526	37,0-	13.300-	22.642	التوظيفات السائلة 3
39,7-	3.162-	4.804	36,1	2.112	7.966	التوظيفات السائلة 4
15,5-	7.870-	42.867	12,3-	7.092-	50.737	مجموع التوظيفات السائلة

(1) اكتتابات المقاولات غير المالية والخصاوص.
المصدر: بنك المغرب

XII-3- بيان التطور الشهري للمجموع م1

(بملايين الدراهم)

2008												2007	المكونات
دجنبر	نونبر	أكتوبر	شتنبر	غشت	يوليوز	يونيو	مايو	أبريل	مارس	فبراير	يناير	دجنبر	
127.877	126.219	124.849	125.688	125.718	123.234	119.427	118.081	117.138	117.257	117.146	117.449	119.844	النقود الائتمانية النقود الكتابية
353.649	344.355	343.394	336.131	337.388	339.215	338.363	329.796	328.873	331.581	324.903	326.422	327.743	
481.526	470.574	468.243	461.819	463.106	462.449	457.790	447.877	446.011	448.838	442.049	443.871	447.587	المجموع م 1

المصدر: بنك المغرب

XII-4- بيان التطور الشهري للنقود الائتمانية

(بملايين الدراهم)

2008												2007	المكونات
دجنبر	نونبر	أكتوبر	شتنبر	غشت	يوليوز	يونيو	مايو	أبريل	مارس	فبراير	يناير	دجنبر	
132.692	129.505	128.615	129.726	130.960	127.913	123.053	121.176	121.032	121.289	120.157	121.040	123.593	الأوراق المتداولة النقد المعدني المتداول
2.080	2.071	2.063	2.047	2.024	1.998	1.971	1.959	1.949	1.945	1.943	1.947	1.941	
134.772	131.576	130.678	131.773	132.984	129.911	125.024	123.135	122.981	123.234	122.100	122.987	125.534	المجموع
6.895	5.357	5.829	6.085	7.266	6.677	5.597	5.054	5.843	5.977	4.954	5.538	5.690	يسقط منها : محصل الصندوق لدى البنوك ولدى المحاسبين العموميين
127.877	126.219	124.849	125.688	125.718	123.234	119.427	118.081	117.138	117.257	117.146	117.449	119.844	مجموع النقود الائتمانية

المصدر: بنك المغرب

XII-5- بيان التطور الشهري للنقود الكتابية

(بملايين الدراهم)

2008												2007	المكونات	
دجنبر	نونبر	أكتوبر	شتنبر	غشت	يوليوز	يونيو	مايو	أبريل	مارس	فبراير	يناير	دجنبر		
النقود الكتابية														
2.403	2.146	2.843	2.748	3.243	3.456	3.709	3.730	3.943	4.633	3.224	2.738	1.789	. الودائع تحت الطلب لدى بنك المغرب	
340.194	331.193	329.707	322.523	323.579	325.453	324.412	315.883	314.797	316.925	311.703	313.847	316.252	. الودائع تحت الطلب لدى البنوك	
342.597	333.339	332.550	325.271	326.822	328.909	328.121	319.613	318.740	321.558	314.927	316.585	318.041	مجموع الودائع تحت الطلب لدى الجهاز البنكي	
5.366	5.330	5.158	5.174	4.880	4.620	4.556	4.497	4.447	4.337	4.290	4.151	4.016	. الودائع تحت الطلب لدى مصلحة الشيكات البريدية	
*5.686	*5.686	*5.686	*5.686	*5.686	*5.686	*5.686	*5.686	*5.686	*5.686	*5.686	*5.686	*5.686	. الودائع تحت الطلب لدى الخزينة	
11.052	11.016	10.844	10.860	10.566	10.306	10.242	10.183	10.133	10.023	9.976	9.837	9.702	مجموع الودائع لدى مصلحة الشيكات البريدية والخزينة	
353.649	344.355	343.394	336.131	337.388	339.215	338.363	329.796	328.873	331.581	324.903	326.422	327.743	مجموع النقود الكتابية	

(*) رقم مؤقت المصدر: بنك المغرب

XII-6- بيان التطور الشهري للودائع تحت الطلب لدى البنوك

(بملايين الدراهم)

2008												2007	المكونات
دجنبر	نونبر	أكتوبر	شتنبر	غشت	يوليوز	يونيو	مايو	أبريل	مارس	فبراير	يناير	دجنبر	
218.583	216.736	216.995	218.618	217.951	218.245	216.361	211.171	209.991	208.300	207.547	206.705	206.553	. حسابات الشيكات منها : حسابات المغاربة
(73.522)	(74.828)	(74.472)	(74.177)	(75.085)	(76.012)	(72.891)	(71.175)	(70.278)	(69.700)	(69.127)	(68.467)	(68.206)	المقيمين بالخارج
90.561	82.955	83.982	81.050	82.972	82.496	83.908	82.419	81.487	87.303	80.212	83.240	88.902	. الحسابات الجارية
31.050	31.502	28.730	22.855	22.656	24.712	24.143	22.293	23.319	21.322	23.944	23.902	20.797	. وداائع أخرى
340.194	331.193	329.707	322.523	323.579	325.453	324.412	315.883	314.797	316.925	311.703	313.847	316.252	المجموع

المصدر: بنك المغرب

XII-7- بيان التطور الشهري للمجموع 2م والمجموع 3م

(بملايين الدراهم)

2008												2007	المكونات
دجنبر	نونبر	أكتوبر	شتنبر	غشت	يوليوز	يونيو	مايو	أبريل	مارس	فبراير	يناير	دجنبر	
481.526	470.574	468.243	461.819	463.106	462.449	457.790	447.877	446.011	448.838	442.049	443.871	447.587	المجموع م 1
79.368	78.641	78.537	77.942	77.033	76.177	75.734	75.308	74.917	74.273	73.789	72.973	72.048	التوظيفات تحت الطلب
65.251	64.547	64.412	63.892	63.089	62.339	61.948	61.718	61.392	60.860	60.463	59.790	58.967	(م 2 - م 1)
14.117	14.094	14.125	14.050	13.944	13.838	13.786	13.590	13.525	13.413	13.326	13.183	13.081	الحسابات على دفاتر لدى البنوك
560.894	549.215	546.780	539.761	540.139	538.626	533.524	523.185	520.928	523.111	515.838	516.844	519.635	المجموع م 2
153.774	150.345	141.428	154.151	150.082	149.246	142.365	136.619	130.988	126.496	126.194	123.803	125.130	التوظيفات لأجل
501	507	507	508	509	509	509	1.007	1.007	1.170	1.161	1.161	1.107	(م 3 - م 2)
153.273	149.838	140.921	153.643	149.573	148.737	141.856	135.612	129.981	125.326	125.033	122.642	124.023	شهادات الإيداع (1)
(41.299)	(41.214)	(41.141)	(39.793)	(38.923)	(39.128)	(39.794)	(40.307)	(40.152)	(39.783)	(39.930)	(40.234)	(39.200)	الحسابات والسندات
714.668	699.560	688.208	693.912	690.221	687.872	675.889	659.804	651.916	649.607	642.032	640.647	644.765	المجموع م 3
													لأجل محدد
													منها : المغاربة المقيمين بالخارج

(*) رقم مؤقت

(1) اكتتابات المقاولات غير المالية والخواص.

المصدر : بنك المغرب

XII-8- بيان التطور الشهري لمجمعات التوظيفات السائلة (1)

(بملايين الدراهم)

2008												2007	المكونات
دجنبر	نونبر	أكتوبر	شتنبر	غشت	يوليوز	يونيو	مايو	أبريل	مارس	فبراير	يناير	دجنبر	
365	749	1.265	1.079	566	454	469	685	518	148	1.287	218	620	مجموع التوظيفات السائلة 1
405	405	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	. أذونات الخزينة القابلة للتداول
30	30	30	30	55	82	82	82	82	82	82	82	97	. أوراق الخزينة
225	199	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	. سندات شركات التمويل
1.025	1.383	1.295	1.109	621	536	551	767	600	230	1.369	300	717	السندات المصدرة من طرف مؤسسات التوظيف الجماعي التعاقدية (2)
													المجموع
20.512	20.212	21.319	24.293	23.211	20.725	22.801	21.657	20.421	20.756	20.434	19.435	19.412	مجموع التوظيفات السائلة 2
20.512	20.212	21.319	24.293	23.211	20.725	22.801	21.657	20.421	20.756	20.434	19.435	19.412	السندات المصدرة من طرف مؤسسات التوظيف الجماعي النقدية (3)
													المجموع
16.526	17.139	17.687	17.586	18.766	19.654	19.516	26.547	18.684	18.516	21.588	19.602	22.642	مجموع التوظيفات السائلة 3
16.526	17.139	17.687	17.586	18.766	19.654	19.516	26.547	18.684	18.516	21.588	19.602	22.642	السندات المصدرة من طرف مؤسسات التوظيف الجماعي التي تستثمر في سندات الاقتراض القصيرة المتوسطة والطويلة الأمد
													المجموع
4.804	5.505	6.325	7.965	9.127	9.362	9.125	9.755	9.212	9.748	9.682	8.857	7.966	مجموع التوظيفات السائلة 4
4.804	5.505	6.325	7.965	9.127	9.362	9.125	9.755	9.212	9.748	9.682	8.857	7.966	السندات المصدرة من طرف مؤسسات التوظيف الجماعي التي تستثمر في الأسهم والأصول المتنوعة
													المجموع
42.867	44.239	46.626	50.953	51.725	50.277	51.993	58.726	48.917	49.250	53.073	48.194	50.737	مجموع مجمعات التوظيفات السائلة

(1) اكتتابات المقاولات غير المالية والخواص.

(2) طبقا للمادة 5 من قرار وزير المالية والخصوصية رقم 07-167 بتاريخ 24 غشت 2007، يقصد بمؤسسات التوظيف الجماعي التعاقدية المؤسسات التي تركز على تعهد مؤسسة التوظيف الجماعي أو شركة الاستثمار ذات الرأسمال المتغير، على أساس تعاقدية، بتحقيق نتيجة ملموسة يعبر عنها في شكل مستوى أداء معين أو ضمان للمبلغ المستثمر أو هما معا.

وقابل هذا الضمان، بحق لمؤسسة تسيير صناديق التوظيف الجماعية أو شركة الاستثمار ذات الرأسمال المتغير أن تطالب المكتب بالتزامات بشأن المبلغ المستثمر أو مدة حياة هذا الأخير لسندات مؤسسات التوظيف الجماعي في القيم المنقولة. (3) حسب الفصل 4 لوزير المالية والخصوصية رقم 4-2062 بتاريخ 6/12/2004 فإن مؤسسات التوظيف الجماعي النقدية هي ما كان مجموع أصولها، باستثناء سندات مؤسسات التوظيف الجماعي النقدية "والسيولة، مستثمرا على الدوام في سندات الدين، بالإضافة إلى أنه ما لا يقل عن 50% من الأصول السابقة الذكر يجب أن تستثمر باستمرار في سندات دين تكون مدتها الأصلية أو المتبقية أقل من سنة.

المصدر : بنك المغرب

9-XII- بيان تطور مقابلات المجموع م3

(بملايين الدراهم)

نهاية دجنبر 2008		نهاية دجنبر 2007		المكونات		
التغيرات السنوية		التغيرات السنوية				
%	المبالغ	%	المبالغ			
3,4-	6.461-	181.866	8,2+	14.347	188.327	ا. الموجودات الخارجية الصافية (1) . بنك المغرب . البنوك
22,5-	4.536-	15.656	20,3+	3.404	20.192	
5,3-	10.997-	197.522	9,3+	17.751	208.519	المجموع (ا)
الائتمان الداخلي الإجمالي						
أ. الديون على الدولة(1)						
63,2-	2.161	1.260-	61,1-	5.370	3.421-	. ديون بنك المغرب
3,6-	2.661-	70.829	4,9-	3.769-	73.490	. ديون البنوك
13,9+	1.350	11.052	5,6+	514	9.702	.ديون الخواص والمقاولات غير المالية(2)
1,1+	850	80.621	2,7+	2.115	79.771	المجموع
ب. القروض المقدمة للاقتصاد(1)						
6,1-	416-	6.404	9,3-	696-	6.820	. بنك المغرب
23,4+	100.331	529.796	29,3+	97.383	429.465	. البنوك(3)
22,9+	99.915	536.200	28,5+	96.687	436.285	المجموع
ج. مقابل الموجودات بالحسابات على دفاتر لدى صندوق التوفير الوطني(4)						
7,9+	1.036	14.117	11,8+	1.379	13.081	
19,2+	101.801	630.938	23,4+	100.181	529.137	المجموع (أ+ب+ج)
يسقط منها : الموارد ذات الطابع غير النقدي (5) (6)						
30,0+	19.303	83.606	28,6+	14.296	64.303	
17,7+	82.498	547.332	22,7+	85.885	464.834	ا. الائتمان الداخلي ذو الطابع النقدي
10,6+	71.501	744.854	18,2+	103.636	673.353	مجموع المقابلات (ا+ب)
	1.598-	30.186-		14.396-	28.588-	صافي العناصر الأخرى (7)
10,8+	69.903	714.668	16,1+	89.240	644.765	المجموع م 3

(1) للإطلاع على التفاصيل المتعلقة بمكونات الموجودات الخارجية الصافية والديون على الخزينة والقروض المقدمة للاقتصاد، يرجع على التوالي للجداول 11-XII و 12-XII و 13-XII.

(2) مقابل الودائع لدى الخزينة العمومية ومصلحة الشبكات البريدية المحتسبة ضمن النقود الكتابية.

(3) بما في ذلك القروض المقدمة للمؤسسات العمومية.

(4) تودع الأموال المجمعة من طرف صندوق التوفير الوطني لدى صندوق الإيداع والتدبير. لذلك لا يمكن تصنيفها إلى ديون على الخزينة وقروض للاقتصاد.

(5) الاقتراضات الداخلية والخارجية للبنوك (يرجع للموارد البنكية في الجدول 1-XIV).

(6) فائض الأموال الذاتية (رأس المال والمخصصات) مقارنة مع مجموع المعقورات ومحفظة سندات المساهمة.

(7) فائض العناصر الأخرى لخصوم النظام المصرفي على العناصر الأخرى للأصول.

المصدر : بنك المغرب

10-XII - بيان التطور الشهري لمقابلات المجمع م3

(بملايين الدراهم)

2008												2007	المكونات
دجنبر	نونبر	أكتوبر	شتنبر	غشت	يوليوز	يونيو	مايو	أبريل	مارس	فبراير	يناير	دجنبر	
181.866	183.347	187.332	193.228	199.220	193.257	195.190	192.911	190.613	188.803	188.504	191.054	188.327	أ. الموجودات الخارجية الصافية ⁽¹⁾ . بنك المغرب . البنوك
15.656	16.823	18.796	19.419	22.746	28.419	16.420	16.200	20.600	21.936	19.485	21.272	20.192	
197.522	200.170	206.128	212.647	221.966	221.676	211.610	209.111	211.213	210.739	207.989	212.326	208.519	المجموع (أ)
1.260-	2.229-	4.656-	6.984-	9.833-	9.126-	9.755-	6.231-	14.760-	8.315-	9.593-	8.706-	3.421-	الائتمان الداخلي الإجمالي أ. الديون على الدولة ⁽¹⁾ . الديون الصافية لبنك المغرب . ديون البنوك . ديون المؤسسات غير المالية والخواص ⁽²⁾
70.829	73.407	69.376	65.697	68.309	68.375	71.298	75.163	77.450	78.393	80.425	79.280	73.490	
11.052	11.016	10.844	10.860	10.566	10.306	10.242	10.183	10.133	10.023	9.976	9.837	9.702	المجموع
80.621	82.194	75.564	69.573	69.042	69.555	71.785	79.115	72.823	80.101	80.808	80.411	79.771	ب. القروض المقدمة للاقتصاد ⁽¹⁾ . بنك المغرب . البنوك ⁽³⁾
6.404	6.404	6.404	6.405	6.405	6.405	6.413	6.411	6.411	6.817	6.813	6.814	6.820	
529.796	517.081	513.514	500.173	486.594	482.269	479.340	461.369	454.905	445.111	436.821	431.805	429.465	المجموع
536.200	523.485	519.918	506.578	492.999	488.674	485.753	467.780	461.316	451.928	443.634	438.619	436.285	ج. مقابل الموجودات في الحسابات على دفاتر لدى صندوق التوفير الوطني ⁽⁴⁾
14.117	14.094	14.125	14.050	13.944	13.838	13.786	13.590	13.525	13.413	13.326	13.183	13.081	
630.938	619.773	609.607	590.201	575.985	572.067	571.324	560.485	547.664	545.442	537.768	532.213	529.137	المجموع (أ+ب+ج)
83.606	79.882	87.756	76.870	77.565	73.341	76.722	72.308	70.890	73.658	71.790	66.074	64.303	يسقط منها : الموارد ذات الطابع غير النقدي . اقتراضات البنوك ⁽⁵⁾ . الاحتياطات المكونة من طرف البنوك . صافي الأموال الذاتية لبنك المغرب والبنوك ⁽⁶⁾
17.012	16.744	23.906	14.025	15.329	10.893	13.503	15.516	15.892	18.698	17.798	12.146	10.771	
29.841	30.192	30.356	30.827	30.310	30.350	30.928	30.618	30.352	30.298	29.053	30.106	30.143	أ. الائتمان الداخلي ذو الطابع النقدي
36.753	32.946	33.494	32.018	31.926	32.098	32.291	26.174	24.646	24.662	24.939	23.822	23.389	
547.332	539.891	521.851	513.331	498.420	498.726	494.602	488.177	476.774	471.784	465.978	466.139	464.834	مجموع المقابلات (أ+ب)
744.854	740.061	727.979	725.978	720.386	720.402	706.212	697.288	687.987	682.523	673.967	678.465	673.353	صافي العناصر الأخرى ⁽⁷⁾
30.186-	40.501-	39.771-	32.066-	30.165-	32.530-	30.323-	37.484-	36.071-	32.916-	31.935-	37.818-	28.588-	
714.668	699.560	688.208	693.912	690.221	687.872	675.889	659.804	651.916	649.607	642.032	640.647	644.765	المجمع م3

(*) رقم مؤقت

(1) للإطلاع على التفاصيل المتعلقة بمكونات الموجودات الخارجية الصافية والديون على الخزينة والقروض المقدمة للاقتصاد، يرجع على التوالي للجدول 11-XII و 12-XII و 13-XII.

(2) مقابل الودائع لدى الخزينة العمومية ومصالحة الشيكات البريدية المحتسبة ضمن النقود الكتابية.

(3) بما في ذلك القروض المقدمة للمؤسسات العمومية.

(4) تودع الأموال المجمعة من طرف صندوق التوفير الوطني لدى صندوق الإيداع والتدبير. لذلك لا يمكن تصنيفها إلى ديون على الخزينة وقروض للاقتصاد.

(5) الاقتراضات الداخلية والخارجية للبنوك (يرجع للموارد البنكية في الجدول 1-XIV).

(6) فائض الأموال الذاتية (رأس المال والمخصصات) مقارنة مع مجموع المستعقرات ومحفظات سندات المساهمة.

(7) فائض العناصر الأخرى لخصوم النظام المصرفي على العناصر الأخرى للأصول.

المصدر : بنك المغرب

XII-11- بيان التطور الشهري للموجودات الخارجية

(بملايين الدراهم)

2008												2007	المكونات
دجنبر	نونبر	أكتوبر	شتنبر	غشت	يوليوز	يونيو	مايو	أبريل	مارس	فبراير	يناير	دجنبر	
4.962	5.005	4.494	5.018	4.571	4.729	4.815	4.601	4.528	4.819	5.160	5.005	4.571	أ- الاحتياطات الخارجية الإجمالية لدى بنك المغرب . الموجودات من الذهب . الموجودات من العملات القابلة للتحويل . الموجودات من حقوق السحب الخاصة . رصيد الاحتياطي لدى صندوق النقد الدولي
178.351	179.793	184.370	189.685	196.052	189.908	191.731	189.630	187.380	185.229	184.552	187.251	184.961	
156	162	164	198	195	194	194	195	197	239	245	247	246	
1.055	1.086	1.089	1.042	1.029	1.012	1.015	1.028	1.027	1.025	1.037	1.044	1.042	
184.524	186.046	190.117	195.943	201.847	195.843	197.755	195.454	193.132	191.312	190.994	193.547	190.820	المجموع
184	178	178	178	178	182	185	195	186	190	190	193	193	ب- الالتزامات الخارجية لبنك المغرب . الالتجاء للمؤسسات الدولية . التزامات أخرى
2.474	2.521	2.607	2.537	2.449	2.404	2.380	2.348	2.333	2.319	2.300	2.300	2.300	
2.658	2.699	2.785	2.715	2.627	2.586	2.565	2.543	2.519	2.509	2.490	2.493	2.493	المجموع
181.866	183.347	187.332	193.228	199.220	193.257	195.190	192.911	190.613	188.803	188.504	191.054	188.327	أ. مجموع الموجودات الخارجية الصافية لدى بنك المغرب (أ- ب)
21.156	22.861	24.018	25.515	27.825	33.154	21.519	21.597	25.337	27.037	27.393	26.209	25.479	ج. الموجودات الخارجية الإجمالية لدى البنوك ⁽¹⁾
5.500	6.038	5.222	6.096	5.079	4.735	5.099	5.397	4.737	5.101	7.908	4.937	5.287	د. الالتزامات الخارجية للبنوك ⁽²⁾
15.656	16.823	18.796	19.419	22.746	28.419	16.420	16.200	20.600	21.936	19.485	21.272	20.192	أ. مجموع الموجودات الخارجية الصافية للبنوك (ج- د)
197.522	200.170	206.128	212.647	221.966	221.676	211.610	209.111	211.213	210.739	207.989	212.326	208.519	مجموع الموجودات الخارجية الصافية (أ+ب)

(1) يتعلق الأمر بالموجودات من العملات الأجنبية لدى البنوك وبالودائع بالعملات الأجنبية لدى المرسلين بالخارج. وقد تم استبعاد ودائع البنوك بالعملات الأجنبية لدى بنك المغرب لكونها تعتبر ديونا على مؤسسة مقيمة.

(2) يتعلق الأمر أساسا بالحسابات الدائنة للمرسلين الأجانب لدى البنوك وبالودائع تحت الطلب ولأجل لغير المقيمين.

المصدر: بنك المغرب

XII-12- بيان التطور الشهري للديون على الدولة

(بملايين الدراهم)

2008												2007	المكونات
دجنبر	نونبر	أكتوبر	شتنبر	غشت	يوليوز	يونيو	مايو	أبريل	مارس	فبراير	يناير	دجنبر	
-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	أ. ديون بنك المغرب أ. ديون مستحقة لبنك المغرب . تسبيقات للدولة (1)
-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	المجموع الإجمالي
4.329	5.289	7.708	10.027	12.901	12.185	12.806	9.273	19.343	12.887	15.165	14.261	8.950	يسقط منها : موجودات سائلة لدى المحاسبين العموميين (2)
4.329-	5.289-	7.708-	10.027-	12.901-	12.185-	12.806-	9.273-	19.343-	12.887-	15.165-	14.261-	8.950-	المجموع الصافي
3.069	3.060	3.052	3.043	3.068	3.059	3.051	3.042	4.583	4.572	5.572	5.555	5.529	ب. سندات الخزينة المقتناة في السوق الثانوية
1.260-	2.229-	4.656-	6.984-	9.833-	9.126-	9.755-	6.231-	14.760-	8.315-	9.593-	8.706-	3.421-	مجموع (I)
70.663	73.106	69.016	65.447	67.918	68.181	71.115	75.017	77.257	78.237	80.202	79.066	73.232	أ. ديون البنوك . محفظة السندات العمومية . ودائع البنوك لدى الخزينة ومصلحة الشيكات البريدية
166	301	360	250	391	194	183	146	193	156	223	214	258	مجموع (II)
70.829	73.407	69.376	65.697	68.309	68.375	71.298	75.163	77.450	78.393	80.425	79.280	73.490	أ. ديون المؤسسات غير المالية والخواص مقابل قيمة الودائع بالخزينة وبمصلحة الشيكات البريدية
11.052	11.016	10.844	10.860	10.566	10.306	10.242	10.183	10.133	10.023	9.976	9.837	9.702	مجموع (III)
11.052	11.016	10.844	10.860	10.566	10.306	10.242	10.183	10.133	10.023	9.976	9.837	9.702	مجموع الديون الصافية على الدولة (I+II+III)
80.621	82.194	75.564	69.573	69.042	69.555	71.785	79.115	72.823	80.101	80.808	80.411	79.771	

(1) طبقا للمادة 27 من القانون الأساسي لبنك المغرب الذي دخل حيز التنفيذ في فبراير 2006، لا يمكن للبنك أن يمنح مساعدات مالية للدولة إلا في شكل تسهيلات صندوق، لا تتعدى خمسة في المائة من الموارد الجبائية التي يتم تحقيقها خلال السنة المالية المختتمة. ولا يمكن للمدة الاجمالية لاستعمال هذه التسهيلات أن تتعدى 120 يوما، متواصلة أم غير متواصلة، خلال سنة مالية واحدة. ويكافؤ عن المبالغ المستعملة فعليا، برسم هذه التسهيلات، بالمعدل الأساسي لإعادة تمويل الأبنك لدى البنك.

(2) الأوراق والقطع النقدية لدى المحاسبين العموميين والحسابات الدائنة للخزينة ولصندوق الحسن الثاني للتنمية الاقتصادية والاجتماعية لدى بنك المغرب.

المصدر: بنك المغرب

XII-13- بيان التطور الشهري للقروض المقدمة للاقتصاد

(بملايين الدراهم)

2008												2007	المكونات
دجنبر	نونبر	أكتوبر	شتنبر	غشت	يوليوز	يونيو	مايو	أبريل	مارس	فبراير	يناير	دجنبر	
467.736	459.758	457.104	445.503	433.619	430.283	427.660	410.939	405.034	395.795	388.047	382.721	380.553	أ. القروض المقدمة للمقاولات والخواص (1)
141.451	137.944	140.289	141.087	135.883	133.364	135.041	127.401	122.504	120.463	121.835	116.598	115.896	. حسابات مدينة وتسهيلات الخزينة
96.888	94.603	94.791	92.035	89.540	90.017	89.538	88.720	89.839	87.232	83.190	81.898	81.401	. قروض للتجهيز
152.811	152.919	150.833	146.766	142.953	142.177	137.617	132.856	130.526	126.583	123.784	122.239	119.865	. قروض للسكن
25.086	24.889	24.647	24.407	23.817	23.402	22.672	22.155	21.546	20.947	20.457	19.960	19.654	. قروض للاستهلاك
20.324	18.150	15.196	9.544	10.515	10.365	10.749	8.218	8.993	8.788	7.920	9.870	10.426	. ديون مختلفة على الزبناء
31.176	31.253	31.348	31.664	30.911	30.958	32.043	31.589	31.626	31.782	30.861	32.156	33.311	. ديون معلقة الأداء(2)
52.232	50.210	49.674	48.041	46.969	46.690	45.245	44.135	44.661	44.273	43.208	43.134	43.064	ب. التمويلات المقدمة لشركات التمويل
51.580	49.558	49.014	47.380	46.019	45.683	44.281	43.171	43.727	43.336	42.207	42.033	42.023	. القروض
652	652	660	661	950	1.007	964	964	934	937	1.001	1.101	1.041	. سندات شركات التمويل بحوزة البنوك
9.828	7.113	6.736	6.629	6.006	5.296	6.435	6.295	5.210	5.043	5.566	5.950	5.848	ج. محفظة سندات بحوزة الأبنك(3)
529.796	517.081	513.514	500.173	486.594	482.269	479.340	461.369	454.905	445.111	436.821	431.805	429.465	أ. مجموع القروض البنكية (أ+ب+ج)
6.404	6.404	6.404	6.405	6.405	6.405	6.413	6.411	6.411	6.817	6.813	6.814	6.820	أ. قروض بنك المغرب
536.200	523.485	519.918	506.578	492.999	488.674	485.753	467.780	461.316	451.928	443.634	438.619	436.285	مجموع (أ+ب)

(1) بما في ذلك القروض المقدمة للمؤسسات العمومية.

(2) ديون على بنك أن يكون مشكوكا في استردادها وديون مشكوك في استردادها وديون غير قابلة للاسترداد.

(3) اكتتابات البنوك في الأسهم الصادرة عن مؤسسات غير بنكية.

المصدر: بنك المغرب

14-XII - مجمعات النقد والتوظيفات السائلة 1983-2008

(بملايين الدراهم)

المبلغ الجاري عند نهاية ديسمبر	مجمعات التوظيفات السائلة						المجموع م 3			النقد الائتمانية	المجموع م 2	المجموع م 1				
	مجموع التوظيفات السائلة (6)	مجموع التوظيفات السائلة (5)	مجموع التوظيفات السائلة (4)	مجموع التوظيفات السائلة (3)	التوظيفات لأجل م 2 + م 3	التوظيفات لأجل (2)	تحت الطلب (1)	تحت الطلب م 2 + م 1	المجموع				النقد الكتابية			
														التوظيفات لأجل (2)		تحت الطلب (1)
														م 2	م 1	
351	-	-	351	46.466	10.227	36.239	2.259	33.980	20.345	13.635	1983					
359	-	-	359	51.192	11.373	39.819	2.744	37.075	22.305	14.770	1984					
2.641	-	-	2.641	60.316	14.416	45.900	3.136	42.764	26.570	16.194	1985					
6.229	-	-	6.229	70.066	15.851	54.215	4.160	50.055	31.361	18.694	1986					
9.612	-	-	9.612	77.097	16.485	60.612	5.891	54.721	34.718	20.003	1987					
10.308	-	-	10.308	88.688	18.867	69.821	7.573	62.248	40.335	21.913	1988					
13.485	-	-	13.485	100.032	21.441	78.591	9.317	69.274	44.460	24.814	1989					
15.739	-	-	15.739	119.032	24.883	94.149	11.491	82.658	53.115	29.543	1990					
14.504	-	-	14.504	139.862	31.190	108.672	14.051	94.621	60.352	34.269	1991					
15.564	-	-	15.564	153.063	37.467	115.596	14.913	100.683	64.939	35.744	1992					
16.837	-	-	16.837	165.723	43.986	121.737	15.959	105.778	68.576	37.202	1993					
21.849	-	-	21.849	183.333	47.464	135.869	18.685	117.184	76.163	41.021	1994					
22.910	8	-	22.910	198.256	52.494	145.762	21.279	124.483	81.329	43.154	1995					
23.378	1.696	220	23.158	211.542	57.283	154.259	23.466	130.793	84.346	46.447	1996					
22.529	3.057	2.708	19.821	230.964	64.121	166.843	25.983	140.860	92.198	48.662	1997					
27.642	6.590	9.154	18.488	244.909	65.114	179.795	29.523	150.272	99.628	50.644	1998					
33.928	5.423	18.630	15.298	269.986	69.389	200.597	33.069	167.528	110.815	56.713	1999					
24.142	3.214	12.722	11.420	293.125	76.281	216.844	35.240	181.604	123.094	58.510	2000					
31.017	1.936	17.111	13.906	334.392	84.294	250.098	39.581	210.517	144.087	66.430	2001					
38.535	1.247	29.696	8.839	355.884	83.337	272.547	43.097	229.450	159.522	69.928	2002					
34.516	1.752	26.423	8.093	386.697	87.360	299.337	47.843	251.494	176.247	75.247	2003					
38.588	2.408	22.110	11.478	416.430	87.741	328.689	52.918	275.771	196.056	79.715	2004					
37.973	3.069	23.065	5.539	474.818	99.094	375.724	59.147	316.577	227.213	89.364	2005					
51.975	5.854	35.942	4.347	555.525	119.161	436.364	65.077	371.287	262.686	108.601	2006					
42.771	7.966	22.642	7.17	644.765	125.130	519.635	72.048	447.587	327.743	119.844	2007					
42.867	4.804	16.526	1.025	714.668	153.774	560.894	79.368	481.526	353.649	127.877	2008					

(1) الحسابات على دفقات لدى البنوك وصدوق التوفير الوطني.
(2) الحسابات والسندات لأجل لدى البنوك وشهادات الإيداع المكتتب فيها من لبن الخواص والمقاولات غير المالية.
(3) أذونات الخزينة لسياسة أشهر للصوم وسندات الدين القابلة للتداول (أذونات الخزينة وسندات عمولات التمويل وأوراق التمويل).
(4) حسب الفصل 4 الموزع المالية والخصومة رقم 4-2062 بتاريخ 6/12/2004. فإن مؤسسات التوظيف الجماعي النقدية هي مكان مجموع أصولها باستثناء سندات "مؤسسات التوظيف الجماعي النقدية".
و السيرة مستتمرا على الدوام في سندات الدين بالإضافة إلى أنه لا يقل على 50% من الأصول السابقة الذكر يجب أن تستثمر باستمرار في سندات دين تكون مدتها الأصلية أو المتبقية أقل من سنة.
(5) الأصول التي تصدورها مؤسسات التوظيف الجماعي التي تستثمر في سندات الاقتراض (سنة 1995) والتي توجد بحوزة الخواص والمقاولات غير المالية.
(6) الأصول التي تصدورها مؤسسات التوظيف الجماعي التي تستثمر في الأسهم والمؤسسات التي تستثمر في الأسهم وفي سندات الاقتراض (سنة 1995) والتي توجد بحوزة الخواص والمقاولات غير المالية.
المصدر : بنك المغرب

15-XII - مقابلات 3 م 1983-2008

(بملايين الدراهم)

صافي العناصر الأخرى (3)	الاتئمان الداخلي ذو الطابع النقدي										الموجودات الخارجية الصافية			المبلغ الجاري عند نهاية ديسمبر	
	مجموع مقابلات 3 م (II+I)	المجموع (II)	غير النقدي	نات الطابع الموارد (يسقط منه)	المجموع (أ+ب+ج)	مقابل الموجودات			الاتئمان الداخلي الإجمالي			المجموع (I)	بنك المغرب		
						الوطني (ج)	القروض المقدمة للاقتصاد		المجموع (أ)	الديون على الخزينة					
							المجموع (ب)	بنك المغرب		بنك المغرب	بنك المغرب				بنك المغرب
مقاييل الحسابات على دفاتر لدى صندوق التوفير (ج)	مقاييل الموجودات	المجموع (ب)	بنك المغرب	بنك المغرب	المقاولات غير المالية (أ)	بنك المغرب	بنك المغرب	بنك المغرب	بنك المغرب	بنك المغرب					
1.310-	47.776	9.094	56.891	626	31.203	30.169	1.034	25.062	1.715	12.423	10.924	21-	35	56-	1983
1.496-	52.688	10.523	62.841	719	36.232	34.557	1.675	25.890	1.926	13.107	10.857	370	70	300	1984
1.708-	62.024	12.219	73.134	780	42.390	39.311	3.079	29.964	2.028	17.888	10.048	1.109	137	972	1985
2.598-	72.664	15.285	86.262	897	48.368	43.184	5.184	36.997	2.301	25.138	9.558	1.687	18-	1.705	1986
1.843-	78.940	17.750	93.477	1.053	52.423	46.588	5.835	40.001	2.925	28.277	8.799	3.213	228	2.985	1987
1.642-	90.330	21.011	106.795	1.236	58.444	52.411	6.033	47.115	4.347	32.690	10.078	4.546	254	4.292	1988
2.201-	102.233	22.703	120.848	1.428	66.117	59.418	6.699	53.303	4.988	37.701	10.614	4.088	137	3.951	1989
1.474-	120.506	27.483	130.777	1.663	77.814	71.000	6.814	51.300	5.208	34.575	11.517	17.212	612	16.600	1990
3.414-	143.276	32.144	150.348	1.917	94.695	87.850	6.845	53.736	6.274	35.346	12.116	25.072	637	24.435	1991
4.462-	157.525	40.301	165.732	2.150	106.080	99.079	7.001	57.502	6.151	41.427	9.924	32.094	590	31.504	1992
3.329-	169.052	45.480	176.897	2.342	111.792	104.747	7.045	62.763	6.532	46.295	9.936	37.635	735	36.900	1993
4.219-	187.552	48.072	194.572	2.754	122.103	114.796	7.307	69.715	6.783	54.747	8.185	41.052	299	40.753	1994
2.744-	201.000	49.854	218.080	3.292	136.601	128.982	7.619	78.187	6.789	52.908	18.490	32.774	426	32.348	1995
4.611-	216.153	54.172	234.945	3.866	149.442	142.056	7.386	81.637	8.032	54.847	18.758	35.380	166	35.214	1996
6.887-	237.851	53.144	250.346	4.553	159.424	152.029	7.395	86.369	8.073	58.616	19.680	40.649	294	40.355	1997
9.121-	254.030	54.721	265.725	5.330	175.885	168.495	7.390	84.510	6.652	58.614	19.244	43.026	316	42.710	1998
5.345-	275.331	58.611	274.851	5.721	193.097	185.905	7.192	76.033	7.711	54.917	13.405	59.091	207	58.884	1999
3.533-	296.658	58.534	300.507	6.208	208.024	200.553	7.471	86.275	8.172	61.729	16.374	54.685	2.034	52.651	2000
8.944-	343.336	60.875	302.262	6.576	216.951	208.647	8.304	78.735	8.285	73.161	2.711-	101.949	2.685	99.264	2001
9.487-	365.371	60.011	314.602	7.312	226.221	216.474	9.747	81.069	8.358	76.923	4.212-	110.780	6.290	104.490	2002
15.089-	401.786	58.506	333.099	8.196	246.008	234.531	11.477	78.895	8.599	77.123	6.827-	127.193	5.110	122.083	2003
15.654-	432.084	57.114	344.757	9.349	262.743	251.441	11.302	72.665	8.609	72.033	7.977-	144.441	9.040	135.401	2004
13.356-	488.174	57.801	380.076	10.572	292.029	284.333	7.696	77.475	9.312	75.391	7.228-	165.899	15.672	150.227	2005
14.192-	569.717	50.007	428.956	11.702	339.598	332.082	7.516	77.656	9.188	77.259	8.791-	190.768	16.788	173.980	2006
28.588-	673.353	64.303	529.137	13.081	436.285	429.465	6.820	79.771	9.702	73.490	3.421-	208.519	20.192	188.327	2007
30.186-	744.854	83.606	630.938	14.117	536.200	529.796	6.404	80.621	11.052	70.829	1.260-	197.522	15.656	181.866	2008

(1) مقابل الروابع لدى الخزينة العمومية وصحيفة الشيكات البريدية المحسنة ضمن القفود الكتابية.
(2) تودع الأموال المجمعة من طرف صندوق التوفير الوطني لدى صندوق الإيداع والتدبير، ويمكن تصنيفها إلى ديون على الخزينة وقروض مقدمة للاقتصاد.
(3) فائض العناصر الأخرى المحصوم للنظام المصرفي على العناصر الأخرى لأصوله.
المصدر: بنك المغرب.

XIII-1- توزيع القروض البنكية حسب أغراضها

2008			2007			2006	بملايين الدراهم
بالنسبة المئوية	التغيرات %	المبالغ	بالنسبة المئوية	التغيرات %	المبالغ	المبالغ	
25,8	24,6	134.158	25,5	21,6	107.664	88.563	الحسابات المدينة وتسهيلات الخزينة (*)
23,6	20,3	122.755	24,1	29,5	102.044	78.796	القروض للتجهيز
29,4	27,6	152.912	28,4	46,3	119.863	81.928	القروض للعقار (*)
11,2	17,7	57.991	11,7	43,0	49.265	34.448	لقروض للاستهلاك
3,9	95,0	20.325	2,5	30,0	10.425	8.017	ديون مختلفة على الزبناء
6,0	6,4-	31.176	7,9	6,4-	33.311	35.606	الديون المعلقة الأداء
100,0	22,9	519.317	100,0	29,1	422.572	327.358	مجموع القروض البنكية

(*) أرقام مراجعة بالنسبة لسنة 2006 و 2007.

XIII-2- توزيع القروض البنكية حسب أجلها

2008			2007			2006	بملايين الدراهم
بالنسبة المئوية	التغيرات %	المبالغ	بالنسبة المئوية	التغيرات %	المبالغ	المبالغ	
40,4	20,4	209.730	41,2	26,2	174.205	138.055	القروض لأجل قصير
53,6	29,5	278.411	50,9	39,9	215.056	153.696	القروض لأجل متوسط وطويل
28,2	34,7	146.281	25,7	57,2	108.618	69.115	القروض لأجل متوسط
25,4	24,1	132.130	25,2	25,8	106.438	84.581	القروض لأجل طويل
6,0	6,4-	31.176	7,9	6,4-	33.311	35.606	الديون المعلقة الأداء
100,0	22,9	519.317	100,0	29,1	422.572	327.357	مجموع القروض البنكية

المصدر : بنك المغرب

XIII-3- توزيع القروض البنكية حسب القطاعات

2008			2007			2006	بملايين الدراهم
بالنسبة المئوية	التغيرات %	المبالغ	بالنسبة المئوية	التغيرات %	المبالغ	المبالغ	
4,1	12,6	21.059	4,4	0,4-	18.705	18.780	القطاع الأولي
3,4	13,8	17.674	3,7	1,9-	15.536	15.842	الزراعة
0,7	6,8	3.385	0,7	7,9	3.169	2.938	الصيد البحري
31,2	24,1	161.989	30,9	45,7	130.558	89.619	القطاع الثانوي
2,8	251,7	14.530	1,0	46,9	4.131	2.812	الصناعات الاستخراجية
3,3	1,5	17.009	4,0	57,5	16.765	10.643	الطاقة والمياه
12,6	15,8	65.369	13,4	8,9	56.453	51.824	الصناعات التحويلية
12,5	22,3	65.081	12,6	118,6	53.209	24.340	البناء والأشغال العمومية
64,8	23,0	336.269	64,7	24,8	273.310	218.958	القطاع الثالثي
2,6	39,6	13.618	2,3	26,9	9.753	7.688	المؤسسات الفندقية
4,5	7,1	23.557	5,2	14,2	21.987	19.247	النقل والمواصلات
6,5	23,6	33.823	6,5	24,9	27.364	21.905	التجارة
13,1	13,2	68.273	14,3	62,1	60.308	37.207	النشاطات المالية
26,5	14,6	137.594	28,4	28,1	120.050	93.743	الأسر
12,2	87,1	63.340	8,0	13,6-	33.848	39.168	الخدمات الأخرى
100,0	22,9	519.317	100,0	29,1	422.573	327.357	مجموع قروض البنوك

XIII-4- القروض الموزعة من طرف شركات التمويل

2008			2007			2006	بملايين الدراهم
بالنسبة المئوية	التغيرات %	المبالغ	بالنسبة المئوية	التغيرات %	المبالغ	المبالغ	
52,8	14,8	38.387	53,9	18,3	33.435	28.253	شركات القرض للاستهلاك
43,8	19,3	31.819	43,0	20,8	26.668	22.083	شركات القرض الإيجاري
0,3	15,6	230	0,3	-39,9	199	331	شركات القرض للعقار
2,9	42,6	2.106	2,4	30,2	1.477	1.134	شركات تحصيل وشراء الديون
0,2	51,7-	117	0,4	1,3	242	239	شركات الكفالة (*)
0,0	58,7-	19	0,1	4,5	46	44	شركات تدبير وسائل الأداء
100,0	17,1	72.678	100,0	19,2	62.067	52.084	مجموع قروض شركات التمويل

(*) قدمت شركات الكفالة قروضا بواسطة التوقيع بلغت قيمتها 1,1 مليار درهم. في 2007 و 1,3 مليار درهم في 2008.

XIII-5- توزيع قروض مؤسسات الائتمان حسب الفاعلين الاقتصاديين

2008			2007			*2006	بملايين الدراهم
بالنسبة المئوية	التغيرات %	المبالغ	بالنسبة المئوية	التغيرات %	المبالغ	المبالغ	
54,7	17,5	295.487	56,8	21,9	251.464	206.224	الشركات
8,9	92,7	48.338	5,7	42,1	25.083	17.649	المقاولات الفردية
32,6	14,6	175.981	34,7	31,7	153.496	116.585	الخواص
3,8	63,6	20.493	2,8	12,7	12.529	11.116	الجماعات المحلية
100,0	22,1	540.299	100,0	25,9	442.572	351.574	مجموع قروض مؤسسات الائتمان

(*) أرقام مراجعة.

XIV-1- حركات الأموال بشبابيك بنك المغرب

(بملايين الدراهم)

2008		2007		2006		
السحوبات	الدفعات	السحوبات	الدفعات	السحوبات	الدفعات	
8.127	10.674	7.548	11.181	10.780	7.874	يناير
7.845	8.736	7.695	8.320	6.488	7.645	فبراير
9.015	7.881	9.440	8.088	8.710	8.317 (*)	مارس
9.159	9.412	8.832	8.125	8.095	7.265	أبريل
8.798	8.644	9.141	9.098	8.578	8.288	ماي
9.548	7.660	8.848 (*)	7.787 (*)	9.163	7.137	يونيو
13.667	8.779	13.520	8.143	11.940 (*)	6.652	يوليوز
11.958	8.886	13.572	10.028	12.143	8.921	غشت
9.561	10.773	8.112	9.814	7.513	9.697	شتنبر
8.373	9.469	9.463	9.612	8.233	7.181	أكتوبر
8.321	7.423	8.438	8.654	8.095	9.025	نونبر
12.473	9.278	12.501	6.958	14.614	5.611	دجنبر
116.846	107.615	117.110	105.808	114.352	93.614	المجموع

المصدر : بنك المغرب

XIV-2- عمليات التبادل في غرف المقاصة وعبر النظام المغربي للمقاصة الآلية فيما بين البنوك

النسبة المئوية لعدد القيم المرجعة		القيمة الإجمالية (بملايين الدراهم)				عدد العمليات (بالآلاف)			المجموع
الشيكات	السندات	المجموع	التحويلات	الشيكات	السندات	المجموع	الشيكات	السندات	
1,9	16,5	1.432.049	715.592	623.789	92.668	23.581	22.236	1.345	2006⁽¹⁾
2,2	12,1	1.583.255	684.552	790.025	108.678	27.770	25.087	2.683	2007⁽²⁾
2,3	12,2	1.680.119	699.200	903.122	77.797	25.060	22.784	2.276	2008⁽³⁾

المصدر : بنك المغرب

1-XV- المبلغ الجاري للسلفات والاقتراضات في السوق النقدية القائمة بين البنوك

(بملايين الدراهم)

	2008												2007		
	ديسمبر	يناير	فبراير	مارس	أبريل	ماي	يونيو	يوليو	أغسطس	سبتمبر	أكتوبر	نوفمبر	المتوسط	يناير	المتوسط
المبلغ المتوسط	3.777,3	3.863,2	4.448,9	3.528,1	1.813,7	2.466,1	3.968,6	3.976,9	3.679,1	5.613,1	3.689,7	2.899,8	5.380,8	4.818,6	
المبلغ الجاري المتبادل	2.964,3	2.425,8	2.799,6	2.893,9	1.832,2	2.443,2	2.850,0	3.809,0	3.287,0	4.124,2	2.671,6	2.146,5	4.288,7	2.212,7	

المصدر : بنك المغرب

2-XV- الاكتتابات في أذونات الخزينة بالزايدة

(بملايين الدراهم)

المجموعة	2008												مجموع 2007		المدة
	ديسمبر	يناير	فبراير	مارس	أبريل	ماي	يونيو	يوليو	أغسطس	سبتمبر	أكتوبر	نوفمبر	يناير	فبراير	
مجموع 2008	9.537,7	550,0	9.946,4	4.300,0	4.850,0	300,0	700,0	3.287,7	500,0	100,0	270,0	2.280,0	4.300,0	3.860,00	13 أسبوعا
	4.538,9	1.425,0	9.946,4	3.200,0	4.650,0		363,9			500,0	170,0	680,0	450,0	4.313,00	26 أسبوعا
	29.842,4	10.246,0	9.946,4	3.200,0	4.650,0									17.128,10	52 أسبوعا
43.919,0	12.221,0	9.946,4	4.300,0	4.850,0	300,0	700,0	3.651,6	500,0	500,0	600,0	270,0	2.280,0	4.300,0	25.301,10	مجموع الأمد القصير (I)
100,0											100,0			6.599,50	سنتان
2.450,00	1.000,0			350,0							600,0	500,0		2.350,00	5 سنوات
2.550,0	1.000,0	0,0	0,0	350,0	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	700,00	500,0	0,0	8.949,50	مجموع الأمد المتوسط (II)
														1.681,60	10 سنوات
														3.950,00	15 سنة
														1.430,00	20 سنة
														575,00	30 سنة
0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,00	7.636,60	مجموع الأمد الطويل (III)
46.469,0	13.221,0	9.946,4	4.300,0	5.200,0	300,0	700,0	3.651,6	500,0	500,0	600,0	970,0	2.780,0	4.300,0	41.887,20	الجمالي (I+II+III)

المصدر : بنك المغرب

3-XV- المبلغ الجاري لأذونات الخزينة بالمزيدة

(بملايين الدراهم)

المدة	2008							2007						
	المجموع	مكتوبون آخرون	مؤسسات التوظيف الجماعي	شركات التأمين ومؤسسات الاحتياط	صندوق الإيداع والتدبير (1)	البنوك	المجموع	مكتوبون آخرون	مؤسسات التوظيف الجماعي	شركات التأمين ومؤسسات الاحتياط	صندوق الإيداع والتدبير (1)	البنوك		
13 أسبوعا	1.151	0	1.149	0	0	2	2.180	0	1.879	0	300	1		
26 أسبوعا	1.926	180	1.457	31	0	258	2.000	30	1.520	178	225	47		
52 أسبوعا	31.854	13.276	3.726	5.179	789	8.884	17.128	11.365	2.593	1.932	0	1.238		
مجموع الأمد القصير (I)	34.931	13.456	6.332	5.210	789	9.144	21.308	11.395	5.993	2.110	525	1.286		
5 سنوات	6.699	1.744	2.069	1.238	579	1.069	10.536	2.597	4.307	1.830	33	1.769		
مجموع الأمد المتوسط (II)	41.501	9.564	8.684	16.794	1.326	5.133	55.799	7.750	13.571	22.077	2.120	10.280		
مجموع الأمد الطويل (III)	48.200	11.308	10.753	18.032	1.905	6.202	66.335	10.348	17.878	23.907	2.154	12.049		
10 سنوات	71.390	8.994	22.903	21.169	5.205	13.119	73.777	9.563	24.307	18.522	5.401	15.984		
15 سنة	76.791	8.291	14.945	24.766	15.886	12.903	76.840	8.414	14.571	23.018	15.032	15.805		
20 سنة	18.791	490	8.851	7.442	150	1.858	18.791	514	7.669	7.252	186	3169		
30 سنة	2.574	79	1.998	387	0	110	2.575	69	1.552	242	246	467		
مجموع الأمد الطويل (III)	169.546	17.854	48.697	53.764	21.241	27.990	171.983	18.560	48.099	49.033	20.865	35.426		
المجموع (III+II+I)	252.677	42.618	65.782	77.006	23.935	43.336	259.626	40.302	71.970	75.050	23.544	48.761		

(1) باستثناء المبلغ الجاري لأذونات الخزينة بحوزة مؤسسات الاحتياط الاجتماعي التي يديرها صندوق الإيداع والتدبير.
المصدر: بنك المغرب

4-XV- المبلغ الجاري لسندات الدين القابلة للتحويل
(حسب فئات المكتتبين)

(بملايين الدراهم)

	2008					2007					فئة السندات
	المجموع	مكتتبون آخرون	مؤسسات التوظيف الجماعي	شركات التأمين ومؤسسات الاحتياط	مؤسسات الائتمان وصندوق الإيداع والتدبير	المجموع	مكتتبون آخرون	مؤسسات التوظيف الجماعي	شركات التأمين ومؤسسات الاحتياط	مؤسسات الائتمان وصندوق الإيداع والتدبير	
26.470	497	7.344	2.052	16.578	12.449	1.107	6.566	789	3.987	شهادات الإيداع	
3.527	30	737	70	2.691	3.556	97	822	232	2.406	سندات شركات التمويل	
1.825	405	1.170	0	250	1.258	0	1.183	0	75	أوراق الخزينة	
31.822	932	9.250	2.122	19.519	17.262	1.204	8.570	1.021	6.467	الجموع	

المصدر : بنك المغرب

XV-5- المؤشرات المتعلقة ببورصة القيم

الشهر	مبلغ المعاملات (بملايين الدراهم)	الرسملة (بملايين الدراهم)	مقياس "MASI" (*)	مقياس "MADEX" (**)
1999				
دجنبر	12.038,7	138.051	4.865,07	4.299,72
2000				
دجنبر	6.832,5	114.881	3.995,27	3.693,02
2001				
دجنبر	5.009,7	104.740	3.568,68	3.323,08
2002				
دجنبر	9.545,6	87.175	2.980,44	2.512,69
2003				
دجنبر	11.388,8	115.507	3.943,51	3.174,56
2004				
دجنبر	30.004,4	206.517	4.521,98	3.522,38
2005				
دجنبر	48.041,3	252.326	5.539,13	4.358,87
2006				
دجنبر	36.528,1	417.092	9.479,45	7.743,81
2007				
يناير	12.895,6	458.686	10.455,33	8.570,54
فبراير	16.513,6	469.241	10.716,90	8.780,91
مارس	18.889,9	500.112	11.497,87	9.408,91
أبريل	15.795,0	533.417	12.330,32	10.102,50
ماي	25.317,6	511.232	11.864,61	9.716,77
يونيو	10.207,0	494.423	11.469,93	9.385,64
يوليو	18.491,0	501.449	11.611,58	9.522,00
غشت	28.303,4	570.086	12.625,01	10.388,00
شتنبر	25.488,0	575.579	12.819,11	10.565,84
أكتوبر	23.108,2	588.008	12.852,84	10.584,07
نونبر	27.291,2	583.917	12.683,43	10.443,68
دجنبر	137.479,4	586.328	12.694,97	10.464,34
2008				
يناير	23.770,5	640.602	13.809,79	11.423,82
فبراير	22.885,1	671.527	14.481,54	11.995,56
مارس	21.017,6	679.339	14.684,13	12.138,11
أبريل	15.062,5	668.411	14.387,79	11.878,71
ماي	13.526,1	677.860	14.516,97	11.984,74
يونيو	12.614,9	660.756	14.191,07	11.715,07
يوليو	22.086,7	670.033	14.134,69	11.667,82
غشت	6.938,5	662.496	13.990,62	11.543,21
شتنبر	14.735,9	598.601	12.487,70	10.261,81
أكتوبر	18.943,1	579.964	11.977,53	9.841,27
نونبر	13.493,9	543.578	11.119,28	9.147,28
دجنبر	59.089,8	531.750	10.984,29	9.061,02

(*) ابتداء من فاتح يناير 2002. تم استبدال المؤشر العام لبورصة القيم الذي كان أساسه 100 في 31 دجنبر 1979 بمؤشر "MASI" الذي يشمل كل الأسهم المسعرة ويتخذ كأساس 1000 في 31 دجنبر 1991.

(**) تم إحداث مؤشر "MADEX" سنة 2002، ويشمل الأسهم الأكثر تداولاً ويتخذ كأساس 1000 في 31 دجنبر 1991.
المصدر: بورصة القيم بالدار البيضاء.

1-XVI- المتدفقات الاقتصادية والمالية لسنة 2008 (جدول مؤقت)

(بالأسعار الجارية وبملايير الدراهم)

باقي العالم	الاقتصاد الوطني					القطاعات
	القطاع المالي		القطاع الخاص	الإدارات العمومية	الاقتصاد	
	القطاع غير البنكي	القطاع البنكي				
252,80- 346,12 55,95-			578,22 394,33- 189,72- 22,33-	166,57 137,60- 38,18-	744,79- 513,93 227,90 22,33 252,80 346,12- 55,95	الدخل الوطني الإجمالي المتاح(*) الاستهلاك(*) التكوين الإجمالي للرأسمال الثابت(*) تغيير المخزون(*) صادرات السلع والخدمات(*) واردات السلع والخدمات(*) المداخيل والتحويلات الصافية من الخارج(*)
37,37			28,16-	9,20-		رصيد العمليات غير المالية
37,37			28,16-	6,09-		رصيد العمليات غير المالية دون احتساب متأخرات المقاصة
	11,50 1,04	3,03- 11,43-	2,19- 9,73	6,29- 0,66		التمويل الداخلي النقدي
		79,57- 0,48 80,05-	78,91 1,14- 80,05	0,66 0,66		الاتئمان الداخلي الديون على الدولة القروض المقدمة للاقتصاد الكتلة النقدية
	1,04	68,14 32,61	69,18- 32,61-			م 1 التوظيفات تحت الطلب التوظيفات لأجل
	1,04	6,28 29,25	7,32- 29,25-			غير النقدي : تحصيل وتوظيف
	10,46	8,40	11,92-	6,95-		التمويل الخارجي النقدي
	31,28 4,97	7,29	31,28- 5,32- 0,00	6,95- 0,00		الإدخار المؤسستي سندات الخزينة الخصوصية التوظيفات الخاصة
	25,79- 0,27- 3,4-9	1,10 7,67- 2,57	24,69 7,94 0,92			مؤسسات التوظيف الجماعي في القيم المنقولة سندات الدين القابلة للتداول شهادات الإيداع
	4,02- 0,25	3,42 0,27-	0,60 0,02			سندات شركات التمويل أوراق الخزينة
	0,27 13,30- 8,73-	0,58- 6,20	0,30 7,10 8,73			سندات الاقتراض الخاصة الأسهم
40,07- 11,00-		11,00 11,00	19,86	9,21		التمويل الخارجي النقدي
4,54- 6,46-		4,54 6,46				تغير الموجودات الخارجية الصافية للبنوك التجارية تغير الموجودات الخارجية الصافية لبنك المغرب
29,07-			19,86	9,21		غير النقدي
19,04- 10,04- 2,70			19,04 0,82 10,49	0,00 9,21 6,28		الاستثمار المباشر الاقتراضات الخارجية الصافية الفوارق
37,37-	0,00	0,00	28,16	9,20	0,00	رصيد العمليات المالية

المصدر : بنك المغرب
(*) أرقام المندوبية السامية للتخطيط

الفهرس

بنك المغرب
بنك المغرب

المقدمة 3

الجزء 1 : الوضعية الاقتصادية والنقدية والمالية

المحيط الدولي 17

. تطور الاقتصاد العالمي خلال سنة 2008 18

. الأسواق المالية وأسواق السلع الأساسية 25

. التجارة الخارجية وميزان الأداءات 31

. الهيكلية المالية العالمية 33

الإنتاج الوطني 35

. القطاع الأولي 36

. القطاع الثانوي 40

. القطاع الثالثي 48

سوق الشغل 54

الطلب 59

التدفقات الاقتصادية والمالية 65

التضخم 69

العلاقات التجارية والمالية مع الخارج 84

المالية العمومية 96

السياسة النقدية 110

. قرارات السياسة النقدية 112

. الجوانب العملية للسياسة النقدية 114

. سعر الصرف 124

النقد والائتمان والتوظيفات السائلة 126

. المجمع م3 127

. مكونات المجمع م3 128

. الائتمان ومصادر الإنشاء النقدي الأخرى 132

. مجتمعات التوظيفات السائلة 147

سوق البورصة والدين الخصوصي وتدبير الأصول 153

. سوق البورصة 153

. سندات الدين القابلة للتداول 157

. إصدارات سندات الاقتراض 158

. تدبير الأصول 160

الجزء 2 : أنشطة البنك

167	أنشطة البنك
168	. الحكامة والتطورات المرتبطة بالتنظيم
188	. السياسة النقدية والاستقرار المالي وأنظمة الأداء
211	. الانفتاح والقرب

الجزء 3 : البيانات المالية لبنك المغرب

217	البيانات المالية
242	تقرير عام
244	مصادقة مجلس البنك

◆ فهرس الإطارات

29	إطار 1: تقلب أسعار السلع الأولية خلال سنة 2008
34	إطار 2: اتفاق المبادئ المشتركة الذي اعتمده أعضاء مجموعة العشرين خلال قمة واشنطن
37	إطار 3: الإجراءات المتخذة لفائدة القطاع الأولي (2007-2008)
43	إطار 4: التوجهات الجديدة في سياسة السكن
45	إطار 5: نشاط المكتب الشريف للفوسفات سنة 2008 واستراتيجيته الصناعية
48	إطار 6: الإستراتيجية الطاقية الجديدة
51	إطار 7: ملاءمة الاستراتيجية السياحية
58	إطار 8: حصيلة خطة مبادرات التشغيل 2006-2008
73	إطار 9: تطور التضخم في العالم
80	إطار 10: استمرارية التضخم
88	إطار 11: تطور أسعار الفوسفات ومشتقاته
99	إطار 12: الرصيد البنوي أو رصيد الميزانية المعدل وفقا للتغيرات الموسمية
111	إطار 13: الإطار التحليلي للسياسة النقدية لبنك المغرب
121	إطار 14: السوق القائمة بين البنوك وسوق سندات الخزينة في سنة 2008
142	إطار 15: استقصاء حول شروط منح القروض خلال سنة 2008
145	إطار 16: تطور سوق الصرف سنة 2008
156	إطار 17: تطور مؤشرات البورصة في البلدان الصاعدة سنة 2008
163	إطار 18: أهم التدابير التنظيمية المتخذة سنة 2008
173	إطار 19: أهم المشاريع الاستراتيجية المتعلقة بطرق عمل البنك سنة 2008
179	إطار 20: المنظومة القانونية والتنظيمية التي وضعها المغرب للوقاية من غسل الأموال
183	إطار 21: أدوات المنظومة الجديدة لتدبير الموارد البشرية
195	إطار 22: منظومة معلومات البنك

◆ فهرس الملحقَات الإحصائية

7-I إلى 1-I	المؤشرات الاقتصادية الرئيسية والحسابات القومية
12-II إلى 1-II	الإنتاج الوطني
7-III و 1-III	الإنتاج المعدني
1-IV	مقاييس الإنتاج الصناعي
1-V	دخول السياح
2-VI و 1-VI	مقاييس الأسعار
4-VI و 3-VI	مؤشرات التشغيل والبطالة
4-VII إلى 1-VII	التجارة الخارجية
2-VIII و 1-VIII	ميزان الأداءات
2-IX و 1-IX	أسعار الصرف
3-X إلى 1-X	المالية العمومية
3-XI إلى 1-XI	السيولة البنكية وسعر الفائدة
8-XII إلى 1-XII	مجموعات النقد والتوظيفات السائلة
15-XII إلى 9-XII	مقابلات المجمع م3
5-XIII إلى 1-XIII	الإئتمان
2-XIII و 1-XIII	حركات الأموال بشبابيك بنك المغرب والمبادلات بغرف المقاصة
5-XIV إلى 1-XIV	سوق الرساميل
1-XV	التدفقات الاقتصادية والمالية

◆ فهرس الرسوم البيانية

20	المساهمة في نسبة النمو العالمية
21	تطور أسعار الفائدة الرئيسية للبنك المركزي الأوروبي والبنك الاحتياطي الفيدرالي
21	تطور أسعار الفائدة الحقيقية
24	تطور نسبة التضخم في العالم
26	تطور الفارق بين سعر ليبور (سعر الفائدة بين البنوك في سوق لندن) وسعر مبادلة المؤشرات لليلة واحدة
27	تطور الفارق بين السعر الحسابي لاقتراضات الدولة الصادرة عن الخزينة الأمريكية لثلاثة أشهر وسعر ليبور لنفس الأجل
28	تطور متوسط سعر الأورو مقابل الدولار
29	تطور تقلب سعر النفط
29	تقلب مؤشرات أسعار السلع الأولية غير الطاقية
30	تطور مؤشرات أسعار السلع الأولية الطاقية وغير الطاقية على المستوى العالمي
30	تطور مؤشرات أسعار المواد الغذائية والمعادن على المستوى الدولي
36	مساهمة القطاعات الاقتصادية في نمو الناتج الداخلي الإجمالي بالنقاط المئوية
38	أهم الإنتاجات النباتية (بملايين القناطر)
44	تغيرات حجم إنتاج الفوسفات الخام وصدراته
45	رقم المعاملات المجمع لمجموعة المكتب الشريف للفوسفات (بملايين الدراهم)

47	تطور الإنتاج الوطني للكهرباء والمواد النفطية المكررة (بليون طن معادلة للنفط)
50	تطور عدد السياح الأوربيين والعرب
53	تطور عدد المنخرطين في الهاتف الثابت والمحمول
54	النمو غير الفلاحي والبطالة بالوسط الحضري (من الفصل الأول : 2000 إلى الفصل الرابع : 2008)
56	التطور السنوي لمعدل البطالة والسكان النشيطين في الوسط الحضري
57	الحد الأدنى للأجور الفصلي بالقيمة الاسمية والحقيقية
59	مساهمة مجتمعات الطلب في نمو الناتج الداخلي الإجمالي (بالنقط المئوية)
61	تطور الاستهلاك النهائي للأسر والإدارات العمومية (بالأسعار الجارية)
62	تطور الاستثمار ومعدل الاستثمار الإجمالي
63	توزيع التكوين الإجمالي للرأسمال الثابت حسب قطاعات الأنشطة
64	تطور الادخار الوطني الإجمالي ومعدل الادخار الوطني
70	التطور السنوي للتضخم والتضخم الأساسي (بالنسبة المئوية)
72	مساهمة أبرز البنود في التضخم (بالنقط المئوية)
74	التضخم حسب مجموعات الدول (على أساس سنوي بالنسبة المئوية)
74	مؤشر أسعار السلع الأولية الطاقية وغير الطاقية (أساس 100=1980)
76	التطور السنوي لأسعار السلع والخدمات (بالنسبة المئوية)
77	مساهمة أسعار السلع والخدمات في التضخم (بالنسبة المئوية)
78	التطور السنوي لأسعار السلع التجارية وغير التجارية (%)
79	مساهمة أسعار السلع التجارية وغير التجارية في التضخم (بالنقط المئوية)
81	تطور المساهمات السنوية لأهم الفروع في مؤشر أسعار الإنتاج الصناعي
82	تطور أهم مؤشرات أسعار الإنتاج الصناعي على أساس سنوي (%)
85	تطور الميزان التجاري
85	تطور مؤشرات أسعار الاستيراد (100=2000)
86	توزيع الواردات حسب مجموعات الاستعمال
86	مساهمة مجموعات الاستعمال في تطور الواردات
87	مساهمة مجموعات الاستعمال في تطور الصادرات
87	توزيع الصادرات حسب مجموعات الاستعمال
89	التغيرات على أساس سنوي وبالنسبة المئوية
90	تطور رصيد الحساب الجاري
91	توزيع الاستثمارات الأجنبية المباشرة حسب القطاعات
92	تطور السحوبات والتسديدات وجاري الدين الخارجي العمومي
94	مجموعات وضع الاستثمار المالي الدولي
102	الموارد العادية للخزينة
104	النفقات الإجمالية للخزينة
105	نفقات المقاصة
106	تطور الرصيد الأولي ومديونية الخزينة
107	تطور حصة سندات الخزينة بالمزايدة ضمن إجمالي الدين الداخلي
109	الدين العمومي
115	وضعية السيولة ومبلغ الاحتياطي النقدي

115	وضعية السيولة ومبلغ الاحتياطي النقدي (متوسط نهايات الأسبوع بملايير الدراهم)
115	تأثير العوامل المستقلة (متوسط نهايات الأسبوع بملايير الدراهم)
117	تدخلات بنك المغرب (معطيات نهايات الأسبوع بملايير الدراهم)
118	تطور متوسط سعر الفائدة المرجح في السوق القائمة بين البنوك (معطيات يومية)
119	تطور الأسعار الدائنة
119	الفارق بين سعر الفائدة ما بين البنوك ومتوسط سعر الفائدة المرجح على الودائع
120	أسعار الفائدة على سندات الخزينة لأجل قصير في السوق الثانوية
120	أسعار الفائدة على سندات الخزينة لأجل متوسط وطويل في السوق الثانوية
121	تطور المبلغ الجاري لسندات الخزينة (بملايين الدراهم)
121	المبلغ الجاري ومتوسط حجم المعاملات في السوق القائمة ما بين البنوك (بملايين الدراهم)
121	تطور متوسط الحجم الإجمالي وسعر الفائدة الخاص بعمليات إعادة الشراء في سنة 2008
122	بنية إصدارات سندات الخزينة (بالنسبة المئوية)
123	تطور أسعار الفائدة المدينة
125	سعر الصرف الخاص بالتحويل (المتوسط الشهري)
125	سعر الصرف الفعلي الإسمي والحقيقي للدراهم (الأساس 100 = سنة 2000)
128	تطور المجمع م 3 ومقابلته سنة 2008
130	تطور العملة الائتمانية في سنة 2008
134	تطور المبلغ الجاري للقروض البنكية (بملايين الدراهم)
135	توزيع القروض حسب أغراضها
136	وتيرة تطور الديون المعلقة الأداء وحصتها داخل مجموع القروض البنكية
137	توزيع القروض البنكية حسب آجالها (بملايين الدراهم)
137	توزيع القروض البنكية حسب القطاعات (بملايين الدراهم)
139	القروض الموزعة من طرف شركات التمويل الأخرى (بملايين الدراهم)
139	تطور القروض الموزعة من طرف شركات القرض للاستهلاك وشركات القرض الإيجاري
140	توزيع قروض مؤسسات الائتمان حسب الفاعلين الاقتصاديين (بملايين الدراهم)
142	العوامل المؤثرة في تحديد أسعار الفائدة المطبقة على القروض
142	تطور شروط منح القروض للمقاولات في سنة 2008
143	العوامل المؤثرة في الطلب على القروض من طرف المقاولات
143	تطور الطلب على القروض من طرف المقاولات
144	بنية الموجودات الخارجية الصافية
144	التطور السنوي للموجودات الخارجية الصافية سنة 2008 (بالنسبة المئوية)
145	تطور المعاملات في سوق الصرف
147	تطور الديون الصافية على الدولة
149	التطور السنوي لسندات مؤسسات التوظيف الجماعي النقدية للفاعلين غير الماليين
150	توظيفات المقاولات غير المالية في سندات مؤسسات التوظيف الجماعي
150	في سندات الاقتراض (على أساس سنوي بالنسبة المئوية)
151	م. ت. س. 4 ومؤشر مازي
151	تطور سيولة الاقتصاد
154	مؤشرات البورصة

154	الحصة في الحجم الإجمالي داخل السوق المركزية
155	المؤشرات القطاعية إلى نهاية دجنبر 2008
156	الحصة في الحجم الإجمالي داخل السوق المركزية
158	تطور المبالغ الجارية لسندات الدين القابلة للتداول خلال سنة 2008
161	الأصول الصافية لهيئات التوظيف الجماعي في القيم المنقولة
182	توزيع الموارد البشرية للبنك حسب مجالات الأنشطة سنة 2008
203	إنتاج الأوراق البنكية الجديدة 2006-2008
203	إنتاج القطع النقدية الجديدة 2006 - 2008
204	تطور التداول النقدي (بملايين الدراهم)
205	التوزيع حسب فئة الأوراق البنكية المتداولة (حسب الحجم)
205	التوزيع حسب فئة القطع النقدية المتداولة (حسب الحجم)
208	تطور الإيداعات والأوراق البنكية الخاضعة للفرز (بالآلاف الأوراق) في سنة 2008
209	عدد الأوراق البنكية المزورة التي رصدها بنك المغرب خلال سنوات 2006 و2007 و2008
221	توزيع بنود الأصول
223	توزيع بنود الخصوم
226	توزيع بنود العائدات
228	توزيع فئات التكاليف

الإيداع القانوني : 2009 MO 1748

ردمك 9981-873-51-9

ردمد 1114-4106

